

2012

التقرير الاقتصادي السنوي

حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي



مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

التقرير

الاقتصادي

السنوي

حول البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

2012

مع تقارير خاصة حول :

- مصادر الطاقة
- اقتصاديات الكوارث الطبيعية



Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

الهاتف +90-312-468 6172

الإنترنت www.sesric.org

الموقع الإلكتروني pubs@sesric.org

جميع الحقوق محفوظة

خلال مرحلة المعالجة والإعداد تم استخدام أعلى المقاييس من قبل مركز أنقرة للتحقق بأقصى حد ممكن من دقة البيانات المتضمنة في هذا العمل. فالتسميات والمعلومات الأخرى المتضمنة في أيٍّ من الأقسام والأشكال التوضيحية لا تعكس أي حكم من طرف مركز أنقرة فيما يختص بأي كيان ما. علاوة على ذلك، فإنه يرفض تحمل أي مسؤولية لأي نوع من أنواع الجدل السياسي الذي قد ينشأ عند استخدام البيانات والمعلومات المقدمة في هذه الطبعة. الحدود والأسماء المبينة في الخرائط الواردة في هذه الطبعة لا تقتضي أي شكل من أشكال الاعتراف الرسمي أو القبول من طرف مركز أنقرة.

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. وبناء على حقوق الطبع التي يدعمها وبقدر ما يشجع على توزيع ونشر مطبوعاته بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، يعطي مركز أنقرة الإذن بتصفح، ونسخ، ونقل وطبع مواد، على أن لا يتم استخدام هذه المواد في أي ظرف، لأغراض تجارية.

للحصول على إذن لإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال الطلب مع تقديم المعلومات الكاملة إلى دائرة النشر على العنوان: Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

ينبغي إرسال جميع الاستفسارات حول الحقوق والإذن إلى دائرة النشر بمركز أنقرة بواسطة العنوان الوارد أعلاه.

ISBN: 978-975-6427-27-9

تصميم الغلاف: دائرة النشر، مركز أنقرة.

يعبر مركز أنقرة عن عميق تقديره إلى الجمهورية التركية وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الغذائية لتقديمه التسهيلات المطبعية.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بدائرة البحوث، مركز أنقرة عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

المحتويات



v	توطئة
1	الملخص التنفيذي
14	الجزء الأول التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي
16	1 الاتجاهات الاقتصادية العالمية والآفاق
28	الجزء الثاني التطورات الاقتصادية الأخيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي
30	2 الإنتاج والنمو والتشغيل
31	1.2 الإنتاج والنمو
40	2.2 التشغيل والإنتاجية
49	3.2 التضخم
51	3 التجارة الخارجية
52	1.3 تجارة السلع
59	2.3 تجارة الخدمات
64	3.3 الميزان التجاري
65	4.3 التجارة السلعية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي
68	5.3 السياسات التجارية

71	4	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي
71	1.4	ميزان الحساب الجاري
73	2.4	الديون الخارجية
75	3.4	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
77	4.4	تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية
80	5.4	وضعية الاحتياطيات
82	6.4	تحويلات العاملين في الخارج
85	5	تنمية القطاع المالي
87	1.5	التعميق المالي
88	2.5	الحصول على التمويل
92	3.5	الانفتاح المالي وسياسات أسعار الصرف
97		الجزء الثالث تقارير خاصة
99	6	مصادر الطاقة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي
100	1.6	مصادر الطاقة
101	2.6	الوقود الأحفوري
107	3.6	مصادر الطاقة المتجددة
110	4.6	ملاحظات ختامية
111	7	اقتصاديات الكوارث الطبيعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي
113	1.7	الخسائر المجدولة مقابل التوفير غير المجدول
117	2.7	التدخل الطبيعي: الآثار الاقتصادية والمالية
120	3.7	ملاحظات ختامية
121		المراجع ومصادر البيانات
124		نبذة مختصرة عن البلدان

توطئة

يقوم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) بإعداد التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 1979، ليكون بمثابة الوثيقة المرجعية الأساسية لجدول أعمال مجلس وزراء الخارجية (CFM) في إطار الشؤون الاقتصادية تحت عنوان "الاقتصاد العالمي والبلدان الإسلامية". كما يقوم المركز بتقديم هذا التقرير إلى الدورات السنوية لكل من اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (ICECS) واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC).

في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية الأخيرة، فإن التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي يحلل ويدرس توجهات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول الأعضاء بالمنظمة، كمجموعة، خلال السنوات الخمس الأخيرة والتي تتوفر حولها البيانات. ويدرس التقرير هذه الاتجاهات بالمقارنة مع نظرائها في مجموعة البلدان المتقدمة والبلدان النامية وكذلك مع الاقتصاد العالمي ككل. ويتم عادة تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البيانات الحديثة حول البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، التي يتم تجميعها من مختلف المصادر الوطنية والدولية، بالإضافة إلى قواعد بيانات المركز.

يصدر التقرير الاقتصادي السنوي حول بلدان منظمة التعاون الإسلامي 2012، في الوقت الذي يهدد فيه انتعاش الاقتصاد العالمي بفعل أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، ك فقدان الثقة والتوتر المالي المتصاعد اللذان لا يزالان عوامل سلبية رئيسية في منطقة اليورو. وعلى نقيض ضعف أداء النمو في البلدان المتقدمة، فإن النمو في البلدان النامية كان قويا في 2010 و 2011. حتى الآن، لا تزال البلدان النامية عرضة لمشاكل البلدان المتقدمة الاقتصادية من خلال قنوات التجارة والمالية. وفي عام 2011، تباطأ

نمو الصادرات العالمية من السلع والخدمات بعد التعافي التام لذروة ما قبل الأزمة في عام 2010. في حين تشير التوقعات إلى أنه من المتوقع أن يؤثر التضيق المالي على الدول المتقدمة، فقد ارتفع التضخم العالمي إلى 4.8 في المائة في عام 2011م. وتهدف السياسات النقدية التوسعية، إلى التخفيف من خطر الانكماش في ما بعد الأزمة المالية في البلدان المتقدمة، ولعبت أيضا دورا هاما في الضغوط التصاعدية. وتماشيا مع أداء نموها في عامي 2010 و 2011، ساهمت البلدان النامية في ارتفاع الأسعار. وفي الوقت نفسه، يبقى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب مصدر قلق كبير في جميع أنحاء العالم، حيث بلغ متوسط معدل إجمالي البطالة العالمية نسبة 6 في المائة في عام 2011، فوق مستوى ما قبل الأزمة 5.5 في المائة في عام 2007.

في ضوء هذه التطورات في الاقتصاد العالمي والتوقعات الأخيرة لعامي 2012 و 2013، فإن هذا العدد من التقرير الاقتصادي السنوي حول بلدان منظمة التعاون الإسلامي يحلل توجهات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول منظمة التعاون الإسلامي خلال فترة الخمس سنوات من 2007-2011. خلال هذه الفترة، شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، اتجاهات مماثلة للبلدان النامية الأخرى. إلا أنه وحتى الآن، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي ارتفع بشكل مستمر حيث بلغ 8.6 تريليون دولار في عام 2011 مقارنة ب 6.9 تريليون دولار في عام 2007، فإن نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي من مجموعة من البلدان النامية انخفض إلى 22.2 في المائة في عام 2011 مقارنة ب 23.5 في المائة في عام 2007. وسجل معدل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي نسبة 5 في المائة في عام 2011 مقارنة مع معدل 6.6 في المائة من مجموعة البلدان النامية الأخرى. ومع ذلك، وباستثناء الصين والهند لهذه المجموعة، يشير متوسط معدلات النمو في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي إلى أداء أفضل في عام 2011، وحتى في توقع عامي 2012 و 2013. وفي ظل هذه الظروف، فإن التقرير يسلط الضوء على عدد من القيود والتحديات التي تواجه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم. ويخصص هذا التقرير أيضا قسما خاصا لتسليط الضوء على مصادر الطاقة في دول منظمة التعاون الإسلامي مع التركيز على الوقود الأحفوري ومصادر الطاقة المتجددة. ويخصص قسما آخرًا خاصا لتسليط الضوء على الآثار الاقتصادية للكوارث الطبيعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الدكتور صافاش ألباي
المدير العام
مركز أنقرة

الملخص التنفيذي



الاتجاهات والتوقعات الاقتصادية في العالم

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.5 في المائة في عام 2012 و 4.1 في المائة في عام 2013. ومن المتوقع أن تكون البلدان النامية محرك النمو في الاقتصاد العالمي، بمتوسط نمو بنسبة 5.7 في المائة في عام 2012 و 5.9 في المائة في عام 2013، إلا أنه من المتوقع أن تبقى المعدلات في الدول المتقدمة نحو 1.4 في المائة عام 2012 و 2 في المائة عام 2013. فيما بين البلدان المتقدمة، كان أثر أزمة 2008 على اقتصاد الولايات المتحدة أقل حدة مقارنة مع الآخرين. ومن المتوقع أن تستمر منطقة اليورو في حالة من الركود في عام 2012 نتيجة لمشاكل الديون السيادية والقطاع المالي. ومن ناحية أخرى، شهدت اليابان ركوداً آخر في عام 2011 بعد إعادة البناء بعد الزلزال، الذي عزز الإنتاج بمقدار 4.4 في المائة في عام 2010. وعلى نقيض البلدان المتقدمة، فقد كان معدل النمو في البلدان النامية قوياً في 2010 و 2011. وحتى الآن، لا تزال البلدان النامية عرضة للمشاكل الاقتصادية في البلدان المتقدمة من خلال قنوات التجارة والمالية. وستواصل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أداء النمو على الرغم من الضعف الشديد لأسعار السلع الأساسية الدولية.

حجم التجارة العالمية

تباطأ نمو الصادرات العالمية من السلع والخدمات إلى 5.8 في المائة في عام 2011 بعد الانتعاش التام لذروة ما قبل الأزمة في عام 2010. ويجري الانتعاش من قبل البلدان النامية، ولا سيما الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة، التي تمتلك حصصاً كبيرة في تجارة السلع المصنعة. من ناحية أخرى، من المتوقع أن يظل حجم صادرات البلدان المتقدمة، أقل بكثير من مستواه لعام 2007 وحتى لعام 2012. ويلاحظ أيضاً أنماط مماثلة في واردات السلع والخدمات. وبعد الانتعاش القوي لأكثر من 12 في المائة في عام 2010، تباطأ حجم الواردات العالمية في السلع والخدمات إلى 5.8 في المائة في عام 2011.

الحساب الجاري و/الموازن المالية

أثناء الأزمة الاقتصادية، تدهورت موازين الحساب الجاري في جميع المناطق عامة وفي مجموعات البلدان. والاستثناء الوحيد هي البلدان الصناعية الجديدة في آسيا، حيث أدت الأزمة إلى تحسينات في موازين الحساب الجاري. وتشير التوقعات أنه من المتوقع أن يبقى فائض الحساب الجاري مستقراً في البلدان النامية. وبما أن أسعار النفط ارتفعت خلال الفترة من 2010 و 2011، فإن فائض الحساب الجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجع مرة أخرى، ومن المتوقع أن يرتفع الفائض ليصل إلى 14.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. ومن المتوقع أن تحتفظ البلدان المتقدمة، من ناحية أخرى، بعجز مستقر في الحساب الجاري عند 0.35 و 0.17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 و 2013، على التوالي.

ومن المتوقع أن يصل السحب المالي في الاقتصادات المتقدمة لعام 2013 إلى حوالي 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بارتفاع من حوالي 0.25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. من ناحية أخرى، وفي الاقتصادات النامية، يتوقع أن ينخفض التضيق من 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 في المائة إلى أقل من 0.1 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. ومن المتوقع أن تظهر البلدان المنخفضة الدخل نمطاً مماثلاً، إلا أنه من المتوقع أن يحسن منتجو النفط من وضع ميزانهم المالي وذلك من خلال الاستفادة من الزيادة السريعة في أسعار النفط.

التضخم والبطالة

بسبب الصدمات على جانب العرض، تزايد التضخم العالمي بنسبة 4.8 في المائة في عام 2011. وتماشياً مع أداء نمو البلدان النامية في عامي 2010 و 2011، ساهمت هذه الأخيرة في هذا الارتفاع. وقد دفع مستوى الأسعار العالمية أيضاً على اليابان نتيجة لإعادة البناء بعد الزلزال وغيرها من العوامل. ومع ذلك، ليس من المتوقع أن يكون التضخم مصدر قلق كبير للدول المتقدمة. حيث أن الطلب الضعيف وارتفاع معدلات البطالة لا تزال قائمة، ومن المتوقع أن يكون التضخم معتدلاً، أقل من 2 في المائة خلال فترة التوقعات.

وقد شهدت أسعار معظم السلع ارتفاعاً على مدى العقد الماضي. فبعد الانخفاض الحاد في النصف الثاني من عام 2008، لم يكن للأسعار أن تستمر عند مستويات منخفضة لفترة طويلة جداً، حيث بدأت في الانتعاش في فبراير 2009. ويمكن للطلب المتزايد للاقتصادات النامية جنوباً إلى جنب مع الطلب المستقر من البلدان المتقدمة أن يدفع الأسعار إلى الأعلى في عام 2012، ولكن حالة عدم اليقين الاقتصادي في الآونة الأخيرة-خصوصاً القادمة من منطقة اليورو-ستمنع على ما يبدو ارتفاعات كبيرة في أسعار معظم السلع خلال السنوات المقبلة.

وبلغ متوسط إجمالي معدل البطالة العالمية نسبة 6 في المائة في عام 2011، محافظاً على ما فوق مستوى ما قبل الأزمة من 5.5 في المائة في عام 2007. وتشكل الولايات المتحدة واحدة من الأصول في مشكلة البطالة الأخيرة حيث بلغ معدل البطالة إلى 9.4 في المائة في عام 2010. ويشكل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب مصدر قلق كبير في جميع أنحاء العالم. حيث يوجد 74.7 مليون شاب عاطل عن العمل في عام 2011، وهو أعلى بكثير من مستوى ما قبل الأزمة الذي بلغ 70.7 مليون في عام 2007. والجدير بالذكر أن أكثر الشباب هم في قائمة الانتظار لدخول أسواق العمل في جميع أنحاء العالم.

التطورات الاقتصادية الأخيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الإنتاج، والنمو والتشغيل

الإنتاج والدخل

نما الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي باستمرار خلال الفترة 2007-2011. حيث بلغ 8.6 تريليون دولار في عام 2011، مقارنة بـ 6.9 تريليون دولار في عام 2007. وفي عام 2011، أنتجت 57 دولة الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي؛ حيث تبلغ 22.8 في المائة من مجموع سكان العالم 10.9 في المائة فقط من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي – بالسعر الجاري للدولار على تعادل القوة الشرائية. ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، فإن هذه الحصة لن تحسن إلى حد كبير في التوقعات قصيرة الأجل. من ناحية أخرى، انخفضت باطراد حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان النامية حيث سجلت 22.2 في المائة في عام 2011، بانخفاض مقداره 1.3 نقطة مئوية.

اتسع التفاوت في الناتج الفردي بشكل كبير

خلال نفس الفترة، ارتفع باستمرار متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وبلغ 5.507 دولار في عام 2011، مقارنة بـ 4.724 دولار في عام 2007. ومع ذلك، فقد اتسعت الفجوة بين مستويات متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من البلدان النامية أخرى. الفرق في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين المجموعتين في فترة 2007-2011 هي أكثر من الضعف من 739 دولار إلى 1497 دولار. وقد اختلف متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلدان

منظمة التعاون الإسلامي أيضا عن المتوسط العالمي، بزيادة الفرق من 5438 دولار إلى 5984 دولار خلال نفس الفترة.

لا يزال اختلال الموازين فيما بين البلدان الأعضاء قائما

تتجلى الخصائص الاقتصادية المختلفة لمجموعة البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في التفاوت الكبير في مساهماتها لمجموعة المجاميع الاقتصادية. على سبيل المثال، في عام 2011، أنتجت 10 بلدان فقط 73.4 في المائة من الناتج الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي. ومن جهة أخرى، كان مستوى نصيب الفرد من الناتج في أغنى دولة عضو، 18.7 مرة أعلى من معدل بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مشيرا إلى مستوى عال من التفاوت في الدخل بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

النمو الاقتصادي

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، معدل متوسط نمو قدره 5 في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2011 مقارنة مع 5.9 في المائة في عام 2010. وعلى الرغم من أن دول منظمة التعاون الإسلامي قد تعافت من الآثار السلبية الناتجة عن تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، فإن التباطؤ في عام 2011؛ والذي يتوقع أن ينتشر أكثر في 2012 و 2013، يشير إلى أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ليست معفاة من مخاطر الهبوط التي تواجه الاقتصاد العالمي. وخلال 2009-2011، فاق متوسط نمو دول منظمة التعاون الإسلامي متوسط نمو الاقتصادات النامية الأخرى باستثناء الصين والهند. ومع ذلك، فإن توقعات الفترة 2012-2013 هي غير مستقرة، حيث سيشهد متوسط معدل النمو في بلدان منظمة التعاون الإسلامي اعتدال متوقع بنسبة 4.6 في المائة في عام 2012 و 4.4 في المائة في عام 2013. حتى الآن، لا تزال هذه الأرقام أفضل من معدلات متوسط النمو المتوقعة لمجموعة الاقتصادات النامية الأخرى باستثناء الصين والهند، فضلا عن العالم ككل. وكانت قطر، بمعدل نمو قدره 18.8 في المائة في عام 2011، الاقتصاد الأسرع نموا سواء داخل مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي أو العالم.

لم يستعد نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد وضعه السابق

على الرغم من استعادة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى مستوياته ما قبل الأزمة في عام 2010، بمعدل متوسط نمو قدره 4 في المائة في ذلك العام، فإن الاتجاه التصاعدي لعام 2011 قد توقف بسبب الاقتصاد العالمي الذي عرف مشاكل أخرى - أساسا الناجمة عن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. ومع نمو بنسبة 3.3 في المائة في عام 2011، من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي منخفضا أكثر خلال 2012-2013.

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية

بعد ظهور علامات انكماش خلال فترة الأزمة، والانخفاض في حصته في عام 2008، بدأ متوسط حصة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في الانتعاش، واستمر القطاع كأهم مصدر للدخل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة خلال 2009-2010. ويمثل قطاع الصناعة- بما في ذلك التصنيع- في المتوسط ما نسبته 42.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2010. وبالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية؛ حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 37.4 في المائة في عام 2010، وعلى ما يبدو يشكل النشاط الصناعي أكبر جزء من النشاط الاقتصادي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود النفقات الرئيسية

في عام 2010، واصل الاستهلاك النهائي ليكون أكبر بند إنفاق في مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يمثل 69.1 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي - وهو أقل من مستواه للعام السابق بنسبة 2.9 في المائة. والجدير بالذكر أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي، في حد ذاته، في أفغانستان، وجزر القمر، وغيانا، وقيرغيزستان، وطاجيكستان وفلسطين، قد تجاوز مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتم استيعاب الانخفاض في حصة الاستهلاك النهائي بشكل رئيسي بتوسع حصة صافي الصادرات من الدول الأعضاء كمجموعة.

من ناحية أخرى، تمنع مستويات عالية من الإنفاق الاستهلاكي النهائي، مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من الاستثمار بما فيه الكفاية في القدرات الإنتاجية. وفي الواقع، تحسنت حصة تكوين رأس المال الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة منذ عام 2000 لكنها لا تزال أقل بكثير من المستويات التي لوحظت في البلدان النامية الأخرى.

العمالة والإنتاجية

بلغ معدل المشاركة الإجمالية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للفئة العمرية 15 سنة فأكثر في العام 2010، نسبة 58.9 في المائة مقارنة مع 64.2 في المائة في العالم. ووفقا للبيانات المتاحة الأخيرة، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي معدلات أعلى للبطالة بكثير مقارنة مع العالم، والبلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى خلال الفترة 2006-2010. خلال هذه الفترة، وفي البداية انخفض مجموع معدل البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي إلى مستوى فوق 9.9 في المئة في عام 2006 إلى أقل من 9.0 في المائة في عام 2008. ومع ذلك، بلغ معدل البطالة الناجمة عن الأزمة، ذروته إلى 9.7 في المائة في عام 2009 قبل أن ينخفض إلى 9.4 في المائة في عام 2010.

وسجلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مستويات لإنتاجية العمل مماثلة لتلك التي في البلدان النامية الأخرى. ومع ذلك، ظل هذا المستوى متدني جدا بالمقارنة مع مستوى العالم والبلدان

المتقدمة. وينتج العامل العادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أقل من ثلث الإنتاج الذي ينتجه العامل العادي في العالم وعشر الناتج بالنسبة للعامل العادي في البلدان المتقدمة.

التضخم

دفع الارتفاع الذي لم يسبق له مثيل في أسعار المواد الغذائية والطاقة خلال 2007-2008 بمتوسط التضخم في دول منظمة التعاون الإسلامي إلى أعلى مستويات خانة العشرات. واستبدل الاعتدال الذي لوحظ في عام 2009 باتجاه تصاعدي خلال الفترة 2010-2011، والتي هي أساسا بسبب الزيادة الحادة في التضخم في إيران، حيث تمت إعادة تخصيص الدعم الحكومي في إطار الخطة الجديدة لإصلاح الدعم. وتوقعات عام 2012 هي عرضة للمخاطر التي لا تزال مرتفعة عقب التضخم ويرجع ذلك أساسا إلى استمرار الزخم في الاقتصادات الكبيرة لمنظمة التعاون الإسلامي مثل بنغلاديش واندونيسيا وإيران ونيجييا وباكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا.

التجارة الخارجية

تجارة السلع

في عام 2011، وصل إجمالي الصادرات السلعية لدول منظمة التعاون الإسلامي إلى أعلى مستوى له تاريخيا ب 2.1 تريليون دولار متجاوزا ذروة ما قبل الأزمة 1.9 تريليون دولار في عام 2008. الأهم من ذلك، أن هذا الارتفاع كان أعلى من المتوسط العالمي، مما أدى إلى زيادة في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي التجارة العالمية. مقارنة مع مستوى ما قبل الأزمة ب 11.8 في المائة في عام 2008 والمستوى السابق ب 11.1 في المائة في عام 2010، وصلت هذه النسبة إلى 12 في المائة في عام 2011. وبالمثل، بعد أن انخفضت إلى 1.2 تريليون دولار في عام 2009، ارتفعت واردات البضائع لدول منظمة التعاون الإسلامي بما يقرب 50 في المائة في غضون عامين فقط، وتجاوزت بالفعل ذروتها السابقة لعام 2008 1.5 تريليون دولار. وواصلت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من الواردات السلعية العالمية الارتفاع طوال الفترة قيد النظر حيث وصلت إلى 9.7 في المائة في عام 2011.

في عام 2011، شكلت الدول الخمس الأوائل المصدرة أكثر من 53 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية لجميع البلدان الأعضاء، وشكلت البلدان العشر الأوائل المصدرة أكثر من نسبة 76 في المائة. وأصبحت المملكة العربية السعودية، مع أكثر من 300 مليار دولار من الصادرات و 15.5 في المائة من حصة إجمالي، أكبر دولة مصدرة في عام 2011. كما هو الحال بالنسبة للصادرات، تتركز واردات البضائع أيضا من دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من البلدان. في حين شكلت البلدان الخمس الأوائل المستوردة أكثر من 53 من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي، والبلدان العشر الأوائل 71.4 في المائة. مع أكثر من 240 مليار دولار من واردات، تصدرت تركيا المرتبة الأولى في عام 2011 من حيث حجم واردات البضائع ومثلت 13.6 في المائة من إجمالي واردات البضائع في دول منظمة التعاون الإسلامي.

هيكل الصادرات

تعرف بلدان منظمة التعاون الإسلامي تزايداً في التنوع وأصبحت تتخلص من الاعتماد الكبير على البنود القليلة للصادرات. وكان المتوسط البسيط لمؤشر تركيز الصادرات في دول منظمة التعاون الإسلامي حوالي 0.31 في عام 2006، ولكنه انخفض إلى نحو 0.18 في عام 2011، مشيراً إلى زيادة التنوع في منتجات التصدير. ويكشف تحليل الصادرات حسب كثافة التكنولوجيا في دول منظمة التعاون الإسلامي عن أن حصة التصدير الأكثر حيوية للمجموعة السلعية، وهي الوقود المعدني، قد انخفضت من 59 في المائة في عام 2006 إلى 48 في المائة في عام 2010، في حين ارتفعت جميع أسهم الفئات المتبقية الأخرى. ومع ذلك، حصة السلع الأقل تركيزاً من حيث التكنولوجيا، هي مرتفعة للغاية في بعض البلدان الأعضاء، وترفع من تعرضها لصدمات الأسعار الدولية وتحد من آفاق المنافسة على المدى الطويل.

تجارة الخدمات

وخلافاً لتجارة السلع، ظل حجم تجارة الخدمات أقل بكثير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وعرف اتجاهها تنازلياً منذ عام 2008. معاً، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي مستورد صافٍ للخدمات. حيث قامت بتصدير 237 مليار دولار عندما وصلت إلى ذروتها في عام 2008، واستوردت 397 مليار دولار من الخدمات القيمة في نفس العام. واعتباراً من عام 2010، انخفضت صادرات وواردات الخدمات إلى 183 مليار دولار و288 مليار على التوالي. ووفقاً لذلك، انخفضت حصة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من صادرات العالم من الخدمات من 6.1 في المائة في عام 2008 إلى 5 في المائة في عام 2010. كما انخفضت حصتها من إجمالي واردات الخدمات في العالم من 10.9 في المائة إلى 8.7 في المائة. وعندما صنفت تجارة دول منظمة التعاون الإسلامي في الخدمات في إطار القطاعات الفرعية، فقد لوحظ أن الجزء الأكبر من تجارتها يصنف في الخدمات نحن إطار خدمات النقل والسفر.

في عام 2010، شكلت البلدان العشر الأوائل نسبة 89.4 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. وكانت تركيا، مع 34.4 مليار دولار من الصادرات و18.8 في المائة من حصة إجمالي صادرات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، أكبر مصدر للخدمات في عام 2010. في نفس العام، شكلت البلدان العشر الأوائل نسبة 88.3 في المائة من إجمالي واردات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. وكانت السعودية أكبر مستورد للخدمات (76.7 مليار دولار)، أي ما يعادل 26.6 في المائة من إجمالي واردات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الميزان التجاري

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي فائضا في الميزان التجاري في تجارة السلع في كل سنة ما بين عام 2007 وعام 2011. وعلى الرغم من أنه لم يصل إلى مستوى ما قبل الأزمة، كان الفائض التجاري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أكثر من 350 مليار دولار في عام 2011، مما يشير إلى انتعاش قوي بعد الأزمة. في المقابل، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي عجزا تجاريا في تجارة الخدمات خلال الفترة قيد النظر. فبعد أن وصلت إلى ما يقرب من 160 مليار دولار في عام 2008، انخفض العجز في 105 مليار دولار في عام 2010. وفي عام 2010، نحو 50 في المائة من صادرات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي كان من نصيب قطاع السفر والسياحة، والتي تتطلب معرفة قليلة وبنية تحتية متطورة.

التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

من عام 2006 إلى عام 2010، ارتفعت باستمرار حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من إجمالي التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي. وتمثل التجارة البينية نسبة 17.6 في المائة من إجمالي التجارة في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2010، وانخفضت بشكل طفيف إلى 17.3 في المائة في عام 2011. في عام 2011، على الرغم من أن الصادرات البينية وصلت إلى أعلى مستوى لها 322 مليار دولار، شهدت حصتها في إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا بنسبة 0.7 نقطة مئوية، أي إلى نسبة 15.1 في المائة. خلال الفترة 2010-2011، ارتفعت الواردات البينية بسرعة حيث وصلت إلى 354 مليار دولار في عام 2011، موافقا لـ 20.0 في المائة من إجمالي الواردات في منظمة التعاون الإسلامي. في عام 2011، كانت نسبة 78.3 في المائة من الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من نصيب عشرة بلدان فقط في منظمة التعاون الإسلامي.

السياسات التجارية

شهدت معظم البلدان الأعضاء انخفاضا في انفتاحها على التجارة، ويرجع في معظمه إلى انكماش في التجارة الدولية خلال الفترة 2007-2011. ومن خلال تطبيق متوسط معدل التعريف لـ 11.3 في المائة، تكشف دول منظمة التعاون الإسلامي عن وجود صورة أكثر حمائية بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 9 في المائة. هذه النسبة تضاعف معدلات التعريف المطبقة من قبل الدول المتقدمة الرئيسية.

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

ميزان الحساب الجاري

بعد أن شهد اتجاهها تنازليا بين عامي 2007 و 2009، ارتفع فائض الحساب الجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي في العامين التاليين، بالتوازي مع تحسن في موازين الحساب الجاري العالمي (الشكل 1.4). بالنسبة

للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يمثل فائض ميزان الحساب الحالي ما يقرب من 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 مقارنة بـ 2 في المائة في عام 2009. وهذه الزيادة هي بشكل رئيسي من قبل الدول المصدرة للنفط بفضل الارتفاع السريع لأسعار النفط.

الديون الخارجية

أظهر إجمالي رصيد الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاها متزايدا خلال الفترة 2006-2010. في عام 2010، تجاوز إجمالي الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 1 مليار دولار، بزيادة 8 في المائة عن عام 2009. ومع ذلك، تشير نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وحصلتها من إجمالي ديون البلدان النامية إلى الاتجاه التنازلي خلال الفترة قيد النظر. وكانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، نحو 23 في المائة في عام 2006، إلا أنها انخفضت بشكل مطرد في السنوات التالية لتصل إلى 20 في المائة في عام 2010 بعد زيادة طفيفة في عام 2009. إلا أن تكوين إجمالي الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي يختلف عن غيرها من البلدان النامية. على الرغم من أن الديون طويلة الأجل تمثل النصيب الأكبر من مجموع الديون الخارجية في كل من مجموعتي البلدان، إلا أن حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ظلت مرتفعة نسبيا.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ارتفاعا ملحوظا منذ عام 2009. وبلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي؛ بزيادة سنوية قدرها 16.5 في المائة، 1524 مليار دولار في عام 2011، حيث ذهبت معظم هذه التدفقات على نحو متزايد إلى البلدان المتقدمة. ومع ذلك، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي غير مرضية بشكل عام. ومع ذلك، كان هناك تحسن ملحوظ في هذه التدفقات حيث ارتفعت لتصل إلى 171.5 مليار دولار في عام 2008، ومع ذلك، وبالتوازي مع الاتجاهات العالمية، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 133 مليار دولار في عام 2009. وبالرغم من وجود زيادة طفيفة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010، كان هناك انخفاض آخر في عام 2011 إلى 134 مليار دولار. وكما كان الحال في معظم المجاميع الاقتصادية الكلية الرئيسية، تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل منها. ففي عام 2011، مثلت خمسة بلدان فقط، معا، 52.1 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية

في عام 2010، وصل صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع الجهات المانحة إلى البلدان النامية 91.5 مليار دولار مقارنة مع 83 مليار دولار في عام 2006. ومع ذلك، وخلال هذه الفترة، كان هناك انخفاض في تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من 49.1 مليار دولار في

2006 إلى 41.5 في عام 2010. ويلاحظ أيضا تركيز تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في عدد قليل من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتمثل خمسة بلدان فقط، معا، ما يقرب من 40 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى جميع دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2010. من ناحية أخرى، انخفضت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 0.8 في المائة في 2010 مقارنة مع 1.5 في المائة في عام 2006. وقد شهد نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية نفس الاتجاه وفقا لصافي تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية. وانخفضت في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 34.3 دولار في عام 2006 إلى 26.7 دولار في عام 2010.

وضعية الاحتياطيات

بلغ إجمالي الاحتياطيات في العالم – باستثناء الذهب – 10.1 تريليون دولار في 2011 ما يقرب من 40 في المائة أعلى من المبلغ في عام 2007. من هذا المبلغ، تم تسجيل 3.2 تريليون دولار في البلدان المتقدمة. وقد أظهرت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي الاحتياطيات اتجاها تنازليا خلال الفترة قيد النظر. حيث انخفضت ب 0.26 نقطة مئوية عن العام السابق، وبلغت 22.13 في المائة في عام 2011، مقارنة ب 25.71 في المائة في عام 2007. حتى الآن، لوحظ أنه لا زال تجميع الجزء الأكبر من إجمالي الاحتياطيات لدول منظمة التعاون الإسلامي في عدد قليل منها، حيث شكلت فقط عشرة بلدان 86.3 في المائة من إجمالي الاحتياطيات لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي في عام 2011. ومن حيث الاحتياطيات بما يعادل أشهر من الواردات، ظلت دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى بكثير من المتوسط العالمي. ففي عام 2010، وباستثناء السودان، حافظت جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي تتوفر حولها البيانات على احتياطي ما يعادل قيمة وارداتها لأكثر من عتبة ثلاثة أشهر.

التحويلات

ارتفعت تدفقات التحويلات المالية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 58.7 مليار دولار في 2006 وحتى 87.6 مليار دولار في عام 2010 على الرغم من أن معدل نمو هذه التدفقات انخفض من مستوى قياسي بلغ 26.1 في المائة في عام 2007 إلى 4.6 في المائة في عام 2010. وتركزت تدفقات التحويلات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل منها. تمثل عشر بلدان فقط، معا، 76.6 في المائة من تدفقات التحويلات المالية الإجمالية لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي.

التطورات في القطاع المالي

تعرف درجة التطور المالي اختلافا كبيرا حسب منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وهذا، بدوره، يوفر مجالا كبيرا للتحسين والتعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. خاصة عندما نعتبر عمق الأسواق المالية،

وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية ودرجة الانفتاح المالي. وبينت النتائج أن لابد من العمل المتزايد لتعزيز القدرات المؤسسية وتعزيز تنمية القطاع المالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

التعميق المالي

حجم الأموال الواسعة - هو مؤشر شائع الاستخدام في التعميق المالي عند قياسه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي - أكثر بقليل من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، وهو ضعيف مقارنة مع البلدان النامية الأخرى حيث وصلت المستويات في المتوسط إلى ما يقارب حجم إجمالي الناتج المحلي. في البلدان المتقدمة، من ناحية أخرى، فاقت بكثير كمية الأموال الواسعة في الاقتصاد حجم الناتج المحلي الإجمالي. وعلى ما يبدو، تم حجب النظام المالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الوصول إلى الخدمات المالية، والسيولة، وتنوع واستقرار الفوائد التي تقدمها الأسواق المالية العميقة.

الحصول على التمويل

يعرف انخفاض معدل انتشار الخدمات المالية؛ من حيث استخدامها والوصول المادي على حد سواء، تحدياً آخر لتطوير القطاع المالي في البلدان الأعضاء. والأحجام النسبية لقروض البنوك التجارية والودائع فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي هي أصغر بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية وكذلك البلدان المتقدمة. ويتفاقم هذا الوضع بسبب عدم كفاية البنية التحتية المادية للقطاع المالي الذي يتم قياسه حسب الكثافة السكانية والأراضي لفروع البنوك التجارية وأجهزة الصرف الآلي (ATMs). ولا سيما، في عام 2010، كان هناك فقط 14 جهاز صرف آلي لخدمة 100.000 بالغ يعيش في البلدان الأعضاء، بالمقارنة مع 60 في البلدان النامية الأخرى و 141 في البلدان المتقدمة.

سياسات الانفتاح المالي وأسعار الصرف

بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي أقل انفتاحاً مالياً، على النحو الذي اقترحت درجاتهم في مؤشر شين-إيتو للانفتاح المالي، وبالتالي، فهي أكثر تحفظاً في إدارة حساباتها الرأسمالية، وتفرض قيوداً أكثر كثافة نسبياً على تدفق رأس المال من خلال أنظمتها المالية. ومن حيث تنمية القطاع المالي، يشير هذا الوضع إلى أن النظام المالي في البلدان الأعضاء هو أقل قدرة نسبياً على إدارة تدفقات رأس المال الدولي على نحو فعال مع مساعدة الأسواق المالية المحلية الكفؤة والمنتجات المناسبة. كما يتجلى هذا الوضع في اختيار أطر السياسة النقدية ونظم سعر الصرف، ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن 48 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي من أصل 56 والتي تتوافر حولها البيانات قد نفذت فعلياً القيود على حساب رأس المال بدرجات متفاوتة إما من خلال نظم الربط الصعبة مثل مجلس العملة، والأوتاد التقليدية كمثبت سعر الصرف، ونظم لبنة كالرباط الزاحف، أو الأنظمة الوسيطة مثل تعويم مدار.

مصادر الطاقة

الطاقة هي عامل رئيسي للتنمية الاقتصادية، وبالتالي ارتفاع مستويات المعيشة. ومطلوب منها تلبية جميع المطالب الأساسية، من الزراعة، والتعليم، والبنية التحتية لخدمات المعلومات. والطاقة هي أيضا عامل رئيسي في النمو الاقتصادي، الذي هو من بين أهم العوامل التي ينبغي النظر فيها لإسقاط التغيرات في الاستهلاك العالمي للطاقة. وتوجد ثلاث مجموعات من مصادر الطاقة: الوقود الأحفوري، والطاقة المتجددة والطاقة النووية. فالوقود الأحفوري هو ما تبقى من تحلل النباتات والحيوانات التي تشكل إمدادات محدودة. وهناك أيضا ثلاثة أنواع رئيسية من الوقود الأحفوري: الفحم والبترول والغاز الطبيعي. وتأتي الطاقة المتجددة من مصادر طبيعية مثل الأمطار والرياح وضوء الشمس.

الاحتياطي العالمي الحالي للفحم القابل للاسترداد هو ما يقرب من 948 مليار طن. واحتياطيات الفحم في دول منظمة التعاون الإسلامي هي محدودة للغاية. ففقط 5.75 في المائة من الفحم العالمي القابل للاسترداد هو للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووفقا لذلك، يشكل إنتاج الفحم لدول منظمة التعاون الإسلامي سوى 7.3 في المائة من إجمالي إنتاج العالم. من ناحية أخرى، في عام 2010، ارتفع استهلاك الفحم في دول منظمة التعاون الإسلامي إلى 297.9 مليون طن وهو تقريبا 61 في المائة أعلى من مستوى عام 2000.

بحلول عام 2011، كان الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي القابل للاسترداد حوالي 6216.605 تريليون قدم مكعب (Tcf)، حيث حصلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي على 62.1 في المائة من إجمالي العالمي. وأنتجت دول منظمة التعاون الإسلامي 35862 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في عام 2010 مقارنة ب 9493 مليار قدم مكعب في عام 1990 وهو ما يعادل معدل نمو متوسط سنوي قدره 5.25 في المائة بين عامي 2000-2010 مقارنة ب 8.52 في المائة بين عامي 1990 و 2000. وظل استهلاك الغاز الطبيعي في دول منظمة التعاون الإسلامي أيضا أعلى من المتوسط في الفترة قيد النظر. في عام 2010، زاد الاستهلاك إلى 25563 (Bcf) الذي هو تقريبا 71.5 في المائة أعلى من مستوى عام 2000.

في عام 2011، وصل احتياطي النفط الخام العالمي إلى 1.5 تريليون برميل، حيث تمثل بلدان منظمة التعاون الإسلامي حصة 63 في المائة أي ما يعادل 911 مليار برميل. على الصعيد القطري الفردي، تمتلك المملكة العربية السعودية، وحدها؛ بإجمالي احتياطي النفط المؤكد ب 263 مليار برميل، أي 18 في المائة من إجمالي احتياطيات العالم للنفط الخام و29 في المائة من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي. في عام 2011، شكل إنتاج النفط الخام لدول منظمة التعاون الإسلامي 44 في المائة من المجموع العالمي، الذي كان أعلى ب 5 نقطة مئوية من النصيب الملاحظ في عام 1990. في عام 2008، شهدت دول منظمة التعاون الإسلامي فائضا تجاريا بلغ 23 مليون برميل من النفط الخام يوميا، مقارنة مع 16.9 مليون برميل يوميا في عام 1990 مما يعني ببساطة زيادة كبيرة في صادرات النفط للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، لم تستطع دول منظمة التعاون الإسلامي إنتاج سوى 11.4 مليون برميل من النفط المكرر على الرغم من بلوغه 38.3 مليون برميل من النفط الخام يوميا. ويرجع هذا ببساطة إلى تدني قدرات بلدان منظمة

التعاون الإسلامي من حيث تكرير النفط الخام. من ناحية أخرى، تمثل البلدان النامية غير بلدان منظمة التعاون الإسلامي والبلدان المتقدمة اتجاهاً مختلفاً. وكل مجموعات البلدان هذه لديها أفضل القدرات.

وقد أظهر الاستثمار في طاقة الرياح معدلات نمو مثيرة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2006. حيث ارتفعت إلى 2.2 GW في عام 2011 من 0.53 GW في عام 2006، حيث تضاعفت أربع مرات تقريباً. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن النسبة المئوية لمجموع طاقة توليد الرياح في دول منظمة التعاون الإسلامي لا تشكل إلا سوى 1 في المائة من طاقة الرياح في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2010. ومن المتوقع أن تكون هذه النسبة 2 في المائة في عام 2020. وتنتج بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة 0.19 مليون ميغاوات من الطاقة الكهرومائية، أي ما يقرب 50 في المائة أعلى من المعدل في عام 1990، بمعدل متوسط نمو سنوي قدره 2 في المائة وهو أعلى من المتوسط في الاتحاد الأوروبي (0.6 في المائة) في نفس الفترة. حتى الآن، كانت بلدان منظمة التعاون الإسلامي قادرة على توليد 6.0 في المائة فقط من الطاقة الكهرومائية العالمية في عام 2009.

اقتصاديات الكوارث الطبيعية

هناك زيادة كبيرة في وتيرة الكوارث الطبيعية في العالم خلال الفترة 1970-2011، حيث ارتفعت من أقل من 100 كارثة سنوياً في السبعينات إلى 450 كارثة في 2000s. مقارنة مع المستوى العالمي، شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاهاً حاداً نسبياً خلال الفترة نفسها، مما يشير إلى زيادة بستة أضعاف في عدد الكوارث الطبيعية، وزيادة نحو 20 كارثة سنوياً في السبعينات إلى ما يقرب من 120 كارثة في 2000s. وكلفت الكوارث الطبيعية دول منظمة التعاون الإسلامي 140 مليار دولار في الفترة 1970-2011. أما بالنسبة لتكلفة كل حدوث، فقد لوحظ أن أضرار الكوارث الطبيعية أصبحت أكثر تكلفة من الناحية النقدية. إلا أن متوسط تكلفة حدوث الكوارث كان 26 مليون دولار في السبعينات، فإن هذا الرقم قد وصل إلى 60 مليون دولار في 2000s.

خلال الفترة 1970-2011، تراوحت أضرار الكوارث الطبيعية بين 0.11 في المائة و 1.25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبالنظر في معدلات الادخار في دول منظمة التعاون الإسلامي، فقد لوحظ أن الكثير من هذه المدخرات قد انخفضت بسبب الكوارث الطبيعية. على سبيل المثال، تمثل أضرار الكوارث الطبيعية في طاجيكستان في سنة تقريباً 35 في المائة من إجمالي مدخرات البلاد خلال نفس الفترة. وخاصة بالنسبة للاقتصادات الصغيرة، فقد تتوافق أضرار الكوارث الطبيعية مع أعلى حصة من ناتجها المحلي الإجمالي، وبالتالي سيصعب استيعاب مثل هذه الصدمات الشديدة خارجية المنشأ. على سبيل المثال، أثرت أضرار الطوفان العظيم في غيانا، على أكثر من نصف سكانها، ووصلت إلى ما يقرب من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغيانا في عام 2005.

الجزء الأول

التطورات الأخيرة في
الاقتصاد العالمي

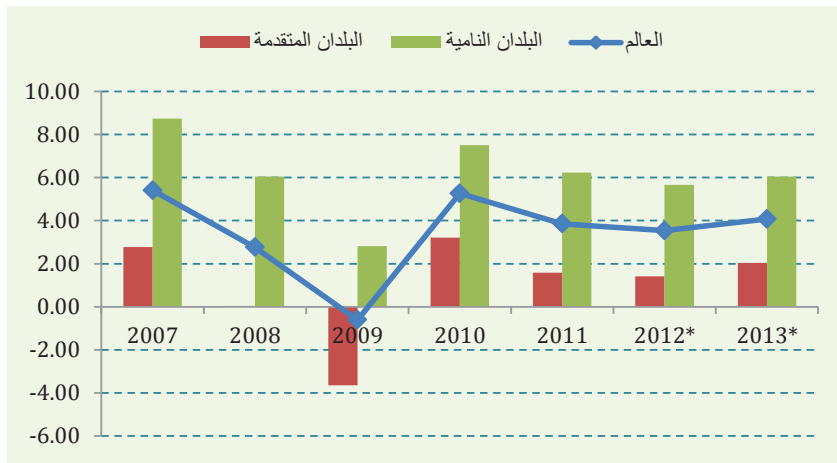


التوجهات الاقتصادية العالمية والآفاق

القسم 1

بعد إظهار علامات انتعاش في عام 2010م، فإن الاقتصاد العالمي مهدد بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، التي من المتوقع أن تشهد ركوداً نتيجة تأثيرات تقليص مديونية البنك على الأصول ذات الصلة. على الرغم من أن التوقعات تشير إلى نمو ضعيف في منطقة اليورو خلال العامين المقبلين، إلا أنه يبدو غير كافٍ للتعامل مع أزمات التشغيل في معظم هذه البلدان المتقدمة الموجودة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن أي ضبط لأوضاع مالية عامة استجابة لضغوط السوق سيجعل التكيف المالي أكثر صعوبة، والذي، بدوره، سوف يعثر الانتعاش على المدى القصير.

الشكل 1.1 نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم



يبدو أن
البلدان النامية
هي القوة
الدافعة
للاقتصاد
العالمي

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2012. (*) IMF projections.

في حين أن الانتعاش في البلدان المتقدمة لا يزال بطيئاً، فإن البلدان النامية تبدو القوة الدافعة للاقتصاد العالمي. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن تدهور البيئة الخارجية، وضعف الطلب الداخلي يشكلان خطر الهبوط في البلدان النامية، مما ينبغي على السياسات القصيرة الأجل أن تركز على هاتين المسألتين.

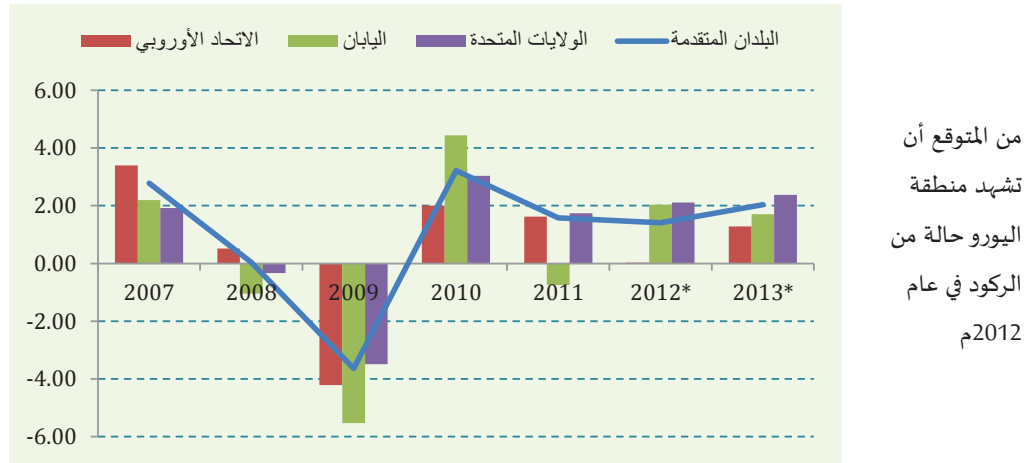
ويوضح الشكل 1.1 معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2007 إلى 2013. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.5 و 4.1 في المائة في عامي 2012 و 2013، على التوالي. ومن المتوقع أن تكون البلدان النامية محرك النمو في الاقتصاد العالمي، حيث نمت في المتوسط بنسبة 5.7 في المائة عام 2012 و 5.9 في المائة عام 2013، إلا أنه من المتوقع أن تبقى معدلات الاقتصادات المتقدمة في حوالي 1.4 و 2.03 في 2012 و 2013، على التوالي. ومن المتوقع أن يستأنف الانتعاش الضعيف في الاقتصادات المتقدمة، ومع ذلك، فإن التحسينات الأخيرة هي هشة للغاية، ويجب على صناع القرار أن يركزوا على تنفيذ تغييرات جوهرية لتوفير نمو مستدام متوسط وطويل المدى. من ناحية أخرى، وبمواصلة تزويد محرك الاقتصاد العالمي، فإن البلدان النامية لا تزال عرضة للأوضاع الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة.

تباطؤ نمو الناتج في البلدان المتقدمة

سبق وأن تباطؤ نمو الناتج في البلدان المتقدمة بدرجة كبيرة منذ عام 2010. على الرغم من توقع استمرار النمو الاقتصادي بمعدل 1.4 و 2 في المائة في عامي 2012 و 2013، على التوالي، في ما لا تزال البلدان المتقدمة ضعيفة ضد الآثار غير المباشرة لتخفيض الديون المصرفية في أوروبا.

ومن المتوقع أن تعرف منطقة اليورو حالة من الركود في عام 2012 نتيجة للديون السيادية ومشاكل القطاع المالي (الشكل 2.1). ويشكل فقدان الثقة والضغط المالية المتصاعدة عوامل سلبية رئيسية في اقتصاد منطقة اليورو. ولعبت سياسات البنك المركزي الأوروبي دوراً هاماً في التحسن الذي شهده عام 2011، ولكنها لم يكن كافياً. ولا تزال مختلف المشاكل الأساسية من دون حل. من ناحية أخرى، وبعد إعادة البناء بعد الزلزال الذي زاد من الإنتاج بواقع 4.4 في المائة عام 2010، شهدت اليابان ركوداً آخر في عام 2011. وسيكون نمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيفاً، حيث من المتوقع أن يكون بمعدل 2 و 1.7 في المائة في 2012 و 2013، على التوالي.

الشكل 2.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة



المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2012. (*) IMF projection

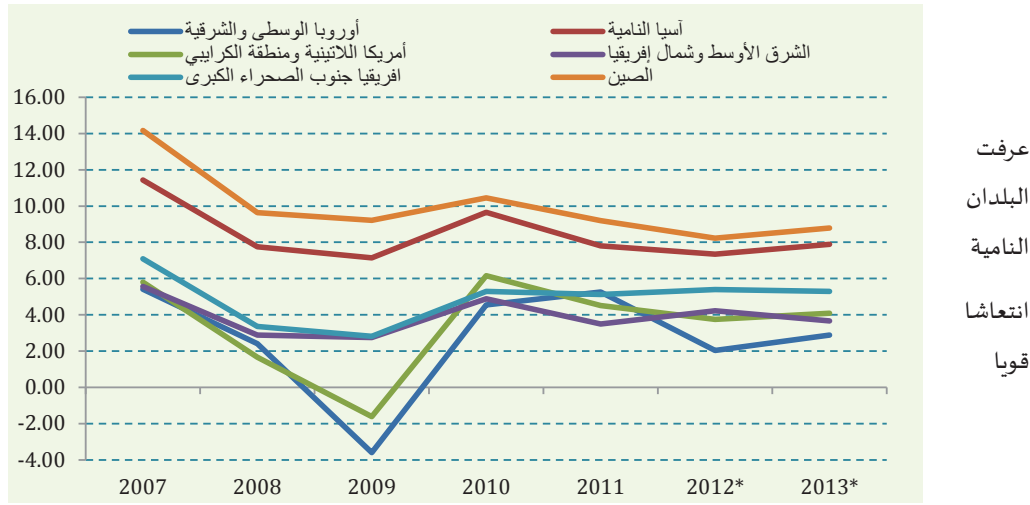
وبالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فإن أثر أزمة 2008 على اقتصادها هو أقل حدة بالمقارنة مع الآخرين. أما بعد انكماش عام 2009، فقد تعافى الاقتصاد الأمريكي بمعدل نمو 3 و 1.7 في المائة في 2010 و 2011، على التوالي. وبالنسبة للعامين المقبلين، فإن المتوقع أن يفوق معدل النمو 2 في المائة. ومع ذلك، فقد لا يكون معدل النمو كافياً للتعويض عن الآثار السلبية لاستمرار المعدلات العالية للبطالة والأجور المنخفضة للنمو في الاقتصاد الذي سيكبح الطلب الكلي.

انتعاش قوي في الاقتصادات النامية

وعلى نقيض البلدان المتقدمة، فقد كان معدل النمو في البلدان النامية قوياً في عامي 2010 و 2011. وحتى الآن، لا تزال البلدان النامية عرضة للمشاكل الاقتصادية في البلدان المتقدمة من خلال القنوات التجارية والمالية. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو في الصين وآسيا النامية فوق 7.5 في المائة خلال فترة التوقعات، (الشكل 3.1).

وتباطأ النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من 6.2 في المائة في 2010 إلى 4.5 في المائة في عام 2011. وتشير التوقعات بتباطؤاً في هذه المنطقة النامية خلال 2012 و 2013، حتى وإن كان معتدلاً. وتظهر بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمطاً مماثلاً. ومن المتوقع أن يبقى نمو الناتج في هذه المنطقة فوق 4 و 3.5 في المائة عامي 2012 و 2013، على التوالي.

الشكل 3.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية



المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2012. (*) IMF projections.

ولا زالت أفريقيا جنوب الصحراء تشهد أداء نمو على الرغم من الضعف الشديد لصدمات أسعار السلع الدولية. والميزة الرئيسية لهذه المنطقة هي أنها أقل عرضة للصدمات المالية العالمية نظرا لقلة أسواقها المالية المتكاملة مع بقية العالم. وتشير التوقعات لعامي 2012 و 2013 إلى أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء سوف تسجل معدلات نمو حوالي 5.4 في المائة.

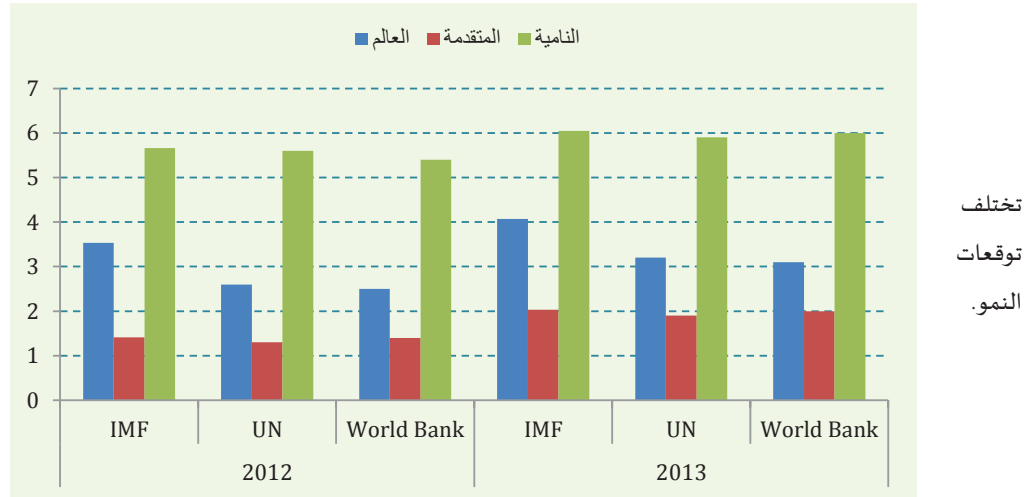
باعتبار أن اقتصادات بلدان وسط وشرق أوروبا متكاملة بشكل وثيق مع منطقة اليورو، فمن المتوقع أن أداء النمو في هذه المنطقة سيكون منسجما مع هذا الاتجاه العالمي. فمن المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في المنطقة إلى 2 في المائة في عام 2012، بانخفاض من 5.3 في المائة في عام 2011، ويتوقع أن يبقى حوالي 2.9 في المائة في عام 2013.

لا تتطابق التوقعات دائما

كما هو معلوم، تتم توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي عن طريق مؤسسات مختلفة في ظل افتراضات مختلفة. حيث لا تتطابق دائما نتائج هذه التوقعات. ويوضح الشكل 4.1 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي التي أدلت بها ثلاث منظمات دولية. فمن الواضح أن توقعات صندوق النقد الدولي هي أكثر تفاءلا نسبيا بالمقارنة مع التوقعات التي تقدمها الأمم المتحدة والبنك الدولي. ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي العالمي سوف ينمو ب 3.5 في المائة في عام 2012 مقارنة مع 2.6 و 2.5 في المائة في توقعات الأمم المتحدة والبنك الدولي، على التوالي. وبالمثل، في عام 2013، يتوقع صندوق النقد الدولي ما يقرب من 1 في المائة أعلى من توقعات للأمم المتحدة والبنك الدولي. ومع ذلك، فإن توقعات هذه المؤسسات لمجموعات البلدان النامية والمتقدمة تكاد تكون متشابهة. مع اختلافات طفيفة، يتوقع أن تكون توقعات معدلات النمو في البلدان المتقدمة بنحو 1.4 و

2 في المائة في 2012 و 2013، على التوالي. من ناحية أخرى، من المتوقع أن تنمو البلدان النامية بحوالي 5.5 و 6 في المائة في نفس العامين.

الشكل 4.1: مقارنات بين توقعات النمو

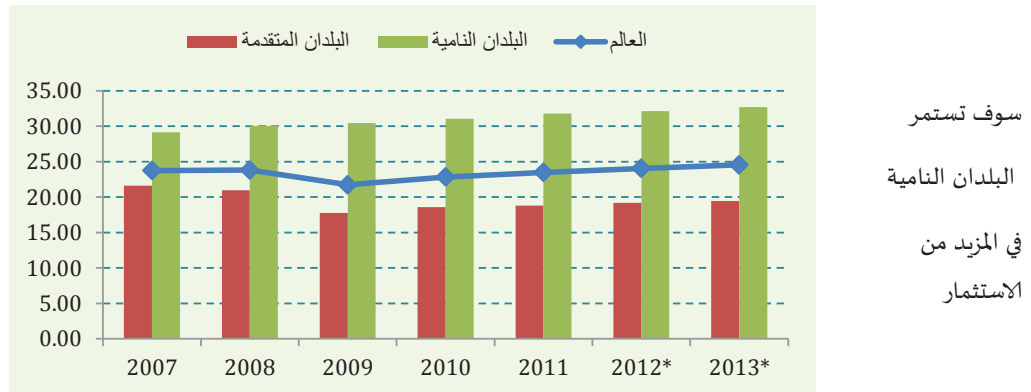


المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2012; UN DESA Global Economic Outlook, June 2012; World Bank Global Economic Prospects, June 2012.

تستثمر البلدان النامية المزيد

الاستثمار هو واحد من أهم العوامل في تعزيز واستدامة النمو الاقتصادي، خاصة في البلدان النامية. حيث يضمن التحسين المستمر والتوسع في الطاقات الإنتاجية لتحقيق النمو في المستقبل وتنمية البلدان. ويوضح الشكل 5.1 حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 5.1: حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2012. (*) IMF projections.

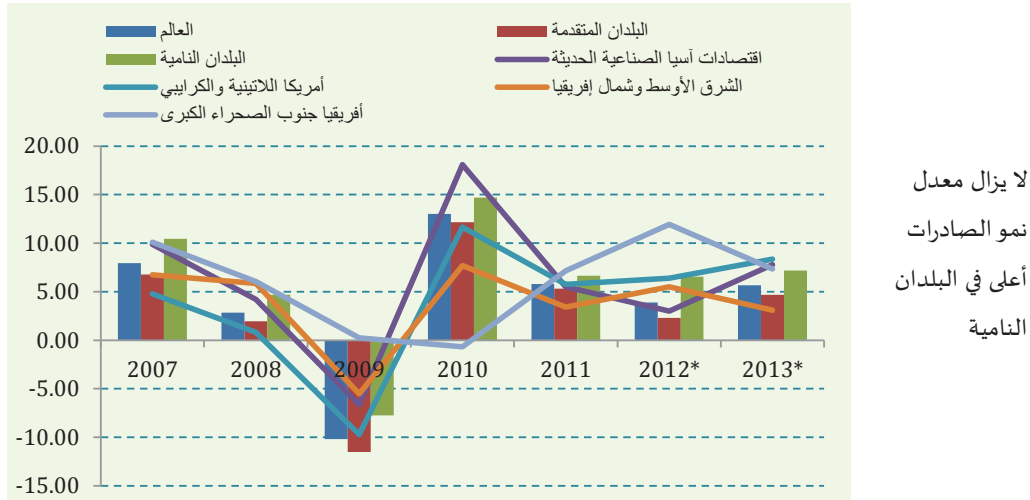
من الواضح أن ترتفع حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر في البلدان النامية، ويتوقع أن ترتفع خلال العامين المقبلين، وبحلول عام 2013، من المتوقع أن تشكل تقريبا ثلث الناتج المحلي الإجمالي. فالبلدان المتقدمة، ومع ذلك، لا تقدم صورة مشتركة. ومن المتوقع أن تتباطأ حصة

الاستثمار في الناتج في هذه البلدان إلى 17.8 في عام 2009، مقارنة بـ 21.6 في عام 2007، وتبقى أقل بكثير من مستوى ما قبل الأزمة في العامين المقبلين.

من المرجح أن يظل النمو في الصادرات والواردات أعلى من 5 في المائة في البلدان النامية

تباطأ نمو الصادرات العالمية في السلع والخدمات إلى 5.8 في المائة في عام 2011 بعد الانتعاش الكامل لدروة ما قبل الأزمة في عام 2010 (الشكل 6.1). ويشهد الانتعاش من قبل البلدان النامية، والاقتصادات الآسيوية الحديثة وخاصة الصناعية، التي لها حصص كبيرة في تجارة السلع المصنعة. ومن ناحية أخرى، يتوقع أن يظل حجم صادرات البلدان المتقدمة، دون مستواه لعام 2007 حتى عام 2012. ويشير أداء اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى وجود نمط مماثل حيث أن التعافي من الأزمة لا يزال مستمرا.

الشكل 6.1: حجم صادرات السلع والخدمات (التغير السنوي في النسبة مئوية)



المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2012. (*) IMF projections

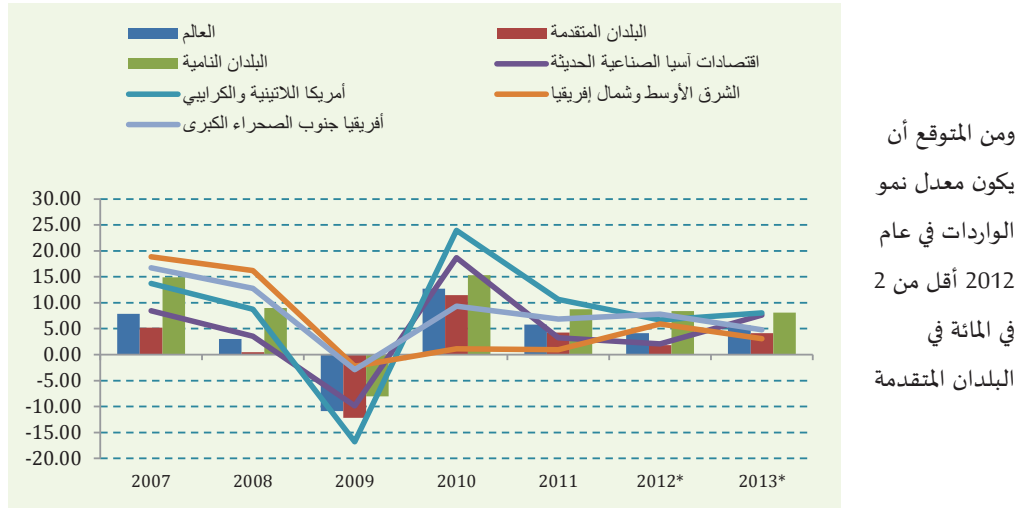
وتشير التوقعات إلى أن نمو حجم صادرات أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي سوف ترتفع إلى 6.4 و 8.3 في المائة في 2012 و 2013، على التوالي. أما بالنسبة لاقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء، فمن المتوقع أن يكون الوضع أفضل بكثير في عام 2012. ومن المتوقع أن تنمو حجم صادراتها بنسبة 12 و 7.3 في المائة خلال فترة التوقعات.

ويلاحظ أيضا أنماط مماثلة في واردات السلع والخدمات (الشكل 7.1). فبعد انتعاش قوي في حجم واردات العالم من السلع والخدمات بأكثر من 12 في المائة في عام 2010م، إلا أنه تباطأ إلى 5.82 في المائة في عام 2011م.

وكما هو الحال بالنسبة لصادراتها، فقد انتعشت مرة أخرى المناطق النامية لأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وارتفعت حصة مجموعات الدول الإقليمية في إجمالي

الواردات بعد الأزمة، ومن المتوقع أن نمو واردات هذه المناطق الثلاث أن تكون أعلى من مجموعات الدول الأخرى في العالم. وفي المقابل، من المتوقع أن يظل الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودا بعد الانتعاش القوي لعام 2010م.

الشكل 7.1: حجم واردات السلع والخدمات (التغير السنوي في النسبة مئوية)

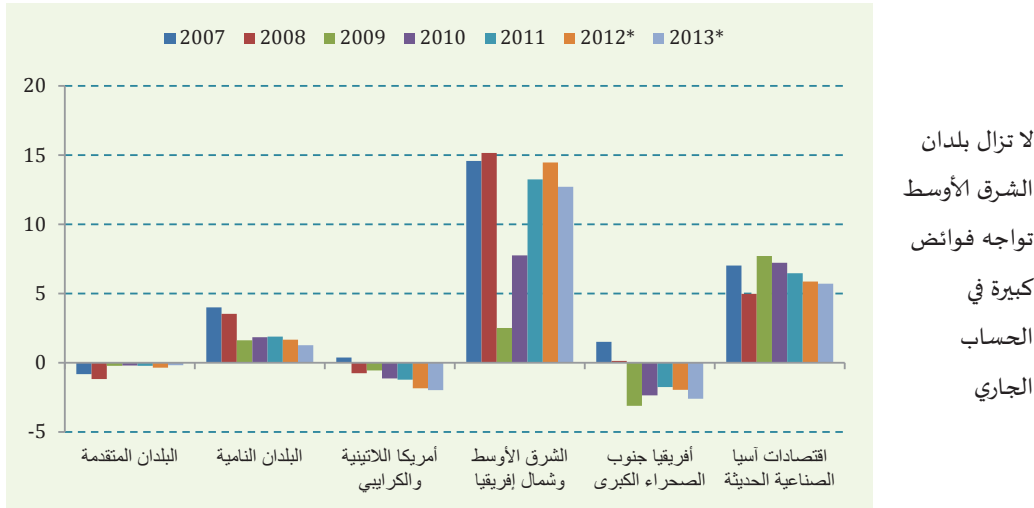


المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2012. (*) IMF projections.

يتوقع أن يظل فائض الحساب الجاري مستقرا في البلدان النامية

يعتبر الحساب الجاري ببساطة كمدخرات ناقص استثمار في بلد. ويوضح الشكل 8.1 أنه خلال الأزمة الاقتصادية، تدهورت موازين الحسابات الجارية بصفة عامة في جميع المناطق ومجموعات البلدان. والاستثناء الوحيد هو في البلدان الصناعية الجديدة في آسيا، حيث أدت الأزمة إلى تحسن في موازين الحسابات الجارية. وتوضح التوقعات أن فائض الحساب الجاري سيظل مستقرا في البلدان النامية. من ناحية أخرى، يتوقع تدهور في عجز الحساب الجاري لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتي وبحلول عام 2012، يتوقع أن يكون العجز عند مستوى 1.96 و 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. كما أن أسعار النفط زادت خلال الفترة من 2010 و 2011، فقد انتعش فائض الحساب الجاري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرة أخرى، ومن المتوقع أن يزيد الفائض إلى 14.47 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. ومن المتوقع أن تحتفظ البلدان المتقدمة، من ناحية أخرى، بعجز مستقر في الحساب الجاري في 0.35 و 0.17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 و 2013، على التوالي.

الشكل 8.1: ميزان الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

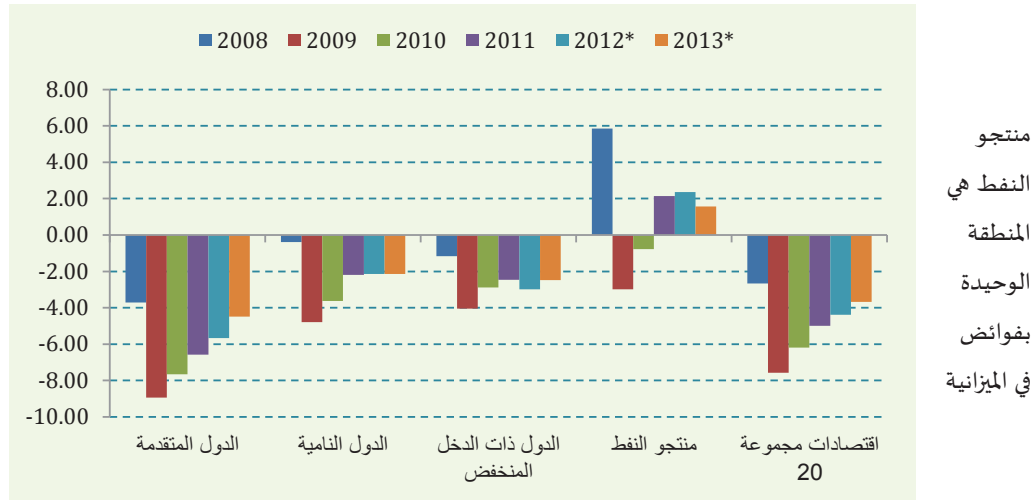


المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2012. (*) IMF projections.

الموازن المالية شديدة باستثناء الدول المنتجة للنفط

تبين التوقعات أن التشديد المالي سيكون له تأثير على البلدان المتقدمة (الشكل 9.1). ويتوقع السحب المالي في هذه الاقتصادات في عام 2013 بنسبة 1.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي أي بارتفاع من حوالي 0.25 في المائة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. في بلدان المجموعة العشرين، والتشديد المتوقع لعام 2013 هو حوالي 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي بارتفاع بأقل من 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. من ناحية أخرى، وفي الاقتصادات النامية، يتوقع أن ينزل التشديد من حوالي 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى أقل من 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. ويتوقع من البلدان ذات الدخل المنخفض إظهار وجود نمط مماثل، في حين يتوقع أن تحسن الدول المنتجة للنفط من وضعيتها ميزانها المالي عن طريق الاستفادة من الزيادة السريعة في أسعار النفط. وخلال 2012-2013، من المتوقع أن تكون الدول المنتجة للنفط هي مجموعة الدول الوحيدة التي تنتهي بفوائض في الميزانية.

الشكل 9.1: الموازن المالية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



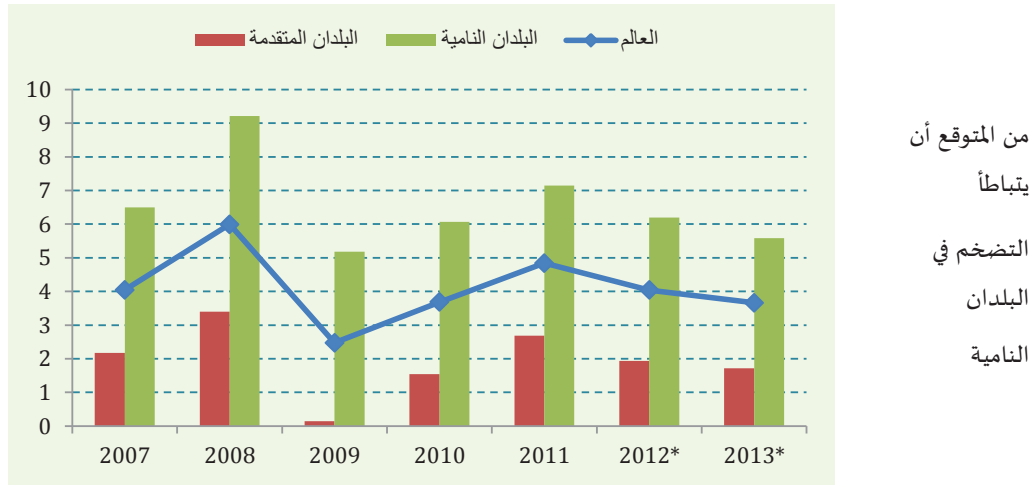
المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2012. (*) IMF projections

ليس من المتوقع أن يكون التضخم مصدر قلق كبير للدول المتقدمة

بسبب الصدمات المتعلقة بجانب العرض، ارتفع التضخم العالمي إلى 4.8 في المائة في عام 2011. وهدفت السياسات النقدية التوسعية، إلى التخفيف من خطر الانكماش في ما بعد الأزمة المالية في البلدان المتقدمة، ولعبت أيضا دورا هاما في ارتفاع الضغط. وتماشيا مع أداء نموها في عام 2010 و2011، ساهمت البلدان النامية في هذه الدفعة. وقد تم دفع مستوى الأسعار العام من قبل اليابان نتيجة لإعادة البناء بعد الزلزال وغيرها من العوامل.

ومع ذلك، كما رأينا في الشكل 10.1، فليس من المتوقع أن يكون التضخم مصدر قلق كبير للدول المتقدمة. حيث أن الطلب الضعيف وارتفاع معدلات البطالة لا زال قائما، فمن المتوقع أن يكون التضخم معتدلا، بأقل من 2 في المائة خلال فترة التوقعات. وعلى الرغم من أن متوسط أسعار المستهلك في البلدان النامية هو نحو 4 في المائة أعلى من الدول المتقدمة، فمن المتوقع أيضا أن يتباطأ التضخم في معظم البلدان النامية في 2012-2013 جنبا إلى جنب مع انخفاض أسعار السلع الأساسية والنمو العالمي الضعيف.

الشكل 10.1: التضخم، متوسط أسعار المستهلك (التغير في النسبة المئوية)

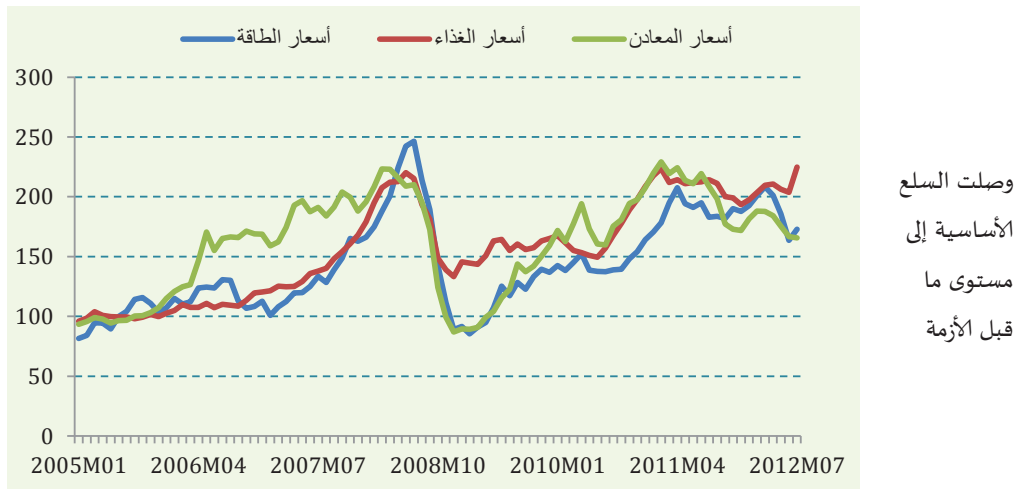


المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2012. (*) IMF projections.

من المتوقع انخفاض جزئي في معظم أسعار السلع الأساسية

شهدت أسعار معظم السلع ارتفاعاً على مدى العقد الماضي. فبعد انخفاض حاد في النصف الثاني من عام 2008، لم تستطع أسعار السلع الأساسية أن تتحمل مستويات منخفضة لفترة طويلة جداً، وبدأت تنتعش في فبراير 2009 (الشكل 11.1). حتى الآن، كانت الطفرات أسرع بكثير مما كان متوقعاً، مما يعكس الطلب القوي من النمو السريع للاقتصادات النامية.

الشكل 11.1: أسعار السلع الأساسية (المؤشر، 2005=100)



المصدر: World Bank, Prospects for Global Economy, August 2012.

كما رأينا في الشكل 11.1، فإن أسعار المجموعات السلعية الرئيسية قد تضاغت على الأقل منذ عام 2005. وعلى الرغم من أن الأسعار قد انخفضت انخفاضا حادا خلال الأزمة الاقتصادية، فقد وصلت أسعار الطاقة والمواد الغذائية في يوليو 2012 إلى نفس مستويات ما قبل الأزمة تقريبا. وقد تؤدي زيادة الطلب من الاقتصادات النامية جنبا إلى جنب مع الطلب المستقر من البلدان المتقدمة إلى دفع الأسعار إلى أعلى حتى عام 2012، ولكن الغموض الذي يشهده الاقتصاد الأخير - ولا سيما القادم من منطقة اليورو- سيمنع على ما يبدو زيادات كبيرة في أسعار معظم السلع خلال السنوات المقبلة. وباستثناء المعادن والفلزات والمعادن الأساسية، من المتوقع انخفاض جزئي في أسعار السلع الأخرى لعام 2013 (الجدول 1.1). ومن المتوقع أيضا انخفاض أسعار المواد الغذائية الزراعية بعد عام 2013 ولكن سيتم دعمها بزيادة الاستهلاك في الأسواق الناشئة، والنمو السكاني وتأثير إنتاج الوقود الحيوي. وسوف تؤدي التغييرات الهيكلية في العرض- بما في ذلك التوسع العمراني السريع والحد الناتج في الأراضي الصالحة للزراعة، إلى انخفاض الموارد المائية العالمية والعواقب التي لا يمكن التنبؤ بها من تغير المناخ - إلى مخاطر كبيرة على أسعار المنتجات الزراعية.

الجدول 1.1: توقعات السلع الأساسية (100=2005، بالدولار الأمريكي الثابت)

التوقعات					الحالية					
2025	2020	2015	2013	2012	2011	2010	2000	1990	1980	
179.8	180.2	182.4	184.8	190.6	188.1	144.7	53.2	43.4	66.0	الطاقة
173.7	171.0	174.8	188.0	192.2	209.9	173.9	72.2	84.0	102.2	السلع الأساسية غير الطاقة
171.3	172.8	174.3	184.2	192.8	209.0	170.4	78.7	90.5	119.6	الزراعة
150.7	153.1	156.6	163.5	168.0	208.2	182.1	76.8	90.5	157.7	المشروبات
173.6	176.3	179.7	192.8	204.4	210.1	169.6	76.6	90.6	124.6	المواد الغذائية
198.6	203.2	207.9	216.2	228.8	238.5	171.8	79.9	99.4	126.8	الحبوب
176.3	174.3	170.2	173.8	177.1	206.7	166.3	84.7	90.2	88.0	مواد أولية
180.6	199.0	219.8	245.4	268.0	267.0	187.2	67.0	65.4	89.1	الأسمدة
177.8	164.3	170.7	189.2	182.4	205.5	179.6	59.5	72.8	68.1	المعادن والفلزات
178.0	165.8	171.0	184.9	174.0	193.2	169.2	63.0	78.1	73.9	المعادن الأساسية

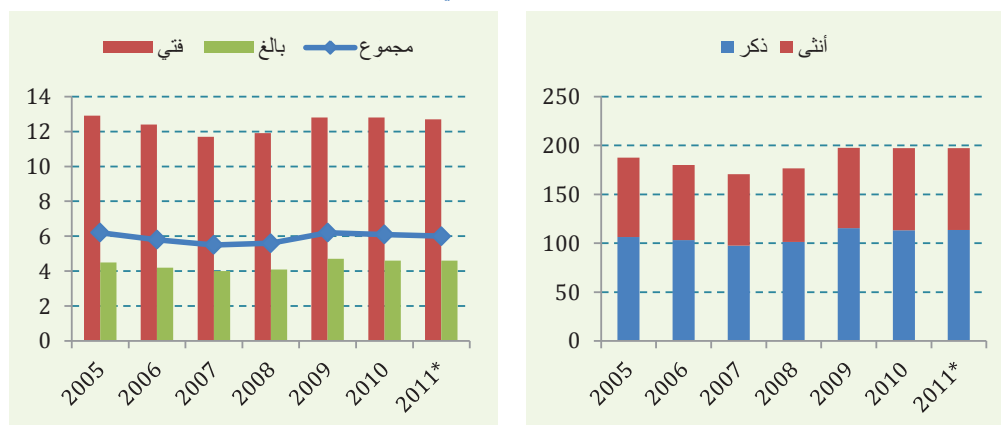
المصدر: World Bank, Prospects for Global Economy June 2012. 2000=100, constant 2005\$.

لا تزال البطالة العالمية فوق مستوى ما قبل الأزمة

ووفقا لتقرير الاتجاهات العالمية لمنظمة العمل الدولية 2012، بلغ متوسط معدل البطالة الإجمالي العالمي نسبة 6 في المائة في عام 2011، متبقيا فوق مستوى ما قبل الأزمة 5.5 في المائة في عام 2007 (الشكل 12.1). والولايات المتحدة هي واحدة من مصادر مشكلة البطالة في الآونة الأخيرة التي قفز فيها معدل البطالة إلى 9.4 في المائة في عام 2010. وعموما، فإن مؤشر البطالة العالمية لتوقعات منظمة العمل الدولية هي 6 في المائة في عام 2012، وهو ما يعادل 197.2 مليون عاطل عن العمل. هناك

اتجاه تصاعدي في نسبة معادلات البطالة في صفوف الكبار والشباب. حيث قفز معدل البطالة في فئة الكبار من نسبة 4 في المائة في عام 2007 إلى 4.7 في المائة في عام 2009.

الشكل 12.1: البطالة في العالم



المصدر: ILO, Global Employment Trends 2012. (f) Forecast.

ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب هو مصدر قلق كبير في جميع أنحاء العالم. فوفقاً لمنظمة العمل الدولية، يوجد 74.7 مليون شاب عاطل عن العمل في عام 2011، وهو معدل أعلى بكثير من مستوى ما قبل الأزمة لـ 70.7 مليون في عام 2007. والجدير بالذكر أن أكثر الشباب هم في قائمة الانتظار لدخول أسواق العمل في جميع أنحاء العالم. أما فيما يتعلق بالمجموعة النوعية، بلغ عدد العاطلين عن العمل من فئة الذكور إلى 113.2 مليون في عام 2010، ويقدر أن يرتفع أكثر في عام 2011. وتظهر البطالة في صفوف الإناث نمطاً مختلفاً. وعلى الرغم من زيادة عدد الإناث العاملين بين سنوات 2010 و 2011، فإن عدد العاطلين عن العمل من الإناث لا يزال 83.7 مليون، فوق مستوى ما قبل الأزمة بـ 73 مليون.

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية الأخيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تقع البلدان السبعة والخمسون الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في إقليم جغرافي كبير، ينتشر في أربع قارات مختلفة من ألبانيا (أوروبا) في الشمال إلى موزمبيق (أفريقيا) في الجنوب، ومن غويانا (أمريكا اللاتينية) في الغرب إلى إندونيسيا (آسيا) في الشرق. وتمثل هذه البلدان سدس مساحة العالم وأكثر من خمس سكانه. وتشكل البلدان الأعضاء جزءاً هاماً من البلدان النامية¹، وإن كانت تشكل مجموعة اقتصادية غير متجانسة نظراً لاختلاف مستويات التنمية الاقتصادية.

تعكس الطبيعة المتنوعة لمجموعة بلدان المنظمة، مستوى عال من عدم التجانس والتباين في هيكل الاقتصاد وأداء هذه البلدان. فبعد خروج جزر المالديف من قائمة الأمم المتحدة للبلدان الأقل نمواً في يناير 2011، أصبح عدد البلدان الأقل نمواً في العالم 48 بلداً، منها

¹ في عام 2011، شكلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة نسبة 26,7 في المائة من إجمالي السكان، 22.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي حسب تعادل القوة الشرائية و29.8 في المائة من إجمالي صادرات البضائع للبلدان النامية (حسبت استناداً إلى World Bank WDI Database, IMF WEO Database, UN COMTRADE Database).

21 بلدا عضوا بمنظمة التعاون الإسلامي، وكلها تقريبا تعتمد على صادرات سلعية قليلة غير نفطية في نموها وتطورها، معظمها زراعية و سلع أولية. ومن ناحية أخرى، ووفقا لصندوق النقد الدولي، تصنف 19 بلدا في المنظمة كبلدان مصدرة للنفط، حيث يعتمد آفاق النمو والتنمية لاقتصاداتها بشكل رئيسي على إنتاج وتصدير النفط أو الغاز (IMF, 2012).

إن الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة بمنظمة التعاون الإسلامي هي فجوة في غاية الوضوح. حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد (على أساس تعادل القوة الشرائية) في البلد الأغنى بالمنظمة (قطر، \$102.9K) أي 18.7 مرة أعلى من المتوسط في بلدان المنظمة لعام 2011 (\$5.5K). وحاليا، تصنف 19 بلدا عضوا في المنظمة من قبل البنك الدولي كبلدان ذات الدخل المنخفض و 31 كبلدان متوسطة الدخل (17 ذات الدخل المتوسط المنخفض و 14 ذات الدخل المتوسط المرتفع). وفي المقابل، صنفت 7 بلدان فقط من البلدان الأعضاء في المنظمة ضمن البلدان ذات الدخل العالي². ولازال مجموع الناتج المحلي الإجمالي والتجارة لمجموعة دول المنظمة يتركز بشدة في عدد قليل من بلدان المنظمة؛ في عام 2011، فقط 10 دول مثلت 73.4 في المئة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، (على أساس تعادل القوة الشرائية) لبلدان المنظمة و 67 في المئة من مجموع صادراتها من السلع، كلاهما بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (IMF DOT Database, UN COMTRADE Database).

باعتبار أن آفاق الانتعاش السريع من الأزمة هي عرضة للارتفاع الأخير لمخاطر الهبوط، فإن مفتاح التحدي على المدى القريب لبلدان منظمة التعاون الإسلامي - مثل العديد من البلدان الأخرى النامية - هو كيفية معايير سياسات الاقتصاد الكلي بشكل مناسب للتصدي لهذه المخاطر السلبية الكبيرة الممتدة في الاقتصادات المتقدمة، مع الحفاظ على فحص الضغط من تضخم النشاط، ونمو الائتمان السريع، وتقلب تدفقات رأس المال وتجدد مخاطر التضخم. وفي هذا الصدد، فإن بقية هذا القسم تتناول بالتفصيل اتجاهات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة في فترة الخمس السنوات الأخيرة والتي تتوفر حولها البيانات، بالمقارنة مع معدلات العالم، وكذلك البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى غير منظمة التعاون الإسلامي.

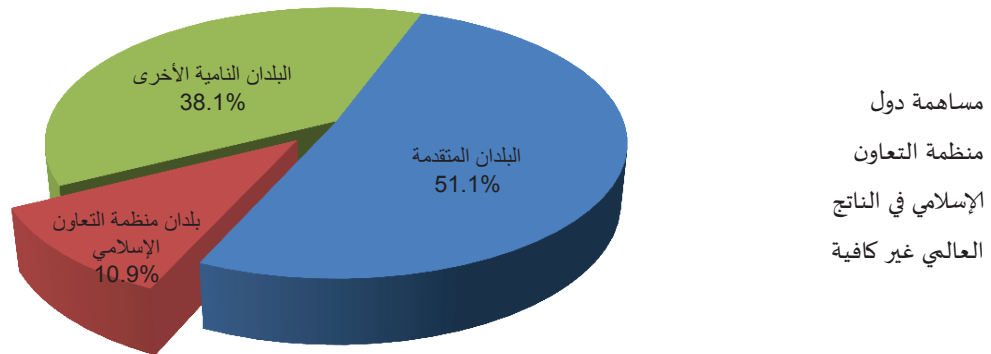
² يعتمد تصنيف دخل البلدان على بيانات البنك الدولي للدخل القومي الإجمالي للفرد لعام 2011. هذه المجموعات هي البلدان ذات الدخل المنخفض، 1.025 دولار أو أقل؛ البلدان ذات الدخل المتوسط-المنخفض، 1.026-1.035 دولار؛ البلدان ذات الدخل فوق المتوسط، 12.475-12.476 دولار، والدخل المرتفع، 12.476 دولار أو أكثر.

الإنتاج والنمو والتشغيل

القسم 2

تتمتع مجموعة بلدان المنظمة بإمكانيات اقتصادية كبيرة في مختلف المجالات مثل الزراعة، والطاقة، والتعدين والموارد البشرية، بالإضافة إلى أنها تشكل منطقة تجارية استراتيجية واسعة. إلا أن هذه الإمكانيات المتاحة لها لم تنعكس حتى الآن في مستويات مقبولة للتنمية الاقتصادية والبشرية على المستوى الفردي لكثير من هذه الدول وكذلك على مستوى المجموعة ككل. ففي عام 2011، على الرغم من أن 57 دولة عضو بمنظمة التعاون الإسلامي شكلت 22.8 في المائة من مجموع سكان العالم، إلا أنها أنتجت 10.9 في المائة فقط من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي- بالسعر الجاري للدولار الأمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية – (انظر الشكل 1.2).

الشكل 1.2: الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية. السعر الجاري للدولار الأمريكي (2011)

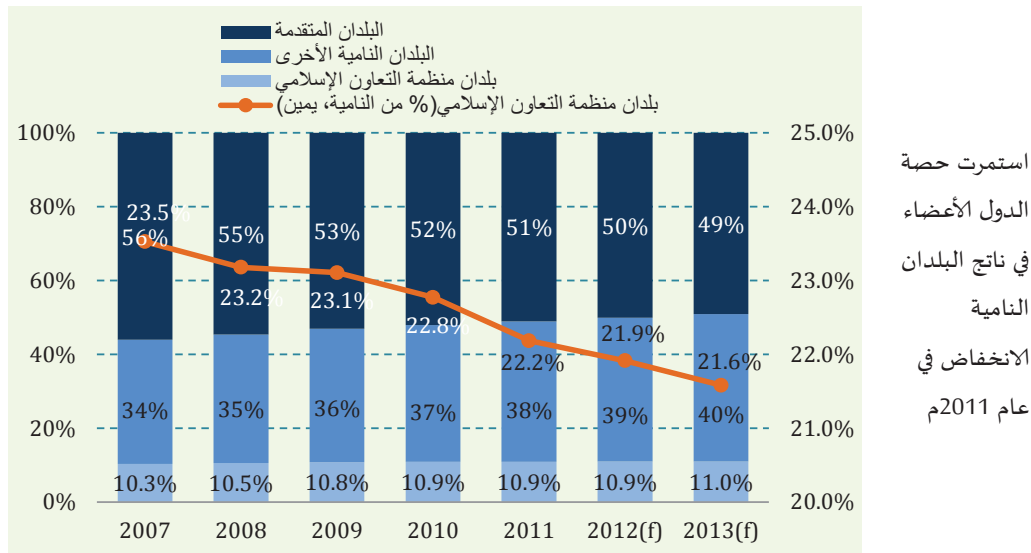


المصدر: صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي أبريل 2012. (تحديث: يوليو 2012)

1.2 الإنتاج والنمو

على مدى السنوات الخمس الماضية، ارتفعت حصة مجموعة دول المنظمة في الإنتاج العالمي من نسبة 0.6 في المائة إلى نسبة 10.9 في المائة (الشكل 2.2). وبالنظر إلى حقيقة أن دول بمفردها مثل الولايات المتحدة والصين تساهم بحصة أعلى من مثيلتها من مجموعة دول المنظمة في عام 2011 (19.1 و 14.3 في المائة، على التوالي)، فإنه يمكن القول بأن مساهمة بلدان المنظمة في إنتاج العالم هو أقل من الممكن. من ناحية أخرى، انخفضت حصة بلدان المنظمة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية وسجلت نسبة 22.2 في المائة في 2011، بانخفاض ب 1.3 نقطة مئوية (الشكل 2.2).

الشكل 2.2: الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار الأمريكي



المصدر: IMF WEO Database April 2012 (updated: July 2012).

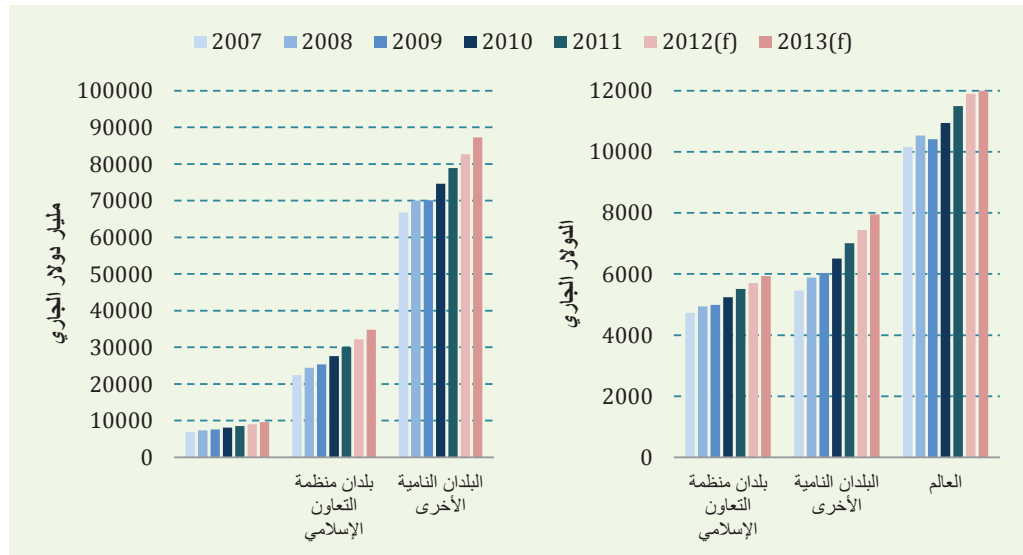
يشير انخفاض حصة بلدان المنظمة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، إلى أن اقتصادات المنظمة هي ضعيفة مقارنة بالبلدان النامية الأخرى من حيث توسيع إنتاجها. على الرغم من أن التوقعات لعامي 2012 و 2013 تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول المنظمة سوف يستمر في النمو (الشكل 3.2)، إلا أنه يتوقع لحصة دول المنظمة في الإنتاج العالمي أن تستقر حول نسبة 11 في المائة خلال عام 2013. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن حصة دول المنظمة من الناتج الإجمالي للبلدان النامية ستقلص إلى 21.9 في المائة عام 2012 وإلى 21.6 في المائة عام 2013 (الشكل 2.2).

وارتفع باستمرار الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة خلال الفترة 2007-2011. ليصل إلى 8.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2011 مقارنة مع 6.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2007 (الشكل 3.2، اللوحة اليسرى). خلال نفس الفترة، شهدت البلدان النامية الأخرى زيادة سريعة في إنتاجها، حيث بلغ

مجموع الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان إلى 30 تريليون دولار أمريكي اعتباراً من عام 2011، وهو أعلى بكثير من قيمة 22.4 تريليون دولار أمريكي المسجلة في عام 2007م.

وخلال نفس الفترة، ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد في بلدان المنظمة – بالسعر الجاري للدولار الأمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية- بشكل مستمر، وبلغ 5.507 دولار أمريكي في عام 2011 مقارنة مع 4.724 دولار أمريكي في 2007 (الشكل 3.2، اللوحة اليمنى). ومع ذلك، فقد اتسعت الفجوة بين متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد للبلدان الأعضاء بالمنظمة والبلدان النامية الأخرى. وارتفع فارق الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين المجموعتين الأخيرتين في الفترة 2007-2011 بأكثر من الضعف من 739 دولار أمريكي إلى 1.497 دولار أمريكي. وتباين متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في دول المنظمة عن متوسط العالم، مع ارتفاع الفارق من 5.438 دولار أمريكي إلى 5.984 دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

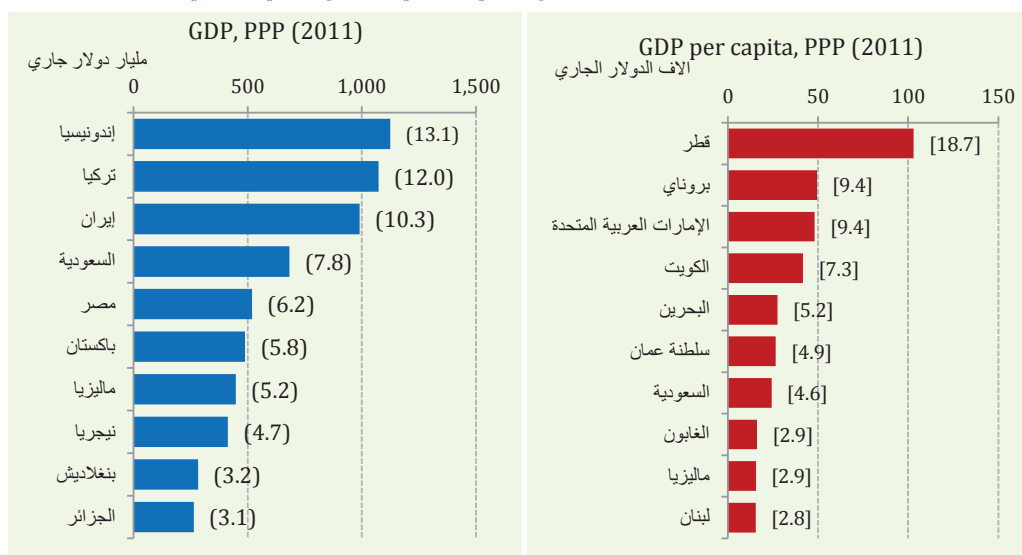
الشكل 3.2: مجموع الناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي للفرد، على أساس تعادل القوة الشرائية



المصدر: IMF WEO Database April 2012 (updated: July 2012).

وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي لا تنتجه سوى بعض الدول الأعضاء. ففي عام 2011م، أنتجت الدول العشر الأوائل من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي نسبة 73.4 في المائة من مجموع إنتاج دول المنظمة (الشكل 4.2، اللوحة اليسرى). وبقي الأداء الاقتصادي العام لمجموعة البلدان الأعضاء بالمنظمة، معتمدا بشكل كبير على تطورات هذه البلدان. ويشكل النفط المصدر الرئيسي لعائدات التصدير لأربعة من أصل هذه البلدان العشرة بالمنظمة، وهي: المملكة العربية السعودية ونيجيريا وإيران والجزائر (IMF, 2012).

الشكل 4.2: البلدان العشرة الأوائل حسب الناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي للفرد (2011)

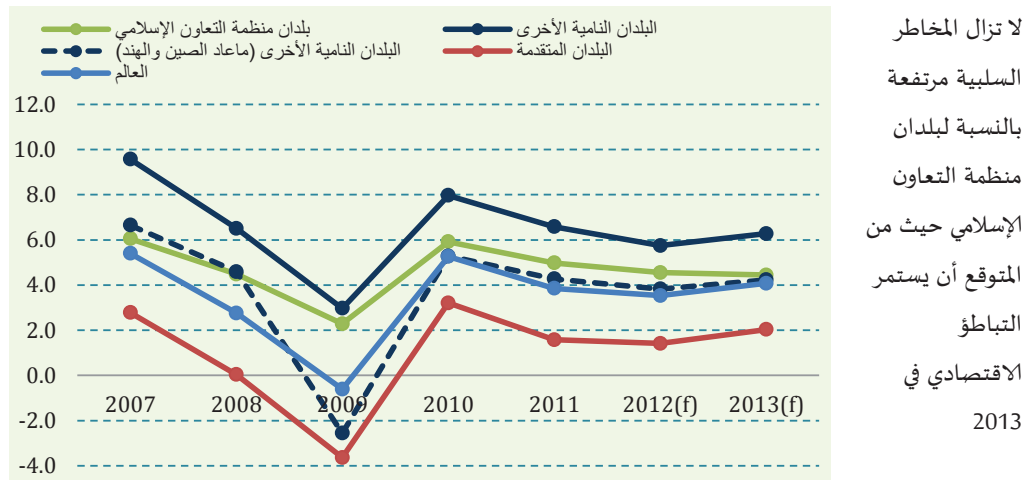


المصدر: IMF WEO Database April 2012 (updated: July 2012) and SESRIC BASEIND Database

في عام 2011، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قطر أعلى بـ 18.7 مرة من معدل بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 4.2، اللوحة اليمنى). ويشير هذا الوضع إلى مستوى عالٍ من التفاوت في الدخل بين دول المنظمة.

وسجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، معدل متوسط النمو بنسبة 5 في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2011 مقارنة مع 5.9 في المائة عام 2010 (الشكل 5.2). وقد تعافت بلدان منظمة التعاون الإسلامي من الآثار السلبية الناجمة عن ركود النشاط الاقتصادي العالمي، الذي كان واسع النطاق في عام 2009، ويشير التباطؤ في عام 2011، والذي من المتوقع أن ينتشر أكثر في 2012 و 2013، إلى أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ليست معفاة من الجانب السلبي للمخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي. من ناحية أخرى، تأثر الأداء الاقتصادي للبلدان النامية الأخرى حتى الآن بشدة من وتيرة النمو في الاقتصاديين الآسيويين الرائدة وهما: الصين والهند. والواقع أن معدلات متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية الأخرى باستثناء الصين والهند، كانت تقريبا مساوية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2007-2008. وخلال الفترة 2009-2011، تجاوز متوسط النمو في بلدان المنظمة، متوسط النمو في الاقتصادات النامية الأخرى باستثناء الصين والهند. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار المترتبة على متوسط النمو الاقتصادي في دول المنظمة جراء الأزمة المالية العالمية لم تكن شديدة كما في البلدان المتقدمة، والبلدان النامية الأخرى والعالم ككل. ومع ذلك، فإن التوقعات لعامي 2012-2013 غير مستقرة، مع اعتدال متوقع في متوسط معدل النمو في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 4.6 في المائة عام 2012، و 4.4 في المائة عام 2013. ومع ذلك، لا تزال هذه الأرقام أفضل مما كان متوقعا في معدلات متوسط النمو في مجموعة الاقتصادات النامية الأخرى باستثناء الصين والهند، فضلا عن العالم ككل (الشكل 5.2).

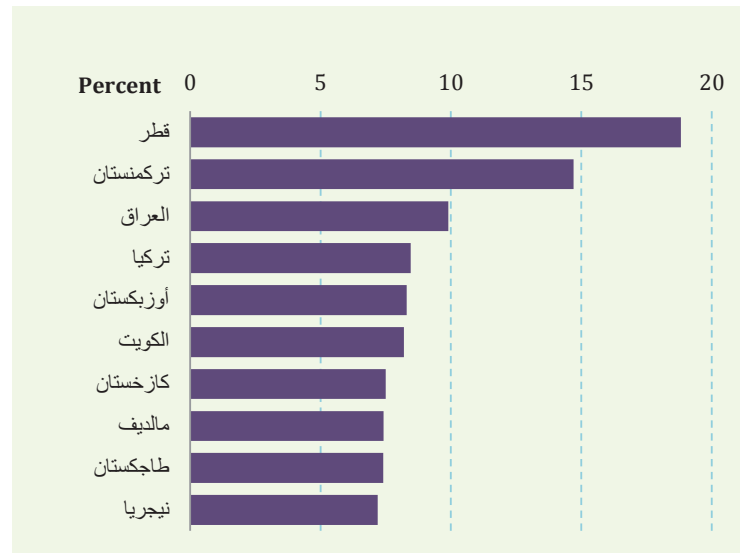
الشكل 5.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التغير في النسبة المئوية



المصدر: IMF WEO Database April 2012 (updated: July 2012) and SESRIC BASEIND Database.

بمعدل نمو قدره 18.8 في المائة في عام 2011، كانت دولة قطر أسرع الاقتصادات نمواً في كل من مجموعة بلدان المنظمة والعالم (الشكل 6.2). وسجلت نيجيريا، البلد العاشر ضمن دول المنظمة، الرتبة 27 كأسيء الاقتصادات نمواً في العالم في نفس العام. ولم تتمكن البلدان الأقل نمواً في منظمة التعاون الإسلامي أن تكون ضمن قائمة البلدان العشر الأوائل الأسرع نمواً في دول في منظمة التعاون الإسلامي بمعدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يتراوح بين 7.1 في المائة (موزمبيق) و-10.5 في المائة (اليمن).³

الشكل 6.2: البلدان العشر الأوائل بالمنظمة حسب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2011)

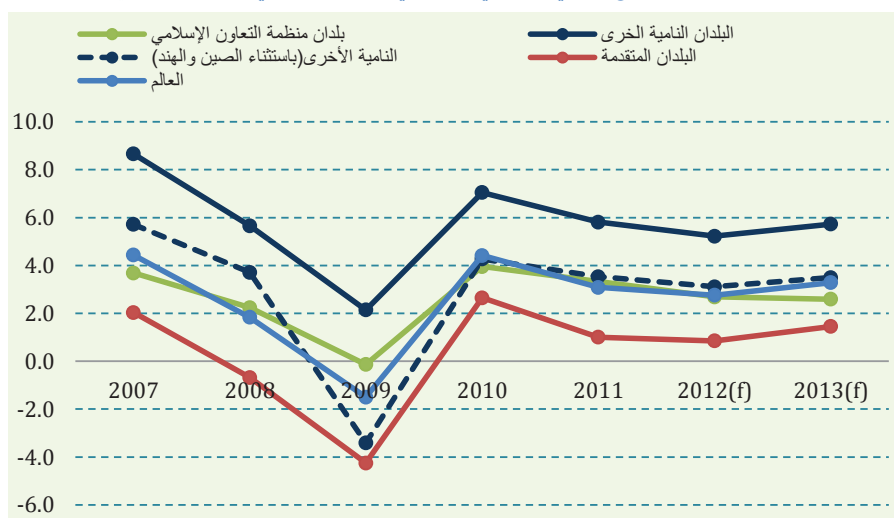


المصدر: IMF WEO Database April 2012 (updated: July 2012) and SESRIC BASEIND Database.

³ خرجت جزر المالديف من البلدان الأقل نمواً في 1 يناير 2011م.

خلال فترة ما قبل الأزمة في 2007-2008، كان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إيجابياً (3.7 و 2.2 في المائة على التوالي)، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد نما في المتوسط بمعدل أسرع من سكانها. ويمكن تفسير ذلك على أنه زيادة حقيقية في مستويات المعيشة في مجتمع منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، ففي عام 2009، تقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 0.1 في المائة (الشكل 7.2). وعلى الرغم من أن معدل النمو قد انتعش إلى 4 في المائة في عام 2010، كان هذا الاتجاه التصاعدي قصير الأجل، حيث انخفض متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد لبلدان منظمة التعاون الإسلامي مرة أخرى إلى 3.3 في المائة في عام 2011 - مع توقعات بنسبة 2.7 و 2.6 في المائة على مدى السنوات 2012 و 2013، على التوالي. بشكل عام، كانت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في البلدان الأعضاء في المنظمة مماثلة تقريباً لتلك التي في العالم وغيرها من البلدان النامية، باستثناء الصين والهند، وقابلة للمقارنة بشكل إيجابي مع وتيرة النمو في البلدان المتقدمة. حتى الآن، ظلت أبداً من ذلك من مجموعة البلدان النامية الأخرى ككل.

الشكل 7.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، التغير في النسبة السنوية



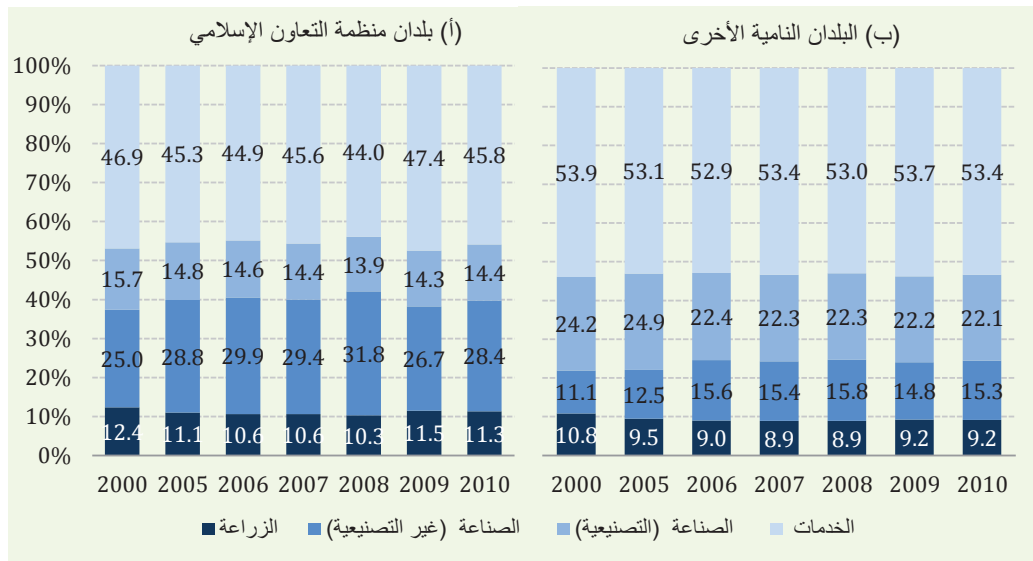
المصادر: IMF WEO Database April 2012 (updated: July 2012) and SESRIC BASEIND Database.

1.1.2 الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية

يعرض الشكل 8.2 معدل الحصص للقيمة المضافة، حسب أربع قطاعات رئيسية، من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة، وذلك بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى. رغم أنه من المعروف وعلى نطاق واسع أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي والذي يفترض أن يلعب دوراً رئيسياً في اقتصاديات الدول النامية، إلا أن هذه الفرضية لا تنطبق على بلدان المنظمة كمجموعة. وفي الواقع،

انخفضت تدريجياً حصة الزراعة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة من 12.4 في المائة في عام 2000 إلى 10.3 في المائة عام 2008. ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية والانكماش في حصة الصناعة غير التحويلية، فإن حصة القطاع الزراعي قد توسعت إلى 11.5 في المائة في عام 2009 - قبل أن تنخفض قليلاً إلى 11.3 في المائة في عام 2010. ولوحظ اتجاه مماثل أيضاً في غيرها من البلدان النامية، حيث انخفض متوسط حصة الزراعة في الاقتصاد إلى 9.4 في المائة في عام 2010، من 10.8 في المائة في عام 2000 (الشكل 8.2).

الشكل 8.2: القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: UNSD National Accounts Main Aggregates Database.

وعلى مستوى البلد الواحد، وفي عام 2010، استأثر قطاع الزراعة بأكثر من ثلث مجموع القيمة المضافة في 12 بلدا بالمنظمة، وهي: أفغانستان، وبنين، وبوركينا فاسو، وجزر القمر، وغينيا بيساو، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، وسيراليون، والصومال والسودان وتوغو، منها 11 دولة من بين البلدان الأقل نمواً في نفس السنة وفقاً لترتيب الأمم المتحدة. وتباينت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير فيما بين بلدان المنظمة، حيث كانت أعلى حصة بنسبة 60.2 في المائة سجلتها الصومال، وأدنى حصة بنسبة 0.1 في المائة فقط سجلتها قطر.

وفي المقابل، استمر قطاع الخدمات بلعب دور رئيسي كأهم مصدر للدخل في كثير من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فبعد بؤادر الانكماش خلال فترة الأزمة والانخفاض الناتج في حصته إلى نسبة 44 في عام 2008، بدأ في الانتعاش متوسط حصة قطاع الخدمات من مجموع الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 44 في المائة عام 2008 (الشكل 8.2، اللوحة اليسرى). وفي 2010، شهد قطاع الخدمات انخفاضا في متوسط حصته في اقتصادات البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من نسبة 1.6 في المائة إلى 45.8 في المائة - والتي تقابل أساساً بزيادة في حصة قطاع الصناعة غير التحويلية. ففي نفس العام،

كانت مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد أقل من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في 9 دول أعضاء بالمنظمة، وهي: أذربيجان، وبروناي، وتشاد، والغابون، وغينيا، وليبيا، ونيجيريا، وقطر والصومال (UNSD National Accounts Main Aggregates Database). وتفاوتت حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي بين 21.9 في المائة في ليبيا إلى 82.8 في المائة في المالديف. وكما هو الوضع بالنسبة إلى البلدان النامية الأخرى، لا زال القطاع يمثل أكثر من نصف مجموع الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 8.2، اللوحة اليمنى) وسجلت حصتها نسبة 53.4 في المائة في عام 2010.

وبلغ قطاع الصناعة -بما في ذلك الصناعات التحويلية- متوسط 42.8 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء بالمنظمة في عام 2010 (الشكل 8.2، اللوحة اليسرى)، حيث بلغت حصتها 45.7 في عام 2008 أكثر من حصة قطاع الخدمات، ومع ذلك، انقلب الوضع في عامي 2009-2010 واستمرت الصناعة لتكون ثاني أكبر قطاع بعد قطاع الخدمات في مجموعة دول المنظمة. وبالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي متوسط 37.4 في المائة في عام 2010، ويشكل النشاط الصناعي على ما يبدو الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي في البلدان الأعضاء بالمنظمة.

ومع ذلك، فإن حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما، في حد ذاتها، لا تعكس مستوى التصنيع الحالي للاقتصاد. وبالنسبة لحالة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تمثل صناعة النفط نسبة مهمة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة. ويبين الشكل 8.2 أنه خلال الفترة 2005-2007، ارتفعت قليلاً حصة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة إلى 14 في المائة (اللوحة اليسرى). وفي عام 2008، انخفضت حصة القطاع دون هذا المستوى، وتحسنت تحسناً طفيفاً ب 14.3 في المائة في عام 2009، ونسبة 14.4 في المائة عام 2010. ومع ذلك، فإن حصة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة، هو أقل بكثير من مستواه لعام 2000 أي 15.7 في المائة. في المقابل، سجلت حصة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية الأخرى 22.1 في المائة في عام 2010.

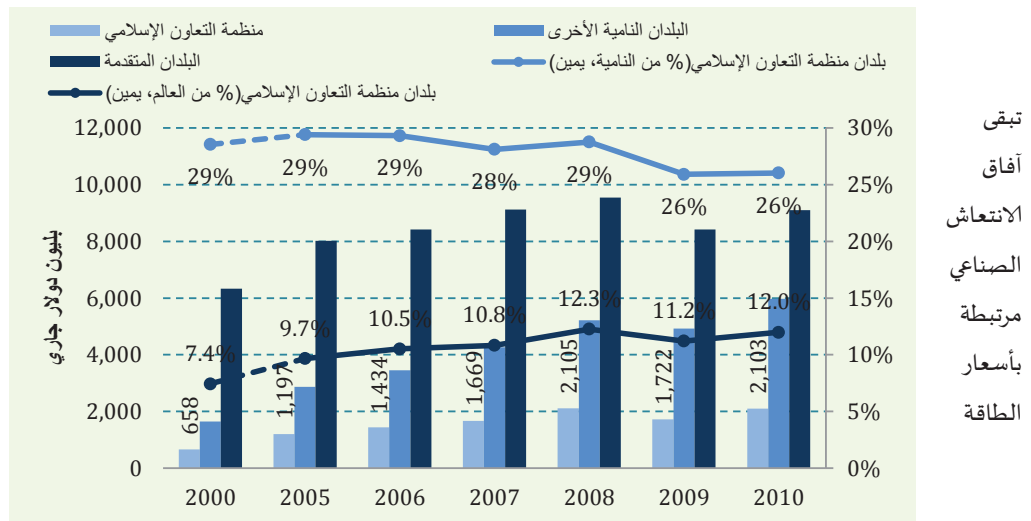
الإنتاج الصناعي

على الرغم من أن الصناعة قد فقدت مستواها لصالح قطاع الخدمات، من حيث حصتها من إجمالي القيمة المضافة للعالم منذ أوائل السبعينات، فإن قطاع الصناعة لا يزال واحداً من المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي. ففي عام 2010، بلغت نسبة الإنتاج الصناعي 29 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁴. وازدادت باطراد حصة دول المنظمة كمجموعة، من إجمالي القيمة المضافة الصناعية العالمية حتى عام 2008 وبلغت 12.3 في المائة (الشكل 9.2). ومع ذلك، وفي عام

⁴ UNSD National Accounts Main Aggregates Database, December 2011

2009، انخفضت حصة البلدان الأعضاء من نسبة 1.1 في المائة إلى 11.2 في المائة، ويرجع ذلك أساساً إلى الانخفاض الحاد في أسعار منتجات الوقود. وإذا اعتبرت جزءاً من البلدان النامية، نلاحظ أن حصة دول المنظمة لا زالت حوالي 29 في المائة حتى عام 2008. ومع ذلك، في عام 2009، انخفضت هذه الحصة ما بين نسبي 3 في المائة و 26 في المائة واستقرت في نفس المستوى في عام 2010. ويشير الانكماش السريع نسبياً في حصة دول المنظمة من الإنتاج الصناعي للبلدان النامية خلال فترة الأزمة- بالمقارنة مع العالم-، إلى أن الإنتاج الصناعي في البلدان النامية الأخرى كان أقل عرضة نسبياً للتأثيرات السلبية للركود الاقتصادي العالمي، بالمقارنة مع دول المنظمة.

الشكل 9.2: الإنتاج الصناعي، الحجم والحصة (يمين)

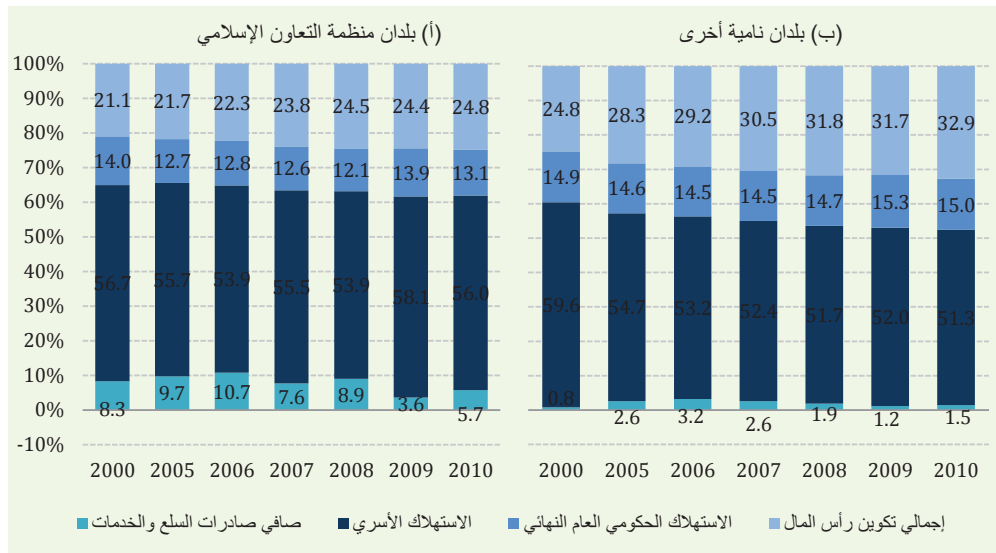


المصدر: UNSD National Accounts Main Aggregates Database.

2.1.2 الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود النفقات الرئيسية

يظهر الشكل 10.2 حصص مجموعات النفقات الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، جنباً إلى جنب بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية. ففي عام 2010، واصل الاستهلاك النهائي؛ الذي يتكون من الإنفاق الأسري والحكومي العام، ليكون أكبر بند للنفقات في مجموعة البلدان الأعضاء بالمنظمة بما يمثل 69.1 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (اللوحة اليسرى). ومن حيث مكونات الإنفاق الاستهلاكي النهائي، يعرف الإنفاق الأسري نسبة 56 في المائة ونفقات الحكومة نسبة 13.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وشهدت هذه الأرقام انخفاضاً في حصص كلا المجموعتين الاستهلاكيتين مقارنة مع العام الماضي، حيث انخفضت حصة الاستهلاك الأسري من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بنسبة 2.1 في المائة، أما بالنسبة لحصة الإنفاق الحكومي فقد تقلصت بنسبة 0.8 في المائة في عام 2010.

الشكل 10.2: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود النفقات الرئيسية (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: UNSD National Accounts Main Aggregates Database.

وتم استيعاب انخفاض حصة الاستهلاك النهائي بشكل رئيسي بتوسيع في حصة صافي الصادرات من 3.6 في المائة في عام 2009 إلى 5.7 في المائة في عام 2010. من ناحية أخرى، سجلت حصة الاستهلاك النهائي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية الأخرى نسبة 66.3 في المائة في عام 2010، أما حصة الاستهلاك الأسري فقد بلغت 51.3 في المائة من حصة الناتج المحلي الإجمالي، ومرة أخرى كانت المصدر الرئيسي لنفقات الاستهلاك النهائية في هذه البلدان (الشكل 10.2، اللوحة اليمنى).

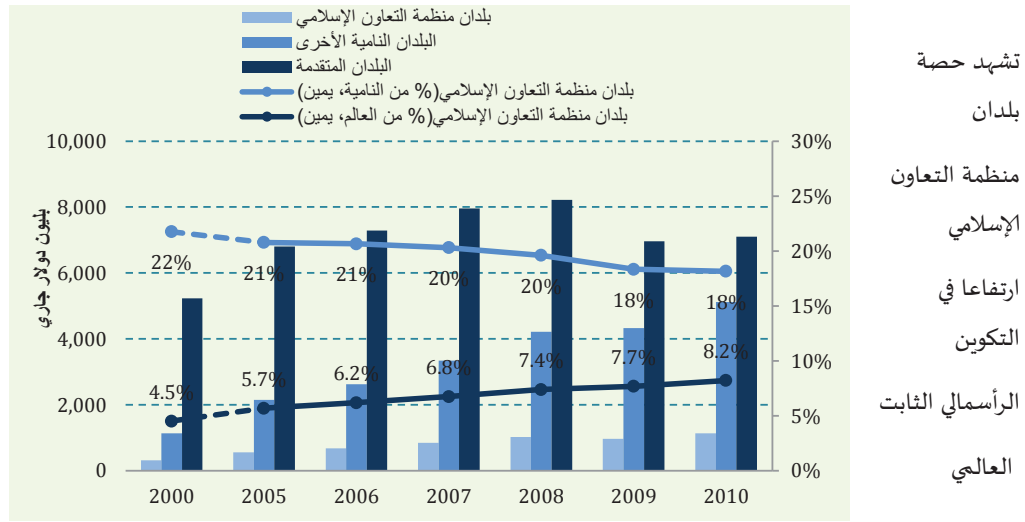
إجمالي تكوين رأس المال

يقيس إجمالي تكوين رأس المال حجم الادخار في الاقتصاد، والذي يتحول إلى استثمارات في الإنتاج. في عام 2010، تم استثمار 24.8 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء بالمنظمة في أصول إنتاجية (الشكل 10.2، اللوحة اليسرى). في المقابل، توجه البلدان النامية الأخرى متوسط 32.9 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي إلى استثمارات إنتاجية. في حين تحسنت حصة تكوين رأس المال الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة كمجموعة، بنسبة 3.7 في المائة فمنذ عام 2000 ارتفعت من 21.1 في المائة إلى 24.8 في المائة، حيث ارتفعت بنسبة 8.1 في المائة في مجموعة البلدان النامية الأخرى خلال نفس الفترة. حتى الآن، تكوين إجمالي رأس المال متأثر في المقام الأول بالتقلبات المهمة في قوائم الجرد، وفي معظم الوقت، بعدم توفر المعلومات عن قوائم الجرد على مستوى الصناعة. ويعتبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت⁵، من ناحية أخرى، أفضل مؤشر في صافي الإضافات للأصول المنتجة التي تظهر خلال سنة معينة. ونظرا لذلك، يقدم الشكل 11.2 نظرة على اتجاهات

⁵ اصطلاحيا، العلاقة بين تكوين رأس المال الإجمالي الثابت (GFCF) وتكوين إجمالي رأس المال هي $GFCF = GCF - \text{التغير في الرصيد}$

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية وكذلك البلدان المتقدمة. ومن خلال الشكل، وصلت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي ككل في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي العالمي إلى 8.2 في المائة عام 2010. حيث تمثل زيادة قدرها 3.7 نقطة مئوية منذ عام 2000. وعلى الرغم من التوجه التصاعدي، فقد انخفضت حصة دول المنظمة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للبلدان النامية من 20.8 في المائة إلى 18.2 في المائة في نفس الفترة. هذا راجع لسوء الأداء النسبي الذي تبديه دول منظمة التعاون الإسلامي في جمع رأس المال الاستثماري، بالمقارنة مع بلدان نامية أخرى.

الشكل 11.2: إجمالي تكوين رأس المال، الحجم والحصة (يمين)



المصدر: UNSD National Accounts Main Aggregates Database.

2.2 التشغيل والإنتاجية

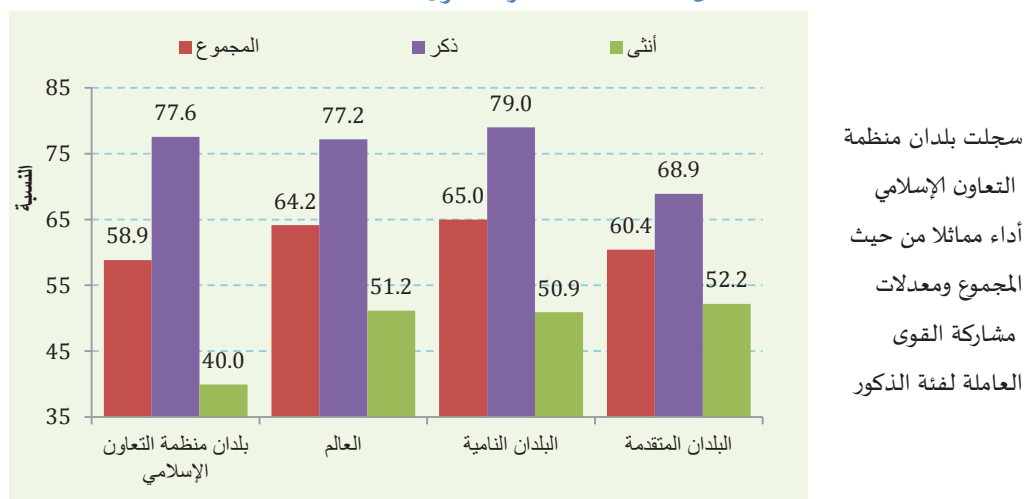
1.2.2 مشاركة القوى العاملة

على الرغم من أن معدل البطالة يعتبر واحدا من المؤشرات الاقتصادية الكلية الرائدة في إنتاجية الاقتصاد، فإنها قد لا تعبر بدقة عن صحة سوق العمل كتعريف مركز حول الأشخاص الذين يبحثون عن عمل لقاء أجر وليس حجم الأشخاص الذين لا يعملون حاليا. بسبب هذه العيوب، يفضل النظر في المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل معدل المشاركة في سوق العمل. وتقاس نسبة مشاركة القوة العمل نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وما فوق والذين يعملون أو يبحثون بنشاط عن عمل.

وكما هو مبين في الشكل 12.2، بلغ معدل المشاركة الإجمالية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للعمر 15 عاما فما فوق نسبة 58.9 في المائة مقابل 64.2 في المائة في العالم، ونسبة 65.0 في المائة في البلدان النامية و60.4 في المائة في البلدان المتقدمة. في حالة معدل مشاركة القوى العاملة لفئة الذكور فإن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سجلت نسبة 77.6 في المائة مقارنة مع

77.2 في المائة في العالم، و79.0 في المائة في البلدان النامية و68.9 في المائة في البلدان المتقدمة. وهذا يدل على أنه على الرغم من أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سجلت أداءً مشابهاً على الصعيد العالمي من حيث المجموع ومعدلات مشاركة قوى العمل لفئة الذكور، إلا أن أدائها في معدل القوى العاملة لفئة الإناث لا زال أقل من ذلك بكثير. وكما هو مبين في الشكل 12.2، سجل معدل مشاركة القوى العاملة لفئة الإناث في البلدان الأعضاء بمنظمة نسبة 40.0 في المائة، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 51.2 في المائة، و50.2 في المائة في البلدان النامية و52.2 في المائة في البلدان المتقدمة.

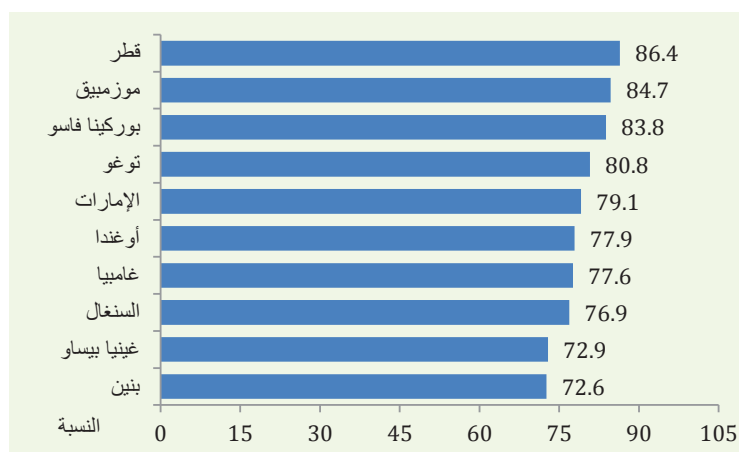
الشكل 12.2: معدلات مشاركة القوى العاملة، 2010



المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database.

على الصعيد القطري الفردي، سجلت قطر أعلى معدل إجمالي مشاركة القوى العاملة (86.4٪)، يليه موزمبيق (84.7٪)، وبوركينا فاسو (83.8٪)، وتوغو (80.8٪) والإمارات العربية المتحدة (79.1٪). الجدير بالذكر أنه باستثناء قطر والإمارات العربية المتحدة، فإن جميع الدول الأعضاء العشرة الأوائل تنتمي إلى المجموعة المنخفضة والمتوسطة الدخل. بشكل عام، سجلت 33 بلداً عضواً معدلات مشاركة أعلى من معدل متوسط منظمة التعاون الإسلامي، في حين أن معدلات مشاركة البلدان 24 الأعضاء كانت أقل من متوسط منظمة التعاون الإسلامي. وعلى الصعيد العالمي، وفيما يتعلق بمعدل إجمالي مشاركة قوى العمل، تأتي قطر في المرتبة الثالثة، والموزمبيق في المرتبة السابعة وبوركينا فاسو في المرتبة الحادية عشر، وتوغو في المرتبة الخامسة عشر والإمارات العربية المتحدة في المرتبة السابعة عشر.

الشكل 13.2: البلدان العشر الأوائل حسب معدلات مشاركة القوى العاملة، 2010

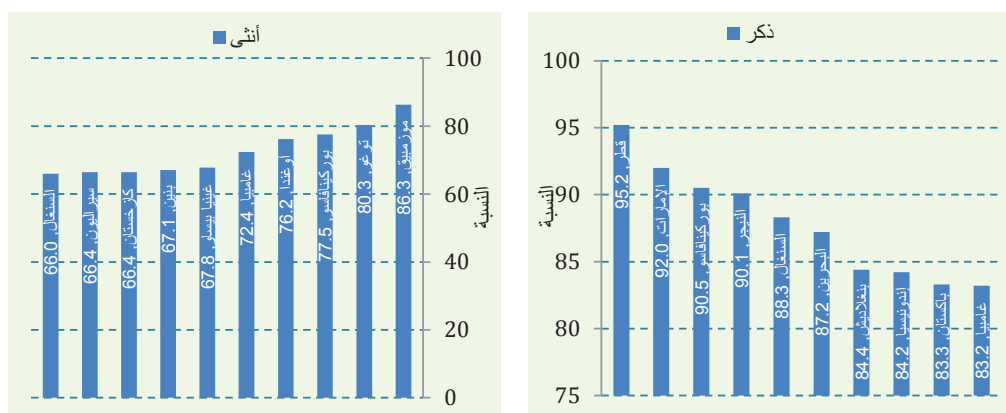


تأتي قطر في المرتبة الأولى في
منظمة التعاون الإسلامي
والثالثة على الصعيد
العالمي

المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database.

في عام 2010، وكما هو مبين في الشكل 14.2، سجلت قطر أعلى معدل مشاركة للقوى العاملة لفئة الذكور في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 95.2 في المائة، تليها الإمارات العربية المتحدة (92.0٪)، وبوركينا فاسو (90.5٪) والنيجر (90.1٪) والسنغال (88.3٪). وعلى الصعيد العالمي، وفيما يتعلق بمعدل مشاركة للقوى العاملة من فئة الذكور، تأتي قطر في المرتبة الأولى، والإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة، وبوركينا فاسو في المرتبة الرابعة، والنيجر في المرتبة السادسة. وفي الجانب العكسي، سجلت نيجيريا والغابون أدنى معدلات مشاركة للقوى العاملة لفئة الذكور (63.0٪ و 64.9٪ على التوالي)، تليها الأردن (65.4٪) وفلسطين (66.3٪).

الشكل 14.2: البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى معدلات مشاركة لقوى العمل لفئة الذكور والإناث



المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database.

على الرغم من أن معدل متوسط مشاركة القوى العاملة لفئة الإناث قد ظل منخفضاً جداً نسبياً في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث سجلت 32 من هذه البلدان معدلات أعلى لمشاركة القوى العاملة لفئة الإناث معدلات من متوسط منظمة التعاون الإسلامي (40.0٪). وكما هو مبين في الشكل 14.2، سجلت الموزمبيق أعلى نسبة مشاركة للقوى العاملة لفئة النساء (86.3٪)، تليها توغو (80.3٪)،

وبوركينا فاسو (77.5٪)، وأوغندا (76.2٪) وغامبيا (72.4٪). وعلى الصعيد العالمي، وفيما يتعلق بمعدل مشاركة القوى العاملة لفئة الإناث تأتي موزمبيق في المرتبة الثالثة، وتوغو في المرتبة العاشرة، وبوركينا فاسو في المرتبة الرابعة عشر وأوغندا في المرتبة السادسة عشر. وفي الجانب العكسي، سجلت ثمان دول أعضاء وهي: سوريا والعراق وفلسطين والجزائر والأردن وأفغانستان وإيران والمملكة العربية السعودية معدل أقل من 20 في المائة في معدل مشاركة الإناث في قوة العمل.

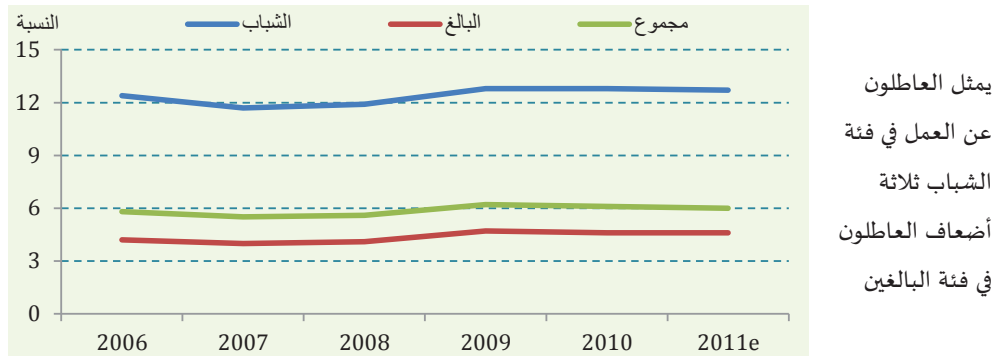
2.2.2 البطالة

على الصعيد العالمي، لا تزال البطالة واحدة من القضايا الأكثر تحدياً حيث يقدر حالياً عامل واحد من بين ثلاثة عمال؛ من قوة العمل العالمية لـ 3.3 مليار، إما عاطل عن العمل أو ذو عمل ضعيف. فوفقاً لتقرير اتجاهات منظمة العمل الدولية للتشغيل العالمي 2012، سجل إجمالي معدل البطالة العالمي 6.1 في المائة في عام 2010، وعلى الرغم من أن النمو المتواضع للاقتصاد في عام 2011، فإن التقديرات أشارت إلى 6.0 في المائة، النسبة التي لا تزال أعلى بكثير من معدل 5.5 في المائة في عام 2007 (الشكل 15.2). وسجل معدل البطالة في صفوف البالغين (كنسبة مئوية من القوى العاملة ذات العمر 24 فأكثر) 4.6 في المائة في عام 2010، ويقدر أن تستقر على نفس المستوى في عام 2011. وذكر التقرير أن ما يقدر بنحو 456 مليون عامل كانوا يعيشون مع أسرهم في مستوى فقر مدقع بـ 1.25 دولار أمريكي في اليوم في عام 2011، مما يمثل انخفاضاً من 233 مليون دولار منذ عام 2000 وانخفاض بـ 38 مليون منذ عام 2007. وعلاوة على ذلك، فنحو 1.52 بليون عامل عبر العالم هو ضمن فئة العمل الضعيف⁶ في نفس العام، أي ما يعادل زيادة قدرها 136 مليون منذ عام 2000 ونحو 23 مليون منذ عام 2009.

وفرص العمل للشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً) هي أكثر قتامة، حيث أن ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما تحتمله الفئة الفتية هي مثل البالغين كعاطلين. ووفقاً لآخر التقديرات، 75 مليون شاب في جميع أنحاء العالم عاطلون عن العمل، وهو ما يمثل زيادة قدرها أكثر من أربعة ملايين منذ 2007 (ILO, Global Employment Trends 2012). وسجل معدل متوسط بطالة الشباب في جميع أنحاء العالم نسبة 12.8 في المائة في عام 2010، بينما لا تظهر التقديرات لعام 2011 أي تحسن في وضع المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، يكشف البحث الذي أجرته منظمة العمل الدولية عن أن ما يقدر بنحو 6.4 مليون شاب تخلوا عن الأمل في العثور على عمل وانقطعوا من سوق العمل خلال 2007-2010.

⁶ وفقاً لمنظمة العمل الدولية، العمالة الضعيفة هي مقياس لما يعتبر أن تكون أكثر الأوضاع عرضة للتشغيل، وهي العاملون لحسابهم الخاص والعمال المساهمين في الأسرة. ويتم حسابها على أنها مجموع الحساب الخاص والعمال المساهمين في الأسرة كنسبة من إجمالي التشغيل.

الشكل 15.2: معدلات المتوسط العالمي للبطالة

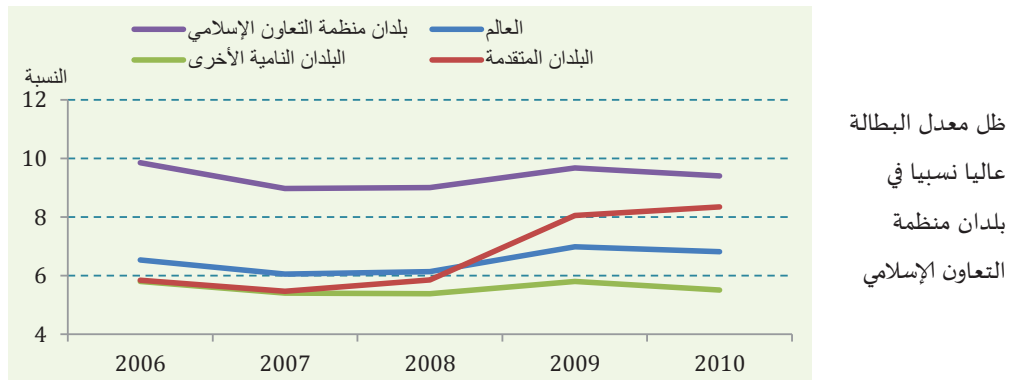


المصدر: معدل العمل الدولية، اتجاهات التشغيل العالمي 2012

على الرغم من أن الأزمة نشأت في البلدان المتقدمة، فإن الآثار السلبية للأزمة أُحيلت إلى البلدان النامية، بما في ذلك أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، وأدت إلى تدهور أسواق عملتها. وتفاوتت معدلات إجمالي البطالة على نطاق واسع بين مختلف المناطق والبلدان حيث تتراوح بين 2.3 في المائة في جنوب آسيا، و 2.7 في المائة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ إلى نسبة 7.2 خارج الاتحاد الأوروبي وسط وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة و 7.0 في المائة في شمال أفريقيا.

ووفقا للبيانات المتاحة الأخيرة، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي معدلات بطالة أعلى بكثير بالمقارنة مع العالم، والبلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى خلال الفترة 2006-2010 (الشكل 16.2). خلال هذه الفترة، وفي البداية انخفض معدل إجمالي البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي من مستوى فوق 9.9 في المئة في عام 2006 إلى أقل من 9.0 في المائة في عام 2008. ومع ذلك، بلغ معدل البطالة الناجم عن الأزمة، ذروته إلى 9.7 في المائة في عام 2009 قبل أن ينخفض إلى 9.4 في المائة في عام 2010. ومع ذلك، على الرغم من تسجيل اتجاها تنازليا، فقد ظل معدل متوسط البطالة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلى بكثير من المتوسط العالمي (6.8٪) ومتوسط البلدان النامية الأخرى (6.4٪) حيث هي نقطة مئوية واحدة أعلى من الدول المتقدمة في 2010.

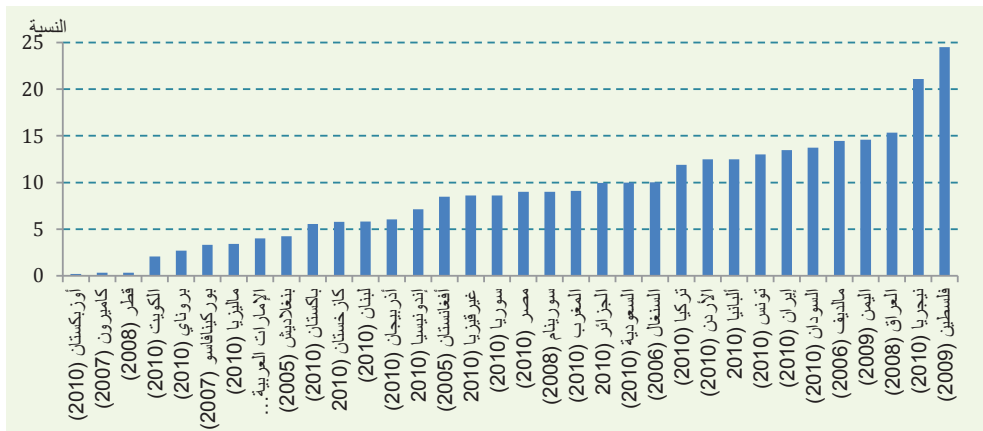
الشكل 16.2: معدل إجمالي البطالة (كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة)



المصدر: IMF, WEO April 2012; World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database.

على صعيد القطر الواحد، تباينت معدلات البطالة بين دول منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 17.2). فمن بين الدول الأربعة والثلاثين الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتوفر حولها البيانات لسنوات مختلفة خلال السنوات الخمس الماضية، سجلت 20 دولة معدلات بطالة أقل من معدل متوسط البطالة في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 9.4 في المائة عام 2010. وشهدت معدلات البطالة في ثلاثة عشر دولة في منظمة التعاون الإسلامي أقل حتى من معدل الدول النامية الأخرى (6.8 في المائة). ويشكل الأشخاص العاطلون عن العمل، على سبيل المثال، أقل من واحد في المائة من إجمالي القوى العاملة في أوزبكستان والكاميرون وقطر. ومع ذلك، خلال السنوات الخمس الماضية، سجلت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي معدلات بطالة عالية جداً، وخاصة أثناء وبعد الأزمة. وهذا واضح في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل: الجزائر والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وتركيا، والأردن، وألبانيا وتونس وإيران والسودان، وجزر المالديف واليمن، حيث لا تزال البطالة مصدر قلق خطير، و تتراوح معدلات البطالة بين 10 إلى 15 في المائة. وحتى الآن، ومن بين الدول، التي تتوفر حولها البيانات لعام 2010، سجلت العراق، ونيجيريا وفلسطين معدلات بطالة تتراوح بين 15 إلى 25 في المائة، وهو ما يمثل خطورة المشكلة.

الشكل 17.2: معدل البطالة (كنسبة مئوية من القوى العاملة) في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



IMF, WEO April 2012; World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database : المصدر

وأرقام بطالة الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي هي أقل وأعدة. حيث تم تسجيل أعلى معدل البطالة في صفوف الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في فلسطين. حيث أن نسبة 46.9 في المائة لفئة الشباب العمرية 15-24 كانوا عاطلين عن العمل في عام 2009، في حين تم تسجيل أقل معدلات بطالة الشباب في قطر بمعدل بطالة بنسبة 1.6 في المائة فقط في 2007.

النافذة 1.2: تجاوز الأزمة: وصفة تركية

تأثرت تركيا سلباً بسبب الأزمة المالية العالمية، وذلك بانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المائة تقريباً في عام 2009 وارتفاع معدل البطالة إلى 14 في المئة. ولكن على عكس العديد من البلدان الأوروبية الأخرى، تمكنت تركيا من الانتعاش نسبياً. وبحلول عام 2011، عاد معدل البطالة إلى مستوى ما قبل الأزمة، وانخفض إلى أقل قليلاً من 11 في المئة في مارس 2011. ومن ثم يطرح تساؤل في أية أنواع من السياسات انتهجتها تركيا؟

بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى استعادة الاستقرار، اعتمدت الحكومة تدابير للحد من تكاليف العمالة بدون أجور، وبالتالي تشجيع الشركات على توظيف العمال بدلاً من توقيف وظائفهم وتم خفض العمالة غير الرسمية. وشملت التدابير تخفيضاً عاماً لاشتراكات الضمان الاجتماعي والحوافز لتوظيف الشباب والنساء والعاطلين عن العمل لمدة طويلة الأجل، وتعزيز التدريب، فضلاً عن تخفيضات ضريبية كبيرة للشركات المستثمرة في المناطق الأقل نمواً.

وساعد تخفيض اشتراكات أرباب العمل للضمان الاجتماعي إلى ذوي الحاجات الخاصة، وكبار السن والموتى من 19.5 في المئة إلى 14.5 في المئة من إجمالي الأجور لخلق أكثر من 61000 فرصة عمل في عام 2009 وأكثر من 63000 في عام 2010.

وتحت مخطط الحكومة فيما يخص الحوافز الخاصة للمناطق الأقل نمواً ما مجموعه 730.000 عامل، يمثلون 17 في المائة من إجمالي العمالة الصناعية في تركيا، والذين كانوا يعملون في الشهرين الأولين من عام 2011. والجدير بالذكر أن نسلط الضوء على أن توفير فرص العمل بالنسبة للنساء تجاوز متوسط العمال الذكور.

انخفضت العمالة غير الرسمية: العمال غير المسجلين لدى أي مؤسسة للضمان الاجتماعي، من نحو 53 في المائة من إجمالي العمالة في عام 2001 إلى أقل من 45 في المئة في عام 2010.

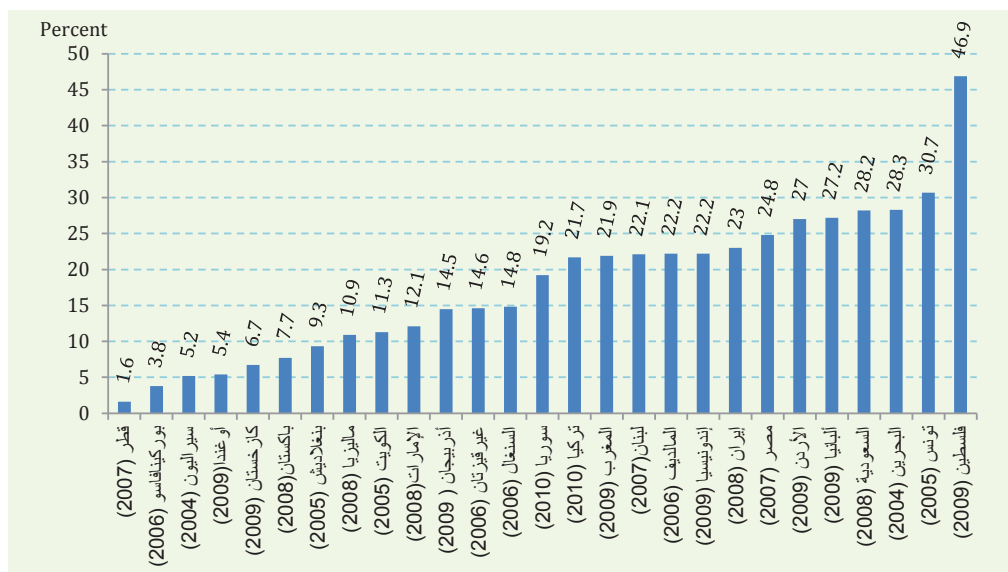
إلا أن مساهمات صاحب العمل لدعم الضمان الاجتماعي يثير تحديات مختلفة ولكن. أولاً، لأنه يزيد الدين العام. ثانياً، لن تستمر دفعة فرص العمل إذا زادت الضرائب في وقت لاحق لتغطية التكاليف المرتبطة بها. أخيراً وليس آخراً، يرفع استبدال الضرائب على العمل (الرسمي) من خلال الضرائب على المستهلكين أيضاً من قضايا المساواة، وخاصة في البلدان ذات العمل الرسمي العالي.

Source: Saget (2012).

وعلى الرغم من محدودية توافر البيانات، يشير الشكل 18.2 إلى أن ستة بلدان أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وهي: فلسطين وتونس والبحرين والمملكة العربية السعودية وألبانيا والأردن، حيث أن معدل بطالة الشباب وصل إلى أكثر من 25 في المائة. وخلال السنوات السبع الماضية، وصل معدل بطالة الشباب أكثر من 15 في المائة في عدد كبير من بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل: سوريا وتركيا والمغرب ولبنان وجزر المالديف واندونيسيا وإيران، ومصر. وحتى الآن، وخلال الفترة قيد النظر، سجلت البلدان السبعة الأعضاء معدل بطالة الشباب بأقل من 10 في المائة.

وبشكل عام، وبغض النظر عن مدى تأثر اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالأزمة، من الواضح أن البطالة هي واحدة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي لا تزال تواجه العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي والتي تدعو إلى حلول عاجلة. ومن الواضح أيضاً أنه ينبغي إيلاء أهمية كبيرة للشباب العاطلين عن العمل من خلال تعزيز مشاركتها في سوق العمل.

الشكل 18.2: معدل بطالة الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة مئوية من القوى العاملة التي تتراوح أعمارها بين 15-24 سنة)



المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database

3.2.2 إنتاجية العمل

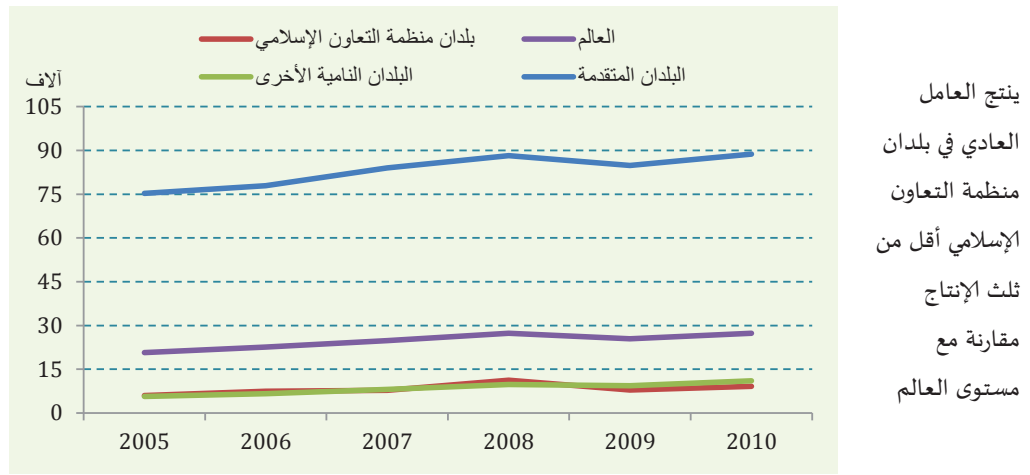
تلعب الإنتاجية دوراً محورياً في تطوير الاقتصاد. فهي تساعد على زيادة الدخل الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق حفز النمو الاقتصادي. وتعرف عادةً إنتاجية العمل كناتج لكل وحدة من مدخلات أو مخرجات العمل لكل ساعة عمل. وتساعد إنتاجية العمل على تحديد مساهمة العمالة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وتوفر قاعدة مقارنة عبر البلاد وشرح التفاوت في الدخل (ILO, KILM 7th edition).⁷

على الصعيد العالمي، شهدت إنتاجية العمل اتجاهاً متزايداً خلال الفترة 2006-2010. وكما هو مبين في الشكل 19.2، زاد الإنتاج العالمي للعامل الواحد من 23 ألف دولار أمريكي في عام 2006 إلى 27 ألف دولار أمريكي في عام 2010. وانقطع هذا الاتجاه التصاعدي بسبب الأزمة المالية في عام 2008، عندما انخفض ناتج العامل الواحد من 27 ألف دولار أمريكي في عام 2008 إلى 25 ألف دولار أمريكي في عام 2009؛ إلا أنه ارتد إلى مستوى 2008 عام 2010. وظلت الفجوة بين إنتاجية العمل في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية كبيرة خلال الفترة قيد النظر، كما سجلت إنتاجية العامل الواحد في الدول المتقدمة 89 ألف دولار أمريكي في عام 2010 مقارنة بـ 11 ألف دولار أمريكي في بلدان نامية أخرى. هذا يعني أن العامل العادي في البلدان النامية الأخرى ينتج أقل من ثمن من ناتج العامل العادي في البلدان المتقدمة. خلال الفترة نفسها، سجلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

⁷ <http://kilm.ilo.org/manuscript/kilm17.asp>

مستويات مماثلة لتلك التي في البلدان النامية الأخرى من حيث إنتاجية العمل. وتم تسجيل إنتاجية العمل في منظمة التعاون الإسلامي بـ 9 آلاف دولار في عام 2010، مقارنة مع مستوى 11 ألف دولار في البلدان النامية الأخرى. ومع ذلك، ظل هذا المستوى جد متدني بالمقارنة مع مستوى العالم والبلدان المتقدمة بـ 27 ألف دولار و89 ألف دولار أمريكي على التوالي. هذا يعني أن العامل العادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ينتج أقل من ثلث الإنتاج الذي ينتجه العامل العادي في العالم وعشر ناتج العامل العادي في البلدان المتقدمة.

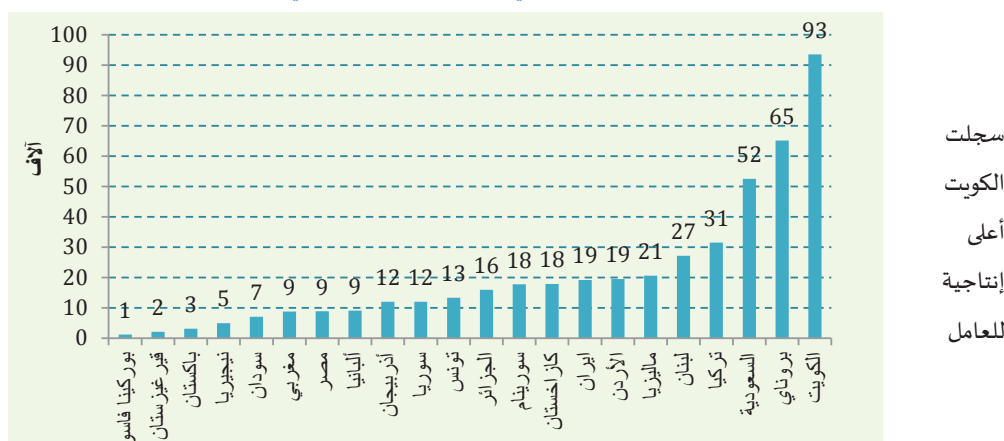
الشكل 19.2: إنتاجية العمل (الناتج المحلي الإجمالي للعامل الواحد، السعر الحالي للدولار الأمريكي)



المصدر: SESRIC staff calculations based on IMF, WEO April 2012 and World Bank, WDI Database. البنك الدولي، وبيانات WDI

على صعيد القطر الواحد، من بين 22 بلدا عضوا والتي تتوفر حولها البيانات في عام 2010، سجلت الكويت أعلى إنتاجية بالنسبة للعامل الواحد (93 ألف دولار أمريكي) تليها بروناي (65 ألف دولار أمريكي)، والمملكة العربية السعودية (52 ألف دولار أمريكي)، وتركيا (31 ألف دولار أمريكي)، ولبنان (27 ألف دولار أمريكي) وماليزيا (21 ألف دولار أمريكي). بشكل عام، سجلت 14 بلدا عضوا الناتج لكل عامل أعلى من مستوى متوسط مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بـ 9 آلاف دولار أمريكي في عام 2010. وسجل أدنى مستوى إنتاجية العمل في بوركينا فاسو (1.2 ألف دولار أمريكي) تليها قيرغيزستان (2.1 ألف دولار أمريكي) وباكستان (3.1 ألف دولار أمريكي). وسجلت فقط خمسة بلدان أعضاء الناتج لكل عامل مساوية أو أعلى من المتوسط العالمي، وسجلت (الكويت) وهو البلد الوحيد في المنظمة أعلى إنتاجية العمل من المتوسط في البلدان المتقدمة.

الشكل 20.2: إنتاجية العمل في منظمة التعاون الإسلامي، 2010

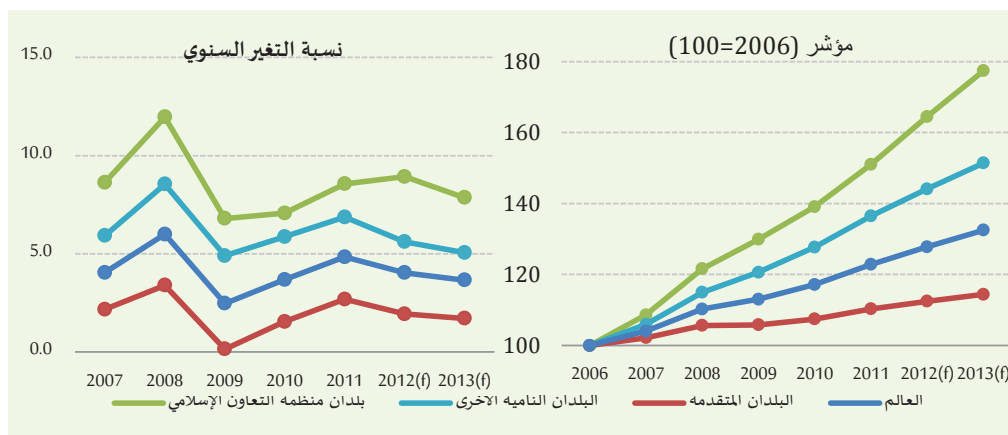


المصدر: SESRIC staff calculations based on IMF, WEO April 2012 and World Bank, WDI Database. البنك الدولي، وبيانات WDI

3.2 التضخم

سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي رقما عشريا أحاديا لمعدل التضخم في عام 2003 للمرة الأولى منذ عقود. منذ ذلك الحين، ظل متوسط معدل التضخم في أسعار المستهلك في مستويات الرقم العشري الأحادي، باستثناء عام 2008، ويرجع ذلك إلى الزيادة الغير المسبوقة في أسعار المواد الغذائية والطاقة خلال الفترة 2007-2008، حيث ارتفع التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 11.9 في المائة في عام 2008، ليصل مرة أخرى إلى مستوى الرقم العشري الثنائي (الشكل 12.2، اللوحة اليسرى). ومع ذلك، تراجع متوسط التضخم إلى 6.9 في المائة عام 2009، نتيجة للركود في الاقتصاد العالمي وضعف الطلب على الغذاء والطاقة. ومع ذلك، شهد عام 2010 و2011 تراجع في معدل متوسط التضخم كارتفاع التضخم متوسط أسعار المستهلك في البلدان الأعضاء بالمنظمة إلى 7.1 في المائة في عام 2011. وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، شهدت أرقام التضخم العالمي زيادة قدرها 51 في المائة في أسعار المستهلك بدول المنظمة (الشكل 21.2، اللوحة اليمنى).

الشكل 21.2: متوسط التضخم السنوي (الأسعار الاستهلاكية)

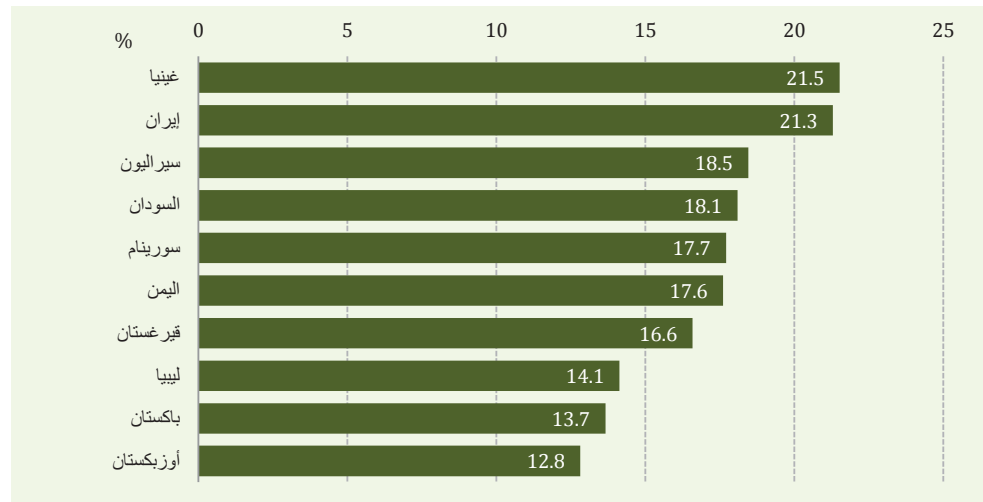


المصدر: IMF WEO Database April 2012 (Updated: July 2012) and SESRIC BASEIND Database

وهي أعلى بكثير من متوسط الزيادة المسجلة في البلدان النامية الأخرى (36 في المائة) فضلا عن المتوسط العالمي (23 في المائة) لنفس الفترة.

هذا هو أعلى بكثير من متوسط الزيادة المسجلة في البلدان النامية الأخرى (36 في المائة)، وكذلك المتوسط العالمي (23 في المائة) في الفترة نفسها.

الشكل 22.2: البلدان العشر الأوائل بمنظمة التعاون الإسلامي حسب معدل التضخم السنوي (2011)



المصدر: IMF WEO Database April 2012 (updated: July 2012) and SESRIC BASEIND Database.

ومن خلال التوقعات القصيرة الأجل، على الرغم من المخاطر السلبية التي لا تزال مصدر قلق بالنسبة للاقتصاد العالمي بشكل عام، وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة بوجه خاص، فإن الضغوط التضخمية هي قوية بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي خاصة، وذلك بسبب تعزيز الطلب المحلي في البلدان الأعضاء. ومن المتوقع أن يتسارع النمو في متوسط أسعار المستهلك في دول منظمة التعاون الإسلامي إلى 8.9 في المائة في عام 2012. ومع ذلك، وفي عام 2013، من المتوقع أن يستقر متوسط التضخم إلى نسبة 7.9 في المائة (الشكل 21.2، اللوحة اليسرى).

وعلى مستوى كل بلد على حدة، سجلت غينيا أعلى معدل متوسط تضخم أسعار المستهلك بنسبة 21.5 في المائة في عام 2011، وثالث أعلى معدل في العالم (الشكل 22.2). واحتلت أوزبكستان، معدل متوسط تضخم قدره 12.8 في النسبة المئوية، المرتبة العاشرة ضمن مجموعة بلدان المنظمة والمرتبة 22 في العالم.

التجارة الخارجية

3 القسم

ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات السلعية العالمية بالدولار من 19 في المائة إلى 17.8 تريليون دولار في عام 2011م. هذا الارتفاع كان أقل قليلا من ارتفاع عام 2010 بنسبة 21 في المائة، وكان مدفوعا إلى حد كبير بعامل ارتفاع أسعار السلع الأساسية الأولية. في حين أن البلدان المتقدمة والتي فاقت التوقعات مع نمو قوي في الصادرات، فإن صادرات الاقتصادات النامية تأثرت من خلال تطورات سلبية عدة، بما في ذلك انقطاع إمدادات النفط من ليبيا، والفيضانات القوية في تايلاند وزلزال اليابان الذي أدى إلى تعطيل سلاسل القيمة العالمية.

ونمت صادرات الخدمات التجارية أيضا بأكثر من 11 في المائة في عام 2011 إلى أكثر من 4 تريليون دولار، مع وجود اختلافات كبيرة بين المناطق والبلدان. في حين أن معظم المناطق سجلت نموا مزدوج الرقم بين 10-14 في المائة في صادرات الخدمات التجارية، وسجلت الصادرات الأفريقية معدلات نمو منعقدة بعد الاضطرابات التي شهدتها الدول العربية، وهوت صادرات الخدمات التجارية لمصر وتونس إلى 20 في المائة تقريبا.

على الرغم من تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في عام 2011، وخاصة في البلدان المتقدمة، وانخفاض الطلب على الواردات من الاقتصادات الكبيرة، والزيادة الملحوظة في حجم التجارة العالمية وتجاوزها للذروة السابقة البالغ 16.1 تريليون دولار في عام 2008. ووفقا لتقرير التجارة العالمية WTO عام 2012، شهد معدل النمو الحقيقي لتجارة السلع في عام 2011 نسبة 5.0 في المائة، وهو ما يقل عن متوسط ما قبل الأزمة من 6.0 في المائة لـ 1990-2008. ونتيجة لذلك، فإن الاتجاه في حجم التجارة العالمية لا يزال بعيدا عن الاتجاه السابق للأزمة.

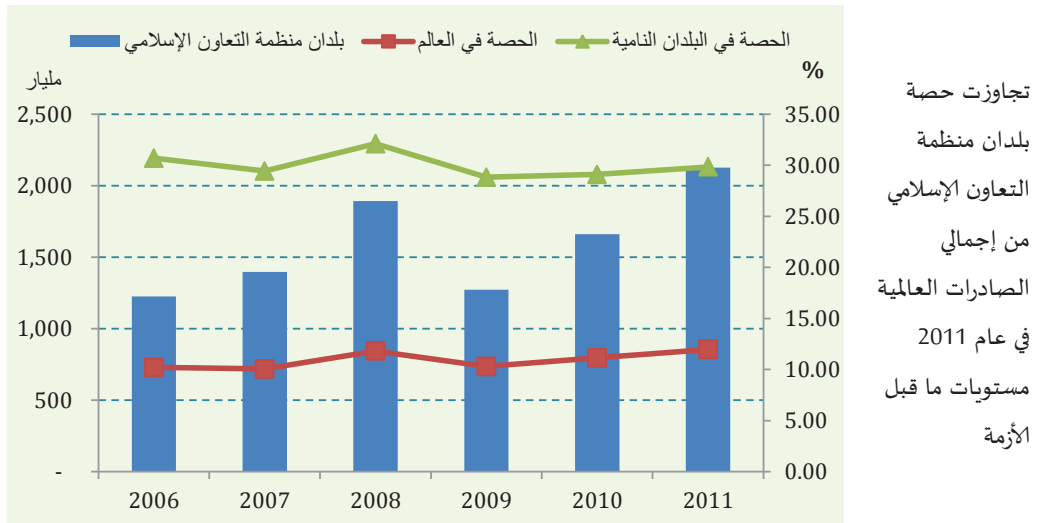
ونظرا لهذا الوضع في التجارة العالمية، كان النمو في تجارة بلدان منظمة التعاون الإسلامي أفضل بكثير، على الرغم من الاضطرابات في بعض الدول الأعضاء. وأدى الأداء المشهود لدول منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة حصتها في إجمالي التجارة العالمية في عام 2011.

1.3 تجارة السلع

1.1.3 الصادرات والواردات السلعية

بعد الانخفاض الحاد الذي عرفته الصادرات السلعية الإجمالية في عام 2009، من 1.9 تريليون دولار إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي، شهدت الصادرات السلعية الإجمالية لدول منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا بشكل ملحوظ وصل إلى 1.7 تريليون دولار في عام 2010 (الشكل 1.3). وفي عام 2011، وصلت إلى أعلى مستوى لها في التاريخ بـ 2.1 تريليون دولار، حيث تجاوزت ذروة ما قبل الأزمة لـ 1.9 تريليون دولار في عام 2008. الأهم من ذلك، هذا الارتفاع كان أعلى من المتوسط العالمي، مما أدى إلى زيادة في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي التجارة العالمية. مقارنة مع مستوى ما قبل الأزمة من 11.8 في المائة في عام 2008 والمستوى السابق من 11.1 في المائة في عام 2010، وصلت هذه النسبة إلى 12 في المائة في عام 2011. وظلت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي صادرات البلدان النامية، أقل من مستوى ما قبل الأزمة البالغ 32.1 في المائة في عام 2008، بينما واصلت الارتفاع في عام 2011 ووصلت إلى 29.8 في المائة. ويرجع انخفاض الزيادة في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي صادرات البلدان النامية مقارنة مع إجمالي الصادرات العالمية إلى الزيادة الأكثر تناسبا في صادرات البلدان النامية مقارنة بما كانت عليه في البلدان المتقدمة.

الشكل 1.3: صادرات السلع



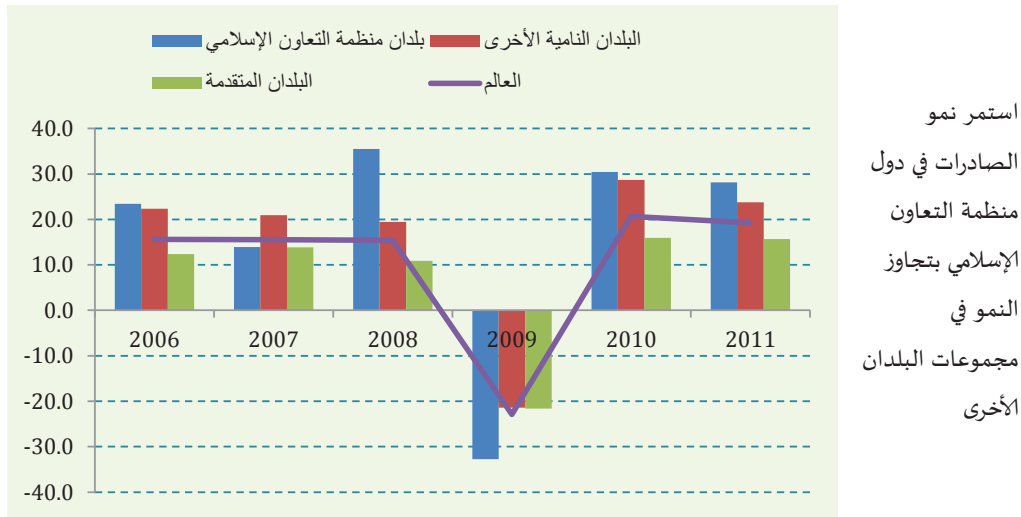
المصدر: IMF DOT Database and UN Comtrade Database.

كانت الزيادة في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي صادرات العالم والبلدان النامية هي نتيجة للنمو القوي نسبيا في مجموع الصادرات السلعية (الشكل 2.3). وفي عام 2010، تجاوز معدل

نمو الصادرات في دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2011 (28.1٪) معدل متوسط النمو في العالم (19.2٪) ومعدل متوسط نمو البلدان النامية الأخرى (23.8٪). على الرغم من أن دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة تتمتع بارتفاع معدلات نمو الصادرات بالمقارنة مع المتوسط العالمي ومتوسط البلدان النامية الأخرى خلال العامين الماضيين، فإن حصتها في إجمالي الصادرات العالمية لا يزال بعيدا عن مطابقة حصتها في مجموع سكان العالم.

حتى الآن، يتطلب تحقيق نمو قوي وطويل الأجل في تجارة البضائع وحصة مرتفعة في إجمالي الصادرات العالمية اقتصادات أكثر تنافسية مع مستويات متنوعة وكبيرة وتكنولوجيا عالية (أنظر الفرع 2.1.3). لا تزال بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي معرضة بدرجة عالية إلى الصدمات الخارجية بسبب الاعتماد الكبير على بنود الصادرات القليلة والمكثفة من الناحية التكنولوجية الأقل، معظمها سلع زراعية ووقود.

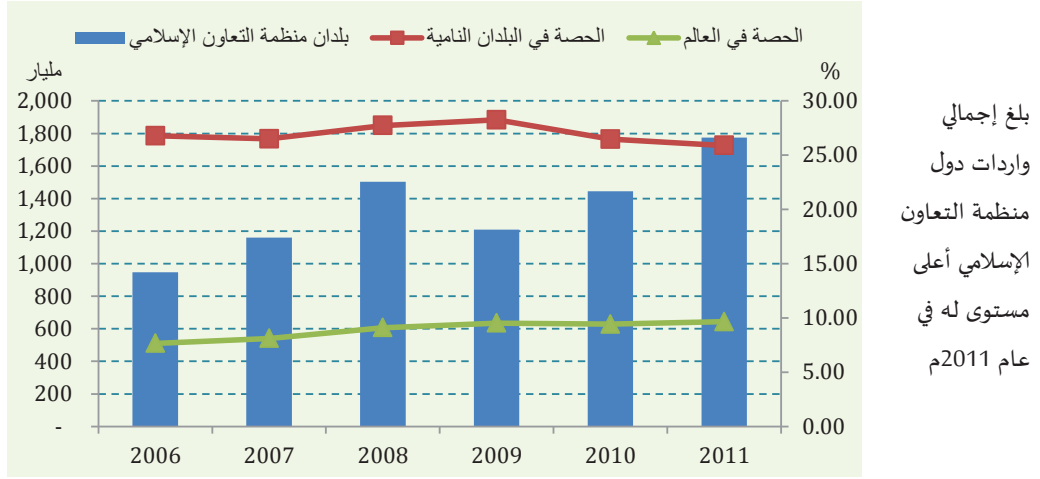
الشكل 2.3: صادرات السلع (تغير المتوسط السنوي في النسبة المئوية)



المصدر: IMF DOT Database and UN Comtrade Database.

وتابع إجمالي واردات السلع لبلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاهها مماثلا كما في الصادرات السلعية وارتفع إلى 1.77 تريليون دولار في عام 2011 (الشكل 3.3). وبعد التراجع الذي وصل إلى 1.2 تريليون دولار في عام 2009، ارتفعت واردات السلع لدول منظمة التعاون الإسلامي ما يقرب من 50 في المائة في غضون عامين فقط، وتجاوزت بالفعل ذروته السابقة من 1.5 تريليون دولار التي تحققت في عام 2008. وواصلت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من واردات السلع العالمية في الارتفاع طوال الفترة قيد النظر حيث وصلت إلى 9.7 في المائة في عام 2011. من ناحية أخرى، اتبعت حصتها من إجمالي واردات السلع في البلدان النامية، اتجاهها تنازليا منذ عام 2009 وانخفضت إلى 25.9 في المائة في عام 2011.

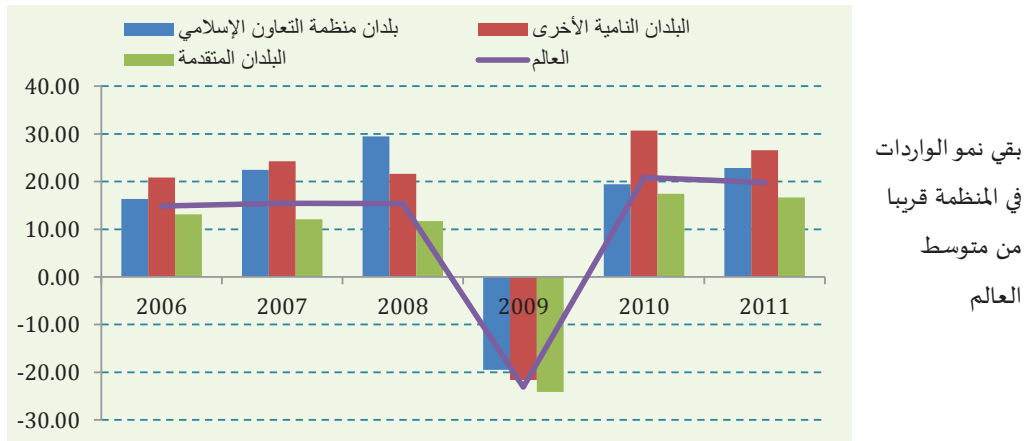
الشكل 3.3: واردات السلع



المصدر: IMF DOT Database and UN Comtrade Database.

وظلت معدلات نمو واردات السلع في دول منظمة التعاون الإسلامي على مقربة من المتوسط العالمي، لكنها كانت أقل من متوسط البلدان النامية الأخرى بعد عام 2009، وهو ما يفسر الانخفاض في حصة بلدان المنظمة في إجمالي واردات السلع لجميع الاقتصادات النامية. ومن حيث القيمة الإسمية، بلغ معدل متوسط النمو في الواردات السلعية لدول المنظمة إلى 22.9 في المائة في عام 2011، مقارنة بـ 19.8 في المائة من المتوسط العالمي و 26.6 في المائة من متوسط البلدان النامية (الشكل 4.3). وخفضت الأزمة الاقتصادية طلب السلع المستوردة من البلدان المتقدمة التي لا تزال تعاني في عام 2011 ونمت وارداتها 16.7 في المائة في عام 2011. هذا، في جزء منه، يفسر الزيادة في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي الواردات العالمية.

الشكل 4.3: واردات السلع (تغير المتوسط السنوي في النسبة المئوية)

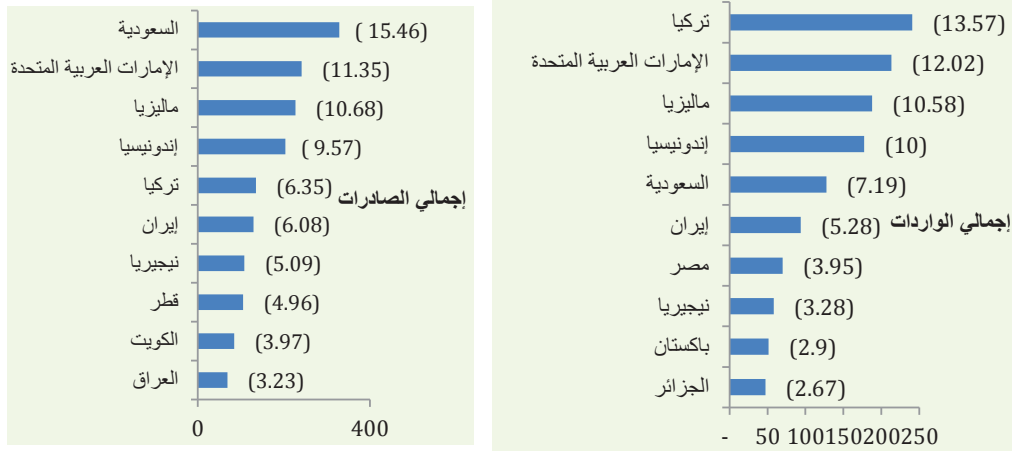


المصدر: IMF DOT Database and UN Comtrade Database.

البلدان العشر الأوائل حسب صادرات وواردات السلع

من حيث أسهم البلدان الأعضاء الفردية في مجموع صادرات السلع لمنظمة التعاون الإسلامي، فقد لوحظ أن الجزء الأكبر من إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي يواصل التركيز في عدد قليل من البلدان (الشكل 5.3، اليسار). وفي عام 2011، شكلت أعلى خمس دول مصدرة أكثر من 53 في المائة من مجموع صادرات السلع لجميع البلدان الأعضاء، وتشكل البلدان العشرة الأوائل المصدرة أكثر من نسبة 76 من المائة. وأصبحت المملكة العربية السعودية؛ بقيمة صادرات أكثر من 300 مليار دولار وحصة 15.5 في المائة من الإجمالي، كأكبر دولة مصدرة في عام 2011. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة، وماليزيا، وإندونيسيا من أعلى المصدرين بأكثر من 200 مليار دولار من الصادرات.

الشكل 5.3: المصدرون والموردون العشر الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي. (مليار دولار)



المصدر: MF DOT Database and UN Comtrade Database. (*) The numbers in parenthesis represents the percentage share of the country in total exports of OIC.



مؤشر التنوع

يستخدم مؤشر Herfindahl لتقدير مؤشر التنوع. اصطلاحيا

$$H_i = \sum_j (s_{ij})^2$$

S هي حصة المنتج (في إجمالي تصدير البلد. يعرف بلد بمحفظه أعلى تنوعا للصادرات مؤشر يقرب من الصفر، في حين أن البلد الذي يعتمد على بنود قليلة من الصادرات سيكون له قيمة قريبة من الواحد. في الحالة القصوى، سيكون لبلد مصدر لنوع واحد فقط من السلع قيمة واحدة.

كما هو الحال بالنسبة للصادرات، تتركز واردات السلع في دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من البلدان (الشكل 5.3، اليمين). بواردات أكثر من 240 مليار دولار، وتصدرت تركيا المرتبة الأولى في عام 2011 من حيث حجم واردات السلع وتمثل 13.6 في المائة من مجموع واردات السلع لدول منظمة التعاون الإسلامي. وتجاوزت حصة الإمارات العربية المتحدة، وماليزيا، وإندونيسيا 10 في المائة. في حين شكلت أعلى خمس مستوردين أكثر من 53 في المائة من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي، وتمثل البلدان العشر الأوائل 71.4 في المائة.

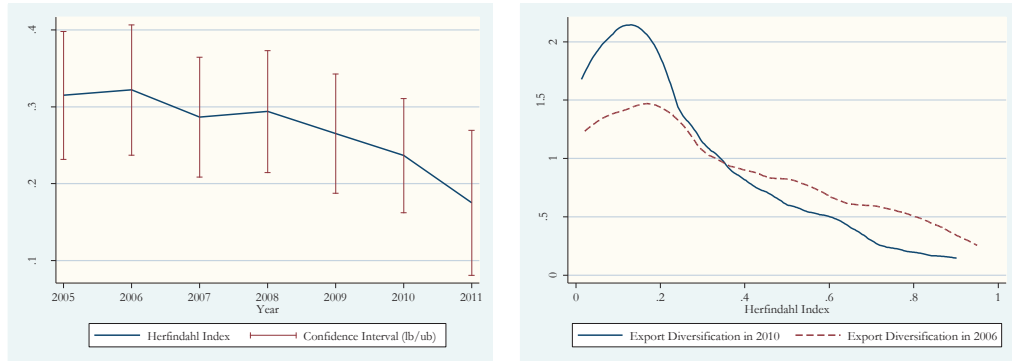
2.1.3 هيكل الصادرات

تنوع الصادرات والاعتماد السلعي

يزيد التركيز العالي للصادرات من تعرض البلدان لتقلب الأسعار العالمية والصدمات الخارجية الأخرى. والحجة الرئيسية في تنوع الصادرات هو الحد من المخاطر والضعف الناشئ عن الاعتماد على الدخل الكثير من النطاق الضيق للمنتجات و/أو الأسواق. وقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن التنوع واكتشاف منتجات وأسواق جديدة يولد عوامل خارجية إيجابية، ويسهل إنتاجية عالية ويؤدي إلى تحسين آفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

والتنوع مهم بالنسبة للبلدان النامية لأنها تسمح لهم بتطوير الاختصاص في نطاق أوسع من السلع المصنعة. وبعبارة أخرى، تتطور البلدان عن طريق وضع أشياء جديدة، وليس من خلال الاعتماد فقط على ما فعلوه سابقا بشكل جيد. ومن أجل تقدير مستوى تنوع بلدان منظمة التعاون الإسلامي، يتم استخدام مؤشر Herfindahl. ويقارن الشكل 6.3 (اللوحة اليسرى) قيم المؤشر لتركيز الصادرات في عام 2006 و2010. ومن الواضح، أن حصة البلدان الأقل تنوعا انخفضت، في حين ارتفعت حصة الاقتصادات الأكثر تنوعا، أصبحت دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر تنوعا وتخفيفا من الاعتماد الكبير على بنود الصادرات القليلة. وتبين اللوحة اليمنى في الشكل 6.3 الاتجاه على مدى السنوات السبع الماضية، والتي تعرض اتجاهها واضحا لتنوع مرتفع (أقل قيمة للمؤشر) في البلدان الأعضاء.

الشكل 6.3: تنوع الصادرات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



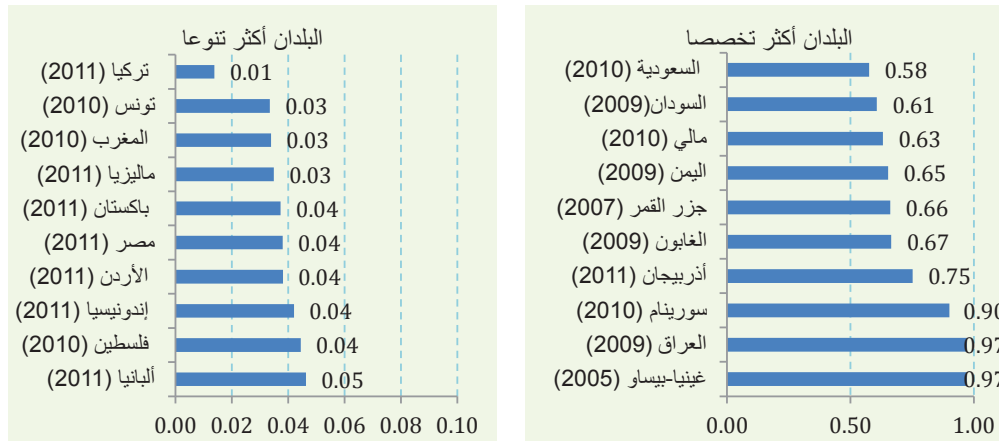
المصدر: SESRIC staff calculations based on UN Comtrade Database.

وكان المتوسط العادي لمؤشر تركيز الصادرات في دول منظمة التعاون الإسلامي هو حوالي 0.31 في عام 2006، ولكنه انخفض إلى نحو 0.18 في عام 2011، مشيراً إلى زيادة التنوع في منتجات الصادرات.

وبملاحظة التحسن الكبير في مستوى تنوع الصادرات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة، فإن هناك تباين كبير في مستوى كل بلد على حدة. ويبين الشكل 7.3 البلدان العشر الأقل حسب مستويات تخصصهم وتنوع الصادرات. ووفقاً للبيانات المتاحة الأخيرة، فإن البلدان الأكثر تخصصاً (البلدان ذات الاعتماد الأعلى على بنود قليلة من الصادرات) هي: غينيا بيساو (0.97)،

والعراق (0.97)، وسورينام (0.9)، وأذربيجان (0.75) واليابون (0.67). ووفقا لقاعدة بيانات كومتريد الأمم المتحدة، صدرت غينيا بيساو في الغالب الفواكه والمكسرات، وبالتالي كانت عرضة لتقلبات الأسعار في هذه السلع الزراعية. بعض الدول الأخرى هي أيضا تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأولية والوقود المعدني في صادراتها، مما يجعلها عرضة للأسعار العالمية. والاقتصادات الأكثر تنوعا في الصادرات، هي: تركيا (0.01)، وتونس (0.03)، والمغرب (0.03)، وماليزيا (0.03) وباكستان (0.04). هذه الدول تصدر أكبر مجموعة من المنتجات المتنوعة والسلع دون الاعتماد بشكل كبير على أي منها.

الشكل 7.3: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأكثر تخصصا والأكثر تنوعا



المصدر: SESRIC staff calculations based on UN Comtrade Database.

النافذة 1.3: هل هناك شؤم في الموارد الطبيعية؟

تم تحدي النظرة التقليدية للموارد الطبيعية (والسلع) على أنها "عقبة" تقيد النمو طويل الأجل للبلدان النامية، من خلال البحوث التجريبية الجديدة والتغيرات في أسواق السلع العالمية. وتشير الأدلة إلى أنه ليس اعتماد الموارد الطبيعية في حد ذاته هو الذي يزيد من الخطر بل تركيز الصادرات (Lederman and Maloney 2007). وفي الواقع، ومع ارتفاع الطلب على السلع يرجح أن تستمر على المدى المتوسط، وسيؤدي التنوع في الزراعة والسلع على جدول أعمال البلدان المنخفضة الدخل.

See Lederman, D., and W. Maloney. 2007. *Natural Resources: Neither Curse Nor Destiny*. Washington, DC: World Bank and Stanford University Press.

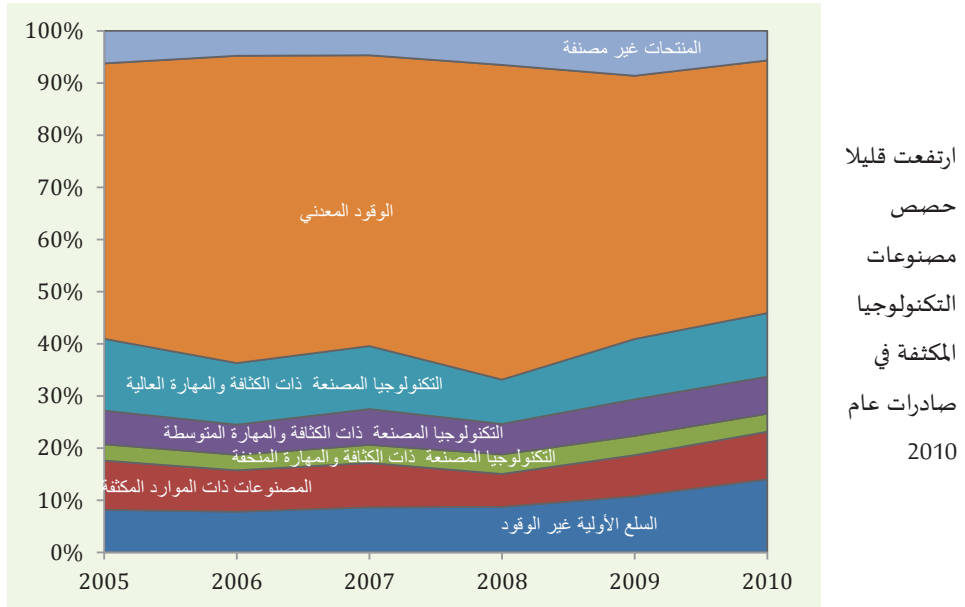
الكثافة التكنولوجية للصادرات

عموما، تقدم الكثافة التكنولوجية العليا في الصادرات آفاقا أفضل للنمو الاقتصادي في المستقبل. وتميل التجارة في المنتجات المتقدمة تكنولوجيا إلى النمو على نحو أسرع من المتوسط، ولها آثار غير مباشرة على أكبر المهارات والأنشطة المكثفة معرفيا. بينما عامل الأوقاف هو مهم لعملية الامتصاص التكنولوجي، فالقدرة الوطنية تسخر وتطوع التكنولوجيات التي تؤثر تأثيرا غير المباشرة. لذلك، يمكن للسياسات الخاصة بكل بلد في ما يخص تعلم التكنولوجيا واستيرادها، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى

جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، أن تخلق ميزة نسبية بين البلدان ذات الأوقاف المماثلة من العمل ورأس المال والمهارات.⁸

ويكشف تحليل الصادرات بنسبة كثافة التكنولوجيا في دول منظمة التعاون الإسلامي عن اتجاهات عديدة مثيرة للاهتمام (الشكل 8.3). أولاً، انخفضت حصة الصادرات الأكثر حيوية من المجموعة السلعية، والوقود المعدني، من 59 في المائة في عام 2006 إلى 48 في المائة في عام 2010، وارتفعت جميع الفئات المتبقية الأخرى. ثانياً، ارتفعت حصة مجموعة السلع أقل كثافة للتكنولوجيا، والسلع الأولية غير الوقود، من 7.8 في المائة في عام 2006 إلى 14 في المائة في عام 2010. وارتفعت قليلاً حصة المصنوعات ذات الكثافة التكنولوجية. خلال هذه الفترة، ارتفعت حصة صادرات المصنوعات من التكنولوجيا العالية من 11.8 في المائة إلى 12.1 في المائة، وحصة المصنوعات متوسطة الكثافة التكنولوجية من 5.8 في المائة إلى 7.1 في المائة، والمصنوعات المنخفضة الكثافة التكنولوجية من 3 في المائة إلى 3.4 في المائة. وعلى ما يبدو، ينبغي بذل الجهود للحد من الاعتماد الكبير على الوقود المعدني والسلع الأولية غير الوقود، والتي تنطوي على التكنولوجيا الأقل كثافة، وسياسات محددة لاستيراد التكنولوجيا العالية، وينبغي أن ينفذ الامتصاص لزيادة أسهم السلع التكنولوجيا العالية. وهذا مطلوب من أجل تحسين آفاق النمو على المدى الطويل وزيادة القدرة التنافسية في أسواق التصدير.

الشكل 8.3: الكثافة التكنولوجية للصادرات



المصدر: IMF DOT Database and UN Comtrade Database.

ويعرض الجدول 1.3 البلدان العشر الأوائل لدول منظمة التعاون الإسلامي التي لديها أعلى حصة في الصادرات من المجموعات الفرعية المحددة. وتركيز الصادرات في مجموعات محددة هي مرتفعة

⁸ See, S. Lall, "The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985-98," Oxford Development Studies, 2000, Vol. 28, No. 3, pp. 337-369.

بالنسبة للسلع الأولية غير الوقود والوقود المعدني. حيث تصدر بعض الدول الأعضاء ما يصل إلى 98 في المائة فقط في هذه الفئات. وحصة المهارة العالية والمصنوعات ذات التكنولوجيا المكثفة في إجمالي الصادرات هي الأعلى في ماليزيا (43٪)، ثم تليها الأردن (35.4٪) والمغرب (24.7٪). وفيما يتعلق بحصص المصنوعات ذات المهارات والكثافة التكنولوجية المتوسطة، فإن تركيا لديها أعلى حصة في هذه الفئة بنسبة 28 في المائة.

الجدول 1.3: البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث الكثافة التكنولوجية للصادرات

السلع الأولية غير الوقود	المصنوعات ذات الموارد المكثفة	الوقود المعدني	المصنوعات ذات الكثافة المنخفضة التكنولوجية والمهارات المنخفضة	المصنوعات ذات الكثافة التكنولوجية والمهارات المتوسطة	المصنوعات ذات الكثافة التكنولوجية والمهارات العالية
المالديف	باكستان	الجزائر	ألبانيا	تركيا	ماليزيا
97.2%	62.0%	98.3%	15.5%	28.0%	43.0%
بوركينافاسو	ألبانيا	أنزيبجان	تركيا	تونس	الأردن
97.1%	41.5%	94.5%	15.1%	23.2%	35.4%
غويانا	فلسطين	نيجيريا	فلسطين	المغرب	المغرب
93.7%	39.5%	87.1%	10.4%	14.6%	24.7%
مالي	تونس	السعودية	ساحل العاج	لبنان	تونس
93.1%	29.0%	85.8%	7.8%	12.1%	18.4%
موريتانيا	تركيا	البحرين	توغو	ماليزيا	لبنان
91.9%	25.9%	71.9%	7.2%	11.8%	16.0%
غامبيا	توغو	كازخستان	لبنان	فلسطين	السنغال
86.9%	25.3%	71.7%	7.1%	10.4%	15.4%
بنين	المغرب	إيران	كازاخستان	الأردن	مصر
84.5%	22.4%	70.8%	6.9%	10.1%	13.4%
موزمبيق	أفغانستان	سلطنة عمان	أوغندا	توغو	توغو
72.7%	19.6%	69.3%	6.9%	10.0%	11.7%
أوغندا	الأردن	النيجر	بنين	إندونيسيا	إندونيسيا
62.7%	18.8%	51.8%	6.8%	8.4%	9.9%
قيرغستان	مصر	سوريا	مصر	النيجر	أوغندا
61.4%	16.1%	49.9%	6.2%	7.0%	9.4%

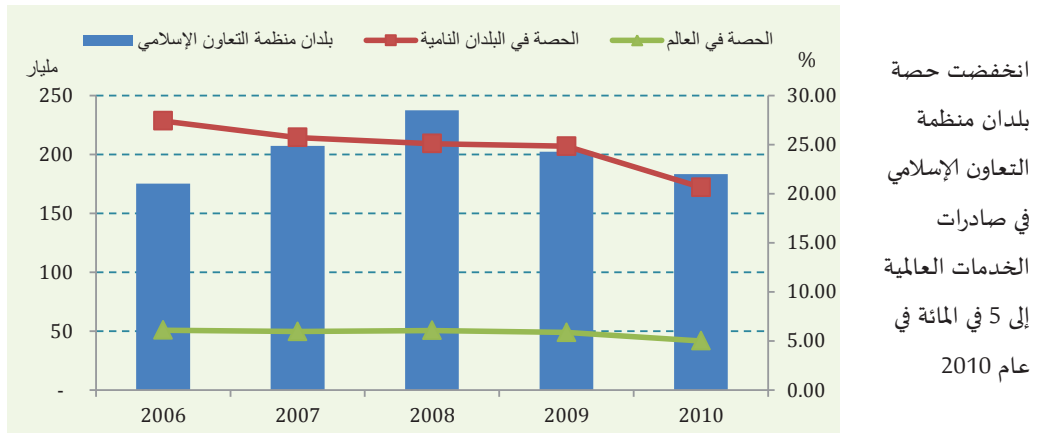
المصدر: SESRIC staff calculations based on UN Comtrade Database

ومن الواضح أن حصة السلع ذات التكنولوجيا أقل كثافة هي مرتفعة جدا في بعض البلدان الأعضاء، بزيادة تعرضها لصدمات الأسعار الدولية والحد من آفاق المنافسة على المدى الطويل.

2.3 تجارة الخدمات

قطاع الخدمات هو أمر أساسي من أجل تنمية اقتصادية وقدرة تنافسية للصادرات، وللمحد من الفقر. فعلى الصعيد العالمي، نمت تجارة الخدمات بسرعة أكبر من تجارة السلع، وتزايدت حصة تجارة الخدمات في إجمالي التجارة العالمية في معظم العقود الثلاثة الماضية. ومعاً، لا يزال الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يمثلان أكثر من 60 في المائة من صادرات الخدمات في العالم،

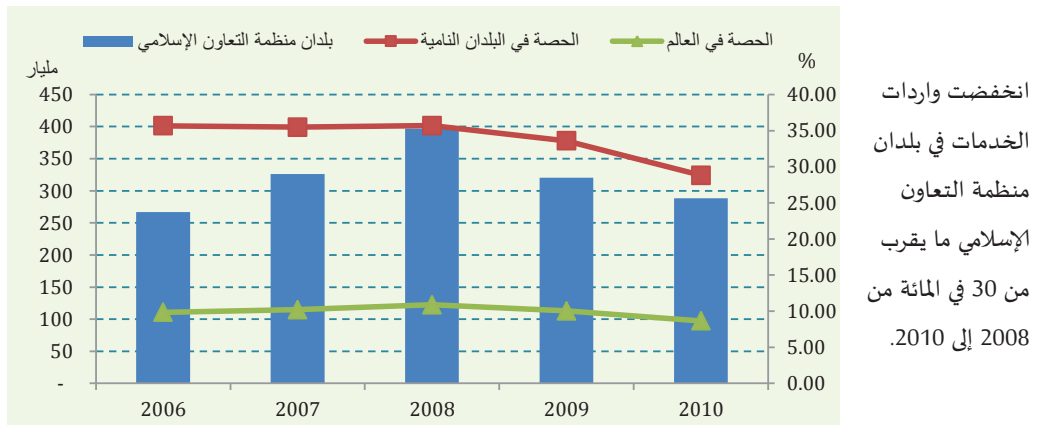
الشكل 9.3: صادرات الخدمات



المصدر: UN Service Trade Database.

ولكن نمت صادرات خدمة الأعمال للبرازيل، والصين، والهند بنسبة أكثر من 10 في المائة سنوياً خلال العقد الماضي (World Bank, 2010). في تجارة الخدمات، ظهرت الخدمات التجارية كالخدمات المالية، وخدمات الاتصالات، والأعمال التجارية والخدمات المهنية كديناميكية خاصة. ففي عام 2010، ضم قطاع الخدمات أكثر من ثلثي الاقتصاد العالمي، 74.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في البلدان ذات الدخل المرتفع، ونسبة 54.8 في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط، ونسبة 50 في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض (World Bank WDI Database).

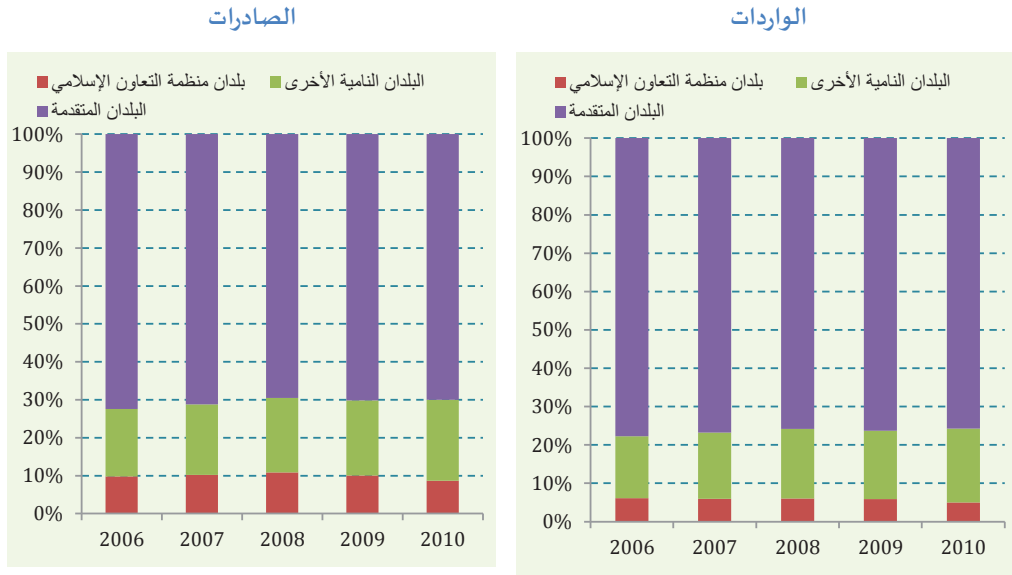
الشكل 10.3: واردات الخدمات



المصدر: UN Service Trade Database.

وخلافا لتجارة السلع، ظل حجم تجارة الخدمات أقل بكثير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وشهد اتجاهها تنازلياً منذ عام 2008. معاً، بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي المستورد الصافي للخدمات. بينما قامت بتصدير 237 مليار دولار عندما وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2008، فقد استوردت 397 مليار دولار من الخدمات في نفس العام. واعتباراً من عام 2010، انخفضت صادرات وواردات الخدمات إلى 183 مليار دولار و288 مليار على التوالي.

الشكل 11.3: حصص البلدان من صادرات وواردات الخدمات

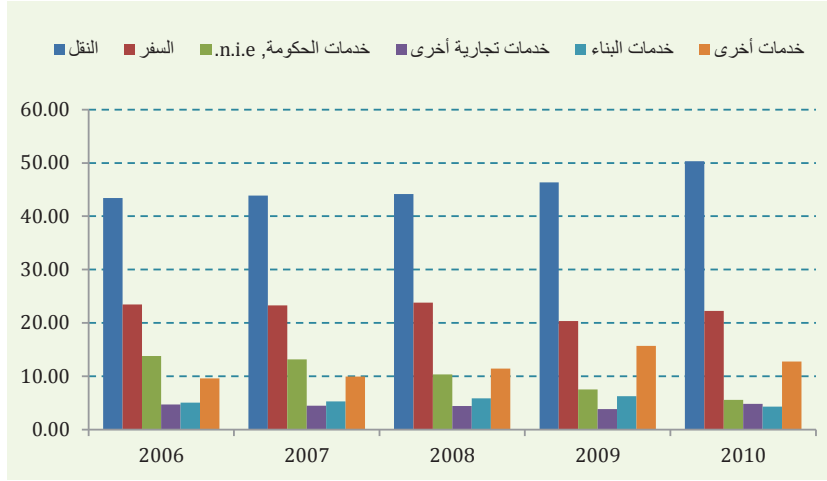


المصدر: UN Service Trade Database.

ووفقاً لذلك، انخفضت حصة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في صادرات الخدمات في العالم من 6.1 في المائة في عام 2008 إلى 5 في المائة في عام 2010 (الشكل 9.3). في حين أن البلدان النامية حسنت بشكل مستمر من حصتها في الصادرات العالمية للخدمات، مع الاتجاه الحالي، فإن دول منظمة التعاون الإسلامي تخلفت فيما يتعلق بحصتها في تجارة خدمات البلدان النامية. وفي عام 2008، شكلت دول منظمة التعاون الإسلامي 25.1 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات للبلدان النامية، ولكن هذه النسبة تراجعت إلى 20.7 في المائة في عام 2010. ويمكن ملاحظة نفس الاتجاه في ما يخص الاستيراد (الشكل 10.3). وتراجعت حصتها في إجمالي واردات الخدمات في العالم من 10.9 في المائة إلى 8.7 في المائة، بينما انخفضت حصتها في البلدان النامية من 28.8 في المائة في 2010 إلى 35.7 في المائة في عام 2008.

ويظهر الشكل 11.3 حصص دول منظمة التعاون الإسلامي والبلدان المتقدمة والبلدان النامية من التجارة العالمية الإجمالية في الخدمات. في حين تستحوذ الدول المتقدمة على القسم الأكبر من التجارة العالمية في الخدمات، فإن حصة البلدان النامية الأخرى تزداد بشكل مطرد. وارتفعت حصة البلدان النامية الأخرى في مجموع الصادرات العالمية من الخدمات من 16.2 في المائة في عام 2006 إلى 19.3 في المائة في عام 2010 (اللوحة اليسرى). وبالنسبة للواردات، زادت حصتها من 17.8 في المائة في عام 2006 إلى 21.4 في المائة في عام 2010. وجنبا إلى جنب مع دول منظمة التعاون الإسلامي، شكلت البلدان النامية نسبة 24.3 في المائة من مجموع الصادرات العالمية للخدمات و30 في المائة من إجمالي الواردات العالمية للخدمات في عام 2010 (اللوحة اليمنى).

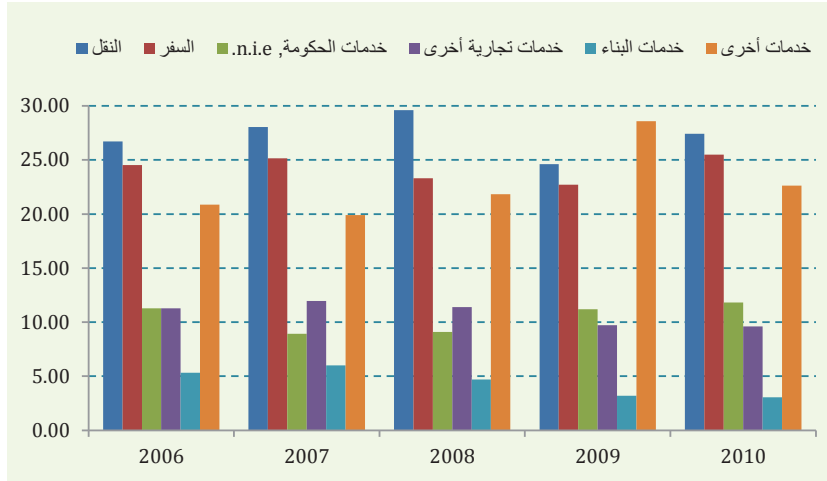
الشكل 12.3: صادرات الخدمات حسب القطاعات الفرعية



المصدر: UN Service Trade Database.

نمت خدمات السفر، والتي تشكل أكثر من 50 في المائة من إجمالي الخدمات، كقطاع أكثر ديناميكية في دول منظمة التعاون الإسلامي

الشكل 13.3: واردات الخدمات حسب القطاعات الفرعية



المصدر: UN Service Trade Database.

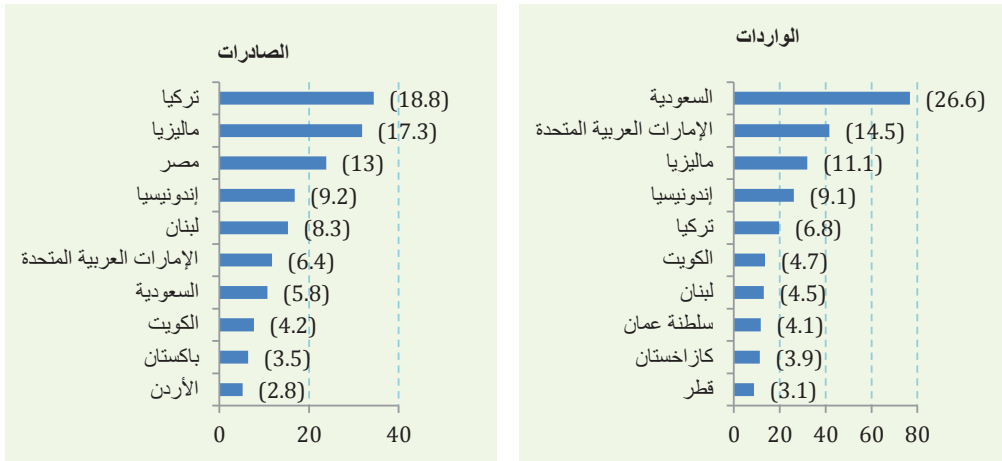
يمثل النقل وخدمات السفر معا 50 في المائة من واردات الخدمات في دول منظمة التعاون الإسلامي

تم تصنيف تجارة الخدمات تحت 12 تصنيف فرعي (النافذة 2.3). عندما يتم تصنيف تجارة دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال الخدمات في ظل هذه القطاعات الفرعية، يمكن أن نرى أن الجزء الأكبر من تجارتها في الخدمات هي مصنفة في إطار خدمات النقل والسفر (الشكل 12.3 و 13.3). ويظهر الشكل 12.3 أن صادرات خدمات السفر تتبع اتجاهها تصاعديا، في حين أن الصادرات من أنواع أخرى من الخدمات التجارية لديها اتجاهات متضاربة إلى حد ما.

وتعتبر تركيا أكبر مصدر في الخدمات لعام 2010 (الشكل 14.3، اليسار)، بمجموع 34.4 مليار دولار من الصادرات ونسبة 18.8 في المائة من حصة إجمالي صادرات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. ثم تليها ماليزيا (17.3٪)، ومصر (13٪) واندونيسيا (9.2٪). وفي عام 2010، شكلت البلدان العشر الأوائل نسبة 89.4 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي نفس

العام، كانت المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للخدمات (76.7 مليار دولار)، أي ما يعادل 26.6 في المائة من إجمالي واردات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. ثم الإمارات العربية المتحدة (14.5٪)، وماليزيا (11.1٪) وإندونيسيا (9.1٪). وشكل المستوردون العشر الأوائل 88.3 في المائة من إجمالي واردات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (اللوحة اليمنى).

الشكل 14.3: أفضل عشر دول من حيث أدائها في تجارة الخدمات، 2010* (مليار دولار أمريكي)



المصدر: UN Service Trade Database. (*) The numbers in parenthesis represents the percentage share of the country in total exports of OIC.

النافذة 2.3: تجارة الخدمات

الأنشطة التي تم

نطاق الخدمات المشمولة في GATS		تعريفها في إطار اتفاق العام بشأن تجارة الخدمات (GATS)
1. الخدمات التجارية	7. الخدمات المالية	للمنظمة التجارة العالمية هي مقدمة في الجدول. وتشمل الخدمات الحيوية، في المقام
2. خدمات الاتصال	8. الخدمات المتعلقة بالصحة والاجتماعية	
3. خدمات البناء	9. الخدمات المتعلقة بالسياحية والسفر	
4. خدمات التوزيع	10. خدمات ترفيهية وثقافية ورياضية	
5. خدمات التعليم	11. خدمات النقل	
6. خدمات البيئة	12. خدمات أخرى غير مدرجة	

الأول، الاتصالات، والوساطة المالية، والنقل. وعلى نقيض تجارة البضائع فالخدمات غالبا ما تكون غير ملموسة، وغير مرئية، والقابلة للتلف وعادة ما تتطلب إنتاج واستهلاك في وقت واحد. والحاجة للقرب بين المستهلك والمنتج يعني أن المستهلك أو المنتج يجب أن يتحرك لإجراء المعاملات الدولية الممكنة.

Source: International Trade in Services – New Trends and Opportunities for Developing Countries, World Bank, 2010.

3.3 الميزان التجاري

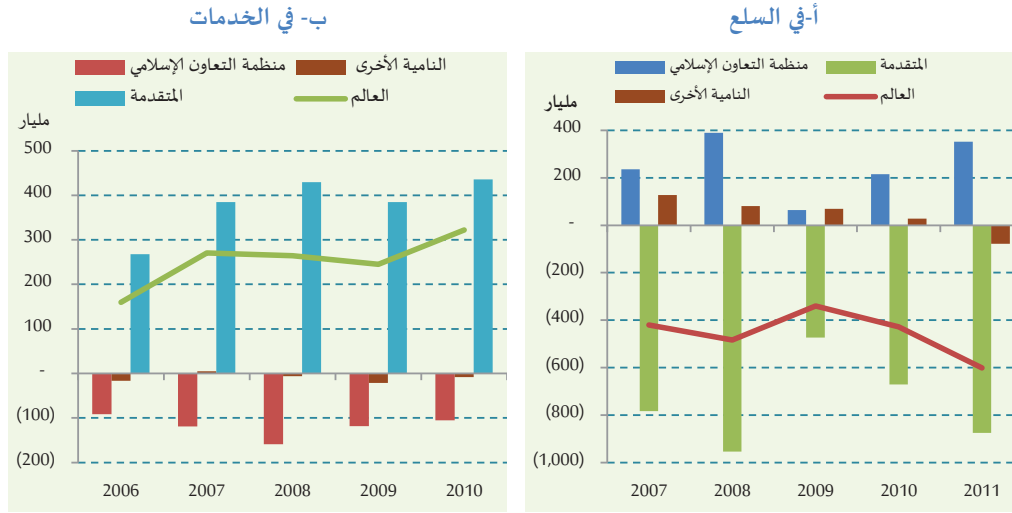
سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي فائضا في الميزان التجاري في تجارة السلع في كل سنة ابتداء من 2007 إلى غاية 2011 (الشكل 15.3أ). خلال هذه الفترة، تم تسجيل أعلى فائض تجاري لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (389 مليار دولار) في عام 2008، بينما سجل أقل فائض (63 مليار دولار) في عام 2009. على الرغم من أنه لم يصل إلى مستوى ما قبل الأزمة، فإن الفائض التجاري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي كان أكثر من 350 مليار دولار في عام 2011، مما يشير إلى انتعاش قوي بعد الأزمة.

وانخفضت الفوائض التجارية للبلدان النامية الأخرى-التي سجلت 127 مليار دولار في عام 2007-، إلى 27 مليار دولار في عام 2010 قبل أن تتحول إلى عجز قدره 78 مليار دولار في عام 2011. في المقابل، شهدت مجموعة الدول المتقدمة عجزا تجاريا خلال سنوات الفترة قيد النظر، على الرغم من التراجع إلى 474 مليار دولار في عام 2009. كما بدأت اقتصاداتها بالتعافي من مستوياتها المنخفضة من عام 2009، وارتفع العجز التجاري للبلدان المتقدمة مرة أخرى إلى 876 مليار دولار في عام 2011.

في المقابل، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي عجزا تجاريا في تجارة الخدمات خلال الفترة قيد النظر (الشكل 15.3ب). فبعد الوصول إلى ما يقرب من 160 مليار دولار في عام 2008، انخفض العجز إلى 105 مليار دولار في عام 2010. وفي عام 2010، قدمت نحو 50 في المائة من صادرات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي إلى قطاع السفر والسياحة، والتي تتطلب بنية تحتية أقل تطورا نسبيا وبمعرفة أقل. ومع ذلك، من أجل تحقيق أداء أفضل في تجارة الخدمات، فإن دول منظمة التعاون الإسلامي هي بحاجة إلى مزيد من الاستثمار في قطاعات الخدمات الحيوية، بما في ذلك خدمات الاتصالات، والخدمات المالية، والخدمات المتعلقة بالصحة والأعمال والخدمات المهنية.

ومماثلة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، فإن البلدان النامية الأخرى هي أيضا مستورد صافي للخدمات، وإن كان عجزها التجاري هو أقل بكثير من مجموعة منظمة التعاون الإسلامي. وتعتبر الهند والبرازيل والصين من بين الدول النامية الرئيسية مع نمو قوي في تجارة الخدمات. وتتمتع البلدان المتقدمة، من ناحية أخرى، بفوائض تجارية كبيرة في تجارة الخدمات نظرا لبنيتها التحتية المتقدمة بشكل ملحوظ في توفير الخدمات.

الشكل 15.3: الميزان التجاري في السلع والخدمات



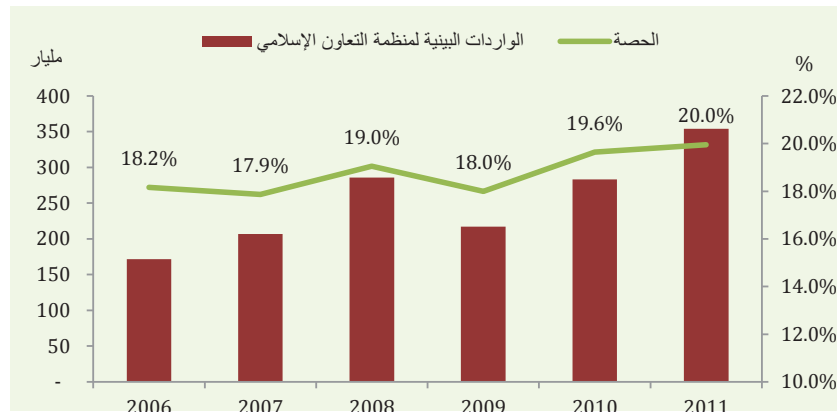
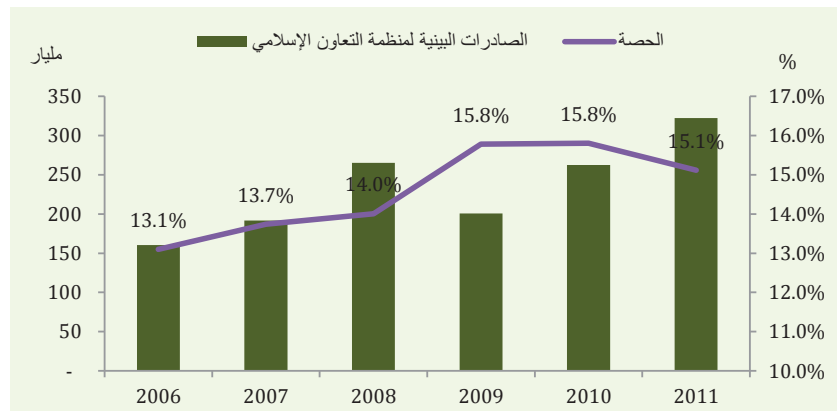
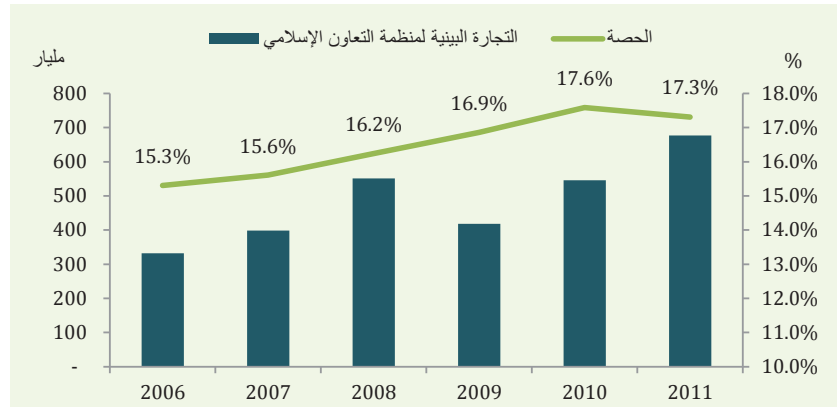
المصدر: IMF DOT Database and UN Comtrade Database.

4.3 التجارة السلعية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

بعد الانخفاض الحاد في عام 2009، انتعش إجمالي تجارة البضائع بين دول منظمة التعاون الإسلامي إلى 677 مليار دولار في عام 2011 وتجاوزت ذروتها السابقة لعام 2008 (الشكل 16.3، أعلى). وهذا الارتفاع كان تماشياً مع التحسن في التجارة في جميع أنحاء العالم، ولكن بلدان منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة أظهرت تحسناً قوياً نسبياً مقارنة مع المتوسط العالمي. فمن عام 2006 إلى عام 2010، استمر ارتفاع حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في إجمالي التجارة. وتمثل التجارة البينية نسبة 17.6٪ من إجمالي التجارة في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2010، وانخفضت بشكل طفيف إلى 17.3 في المائة في عام 2011.

هناك أنماط مماثلة في حالة الصادرات والواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي على حد سواء. ففي الفترة 2006-2008، ارتفعت الصادرات البينية من 161 مليار دولار إلى 265 مليار دولار، والتي تجسد زيادة في حصة إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي من 13.1 في المائة في عام 2006 إلى 14.0 في المائة في عام 2008 (الشكل 16.3، الوسط). وفي عام 2009، على الرغم من انخفاض حجم الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى 201 مليار دولار، فإن حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات لدول منظمة التعاون الإسلامي ارتفعت إلى 15.8 في المائة، وهذا يشير إلى أن صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي انخفضت أكثر من صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2011، وعلى الرغم من أن الصادرات البينية وصلت إلى أعلى مستوى لها بـ 322 مليار دولار، فقد شهدت حصتها في إجمالي الصادرات لدول منظمة التعاون الإسلامي انخفاضاً بنسبة 0.7 نقطة مئوية، أي انخفاضاً بنسبة 15.1 في المائة.

الشكل 16.3: التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، الحجم والحصة من إجمالي التجارة



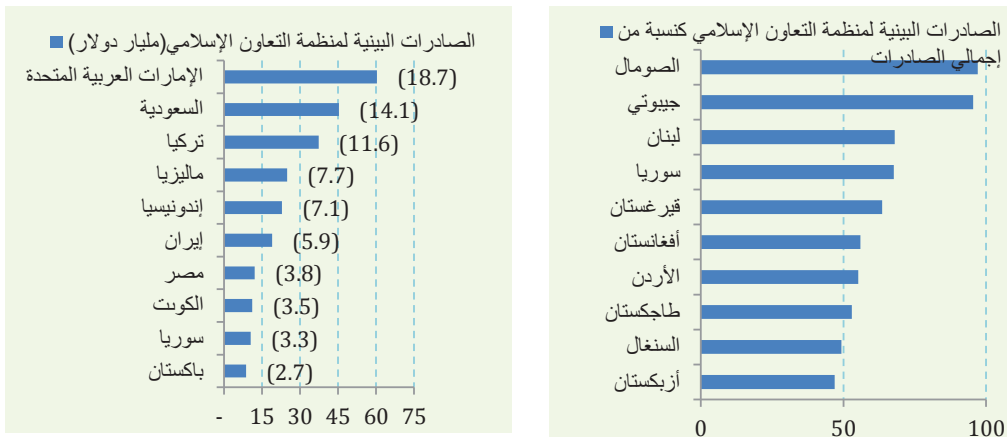
المصدر: IMF DOT Database.

وبالمثل، ارتفعت الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى 286 مليار دولار في عام 2008 مقارنة مع 172 مليار دولار في عام 2006، وهو ما يمثل زيادة في حصتها من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي من 18.2 في المائة إلى 19 في المائة (الشكل 16.3، أسفل). ومع ذلك، في عام 2009، انخفضت الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى 217 مليار دولار ثم أدت إلى انخفاض هذه النسبة إلى 18 في المائة. وعلى مدى العامين الماضيين، ارتفعت الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بشكل سريع إلى 354 مليار دولار في عام 2011، الموافقة لـ 20.0 في المائة من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي.

ويعرض الشكل 17.3 قائمة بالدول الأعضاء العشر الأوائل من حيث الصادرات البينية. ففي عام 2011، كانت نسبة 78.3 في المائة من الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من طرف عشرة بلدان فقط في منظمة التعاون الإسلامي. وتصدرت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى مع 60.4 مليار دولار، أو نسبة 18.7 في المائة من الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، تليها المملكة العربية السعودية وتركيا، مع 45.3 مليار دولار و37.3 مليار دولار على التوالي (الشكل 17.3، اليسار). وجنبا إلى جنب مع ماليزيا (24.9 مليار دولار) وإندونيسيا (22.9 مليار دولار)، تمثل هذه البلدان الخمسة نسبة 59.2 في المائة من إجمالي الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي الكلي. وكانت إيران ومصر والكويت وسوريا وباكستان أيضا من بين أكبر عشر دول لمنظمة التعاون الإسلامي في الصادرات البينية.

وشهدت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي بأحجام أقل نسبيا من الصادرات البينية أعلى حصص من الصادرات البينية في إجمالي صادراتها. على سبيل المثال، ذهبت نحو 97.1 في المائة من صادرات الصومال فقط لدول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2011. وبلغت حصة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي 95.5 في المائة من إجمالي الصادرات في جيبوتي، و67.9 في المائة في لبنان و67.6 في المائة في سوريا. سوريا - مع 10.5 مليار دولار من الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي - هي الدولة الوحيدة التي أصبحت ضمن قائمة أفضل عشرة دول كل حسب الحجم وحصة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. وكانت جمهورية قرغيزستان، وأفغانستان والأردن وطاجيكستان وأوزبكستان والسنغال أيضا من بين البلدان العشر الأوائل بأعلى حصص الصادرات البينية في إجمالي صادراتها (الشكل 17.3، يمين).

الشكل 17.3: البلدان العشر الأوائل من حيث الصادرات البينية، 2011 (بمليار دولار أمريكي، % من الإجمالي)



المصدر : IMF DOT Database. (*) The numbers in parenthesis represent the percentage share of the country in total intra-OIC exports.

5.3 السياسات التجارية

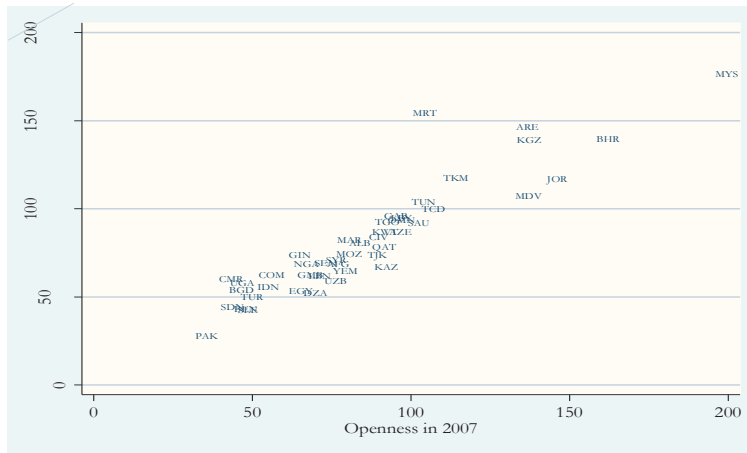
الانفتاح التجاري

لا يكاد يكون هناك أي خلاف في الأبحاث الاقتصادية حول ارتباط الانفتاح التجاري مع تحسين الأداء الاقتصادي. و التجارة هي واحدة من أهم الدوافع للنمو العالمي والتقارب والحد من الفقر. ومع ذلك، فالأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، أعادت الجدل حول فوائد الانفتاح التجاري في الرفاه. على الرغم من مخاوف الحماية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن معظم البلدان تفضل اعتماد السياسات التي يمكن أن تقلل من المخاطر التي يمكن أن تحقق أعلى انفتاح. وفيما يتعلق بتأثيرات الأزمة، تشير التحليلات إلى أن الاقتصادات المفتوحة شهدت انخفاضاً سريعاً في تجارتهم ودخلهم (الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بالاقتصادات التي كانت أقل اندماجاً في الأسواق العالمية. من جهة أخرى، تعافت الاقتصادات أكثر تكاملاً بسرعة كبيرة.

ونظراً لحقيقة أن الاقتصادات الأكثر انفتاحاً هي أكثر عرضة للصدمات الخارجية، فإن هذا القسم الفرعي يقارن فترة وجيزة من مستويات الانفتاح على التجارة لكل بلد عضو بمنظمة التعاون الإسلامي على حدة، في محاولة لإظهار مستويات تعرضهم للمخاطر التي قد تنشأ نتيجة للصدمات في الطلب الخارجي. وتوفر أيضاً معلومات عن التوزيع العام للبلدان فيما يتعلق بانفتاحها على التجارة.

ويقارن الشكل 18.3 الانفتاح في عام 2007 مع الانفتاح في عام 2011 (أو البيانات المتاحة الأخيرة)، من أجل تقييم تغيرات الانفتاح التي طرأت قبل وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية. ومن الواضح، شهدت معظم البلدان الأعضاء انخفاضاً في انفتاحها على التجارة، يرجع في معظمه إلى انكماش في التجارة الدولية خلال هذه الفترة. وأظهرت موريتانيا أكبر زيادة في الانفتاح مقارنة بدول أخرى في منظمة التعاون الإسلامي، والتي ارتفعت من 104 في المائة في عام 2007 إلى 155 في المائة في عام 2011.

الشكل 18.3: انفتاح التجارة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



شهدت معظم البلدان الأعضاء انخفاضاً في انفتاحها على التجارة، ويعود ذلك في الأغلب إلى انكماش التجارة الدولية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية

المصدر: World Bank WDI Database.

الحمائية (معدلات متوسط الرسوم الجمركية)

عادة ما تستخدم الدول تدابير سياسة تجارية، والتي تشمل الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية للحد من استيراد المنتجات الأجنبية، جنبا إلى جنب مع تدابير سياسية صناعية، من أجل تحفيز النمو الصناعي والتنوع الاقتصادي. ووفقا لذلك، يهدف دعم تدابير خاصة للقطاعات الصناعية، جنبا إلى جنب مع التعريفات و/أو تدابير تجارية أخرى إلى حمايتهم من المنافسة الأجنبية في السوق المحلية، وتعزيز أدائها في مجال تصديرهم في نفس الوقت. وتؤثر هذه السياسات التجارية على النشاط الاقتصادي والرفاه ليس فقط في البلد التي شرعت هذه السياسات ولكن في بلدانهم الشريكة تجاريا أيضا.



التعريفات الجمركية وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN)

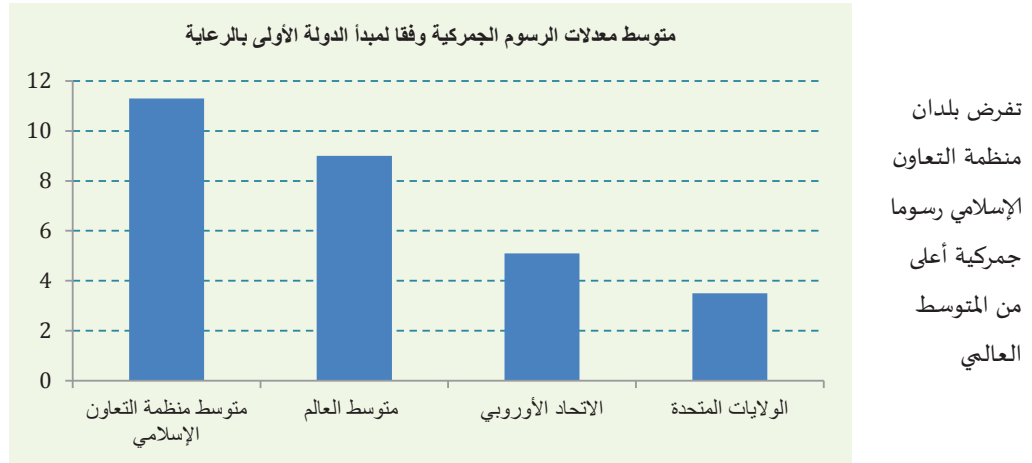
في الاستخدام الحالي، التعريفات الجمركية وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) هي ما وعدت به البلدان لفرض على الواردات من الأعضاء الآخرين في منظمة التجارة العالمية (WTO)، إلا إذا كان البلد هو جزء من اتفاق التجارة التفضيلية (مثل منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي). هذا يعني أنه، من الناحية العملية، معدلات MFN هي الأعلى (الأكثر تقيداً) والتي تهم أعضاء منظمة التجارة العالمية بعضها البعض.

على الرغم من أن الهدف من مثل هذه السياسات الحمائية هو تحسين القدرة التنافسية وزيادة الرفاهية، فإن الأدلة تشير إلى عكس ذلك. وهي التجارة الحرة التي ينادي بها علماء مشهورين بسبب تأثيرها على الرخاء العام وتوزيع الدخل. فإذا اشتدت الحمائية، فمن المتوقع أن العواقب على المدى الطويل ستكون قاتمة وسوف يستثمر المصدرون أقل، وستكون الجهود الرامية إلى إصلاح السياسات في البلدان الفقيرة أكثر صعوبة مما

كانت عليه في الاقتصاد الدولي الأكثر ازدهارا. وتظهر تجربة الكساد العظيم في عام 1930 أن فترة الأزمة ستمتد مع عواقب خطيرة للاقتصاد الكلي عندما تنفذ السياسات التجارية التقييدية.

ويقارن الشكل 19.3 متوسط مستوى الحمائية المطبقة في دول منظمة التعاون الإسلامي مع المتوسط العالمي والاقتصادات الرئيسية الأخرى، من خلال استخدام البيانات المتاحة الأخيرة في التعريفات الجمركية وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN). ومن خلال تطبيق متوسط معدل التعريفات ل 11.3 في المائة، تكشف دول منظمة التعاون الإسلامي عن وجود صورة أكثر حمائية بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 9 في المائة. هذه النسبة تضاعف معدلات التعريفات المطبقة من قبل كبرى الدول المتقدمة.

الشكل 19.3: متوسط معدلات الرسوم الجمركية



المصدر: World Tariff Profiles, WTO/ITC/UNCTAD.

باعتبار أن تدابير السياسة التجارية هي عناصر مهمة في السياسات الصناعية من أجل تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية، فإنه ينبغي إجراء تحليلات دقيقة لقياس فعالية هذه السياسات التقييدية من أجل رفاهية البلد على المدى الطويل. وإذا لم ينظم بشكل صحيح، فقد تضرر مثل هذه التدابير غالبية السكان، دون أن تساهم بشكل كبير في الرفاه العام للبلد.

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

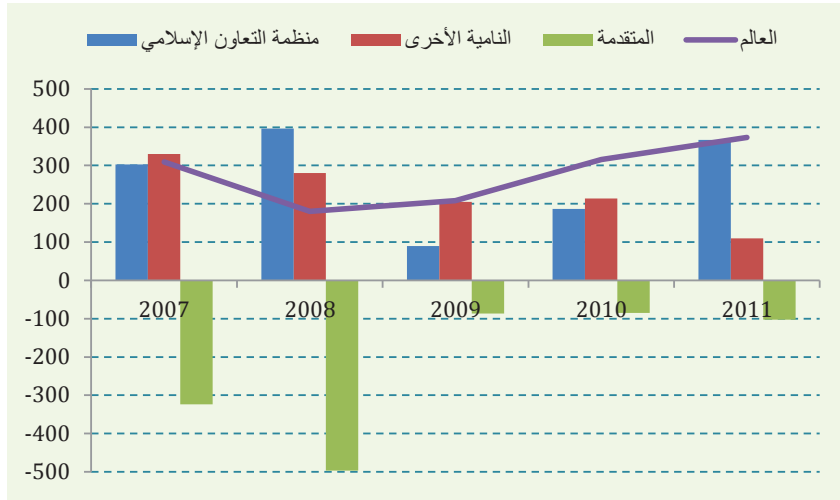
القسم 4

يسجل ميزان المدفوعات جميع المعاملات الاقتصادية بين الكيانات المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة. ويحدد ميزان الحساب الجاري تعرض اقتصاد لبقية العالم، في حين يوضح حساب رأس المال والمالي كيف يتم تمويل ذلك. ويحلل هذا القسم التطورات في ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

1.4 ميزان الحساب الجاري

بعد أن شهد اتجاهها تنازليا بين عامي 2007 و 2009، ارتفع فائض الحساب الجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي في العامين التاليين، بالتوازي مع تحسن موازين الحساب الجاري العالمي (الشكل 1.4). وبالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يمثل فائض ميزان الحساب الجاري ما يقرب 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 مقارنة ب 2 في المائة في عام 2009. وهذه الزيادة هي بشكل رئيسي من قبل الدول المصدرة للنفط بفضل الارتفاع السريع لأسعار النفط.

الشكل 1.4: ميزان الحساب الجاري

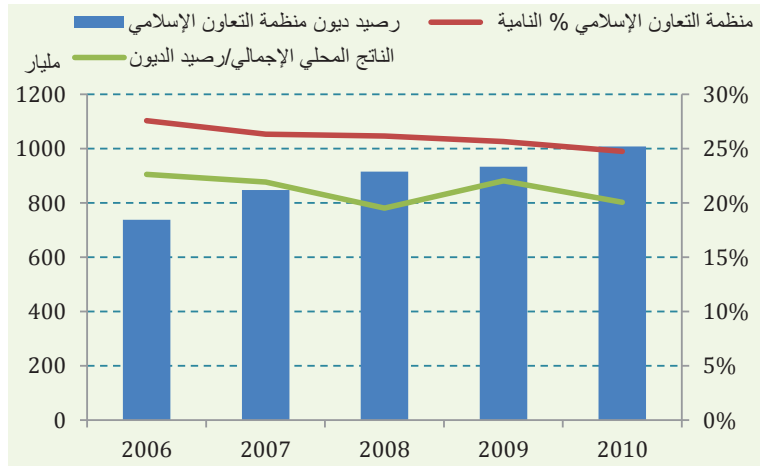


من المتوقع أن
يرتفع فائض
الحساب الجاري
في بلدان منظمة
التعاون الإسلامي

المصدر: IMF, World Economic Outlook 2012 and SESRIC BASEIND Database.

من ناحية أخرى، وإن كانت هناك بعض التحسينات، فإن عجز الحساب الجاري ظل مستقرا في البلدان المتقدمة، حوالي 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2009. وبعد تجاوز 300 مليار دولار في عام 2007 بدأت فوائض الحساب الجاري للبلدان النامية الأخرى تتباطأ خلال الفترة قيد النظر. وعموما ميزان الحساب الجاري في العالم هو فائض. وعلاوة على ذلك، الانتعاش الجزئي الذي ابتدأ في عام 2009 كان أكثر من كافي للوصول إلى مستواه في عام 2007.

الشكل 2.4: إجمالي رصيد الديون الخارجية



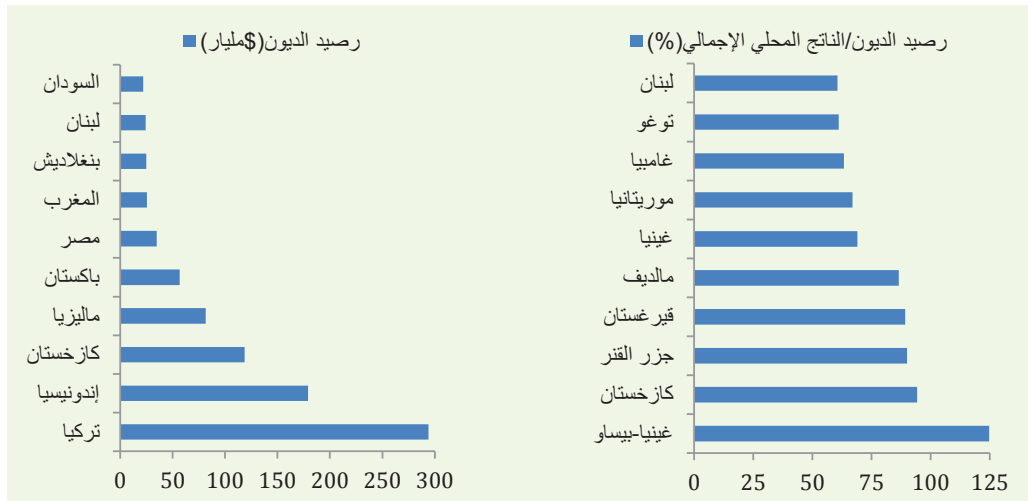
أظهر إجمالي رصيد
الديون الخارجية
لبلدان منظمة
التعاون الإسلامي
اتجاها متزايدا

المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database.

2.4 الديون الخارجية

شهد إجمالي رصيد الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاهاً متزايداً خلال الفترة 2006-2010. في عام 2010، تجاوز إجمالي الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 1 مليار دولار، مع زيادة 8 في المائة عن عام 2009. وأصبح الوضع أسوأ عندما ننظر في حقيقة أنه وفقاً لتصنيف البنك الدولي الأخير، لا تزال تصنف 22 دولة في منظمة التعاون الإسلامي كبلدان فقيرة مثقلة بالديون (HIPC)، من بينها 18 بلداً مصنفاً كأقل البلدان نمواً (LDC's). ومع ذلك، كما هو موضح في الشكل 2.4، تشير نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وحصلته في إجمالي ديون البلدان النامية إلى الاتجاه التنازلي خلال الفترة قيد النظر.

الشكل 3.4: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأكثر مديونية، 2010



المصدر: The Most Indebted OIC Countries, 2010

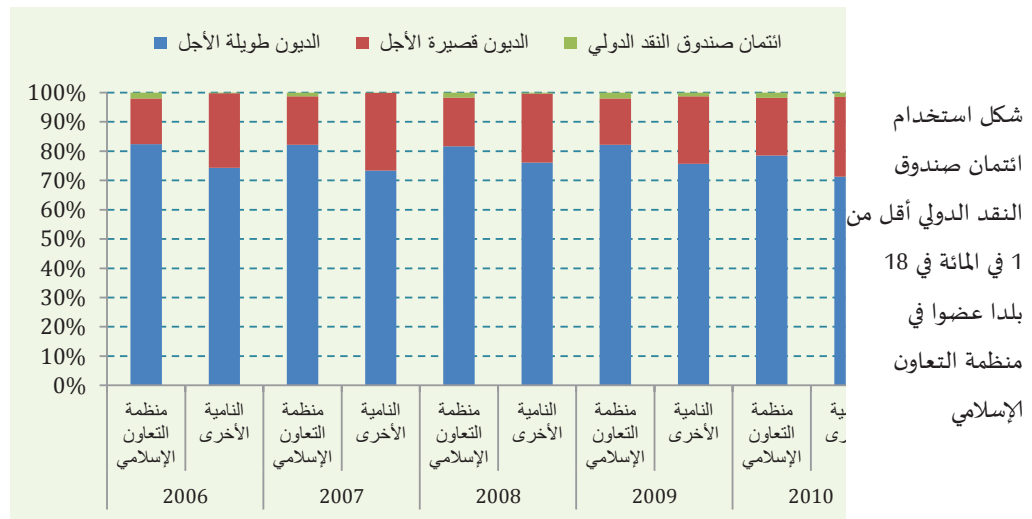
كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، نحو 23 في المائة في عام 2006، إلا أنها انخفضت بشكل مطرد في السنوات التالية لتصل إلى 20 في المائة في عام 2010 بعد زيادة طفيفة في عام 2009. وخلال فترة الخمس سنوات من 2006-2010، أظهر إجمالي رصيد الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي انخفاضاً في إجمالي رصيد الديون الخارجية للبلدان النامية. وانخفض من نسبة 27.5 في المائة في عام 2006 إلى 24.7 في المائة في عام 2010 مما يدل على أن الزيادة في إجمالي رصيد الدين لبلدان منظمة التعاون الإسلامي كانت أقل من البلدان النامية الأخرى.

وارتفع معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في فقط 15 دولة في منظمة التعاون الإسلامي خلال هذه الفترة. والدول الخمس الأوائل في هذه الفئة، هي: جزر القمر (70 في المائة إلى 90 في المائة)، وطاجيكستان (35 في المائة إلى 53 في المائة)، وألبانيا (26 في المائة إلى 40 في المائة)، وجزر المالديف (78 في المائة إلى 86.5 في المائة) والسنگال (20.5 في المائة إلى 28.5 في المائة). في المقابل، انخفضت

هذه النسبة في 6 دول من 30 نقطة مئوية إلى 90، وهي: غامبيا (من 145.4 في المائة إلى 63.3 في المائة)، وسيراليون (108 في المائة إلى 40.8 في المائة)، وغينيا بيساو (من 182 في المائة إلى 124.7 في المائة)، وغينيا (من 122 في المائة إلى 69.1 في المائة)، ولبنان (من 111 في المائة إلى 60.6 في المائة) والغابون (من 51.1 في المائة إلى 20.3). واعتباراً من عام 2010، لم يكن هناك سوى دولة واحدة مع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 100 في المائة، وهي: غينيا بيساو (124.7 في المائة). وبالأرقام المطلقة، كانت البلدان الخمسة الأوائل الأكثر مديونية هي: تركيا (293.8 مليار، أي ما يعادل 40.4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي)، وإندونيسيا (179 مليار دولار، أي ما يعادل المائة 26.07 من ناتجها المحلي الإجمالي)، وكازاخستان (118.71 مليار دولار، أي ما يعادل 94.29 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي)، وماليزيا (81.4 مليار دولار، أي ما يعادل 35.4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي)، وباكستان (56.7 مليار دولار، أي ما يعادل 31.2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي) (الشكل 3.4).

إجمالي رصيد الديون الخارجية هو مكون من ثلاث فئات من الديون: (أ) الديون طويلة الأجل (LDOD)، الذي هو مزيج من الدين العام، والدين المكفول من قبل الدولة، والديون الخاصة غير المضمونة، (ب) الديون قصيرة الأجل (STD)، و (ج) استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي (IMFCR).

الشكل 4.4: تكوين رصيد الديون الخارجية



المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database.

كما هو موضح في الشكل 4.4، يختلف تكوين إجمالي الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي عن غيرها من البلدان النامية. وعلى الرغم من أن الديون طويلة الأجل تمثل النصيب الأكبر من إجمالي الديون الخارجية في كل من مجموعات البلدان، فإن حصتها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ظلت مرتفعة نسبياً. بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، انخفضت حصة LDOD في مجموع الديون من 82.3 في المائة في عام 2006 إلى 78.5 في المائة في عام 2010. وبالمثل، بالنسبة للبلدان النامية الأخرى، انخفضت النسبة ذات الصلة من 74.2 في المائة في عام 2006 إلى 71.2 في

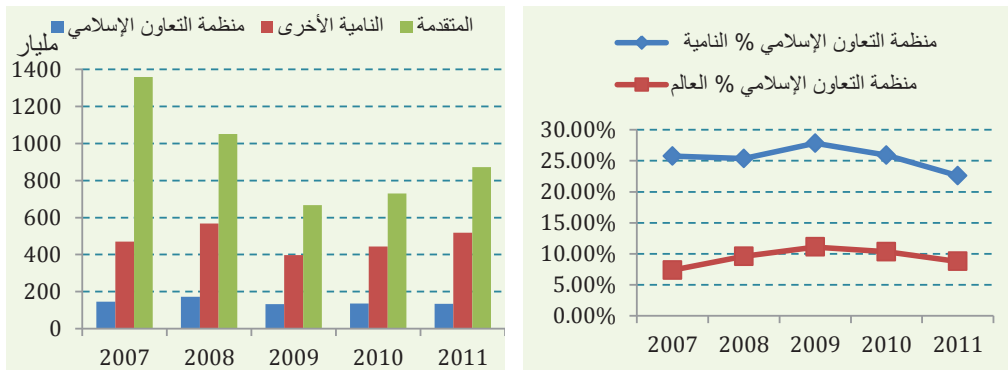
المائة في عام 2010. وكانت حصة الديون القصيرة الأجل في إجمالي الدين 19.7 في المائة بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي ونسبة 27.1 في المئة بالنسبة للبلدان النامية الأخرى في عام 2010، في حين، لا يزال استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي منخفضا جدا في كلا المجموعتين.

أما بالنسبة للبلدان كل على حدة، تمثل الديون طويلة الأجل أكثر من 90 في المائة من إجمالي الديون الخارجية في 19 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وتنوعت هذه الحصة في عام 2010 من 98.5 في المائة في تشاد إلى 51 في المائة في إيران. ويمثل استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، من ناحية أخرى، أقل من 1 في المائة في 18 بلدا عضوا في المنظمة، ومع ذلك، وصلت إلى 15.3 في المائة في باكستان و 14.5 في المائة في سيراليون في عام 2010. واعتبارا من عام 2010، بلغت حصة الديون قصيرة الأجل أقل من 5 في المائة في 17 عضوا، إلا أنها وصلت إلى 48.9 في المائة في إيران، و 43 في المائة في ماليزيا و 40.5 في المائة في نيجيريا.

3.4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ارتفاعا ملحوظا منذ عام 2009. وبلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، بزيادة سنوية 16.45 في المائة، 1524 مليار دولار في عام 2011، حيث ذهبت معظم هذه التدفقات على نحو متزايد إلى البلدان المتقدمة (الشكل 5.4). واعتبارا من عام 2007، كانت البلدان المتقدمة وجهة ل 68.8 في المائة ل 1975 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى 57 في المائة في عام 2011. وعلى الرغم من الانخفاض في حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة على مر السنين، كان على الدول المتقدمة أن تزال موطننا لأكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام 2011 مع 42 في المائة المتبقية المتجهة إلى الدول النامية.

الشكل 5.4: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: UNCTAD, FDI Statistics 2012 and SESRIC BASEIND Database

أما بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة قيد النظر غير مرضية بشكل عام. ومع ذلك، كان هناك تحسن ملحوظ في هذه التدفقات بزيادة تصل إلى 171.5 مليار دولار في عام 2008، ومع ذلك، بالتوازي مع الاتجاهات العالمية، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 133 مليار دولار في عام 2009. بالرغم من وجود زيادة طفيفة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010، كان هناك انخفاض آخر في عام 2011 لـ 134 مليار دولار. وقد تراجعت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية منذ 2009 (الشكل 5.4). ووفقا لذلك، انخفضت تدفقات حصتها في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من 11.1 في المائة في عام 2009 حتى 8.79 في المائة في عام 2011.

كما كان الحال في معظم الجامعات الاقتصادية الكلية الرئيسية، تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل منها. في عام 2011، أخذت إندونيسيا الصدارة مع 18.9 مليار دولار من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بنسبة 12.97 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي، تليها المملكة العربية السعودية (16.4 مليار دولار)، وتركيا (15.8 مليار دولار)، وكازاخستان (12.9 مليار دولار)، وماليزيا (11.9 مليار دولار). حيث تمثل هذه الدول الخمس، معا، 52.1 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 6.4).

النافذة 1.4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إندونيسيا

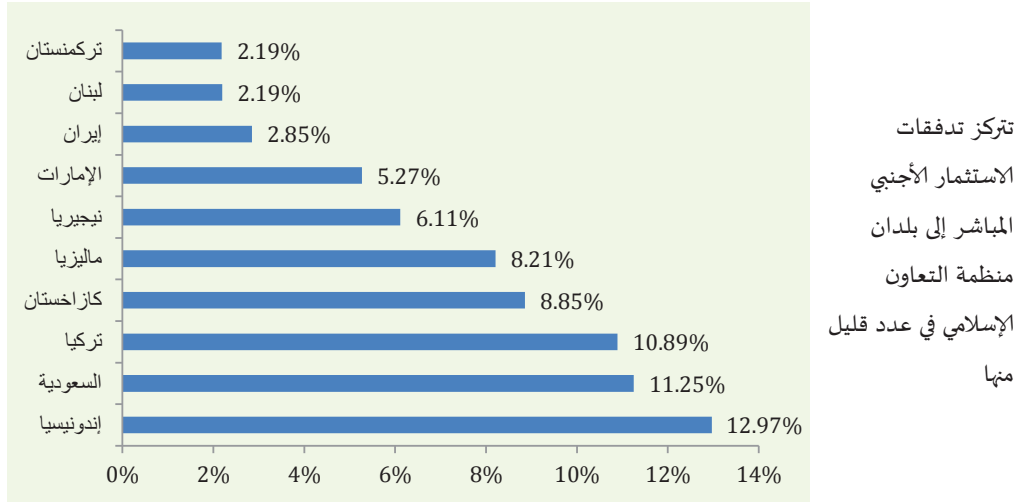
الاستثمار الأجنبي المباشر أولا عندما أصدرت الحكومة أول قانون بشأن الاستثمار الأجنبي في عام 1967، الذي أنشأ رسميا الإطار القانوني الخاص به. ويركز الاستثمار الأجنبي المباشر في إندونيسيا على قطاع النفط والغاز خلال السبعينات. بعد ذلك، في 1980 و 1990، مال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية الأخرى أيضا، وشهدت إندونيسيا طفرة في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة. ففي أواخر التسعينات، تشجع السياسة الاقتصادية الجديدة للحكومة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية وتنشيط الاقتصاد الموجه إلى التصدير. وليس هناك شك في أن الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة المحرك الجديد للنمو في إندونيسيا ومصدر رئيسي لإيرادات الصادرات غير النفطية، ولتعويض الانخفاض في عائدات تصدير النفط خلال الأزمة الاقتصادية في عام 1997.

(Parjiono, 2009) (see also Gray (2002), Ikhsan (2006) and Thee (2006) on the contribution of FDI on growth in Indonesia).

وتظهر هذه الصورة العامة أن معظم دول منظمة التعاون الإسلامي لا تزال غير قادرة على خلق بيئة اقتصادية مواتية وتوفير الشروط المطلوبة لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبناء على ذلك، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بصفة عامة، تحتاج إلى اتخاذ بعض التدابير لإنشاء بيئة مواتية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من الإصلاحات أن

تحسن من مناخ الأعمال وتقديم حوافز الاستثمار للمستثمرين الأجانب. وهذا يتطلب بناء بنية تحتية كافية والاستثمار في التقنيات الحديثة لتعزيز قدراتها الإنتاجية، التي لا تزال تحد كبير في معظمها.

الشكل 6.4: البلدان العشر الأوائل من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2011

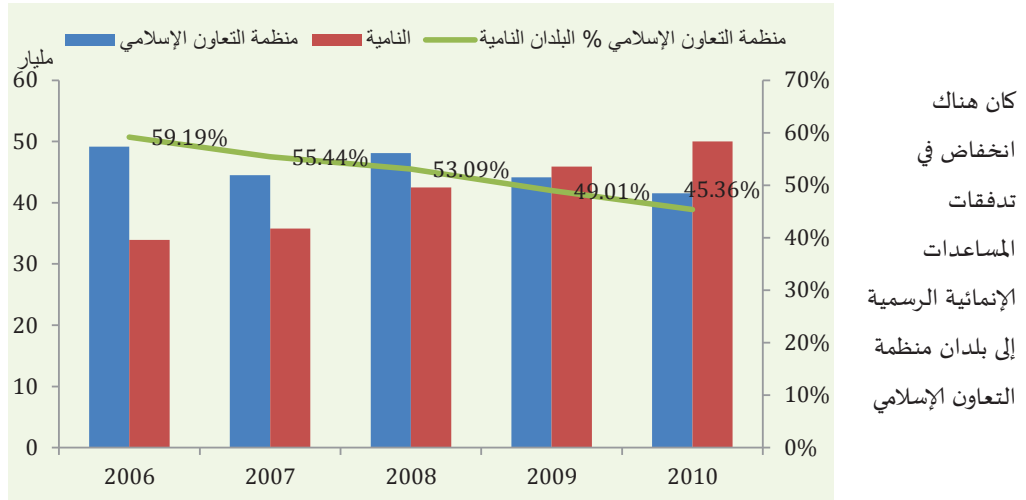


المصدر: UNCTAD, FDI Statistics 2012 and SESRIC BASEIND Database.

4.4 تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية

لا تزال المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) مصدرا مهما من مصادر التمويل بالنسبة للعديد من البلدان النامية. ولا تزال تشكل جزءا كبيرا من إجمالي التدفقات المالية الصافية إلى هذه البلدان، وتلعب دورا رئيسيا في نموها الاقتصادي والتنمية. ووصل صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2010، من جميع الجهات المانحة للبلدان النامية 91.5 مليار دولار مقارنة مع 83 مليار دولار في عام 2006. ومع ذلك، وخلال هذه الفترة، كان هناك انخفاض في تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 49.1 مليار دولار في 2006 حتى 41.5 في عام 2010. وفقا لذلك، انخفضت حصة منظمة التعاون الإسلامي في مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى البلدان النامية أيضا من 59.1 في المائة في عام 2006 إلى 45.3 في المائة في عام 2010 (الشكل 4.7). هذا يعني أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تلقت المساعدات الإنمائية الرسمية أقل بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية.

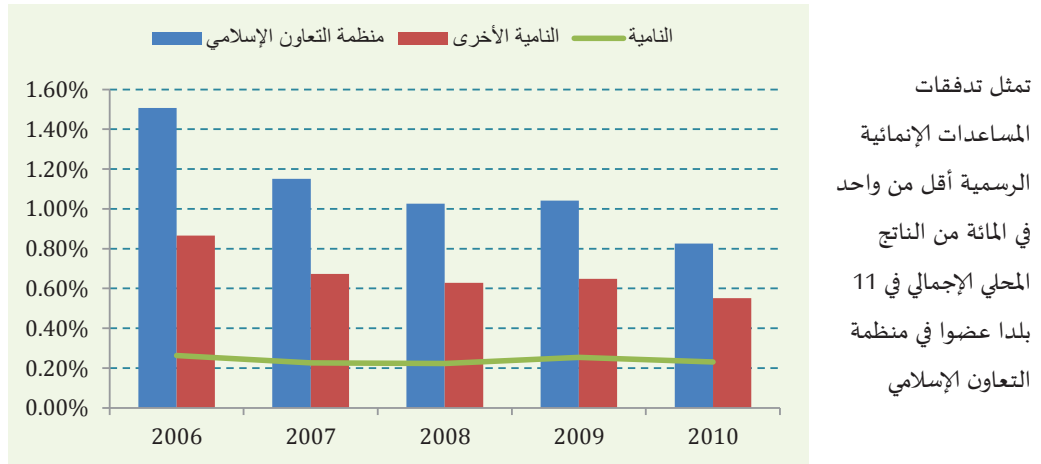
الشكل 7.4: صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية



المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database.

ويلاحظ أيضا تركيز تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عدد قليل منها. ففي عام 2010، تصدرت أفغانستان المقدمة مع تدفقات بلغت 6.3 مليار دولار، تليها باكستان (3.02 مليار دولار)، وفلسطين (2.51 مليار دولار)، والعراق (2.19 مليار دولار)، ونيجيريا (2.06 مليار دولار). وتمثل هذه الدول الخمس، معا، نحو 40 في المائة من إجمالي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2010.

الشكل 8.4: المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي



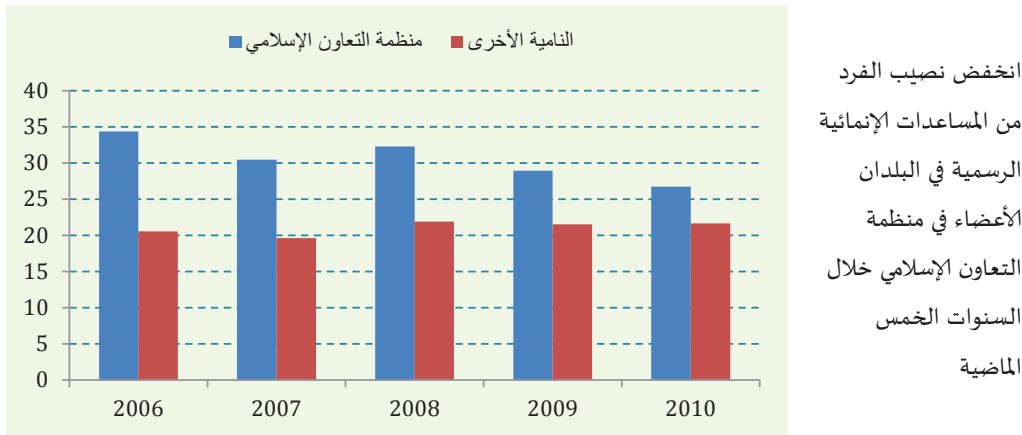
المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database.

ويبين الشكل 8.4 أن صافي مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت بالنسبة لجميع مجموعات البلاد حتى عام 2008. وقد انقلب هذا الاتجاه في عام 2009 وشهدت تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تحسنا

طفيفا. حتى الآن، في عام 2010، كان هناك انخفاض آخر في هذا الاتجاه لجميع المجموعات. بشكل عام، تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية نسبة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من غيرها من البلدان النامية. وانخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية إلى نسبة 0.23 في المائة في 2010 من 0.26 في المائة في عام 2006. وبالمثل، وفي دول منظمة التعاون الإسلامي، انخفضت هذه النسبة إلى 0.83 في المائة في عام 2010 من 1.51 في المائة في عام 2006.

على الصعيد القطري الفردي، بلغت تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2010 نسبة 42 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفغانستان، تليها 24.9 في المائة في سيراليون، و20.8 في المائة في موزامبيق، و16.25 في المائة في غامبيا، و16.04 في المائة في غينيا بيساو. والجدير بالذكر أن تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية لأقل من واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي هي في 11 البلدان الأعضاء.

الشكل 9.4: نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية



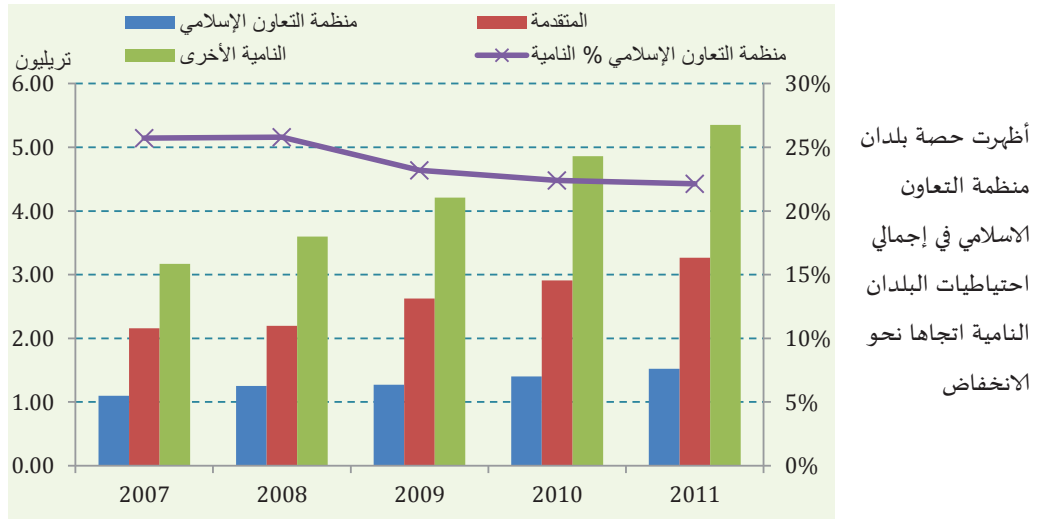
المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database

قد شهد نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية نفس الاتجاه موافقة مع صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية. وانخفض في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 34.43 دولار في عام 2006 إلى 26.7 في عام 2010. في المقابل، ارتفع نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان النامية من 21.6 دولار في 2010 من 20.5 دولار في عام 2006 (الشكل 9.4). على الصعيد القطري الفردي، كان نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية في البلدان الأعضاء في المنظمة في عام 2010 الأعلى في فلسطين، وجزر المالديف، وغيانا وسورينام وأفغانستان مع 606 دولار، و351 دولار، و202 دولار، و197 دولار، و185 دولار على التوالي.

5.4 وضعية الاحتياطيات

بلغ إجمالي الاحتياطيات في العالم – باستثناء الذهب – 10.1 تريليون دولار في 2011، أي ما يقرب من 40 في المائة أعلى من المبلغ في عام 2007. من هذا المبلغ، تم تسجيل 3.2 تريليون دولار في البلدان المتقدمة في حين تراكم ما تبقى من 6.9 تريليون دولار من قبل الدول النامية (الشكل 10.4). وتجدر الإشارة إلى أن احتياطيات الدول المتقدمة كانت أعلى من تلك في البلدان النامية حتى عام 2004، ولكن منذ ذلك الحين تم عكس الوضعية بسرعة حيث تمتلك البلدان النامية، اعتباراً من عام 2011، أكثر من ثلثي إجمالي العالم من الاحتياطيات (68 في المائة). على الرغم من أنه يمكن تفسيره، جزئياً، بارتفاع التدفقات التجارية والفوائض الكبيرة في بعض البلدان النامية، مثل الصين والدول الآسيوية الحديثة التصنيع والبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، فمن المرجح نتيجة لجهود الإصلاحات المالية في بعض البلدان النامية مزمنة العجز في الحساب الجاري لتحسين وضعية احتياطياتهم. ويبدو أن التنفيذ على نطاق واسع لتحرير حساب رأس المال في البلدان النامية أدى إلى الحاجة إلى تكديس الاحتياطيات أكثر وأكثر من أجل تخفيف التقلبات المالية مثل التحول المفاجئ في تدفقات رأس المال، وتقليل إمكانية تعرضهم للأزمات المالية العالمية.

الشكل 10.4: إجمالي الاحتياطيات باستثناء الذهب



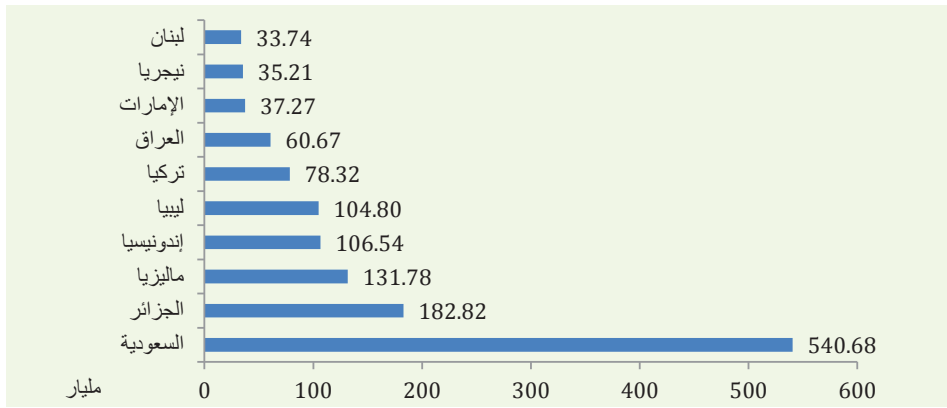
المصدر: IMF, IFS Database 2012 and SESRIC BASEIND Database

ارتفع إجمالي الاحتياطيات باستثناء الذهب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 1.09 تريليون دولار في عام 2007 إلى 1.5 تريليون دولار في عام 2011. كما هو الحال بالنسبة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى، سجلت أعلى زيادة في احتياطيات دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2008. من ناحية أخرى، أظهرت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي احتياطيات البلدان النامية اتجاهها نحو الانخفاض خلال الفترة قيد النظر. وقد وصلت إلى أسفل إلى 22.13 في المائة في عام 2011، مقارنة بـ 25.71 في المائة في عام 2007. وحتى الآن، لوحظ تراكم الجزء الأكبر من إجمالي

الاحتياطيات لدول منظمة التعاون الإسلامي في عدد قليل منها، حيث شكلت فقط عشرة بلدان 86.3 في المائة من إجمالي الاحتياطيات من مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في عام 2011 (الشكل 11.4). وتمثل المملكة العربية السعودية وحدها؛ ب 540.68 مليار دولار من الاحتياطيات، أكثر من ثلث إجمالي الاحتياطيات لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي. وتأتي الجزائر، وماليزيا، وإندونيسيا، وليبيا، وتركيا، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، ونيجيريا، ولبنان بعد المملكة العربية السعودية من حيث وضعيات احتياطياتهم.

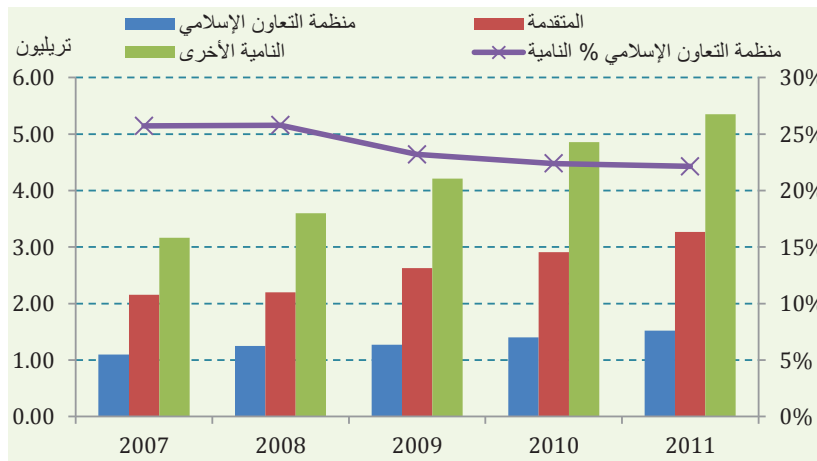
وعلى الصعيد القطري الفردي، حسنت 80 في المائة تقريبا من دول منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتوافر حولها البيانات، وضعيات احتياطياتهم خلال الفترة 2007-2011. وحتى الآن، وعلى الرغم من أن مصطلح "تحسين" يدل على وجود إضافة إلى هذه الاحتياطيات، فقد تحدث هذه الحالة حتى عندما يعاني بلد من العجز في ميزان حسابه الجاري، شريطة أن يتمكن من تمويل عجزها من خلال قنوات التمويل الخارجية مثل الاقتراض الخارجي (الديون الخارجية) بدلا من استخدام احتياطياتها.

الشكل 11.4: البلدان العشرة الأوائل حسب إجمالي الاحتياطيات، 2011



المصدر: IMF, IFS Database 2012, SESRIC BASEIND Database and Central Bank of Turkey.

الشكل 12.4: إجمالي الاحتياطيات بما يعادل أشهر من الواردات



في المتوسط، راکمت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي احتياطيات أعلى من المستوى المعياري لقيمة ثلاثة أشهر من الواردات

المصدر: World Bank, WDI Database

على مر السنين، حصلت العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم على احتياطات ضخمة. ومع ذلك، ووفقاً لخبراء الاقتصاد، ينبغي للبلدان الحفاظ على احتياطات تعادل قيمة ثلاثة أشهر من الواردات. وعادة ما تعتبر الاحتياطات وسيلة مهمة لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية. ووفقاً لدراسة صندوق النقد الدولي بعنوان "تقييم كفاية الاحتياطي" (2011)؛ لعبت الاحتياطات دوراً مهماً في مساعدة العديد من البلدان في شل الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية.

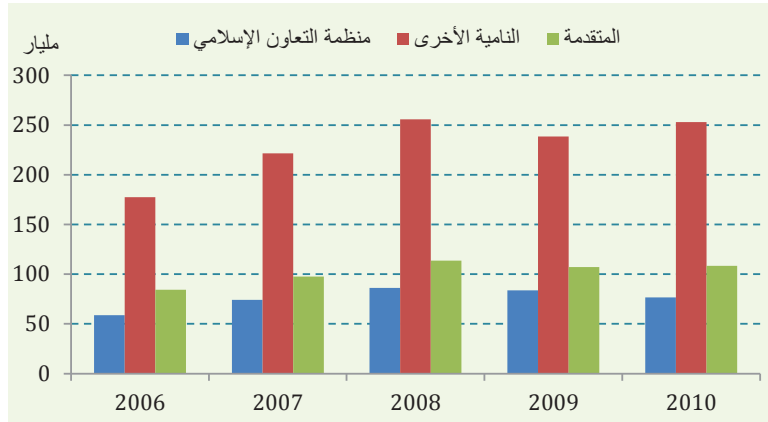
وكما هو مبين في الشكل 12.4، تراوح احتياطي منظمة التعاون الإسلامي بما يعادل بين 6.5 و 8.1 أشهر من الواردات الشهرية. هذا يدل على أنه خلال الفترة قيد النظر، في المتوسط، راکمت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الاحتياطات أعلى من مستوى عتبة ثلاثة أشهر بقيمة الواردات. وخلال نفس الفترة، شهدت البلدان النامية الأخرى أيضاً تحسناً في الاحتياطات، بزيادة من ما يعادل 4.2 أشهر من قيمة الواردات في 2006 حتى 5.6 أشهر في عام 2010. ومع ذلك، من ناحية أخرى، حافظ احتياطي البلدان المتقدمة دون عتبة ثلاثة أشهر بما يعادل الواردات خلال الفترة قيد النظر، باستثناء العاملين الماضيين. ويمكن تفسير انخفاض أداء البلدان المتقدمة النمو بحقيقة أن البلدان بمؤسسات وسياسات جيدة عادة ما تعرف مستويات دنيا من الاحتياطات.

وعلى الصعيد القطري الفردي، تصدرت ليبيا المرتبة الأولى في عام 2010 بالحفاظ على احتياطات تعادل 38.5 شهر من الواردات، وتلتها المملكة العربية السعودية (29.7 شهراً)، ولبنان (16.4 شهراً). وباستثناء السودان، فإن جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي تتوفر حولها البيانات أبطت الاحتياطي يعادل قيمة وارداتها لأكثر من ثلاثة أشهر في عام 2010.

6.4 تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت تدفقات تحويلات العاملين في الخارج للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 58.7 مليار دولار في 2006 إلى 87.6 مليار دولار في عام 2010، على الرغم من أن معدل نمو هذه التدفقات انخفض من مستوى قياسي مرتفع بلغ 26.1 في المائة في عام 2007 إلى 4.6 في المائة في عام 2010 (الشكل 13.4). ونظراً لحقيقة أن الأزمة المالية قد تضررت بشدة من الاقتصادات المتقدمة حيث يعمل غالبية العمال من البلدان النامية، فإن تدفقات تحويلات العاملين في الخارج إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي انخفضت بنسبة 3 في المائة في عام 2009، كما هو الحال بالنسبة للعمال المهاجرين الذين فقدوا وظائفهم أو غير قادرين على إرسال المال إلى أسرهم كما كانوا يرسلونها قبل الأزمة. وبالمثل، تعاني البلدان النامية أيضاً من الأزمة الاقتصادية. فبعد الذروة في عام 2008، انخفضت تدفقات تحويلات العاملين في الخارج في عام 2009. وبحلول عام 2010، كانت لا تزال أقل من مستوى ما قبل الأزمة.

الشكل 13.4: تدفقات تحويلات العاملين في الخارج

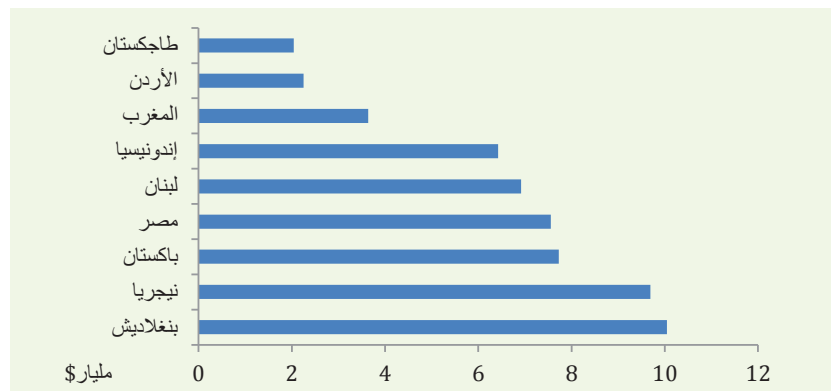


بسبب الأزمة الاقتصادية انخفضت تدفقات تحويلات العاملين في الخارج في كل مجموعات البلدان في عام 2009، ولكن حجم التدفقات استمر في الانخفاض في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2010.

المصدر: World Bank, WDI Database.

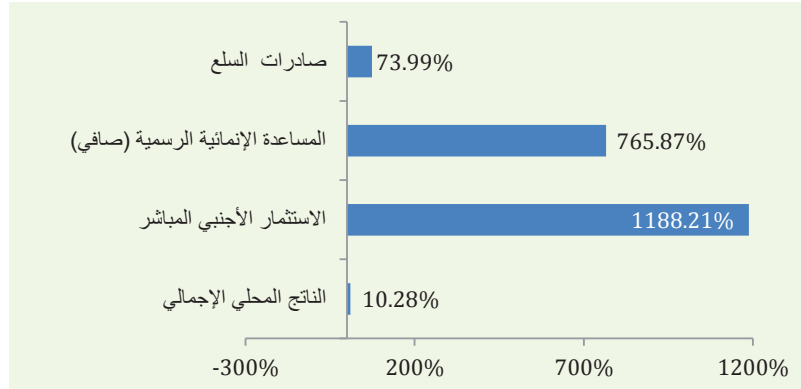
كما كان الحال في معظم الجامعات الاقتصادية الكلية الرئيسية، تركزت تدفقات تحويلات العاملين في الخارج في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل منها. في عام 2010، تصدرت بنغلاديش بـ 10.85 مليار دولار من تدفق تحويلات العاملين في الخارج، وهو ما يمثل 12.3 في المائة من إجمالي تدفقات تحويلات العاملين في الخارج لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي، تليها نيجيريا (10.04 مليار دولار)، وباكستان (9.69 مليار دولار)، ومصر (7.7 مليار دولار)، ولبنان (7.5 مليار دولار)، وإندونيسيا (6.9 مليار دولار)، والمغرب (6.4 مليار دولار)، والأردن (3.6 مليار دولار)، وطاجيكستان (2.2 مليار دولار)، و(الجزائر 2.0 مليار دولار). تمثل هذه الدول العشر، معا، 76.6 في المائة من إجمالي تدفقات تحويلات العاملين في الخارج لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 14.4: البلدان العشر الأوائل حسب تدفقات تحويلات العاملين في الخارج



المصدر: World Bank, WDI Database.

النافذة 1.4: تدفقات تحويلات العاملين في الخارج في بنغلاديش



أرسلت بنغلاديش، وهي بلد العمالة الوفيرة، أكثر من 6.7 مليون عامل مهاجرا لأكثر من 140 بلدا في جميع أنحاء العالم على مدى أكثر من ثلاثة

عقود منذ منتصف 1970s (Mamun and Nath, 2010). في عام 2010، وصلت تدفقات تحويلات العاملين في الخارج إلى بنغلاديش مستوى هائل من أكثر من 10 مليار دولار. يعادل مثل هذا التدفق تقريبا 74 في المائة من صادرات السلع أو 10.28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بنغلاديش. وعلاوة على ذلك، فإنها 7.5 مرة أعلى من المساعدات الإنمائية الرسمية و 11.8 أضعاف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من بنغلاديش. وقد أظهرت الدراسات الموجودة في الأبحاث أن معظم هذه التحويلات ترفع من دخل الأسرة، وتستخدم للاستهلاك. ومع ذلك، كانت هناك أدلة تبين أن هذه التحويلات تساعد كذلك في تقليص الفقر في بنغلاديش (Mamun and Nath, 2010). كما لوحظ من قبل بروين وقديوس (2005)، "تسببت التحويلات ثورة اقتصادية صامتة في بنغلاديش".

القسم 5

تنمية القطاع المالي

دور القطاع المالي في الاقتصاد هو توجيه الموارد من المدخرين الأوليين إلى المشاريع الاستثمارية. وعليه، يمكن للنظام المالي الجيد أن يخلق سبلا لتنمية اقتصادية سريعة، من خلال جملة من الأمور منها كفاءة تخصيص المدخرات المحلية في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وتلقى أهمية هذا الدور في الواقع قدرا كبيرا من الاهتمام في الأبحاث الحديثة على النمو الاقتصادي، وقد برز توافق قوي في الآراء في العقد الأخير على أن الوسطاء الماليين الذين يعملون بصورة جيدة لهم تأثير كبير على النمو الاقتصادي (النافذة 1.5). وعلاوة على ذلك وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، يمكن لنظام مالي يعمل بشكل جيد أن يكون بمثابة قناة نقل فعالة لتنفيذ سياسة نقدية عن طريق تسهيل سيطرة البنوك المركزية على نتائج السياسات الاقتصادية مثل النمو، والتضخم، وأسعار الصرف، والبطالة.

وتختلف درجة التطور المالي اختلافا كبيرا في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ولقد تقدمت إلى حد ما بعض الدول الأعضاء، بما في ذلك ماليزيا وتركيا والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي مثل السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت⁹، بشكل جيد، وطورت نسبيا النظم المالية البنكية، بما في ذلك حيوية البنك والتأمين والمؤسسات المالية الأخرى، وفعالية الرقابة المالية والأنظمة الرقابية، بينما العديد من الآخرين هي متخلفة من حيث مراحل تطورها المالي. وهذا، بدوره، يوفر مجالا كبيرا للتحسين، وهناك حاجة أكثر إلى العمل لتعزيز البيئة المؤسسية وتعزيز تنمية القطاع المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي.

⁹ انظر، على سبيل المثال، تقرير التنمية المالية، المؤتمر الاقتصادي العالمي (WEF) 2011

مفهوم التنمية المالية هو متعدد الأوجه ويشمل ليس فقط المجاميع النقدية وبعض المؤشرات عالية التردد، ولكن أيضا الأبعاد على المدى الطويل مثل نوعية التنظيم والإشراف، ودرجة المنافسة، والانفتاح المالي، والقدرات المؤسسية، وتغلغل الخدمات المالية، وتنوع وعمق الأسواق المالية والمنتجات. ونظرا لذلك، فإن هذا القسم يركز على ثلاثة مؤشرات رئيسية لتحديد مستوى التنمية المالية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي والمعيّار ضد البلدان النامية الأخرى، وكذلك البلدان المتقدمة. هذا هو التعميق المالي، والحصول على التمويل والانفتاح المالي من حيث ضوابط سعر صرف حساب رأس المال من خلال اختيار أطر السياسة النقدية.

النافذة 1.5: التنمية المالية والنمو

تؤيد مجموعة كبيرة من الأدبيات الاقتصادية الافتراض، فبالإضافة إلى العديد من العوامل المهمة الأخرى، يرتبط الأداء والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والرفاه لبلد ما إلى مرحلة تطور قطاعه المالي. وكلما ارتفعت درجة التطور المالي، توسع توافر الخدمات المالية التي تسمح لتنوع المخاطر. هذا يزيد من مسار النمو على المدى الطويل من بلد ويحسن في نهاية المطاف الرفاهية والرخاء للمنتجين والمستهلكين مع إمكانية الحصول على الخدمات المالية. ويمكن تتبع العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي مرة أخرى إلى عمل جوزيف شومبيتر في أوائل القرن العشرين (Schumpeter, 1912)، ومؤخرا لتلك التي Edward Shaw و Ronald McKinnon. هذا الرابط هو راسخ من حيث الأدلة التجريبية (Levine, 2004).

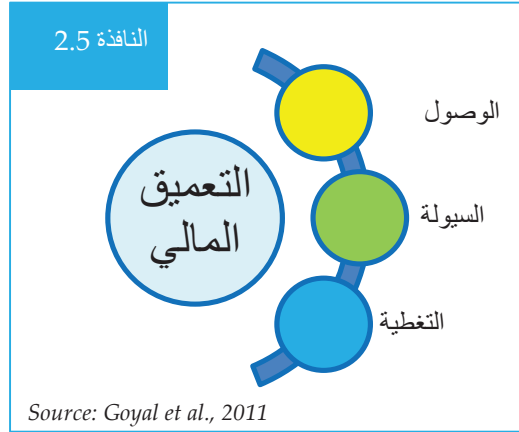
بشكل عام، تبين التعافي الاقتصادي بعد الأزمات المالية بشكل أبطأ بكثير من تلك التي تحدث بعد فترات الركود ولا ترتبط بالأزمات المالية (Kannan, 2010). هذا المنظور ثبت بأن يكون دقيقا في الانتعاش الاقتصادي البطيء الذي يعيشه كثير من البلدان منذ بداية الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ومع ذلك، فمن المهم أيضا أن ينظر في الأثر الإيجابي حيث التنمية المالية أوسع والنظم المالية أكثر ديناميكية يمكن أن تكون على المدى الطويل للنمو الاقتصادي. وتدعم البحوث فكرة أن البلدان التي شهدت أزمات مالية في بعض الأحيان، في المتوسط، تشهد نموا اقتصاديا أعلى من البلدان ذات النظم المالية أكثر استقرارا (Ranciere, Tornell and Westermann, 2008). في حين أنه من المهم التخفيف من الأثر القصير الأجل للأزمات، ومن المهم أيضا عرض التنمية المالية من حيث الاستقرار المالي إلى ما بعد حدها.

وتساهم الوساطة المالية والأسواق المالية بشكل مباشر في زيادة النمو الاقتصادي والرفاه الاقتصادي الكلي من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال (معدل الاستثمار) وعلى الابتكار التكنولوجي. أولا، تؤدي التنمية المالية الكبيرة إلى زيادة تعبئة المدخرات وتخصيصها لمشاريع الاستثمار ذات عائد أعلى. هذه الزيادة في تراكم رأس المال تعزز النمو الاقتصادي. ثانيا، من خلال تخصيص مناسب لرأس المال إلى المشاريع الاستثمارية الحقيقية وتعزيز حوكمة الشركات السليمة، وتزيد التنمية المالية من معدل الابتكار التكنولوجي ونمو الإنتاجية، وتعزيز المزيد من النمو الاقتصادي والرفاه.

المصدر: WEF Financial Development Report 2011

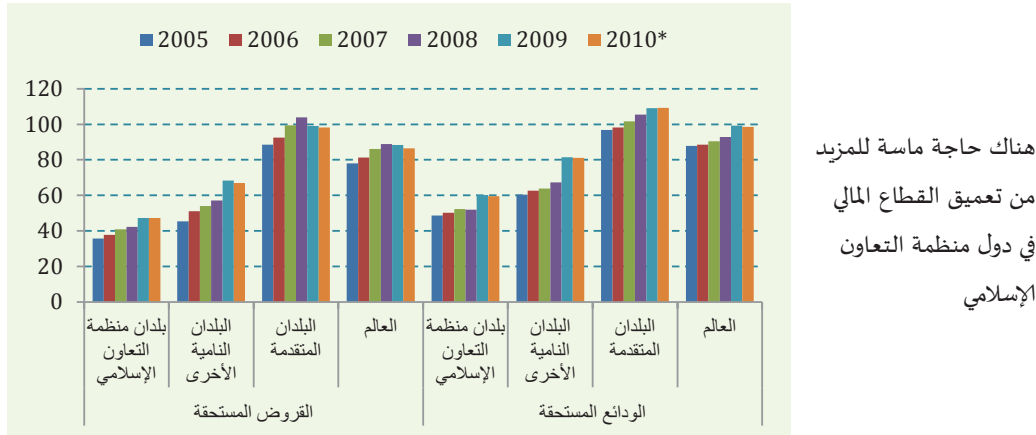
1.5 التعميق المالي

من الناحية النظرية، غالبا ما يفهم العمق المالي على: (أ) قطاعات ووكلاء قادرون على استخدام مجموعة من الأسواق المالية لقرارات الادخار والاستثمار، بما في ذلك الاستحقاقات المتنوعة (الوصول)، (ب) وسطاء ماليين والأسواق القادرون على نشر كميات كبيرة من رأس المال وإدارة أكبر دوران، من دون الحركات المقابلة الكبيرة في أسعار الأصول (السيولة)، و(ج) يمكن للقطاع المالي أن يخلق مجموعة واسعة من الأصول لأغراض تقاسم المخاطر (التحوط أو التنوع) (النافذة 2.5).



يستخدم المتري عادة لتحديد درجة التعميق المالي وهي نسبة النقود¹⁰ بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويرتبط عموما المعدل المرتفع مع السيولة والعمق المالي الكبير. كما هو مبين في الشكل 1.5، زاد حجم النقود بمعناها الواسع في دول منظمة التعاون الإسلامي قليلا عن 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، في حين وصلت إلى مستويات قريبة من حجم الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان النامية الأخرى، وتجاوز المستوى في البلدان المتقدمة. يشير هذا الوضع بوضوح إلى أن القطاع المالي في البلدان الأعضاء لا يزال متخلفا عن نظرائها في البلدان النامية الأخرى فضلا عن المتقدمة من حيث توفير سيولة كافية وفرص أفضل للاستثمار في الاقتصاد بتكلفة أقل.

الشكل 1.5: نسبة النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: IMF International Financial Statistics (IFS) Database, World Bank WDI Database.

10 صندوق النقد الدولي يحدد النقود بمعناها الواسع على أنها مجموع العملة خارج البنوك، الودائع تحت الطلب عدا تلك الداخلة في الحكومة المركزية؛ الوقت، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ الشيكات البنكية والسياحية، وغيرها من الأوراق المالية مثل كما شهادات الإيداع والأوراق التجارية

أخذا بعين الاعتبار الرأي المقبول على نطاق واسع بأن التعميق المالي يمنح فوائد مستقرة ومهمة للاقتصاد، ولكن مع تحذيرات، على ما يبدو فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي محرومة من الفوائد المستقرة. على سبيل المثال، وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن صندوق النقد الدولي، من خلال زيادة حجم المعاملات المالية، يمكن للتعميق المالي تعزيز قدرة النظام المالي في بلد من تدفقات رؤوس الأموال المتوسطة دون التقلبات الكبيرة في أسعار الأصول وأسعار الصرف (IMF, 2011). يمكن أيضا أن تخفض من الاعتماد على المدخرات الأجنبية، كما ستقلص تطابق الميزانية العمومية عن طريق الرفع من نطاق جمع الأموال في العملات المحلية وبأجل استحقاق أطول (World Bank, 2011). ويمكن للأسواق المالية توفير مصادر بديلة للتمويل في أوقات التوتر الدولي، والحد من سلبية تسرب المبالغ، كما ثبت في الأزمة المالية العالمية الأخيرة. حتى الآن، يمكن أيضا للأسواق المالية العميقة جذب تدفقات رأس المال المتقلبة، وتعقيد إدارة الاقتصاد الكلي لاقتصاد البلاد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يحدث تعميق المالية بسرعة كبيرة جدا، مما يؤدي إلى طفرات الائتمان وتماثيل نصفية لاحقة. على المستوى المنهجي، كل هذه العوامل، إذا ما أديرت بشكل صحيح، يمكن أن تخفف من الحاجة إلى تكديس الأصول الأجنبية، وعلى الصعيد العالمي، تعزيز التكيف العالمي (Maziad et al., 2011).

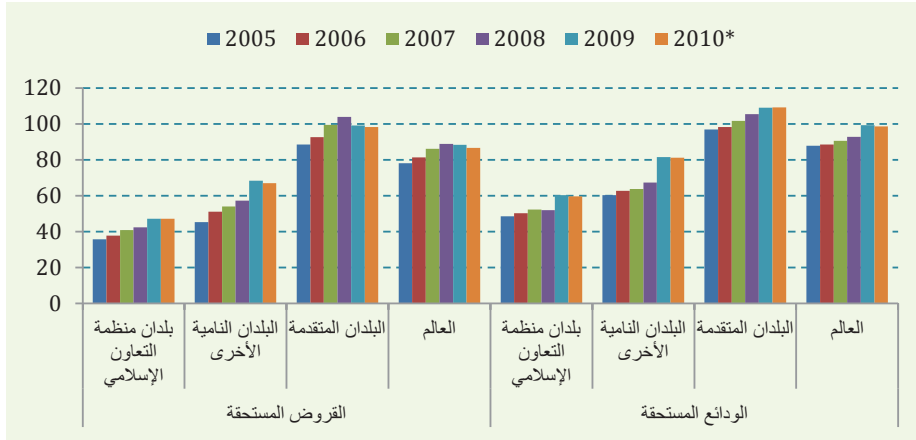
2.5 الحصول على التمويل

عندما ينظر إليه من منظور الحد من المخاطر وضعف الفئات المحرومة ماليا في المجتمع، فإن التعميق المالي يرتبط ارتباطا وثيقا بالإدراج المالي، أو الوصول إلى الخدمات المالية - مؤشر آخر على تطوير القطاع المالي. حتى الآن، على الرغم من أن من المتوقع أن يرفع التعميق المالي من قدرة الأفراد والأسر في ما يخص الحصول على الخدمات المالية الأساسية، تشير البحوث الأخيرة (Demirguc-Kunt, 2012) إلى أن العمق المالي والإدراج المالي هي أبعاد متميزة للتنمية المالية - ويمكن للنظم المالية أن تصبح عميقة دون تقديم الوصول للجميع.

وتهدف مبادرة صندوق النقد الدولي "الحصول على التمويل" إلى رصد قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية الاستهلاكية الأساسية في جميع أنحاء العالم. ويتحقق ذلك من خلال جمع البيانات السنوية الجغرافية والديمقراطية فيما يخص استخدام الخدمات المالية وتوعيتهم الجسدية. وفي هذا السياق، يصور الشكل 2.5 الأحجام النسبية لقروض البنوك التجارية والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق في مجموعات البلدان المختلفة. في عام 2010، عرفت أحجام القروض البنكية التجارية والودائع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي متوسط 47 و 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. هذه الأرقام ضعيفة مقارنة مع غيرها من البلدان النامية حيث الأحجام النسبية لقروض البنوك التجارية والودائع هي 67 و 81 في المائة، على التوالي. ففي البلدان المتقدمة، تصل

هذه النسبة إلى 98 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقروض - على الرغم من التقلص الكبير في الائتمان خلال الأزمة المالية في عام 2008- و 109 في المائة للودائع.

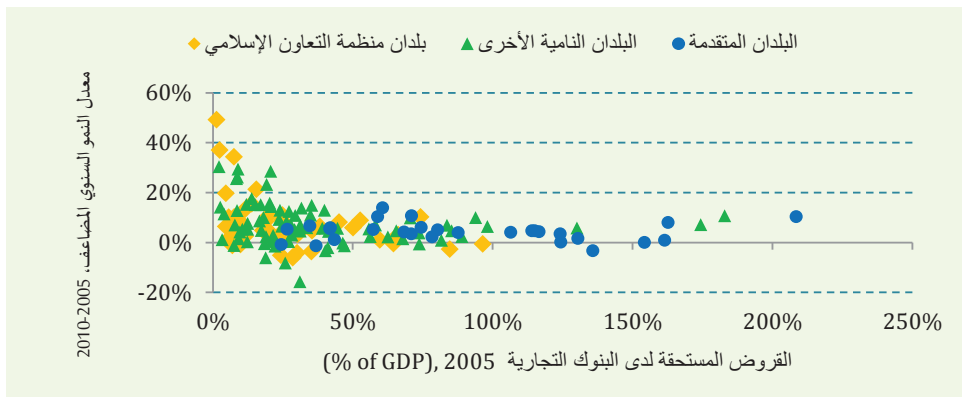
الشكل 2.5: القروض والودائع المستحقة للبنوك التجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: IMF Financial Access Survey (FAS), World Bank WDI Database, * 2010 or previous year's data

من ناحية أخرى، هناك علاقة إيجابية قوية بين عدم القدرة الأولية لاستخدام الخدمات المالية، مقاسة بنسب القروض غير المسددة من الودائع والمصارف التجارية إلى إجمالي الناتج المحلي، وسرعة النمو في استخدام هذه الخدمات. وتعكس الأشكال 3.5 و 4.5 هذه النقطة. وفي كلتا الحالتين، فإن غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية الأخرى باستخدام ضعيف نسبياً من الخدمات المالية في بداية الفترة قيد النظر (2005)، شهدت نمواً أسرع بكثير في استخداماتها المالية، كما يدل على ذلك النمو السنوي المركب في الأحجام النسبية للقروض التي قدمت والودائع التي احتفظت في البنوك التجارية مع فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2010.

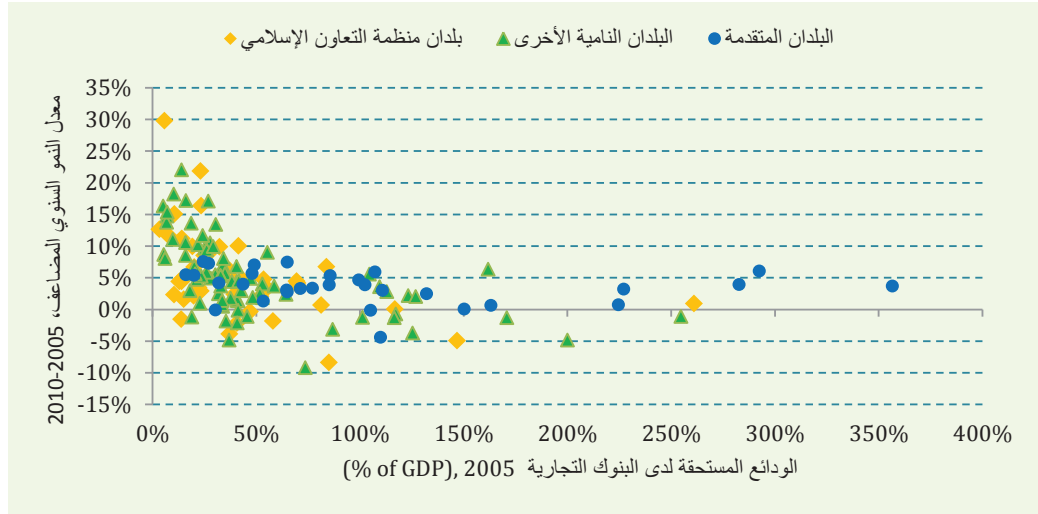
الشكل 3.5: النمو في قروض البنوك التجارية (% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل المستوى الأول لها



المصدر: IMF Financial Access Survey (FAS). * 2010 or latest data available

ملاحظة: تم استبعاد ثلاثة من القيم المتطرفة - لوكسمبورغ، والمملكة المتحدة وأيسلندا مع نسب الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي 484٪، 378٪ و 353٪، على التوالي.

الشكل 4.5: النمو في ودائع البنوك التجارية (% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل المستوى الأول لها

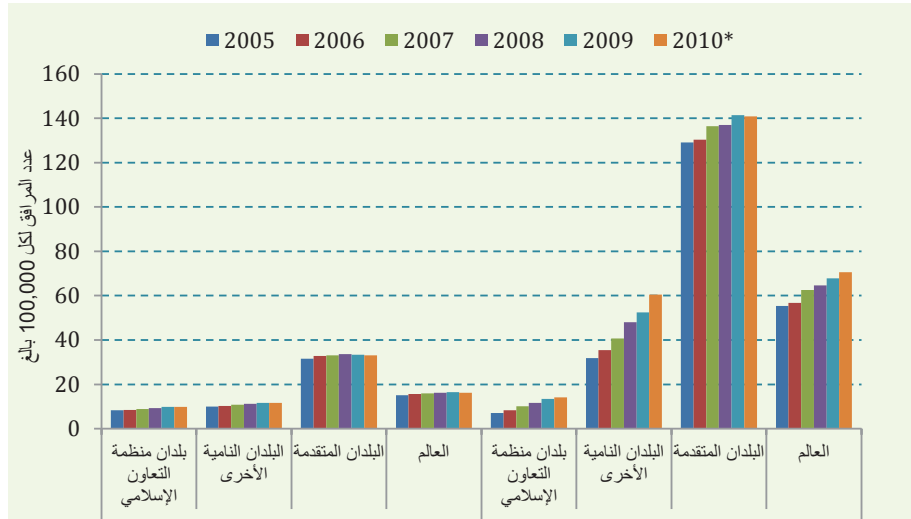


Two outliers are excluded from the figure – Luxemburg and San Marino with initial deposits-to-GDP ratios of 841% and 514%, respectively. المصدر: .

ملاحظة: تم استبعاد اثنين من القيم المتطرفة - لوكسمبورغ وسان مارينو مع نسب الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي من 841% الأولي و514%، على التوالي.

الحاجز الحاسم للوصول الخدمات المالية الأساسية في معظم المناطق النامية، بصفة عامة، ودول منظمة التعاون الإسلامي، على وجه الخصوص، هو عدم كفاية التوعية المادية. نظرا لحساب إنشاء وتشغيل فروع البنك وأجهزة الصراف الآلي، فإن تكاليف الاستثمار من المحتمل أن تكون عالية مقارنة مع حجم الأعمال. وتدعم الأشكال 5.5 و 6.5 هذه الحجة. أولا، في الشكل 5.5، حيث يظهر انتشار خدمات المالية بين السكان من حيث عدد فروع المصارف التجارية وماكينات الصرف الآلي (ATMs) لكل 100.000 كبار، وتتميز بلدان منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط من مستويات جد منخفضة من الفرع و ATM الكثافة السكانية. في عام 2010، تتوفر البلدان الأعضاء في المتوسط 10 فروع من البنك التجاري لكل 100.000 بالغا، مقارنة ب 12 لغيرها من البلدان النامية و 33 للبلدان المتقدمة (اللوحة اليسرى).

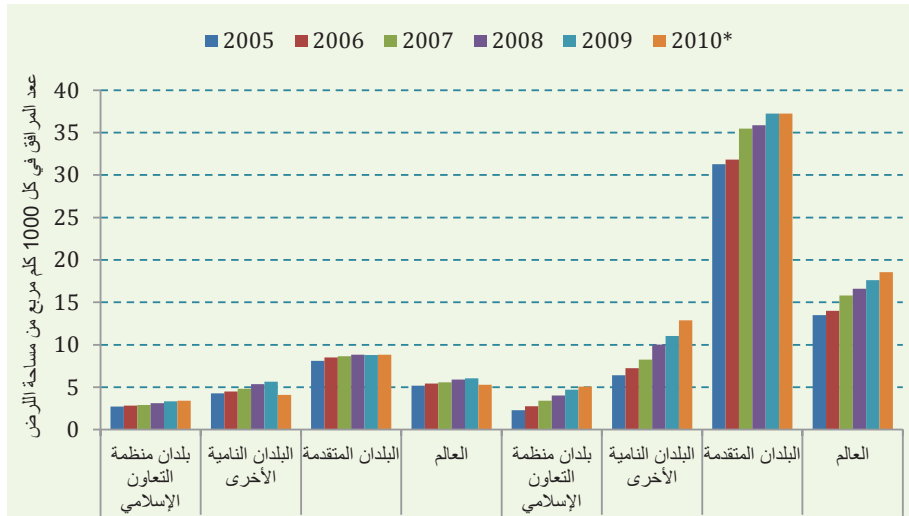
الشكل 5.5: انتشار خدمات المالية بين السكان من خلال الفروع وأجهزة الصراف الآلي



المصدر: IMF IFS Database, World Bank WDI Database. * 2010 or latest data available.

ملاحظة: بيانات الفرع لروسيا متاحة فقط لعام 2010 ومساحة أراضيها الضخمة أدت إلى انخفاض كبير في كثافة الأرض في غيرها من البلدان النامية، فضلا عن العالم في تلك السنة.

الشكل 6.5: انتشار الخدمات المالية حسب المساحة الأرضية من خلال الفروع وأجهزة الصراف الآلي



المصدر: MF IFS Database, World Bank WDI Database. * 2010 or latest data available.

على الرغم من أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى حد ما قابلة للمقارنة من حيث فروع الكثافة السكانية إلى بلدان نامية أخرى، وبقدر ما تعتبر الكثافة السكانية ATM، فإن هذه النقطة لن تعد صالحة. وبلغ متوسط عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ في بلدان منظمة التعاون الإسلامي على الرغم من إحراز تقدم على مدى فترة 5 سنوات قيد النظر، ولا تزال 14 دول فقط في عام 2010 متخلفة عن البلدان النامية (60 ATMs) وكذلك البلدان المتقدمة (141 ATMs). ثانيا، كما هو موضح في الشكل 6.5، الحجة مماثلة وصالحة لكثافة أرض فروع البنوك التجارية

وأجهزة الصراف الآلي. وترتبط بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، بانخفاض معدل انتشار التسهيلات المصرفية عبر الأراضي، وخاصة عندما يتم اعتبار توافر أجهزة الصراف الآلي في هذه البلدان.

3.5 الانفتاح المالي وسياسات أسعار الصرف

يقيم جانب الانفتاح المالي في تنمية القطاع المالي مدى ملاءمة أنظمة الصرف المنفذة من قبل البلدان، ويدرس ما إذا كانت هناك قيودا مهمة حول تداول الأصول المالية أو العملات من قبل الأجانب والمقيمين. ويمكن للقيود المفروضة على المعاملات في الحساب الجاري أن تعيق بشكل ملحوظ تجارة السلع والخدمات. وفي السياق نفسه، يمكن لممارسات الصرف المتعددة وأسعار الصرف المنحرفة أن تعيق التجارة وتخصيص الموارد. ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى القيود المفروضة على معاملات حساب رأس المال، إلا إذا كانت الترتيبات المؤسسية مناسبة، بما في ذلك وجود الأنظمة الاحترازية والرقابة، في المكان الصحيح. وبينما تجري المناقشة في سياق العملة والأزمات المالية وتحرير التجارة، وفتح حساب رأس المال دون رقابة مناسبة ويمكن لكشف المعلومات أن يزيد من خطر الانهيار المالي. ومع ذلك، يمكن لاقتصاد مفتوح ماليا ومع مؤسسات مناسبة، الاستفادة من التجمع العالمي من الأموال لتمويل المشاريع الاستثمارية الواعدة المحلية وكذلك تخصيص المدخرات المحلية لبداية الاستثمار الواعد العالم (Creane, Goyal, Mobarak and Sab, 2004).

الشكل 7.5: توزيع البلدان وفقا للقيم المالية لمؤشر الانفتاح شين-ايتو، 2000-2010



المصدر : Chinn and Ito (2012). Data extracted from authors' website at: http://web.pdx.edu/~ito/Chinn-Ito_website.htm

مؤشر شين-ايتو هو مؤشر لقياس درجة الانفتاح حساب رأس المال للبلد (شين وإيتو، 2008). ويستند المؤشر على متغيرات تقنن تبويب القيود على المعاملات المالية العابرة للحدود والواردة في التقرير

السنوي المعني بترتيبات الصرف وقيود الصرف لصندوق النقد الدولي. وتتراوح قيم المؤشر على نطاق بين 1.86- و 2.46، مما يشير إلى "الأقل انفتاحا ماليا" و "الأكثر انفتاحا ماليا"، على التوالي. ويوضح الشكل 7.5 توزيع الدول في كل مجموعة البلاد وفقا لمؤشراتهم القياسية. ووفقا للشكل، في عام 2010، 53 في المائة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كانت في مرتبة كتلة الانفتاح المالي المنخفض، والتي تحمل مؤشر درجة أقل من 1.00-، حيث كانت أعلى في 2000، وهو ما يمثل 60 في المائة من عدد البلدان. وفي هذا الصدد، تقارن البلدان الأعضاء الفقيرة مع البلدان النامية الأخرى وكذلك البلدان المتقدمة، على التوالي، 41 في المائة و 3 في المائة فقط من التي تندرج تحت هذه الفئة في عام 2010. من ناحية أخرى، في حين تقدر 84 في المائة من البلدان المتقدمة سجلت قيما أكبر من 2.00 في عام مؤشر شين-ايتو في 2010، مما يدل على أعلى مستوى من الانفتاح المالي، حيث صنفت 16 في المائة فقط من دول منظمة التعاون الإسلامي على هذا النحو. وبشكل عام، تشير هذه الأرقام إلى أن دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر تحفظا في إدارة حساباتها الرأسمالية وتفرض قيود نسبيا أكثر كثافة على تدفق رأس المال من خلال أنظمتها المالية. وهذا، بدوره، هو إشارة إلى أن القطاع المالي في هذه البلدان هو أقل قدرة نسبيا على إدارة تدفقات رأس المال الدولي على نحو فعال بمساعدة من الأسواق المالية الكفؤة والمنتجات المناسبة.

وعلاوة على ذلك، يمكن اختيار إطار للسياسة النقدية ونظام سعر الصرف لتمثيل عنصر حاسم من الانفتاح المالي لمجرد أن هذا الأخير له علاقة مع استعاضة الأصول المالية الأجنبية والمحلية، وسعر الصرف يدخل تسعير هذه الأصول. في جملة من الأمور، سيعتمد اختيار نظام سعر الصرف الذي من المرجح أن يناسب مصلحة البلد الاقتصادية، على مرحلة التنمية المالية. وينبغي أن يكون لنظام سعر الصرف الحفاظ على تنافسية مستقرة وسعر الصرف الحقيقي بيئة السياسات الداعمة، بما في ذلك قطاع مالي قوي متوفر في المكان. أفضل نظام لإدارة وإشراف مالي، بما في ذلك تعرض النقد الأجنبي فضلا عن القدرة على إدارة المخاطر في القطاع المالي، الذي هو مطلب مهم لنظام سعر الصرف للحفاظ على القدرة التنافسية وتجنب بنجاح أزمات العملة. ويمكن مرونة نظام سعر التبادل أن تكون بمثابة امتصاص للصدمات وتزيد من قدرة البلد على استيعاب صدمات خارجية مالية واقتصادية. من ناحية أخرى، تشير الدراسات إلى أن البلدان الأقل نموا من الناحية المالية أكثر عرضة لاعتماد نظم أسعار الصرف أقل مرونة (Lin and Ye, 2011). وفي هذا السياق، يصنف الجدول 1.5 الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفقا لأنظمة سعر الصرف التي على النحو التالي 30 أبريل 2011، وكما وردت في تقرير صندوق النقد الدولي السنوي (IMF, 2011b). النافذة 9.5 هي مكملة للجدول مع شرح موجز للمصطلحات المستخدمة لإطار السياسة النقدية.

ووفقا لجدول 1.5، باستثناء البلدان الأعضاء الثمانية التي في الواقع تسمح لهم تعويم العملة، ما تبقى من الدول الأعضاء ال 48 من أصل 56 التي تتوافر عنها البيانات طبقت قيودا على حساب رأس

المال الجاري بدرجات متفاوتة إما من خلال ربط الأنظمة الصلبة مثل مجلس العملة، وأوتاد التقليدية مثل مثبت سعر الصرف، ونظم لينة مثل ربط الزحف، أو الأنظمة الوسيطة مثل تعويم محكوم. وصنفت في التقرير 124 دولة من أصل 190 دولة على مستوى العالم، على هذا النحو. فقط ثمانية بلدان أعضاء تنفذ أطر أكثر مرونة مثل نظم أسعار الصرف العائمة وخالية العائمة. ووفقا للتقرير، 30 من بين 34 اقتصاد في العالم "المتقدم" من قبل إسقاط صندوق النقد الدولي ضمن هذه الفئة.

الجدول 1.5: التصنيف الفعلي لترتيبات أسعار الصرف وأطر السياسة النقدية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

سعر الصرف ترتيب (عدد البلدان)	إطار السياسة النقدية					
	الدولار الأمريكي (15)	مثبت سعر الصرف الأورو (12)	مركب (7)	أخرى (1)	الهدف الكلي النقدي (12)	إطار سياسة استهداف (3)
أخرى: (6)						
مجلس النقد (2)	جيبوتي	-	-	بروناي	-	-
ربط تقليدي (22) Conventional peg	البحرين الأردن سلطنة عمان قطر السعودية تركمنستان الإمارات العربية المتحدة	جزر القمر بنين ⁶ بوركينافاسو ⁶ ساحل العاج ⁶ غينيا بيساو ⁶ تشاد ⁷ الغابون ⁷	مالى ⁶ النيجر ⁶ السنغال ⁶ توغو ⁶ الكاميرون ⁶ تشاد ⁷ الغابون ⁷	الكويت ليبيا المغرب ²	-	-
ترتيب مستقر (11) Stabilized arrangement	غواتمالا العراق لبنان مالديف (11/04) سورينام	-	-	إيران سوريا تونس	باكستان ³ (06/10) غامبيا ³	-
ربط الزحف (1) Crawling peg	-	-	-	-	أوزبكستان ³	-
ربط يشبه الزحف (3) Crawl- like arrangement	كازخستان	-	-	-	بنغلاديش ³ (10/10)	-
إدارة أخرى للتعريب (8)	السودان (12/09)	-	-	الجزائر	غينيا نيجيريا اليمن	-
التعويم (8) Floating	-	-	-	-	أفغانستان ³ (04/11) غامبيا موزمبيق سيراليون أوغندا	البانيا إندونيسيا ³ (02/11) Turkey (10/10)
التعويم الحر (1) Free floating	-	-	-	-	-	-

المصدر: IMF Annual Report 2011 (IMF, 2011b).

ملاحظة: استنادا إلى بيانات اعتبارا من 30 أبريل 2011. إذا كان البلد العضو الصرف الفعلية ترتيب معدل تم تصنيفها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يشار إلى تاريخ التغيير بين قوسين.

- 1 تتضمن البلدان التي ليست لها مثبت اسمي، ولكن رصد مؤشرات مختلفة في إدارة السياسة النقدية.
- 2 اعتمد بنك المغرب (BAM) إطار سعر صرف ثابت للعملة المركبة، وهو إطار السياسة النقدية في عام 2006 استنادا إلى مؤشرات التضخم المختلفة مع سعر الفائدة بين عشية وضحاها هدفا التشغيلية لمتابعة هدفه الرئيسي المتمثل في استقرار الأسعار. منذ مارس 2009، تم تعيين إشارة الفائدة BAM بمعدل 3.25٪.
- 3 إطار السياسة النقدية الفعلية هو مثبت سعر الصرف للدولار الأمريكي.
- 4 أعيد تصنيف ترتيب سعر الصرف بأثر رجعي، تجاوز تصنيف المنشورة سابقا.
- 5 إطار السياسة النقدية الفعلية هو معدل التبادل مثبت لمركب.
- 6 يشارك البلد في غرب أفريقيا الاقتصادية والاتحاد النقدي (الاتحاد الاقتصادي والنقدي)
- 7 يشارك البلد في مجموعة أفريقيا الوسطى الاقتصادي والنقدي (CAEMC)

النافذة 3.5 : تصنيف ترتيبات أسعار الصرف وأطر السياسة النقدية الفعلي

يستند نظام التصنيف على أعضاء فعليين، وترتيبات فعلية، على النحو المحدد من قبل خبراء صندوق النقد الدولي، والتي قد تختلف عن إعلانهم الرسمي، والترتيبات بحكم القانون. ويصنف نظام سعر الصرف في المقام الأول الترتيبات على أساس الدرجة التي يتم تحديد سعر الصرف في السوق بدلا من العمل الرسمي، مع تحديد أسعار السوق التي تجري على وجه العموم أكثر مرونة من غيرها. ويميز النظام بين أوتاد الثابت (مثل ترتيبات التبادل بدون مناقصة قانونية مستقلة وترتيبات مجلس النقد)؛ أوتاد لينة (بما في ذلك الترتيبات التقليدية المربوطة، ومعدلات الصرف المربوطة في نطاقات أفقية، وأوتاد الزحف، وترتيبات الاستقرار، وترتيبات مثل الزحف)؛ والأنظمة العائمة (مثل العائمة والحرّة العائمة)، والفئة المتبقية، وأخرى.

مثبت سعر الصرف

تشتري أو تبيع سلطة النقد سعر الصرف الأجنبي للحفاظ على مستواه المحدد سلفا أو ضمن مجموعة. ويشكل سعر الصرف المثبت الاسمي أو هدف وسيط للسياسة النقدية. وترتبط هذه الأطر مع ترتيبات أسعار الصرف بدون مناقصة قانونية مستقلة، وترتيبات مجلس العملة، أوتاد (أو ترتيبات مستقرة) مع أو بدون أشرطة، أوتاد الزحف (أو ترتيبات مثل الزحف)، وغيرها من الترتيبات التي تتم إدارتها.

الهدف النقدي الكلي

تستخدم السلطة النقدية أدواتها لتحقيق معدل النمو المستهدف لتجميع نقدي، مثل المال الاحتياطي، M1، أو M2، وأصبحت الهدف المجمع للمثبت الاسمي أو الهدف الوسيط للسياسة النقدية.

إطار استهداف التضخم

هذا ينطوي على إعلان عام للأهداف الرقمية للتضخم، مع الالتزام المؤسسي من قبل سلطة النقد لتحقيق هذه الأهداف، وعادة على مدى الأفق المتوسط الأجل. وتشمل السمات الرئيسية الإضافية عادة زيادة الاتصال مع الجمهور والأسواق حول خطط وأهداف واضعي السياسات النقدية وزيادة المساءلة من البنك المركزي لتحقيق أهداف التضخم فيها. وتسترشد في كثير من الأحيان قرارات السياسة النقدية عن طريق انحراف التوقعات للتضخم في المستقبل من معدل التضخم المستهدف أعلنت، مع توقعات التضخم بالنيابة (ضمنا أو صراحة) كهدف وسيط للسياسة النقدية.

آخر

البلد ليس لديه مثبت صراحة الاسمي، ولكن بدلا من ذلك تراقب مؤشرات مختلفة في إدارة السياسة النقدية. كما يستخدم هذه الفئة عندما لا توجد معلومات متاحة ذات الصلة على البلد.

Source: IMF Annual Report 2011 (IMF, 2011b)

وفي الختام، فإن القطاع المالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - من خلال دراسة المؤشرات شائعة الاستخدام مثل التعميق المالي، واختراق الخدمات المالية والانفتاح المالي - لا يزال في مراحله الأولى من التطوير ومتخلفا إذا ما قورن مع المجموعات الأخرى. وفي المتوسط، على الأنظمة المالية الضحلة في البلدان الأعضاء أن تعيق تطوير السيولة اللازمة - وهو المطلوب المهم لاستقرار الأسواق المالية -، وخدمات مالية أكثر سهولة وقدرة أفضل لإدارة المخاطر في هذه الصناعة. من ناحية أخرى، يؤدي انخفاض معدل انتشار الخدمات المالية، إلى عدم القدرة؛ لا سيما داخل الشرائح الفقيرة من المجتمع، لإدارة أصولهم المعقدة من العلاقات المالية والمخاطر الناجمة عنها، وتثبيت تدفقاتهم النقدية الخاصة، باستثناء عمليات الشراء الكبيرة، والاستثمار في أطفالهم أو في الشركات الصغيرة. وأخيرا، فإن أقل انفتاح متوسط مالي يمنع تلك البلدان في منظمة التعاون الإسلامي المحتاجة إلى رؤوس أموال ضخمة من جميع أنحاء العالم من الاستفادة من تجمع الأموال لتنميتها الاقتصادية وغيرها الكثير، مع فوائض رأس المال من تنوع محافظهم الاستثمارية من خلال طائفة واسعة من فئات الأصول الدولية.

الجزء الثالث

تقارير خاصة

➤ مصادر الطاقة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

➤ اقتصاديات الكوارث الطبيعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

مصادر الطاقة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الطاقة هي عامل رئيسي في التنمية الاقتصادية، وبالتالي ارتفاع مستويات المعيشة. ومطلوب منها تلبية جميع المطالب الأساسية، من الزراعة، والتعليم، والبنية التحتية لخدمات المعلومات. في حين أن الطاقة هي عامل رئيسي في التنمية، فإن النمو الاقتصادي هو من بين أهم العوامل الحيوية التي ينبغي النظر فيها من إسقاط التغيرات في الاستهلاك العالمي للطاقة. على الرغم من توافق الآراء بشأن العلاقة بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة، فإن اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين هو أيضا من بين اهتمامات الاقتصاديين وواضعي السياسات. ولاستهلاك الطاقة، ينبغي للبلدان أن تكون قادرة على إنتاجه أو استيراده. ولذلك، من المهم جدا أن تمتلك مصادر الطاقة وكذلك القدرة على معالجته.

ويوضح هذا التقرير الخاص الاتجاهات في موارد الطاقة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك إنتاجها واستهلاكها. ويتضح جليا أنه حتى وإن كانت بلدان منظمة التعاون الإسلامي مطمئنة بثروة موارد الطاقة، فهي تفتقر إلى التكنولوجيا اللازمة واستثمار البحث والتطوير لمعالجة هذه الموارد. وكمصادر الطاقة المتجددة، فإن أداء دول منظمة التعاون الإسلامي خلال العقد الأخير متألق. ومع ذلك، فإنه لا يزال أقل بكثير من الأداء في البلدان المتقدمة حيث أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا تزال في بداية رحلتها.

1.6 مصادر الطاقة

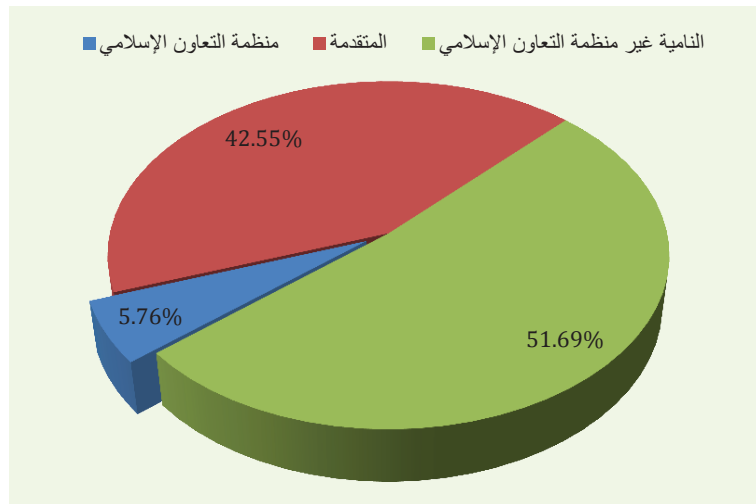
هناك ثلاث مجموعات من مصادر الطاقة: الوقود الأحفوري، والطاقة المتجددة والطاقة النووية. الوقود الأحفوري هو ما تبقى من تحلل النباتات والحيوانات التي تشكل إمدادات محدودة (ثلاثة أنواع رئيسية من الوقود الأحفوري، هي: الفحم والبتروال والغاز الطبيعي). وتأتي الطاقة المتجددة من مصادر طبيعية مثل: الأمطار والرياح وضوء الشمس. من ناحية أخرى، بالنسبة للطاقة النووية، يتم الحصول عليها من خلال تفاعلات الانشطار والاندماج لليورانيوم لتوليد الطاقة. ومع ذلك، ولأن البيانات غير متوفرة على نطاق واسع للطاقة النووية، يركز هذا القسم فقط على الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة.

2.6 الوقود الأحفوري

الفحم

الفحم هو الوقود الأحفوري الذي يستخدم على نطاق واسع في توليد الطاقة منذ القرن الثامن عشر. ويوجد الفحم في أشكال مختلفة حيث أصبح بعضها أكثر شيوعاً وأكثر فائدة من غيرها. ففي عام 2008، بلغ احتياطي الفحم المسترد الحالي العالمي ما يقرب من 948 مليار طن (الشكل 1.6). احتياطي الفحم في دول منظمة التعاون الإسلامي هو جد محدود، فقط 5.75 في المائة من الفحم للاسترداد في العالم هو للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلى الصعيد القطري، تمتلك كازاخستان 67 في المائة من إجمالي احتياطي الفحم للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تليها إندونيسيا (11.1٪) وتركيا (4.7٪).

الشكل 1.6: حصة إجمالي احتياطيات الفحم القابلة للاسترداد، 2008



احتياطيات الفحم في دول
منظمة التعاون الإسلامي
محدودة

المصدر: Energy Information Administration.

ووفقا لذلك، يشكل إنتاج الفحم في دول منظمة التعاون الإسلامي سوى 7.3 في المائة من إجمالي إنتاج العالم (الجدول 1.6). ومع ذلك، وكما لوحظ في الاتجاهات التاريخية في الجدول 6.1، ارتفع إنتاج الفحم في دول منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا كبيرا مع مرور الوقت. حيث ارتفع إلى 585 مليون طن في عام 2010 من سوى 72 مليون طن في عام 1990، على الرغم من انخفاض طفيف في 2000. ومتوسط معدل النمو السنوي هو 13.1 في المائة خلال التسعينات مقابل 8.9 في المائة في 2000. والجدير بالذكر أن المعدل السنوي لمتوسط النمو لإنتاج الفحم من دول منظمة التعاون الإسلامي هو أعلى بكثير من المتوسط العالمي لهذه الفترة. ففي عام 2010، تصدرت إندونيسيا المرتبة الأولى بين منظمة التعاون الإسلامي من حيث إنتاج الفحم. وأنتجت إندونيسيا 370 طن من الفحم، وهو ما يمثل 63.2 في المائة من إجمالي إنتاج الفحم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تليها كازاخستان (122 مليون طن)، وتركيا (79 مليون طن)، وباكستان (3.7 مليون طن)، وأوزبكستان (3.6 مليون طن).

الجدول 1.6: إنتاج الفحم. (مليون طن قصيرة)

المعدل السنوي لمتوسط النمو							
2000-2010	1990-2000	2010	2005	2000	1995	1990	
5.0	-0.8	7,985	6,554	4,894	5,077	5,347	العالم
7.1	-3.6	5,411	4,156	2,706	2,943	3,693	البلدان النامية غير المنظمة
0.2	2.0	1,989	2,037	1,939	1,923	1,582	المتقدمة
8.9	13.1	585	361	249	210	72	منظمة التعاون الإسلامي
		7.3	5.5	5.0	4.1	1.3	نسبة المنظمة من العالم

المصدر: Energy Information Administration

وظل استهلاك الفحم في دول منظمة التعاون الإسلامي أيضا أعلى من المعدل العالمي في الفترة قيد النظر. ففي عام 2010، ارتفع الاستهلاك إلى 297.9 مليون طن وهو تقريبا 61 في المائة أعلى من مستوى عام 2000. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك 8.1 في المائة في التسعينات، و 4.9 في المائة في 2000. وشكل استهلاك الفحم في دول منظمة التعاون الإسلامي 3.7 في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي في 2010 مقارنة مع 1.5 في المائة في عام 1990. وعلى الصعيد القطري الفردي، استهلكت تركيا 109.1 طن من الفحم، وهو ما يمثل 36.6 في المائة من إجمالي استهلاك منظمة التعاون الإسلامي، تليها كازاخستان (86.8 مليون طن)، وإندونيسيا (54.2 مليون طن)، وماليزيا (21.3 مليون طن)، وباكستان (11.5 مليون طن).

الجدول 2.6: إنتاج الفحم، (مليون طن قصيرة)

المعدل السنوي لمتوسط النمو (%)							
2000-2010	1990-2000	2010	2005	2000	1995	1990	
4.9	8.1	298	239	185	173	84	منظمة التعاون الإسلامي
7.6	-2.8	5,542	3,957	2,655	2,864	3,561	البلدان النامية غير المنظمة
-0.2	3.1	2,155	2,302	2,203	2,042	1,618	المتقدمة
4.7	-0.4	7,995	6,499	5,042	5,079	5,264	العالم
		3.7	3.6	3.6	3.4	1.5	نسبة المنظمة من العالم

المصدر: Energy Information Administration

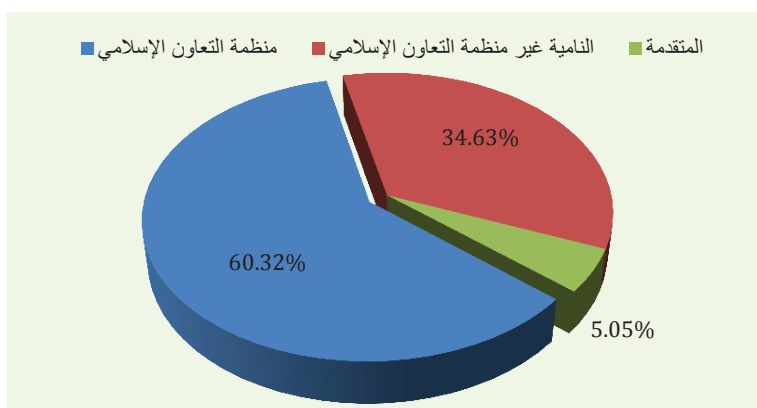
الغاز الطبيعي

الغاز الطبيعي هو واحد من أنواع الوقود الأحفوري الأنظف والأكثر أمان، حيث ينبعث منه كمية 50 في المائة من ثاني أكسيد الكربون أقل من الكمية الصادرة عن الفحم و25 في المائة من ثاني أكسيد الكربون أقل مقارنة بالنفط، بالنسبة لنفس الكمية من الطاقة المنتجة. ولذلك، ارتفع استخدامه في العالم لتلبية الاهتمامات البيئية.

ويظهر الشكل 2.6 معلومات عن حصة مجموعات البلدان المختلفة في احتياطيات الغاز الطبيعي على مستوى العالم. فبحلول عام 2011، كانت احتياطيات الغاز الطبيعي القابل للاسترداد على نطاق العالم حوالي 6216.6 تريليون قدم مكعب (Tcf). كما في الشكل 2.6، تتوفر بلدان منظمة التعاون الإسلامي على 62.1 في المائة من المجموع العالمي في عام 2011. ومثلت البلدان النامية غير منظمة التعاون الإسلامي، من ناحية أخرى، حصة 5.2 في المائة و 35.7 في المائة على التوالي.

وعلى الصعيد القطري الفردي، تمتلك إيران وحدها من إجمالي الاحتياطيات المؤكدة من الطبيعي 1045.7 Tcf، 27 في المائة من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي من احتياطي الغاز الطبيعي، وتلها قطر (895.8 تريليون قدم مكعب)، والمملكة العربية السعودية (275.7 تريليون قدم مكعب)، وتركمانستان (265 تريليون قدم مكعب)، والإمارات العربية المتحدة (227.9 تريليون قدم مكعب). وشكلت هذه الدول الخمس معا 70 في المائة تقريبا من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 2.6: حصة من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة، 2011



تتوفر بلدان منظمة التعاون الإسلامي على 60 في المائة من إجمالي احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي

المصدر: Energy Information Administration

وقد ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي لتلبية الطلب على مدى السنوات العشرين الماضية (الجدول 3.6). ففي عام 2010، أنتجت بلدان منظمة التعاون الإسلامي 35862 مليون قدم مكعب (Bcf) من الغاز الطبيعي مقارنة مع 9493 مليار قدم مكعب في عام 1990 وهو ما يعادل متوسط معدل النمو السنوي 5.25 في المائة بين 2000-2010 بالمقارنة مع 8.52 في المائة بين عامي 1990-2000. وتعني معدلات النمو هذه ببساطة أن وتيرة النمو في إنتاج الغاز الطبيعي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ظلت أعلى بكثير من المتوسط العالمي خلال الفترة قيد النظر.

الجدول 3.6: إنتاج الغاز الطبيعي الجاف (مليار قدم مكعب)

المعدل السنوي لمتوسط النمو (%)							
2000-2010	1990-2000	2010	2005	2000	1995	1990	
5.25	8.52	35,863	28,093	21,496	15,651	9,493	منظمة التعاون الإسلامي
2.72	-2.13	37,171	33,382	28,429	28,246	35,274	البلدان النامية غير المنظمة
0.50	2.51	39,057	36,919	37,175	34,207	29,021	المتقدمة
2.55	1.67	112,090	98,393	87,100	78,105	73,788	العالم
		31.9	28.5	24.6	20.0	12.8	نسبة المنظمة من العالم

المصدر: Energy Information Administration

يتركز إنتاج الغاز الطبيعي في دول منظمة التعاون الإسلامي في عدد قليل منها. في عام 2010، تصدرت إيران المرتبة الأولى بـ 5161 مليار قدم مكعب، وهو ما يمثل 14.3 في المائة من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي من جميع دول منظمة التعاون الإسلامي، تليها قطر (4121 مليار قدم مكعب)، والمملكة العربية السعودية (3095 مليار قدم مكعب)، والجزائر (2988 مليار قدم مكعب)، واندونيسيا (2917 مليار قدم مكعب). وتمثل هذه الدول الخمس، معاً، 51.0 في المائة من إجمالي إنتاج الغاز في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وظل استهلاك الغاز الطبيعي في دول منظمة التعاون الإسلامي أيضاً أعلى من المتوسط للفترة قيد النظر. في عام 2010، زاد الاستهلاك إلى 25563 (Bcf) الذي هو تقريباً 71.5 في المائة أعلى من المستوى في عام 2000 (الجدول 4.6). وكان متوسط معدل النمو السنوي لاستهلاك الغاز الطبيعي 8.2 في المائة في التسعينات، و 5.5 في المائة في 2000s. وشكل استهلاك دول منظمة التعاون الإسلامي 22.64 في المائة من إجمالي العالم في عام 2010 مقارنة مع 9.18 في المائة في عام 1990. على الصعيد القطري الفردي، تستهلك إيران 5105 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وهو ما يمثل 19.9 في المائة من إجمالي استهلاك منظمة التعاون الإسلامي، تليها المملكة العربية السعودية (3095 مليار قدم مكعب)، والإمارات العربية المتحدة (2137 مليار قدم مكعب)، ومصر (1630 مليار قدم مكعب)، وأوزبكستان (1614 مليار قدم مكعب).

الجدول 6.4: استهلاك الغاز الطبيعي الجاف (مليار قدم مكعب)

المعدل السنوي لمتوسط النمو(%)							
2000-2010	1990-2000	2010	2005	2000	1995	1990	
5.54	8.22	25,563	20,154	14,903	11,357	6,763	منظمة التعاون الإسلامي
3.10	-2.82	35,755	31,605	26,355	26,024	35,083	البلدان النامية غير المنظمة
1.16	3.77	51,602	48,251	46,001	41,545	31,783	المتقدمة
2.61	1.71	112,920	100,009	87,259	78,926	73,629	العالم
		22.6	20.15	17.08	14.39	9.18	نسبة المنظمة من العالم
المصدر: Energy Information Administration							

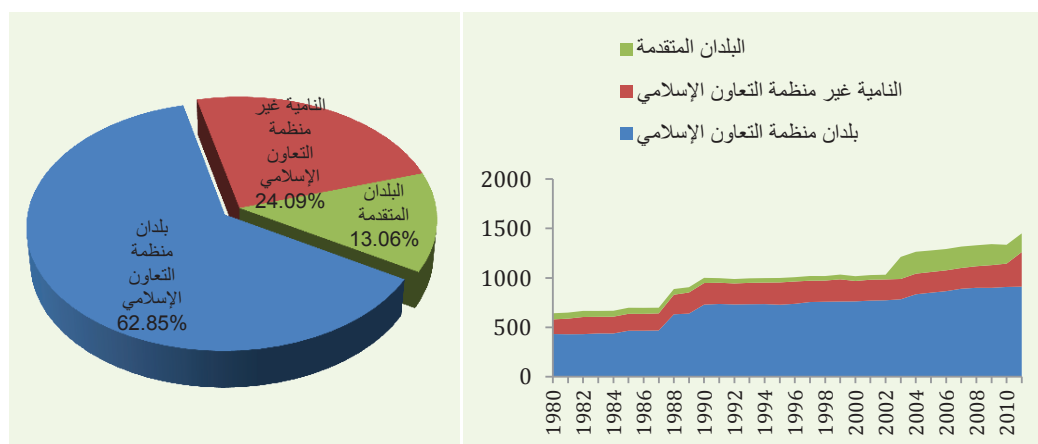
المصدر: Energy Information Administration

النفط

النفط هو الوقود الأحفوري الذي وجد في التكوينات الجيولوجية تحت سطح الأرض. وتكريره وفصله من خلال سلسلة من عملية إنتاج عدد كبير من المنتجات المكررة من الوقود إلى بنزين الطائفة والبلاستيك والأدوية.

بحلول عام 2011، وصل احتياطي النفط الخام العالمي إلى 1.5 تريليون برميل، حيث تمثل حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي 63 في المائة أي ما يعادل إلى 911 مليار برميل. وتتوفر البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير منظمة التعاون الإسلامي على 13 في المائة و 24 في المائة من المجموع العالمي، على التوالي. على الصعيد القطري الفردي، تمتلك المملكة العربية السعودية وحدها؛ بإجمالي احتياطيات النفط المؤكدة 263 مليار برميل، 18 في المائة من إجمالي احتياطيات العالم النفطية الخام و 29 في المائة من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي، تليها إيران (137 مليار برميل)، والعراق (115 مليار برميل)، والكويت (104 مليار برميل)، والإمارات العربية المتحدة (97.8 مليار برميل). وشكلت هذه الدول الخمس معا 78.6 في المائة من إجمالي احتياطيات النفط الخام في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 3.6: احتياطيات النفط الخام (مليار برميل) وحصصها



المصدر: Energy Information Administration.

ونما الإنتاج العالمي للنفط الخام بنسبة 1.14 في السنة بين 2000 و 2011، مقارنة ب 1.58 في المائة سنويا في الفترة 1990-2000 (الجدول 5.6). في عام 2011، شكل إنتاج النفط الخام لدول منظمة التعاون الإسلامي 44 في المائة من المجموع العالمي، والتي كانت 5 نقاط مئوية أعلى من نصيب الملاحظ في عام 1990.

الجدول 6.5: إنتاج النفط الخام (ألف برميل / يوم)

المعدل السنوي لمتوسط النمو (%)							
2000-2011	1990-2000	2011	2005	2000	1995	1990	
1.22%	2.75%	38,364	37,888	33,994	30,119	25,915	منظمة التعاون الإسلامي
1.66%	1.10%	31,276	30,356	26,521	23,774	23,773	البلدان النامية غير المنظمة
0.10%	0.26%	17,373	16,174	17,194	16,411	16,747	المتقدمة
1.14%	1.58%	87,013	84,418	77,709	70,305	66,436	العالم
		44.0	44.8	42.9	42.8	39.0	نسبة المنظمة من العالم

المصدر: Energy Information Administration

من ناحية أخرى، نما الاستهلاك العالمي للنفط بمعدل متوسط نمو سنوي قدره 1.16 في المائة في الفترة 2011-2000 مقارنة مع 1.44 في المائة في الفترة 1990-2000 (الجدول 6.6). السبب الرئيسي في الانخفاض الطفيف في استهلاك النفط هو الزيادة الحادة في مستوى سعر النفط من 2000 إلى 2008. وخلال الفترة قيد النظر، ظل الاستهلاك في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلى بكثير من المتوسط العالمي. وينطبق نفس الشيء بالنسبة للبلدان النامية غير منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 1990-2000 وبالنسبة للدول المتقدمة بين عامي 2000 و 2011.

الجدول 6.6: استهلاك النفط الخام (ألف برميل / يوم)

المعدل السنوي لمتوسط النمو (%)							
2000-2011	1990-2000	2011	2005	2000	1995	1990	
3.41	3.93	13,722	11,201	9,485	8,408	6,448	منظمة التعاون الإسلامي
3.04	-0.95	29,539	24,777	21,242	18,499	23,375	البلدان النامية غير المنظمة
-0.45	2.30	43,396	47,573	45,596	42,770	36,327	المتقدمة
1.16	1.44	86,557	83,550	76,323	69,678	66,150	العالم
		15.8	13.4	12.4	12.0	9.7	نسبة المنظمة من العالم

المصدر: Energy Information Administration

في عام 2008، عرفت دول منظمة التعاون الإسلامي فائضا تجاريا بلغ 23 مليون برميل من النفط الخام يوميا، مقارنة مع 16.9 مليون برميل يوميا في عام 1990 مما يعني ببساطة زيادة كبيرة في صادرات النفط للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (الجدول 7.6). خلال نفس الفترة، أمكن للبلدان النامية غير منظمة التعاون الإسلامي زيادة فائضها التجاري من النفط الخام فقط بمقدار

1.1 مليون برميل / يوم. من ناحية أخرى، ارتفع عجز تجارة النفط الخام في البلدان المتقدمة، إلى 26.1 مليون برميل / يوم في عام 2008 من 17 مليون برميل / يوم في عام 1990.

ومع ذلك، كما هو مبين في الجدول 7.6، في عام 2008، تمكنت دول منظمة التعاون الإسلامي من إنتاج فقط 11.4 مليون برميل من النفط المكرر، على الرغم من أنها بلغت إلى 38.3 مليون برميل من النفط الخام يوميا. وهذا ببساطة يرجع إلى تدني قدرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتكرير النفط الخام. في عام 2008، تباطأ فائض تجارة النفط المكرر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ككل، إلى 1.5 مليون برميل يوميا من 2.6 مليون برميل يوميا في عام 1990. من ناحية أخرى، تمثل البلدان النامية غير منظمة التعاون الإسلامي والبلدان المتقدمة اتجاها مختلفا. كل من هاتين المجموعتين لديها أفضل القدرات التكريرية. طاقة التكرير في الدول المتقدمة هي مثيرة للإعجاب. في عام 2008، كان إنتاج النفط الخام فقط 17.7 مليون برميل يوميا. ويبدو من الجدول 7.6 أن البلدان المتقدمة تكرر أكثر مما تنتج. وبالنسبة للبلدان النامية غير منظمة التعاون الإسلامي، من ناحية أخرى، فقد أنتجت نسبة 26.1 مليون برميل من النفط المكرر يوميا على الرغم من الإنتاج بقيمة 29.3 مليون برميل من النفط الخام في عام 2008.

الجدول 6.7: الناتج والتجارة في النفط الخام والمنتجات المكررة (مليون برميل / يوم)

2008	2005	2000	1995	1990		
38.3	37.9	34.0	30.1	25.9	إنتاج خام	التزويد
23.0	22.6	21.3	18.6	16.9		منظمة التعاون الإسلامي
31.2	30.3	26.5	23.7	23.3		الميزان التجاري
1.1	3.2	2.3	2.7	0.0		التزويد
17.3	16.1	17.1	16.4	16.7		النامية غير منظمة التعاون الإسلامي
-26.1	-26.5	-23.7	-21.4	-17.0		الميزان التجاري
11.4	11.9	10.4	9.5	7.8	نفط أوبترول مكرر	التزويد
1.5	2.4	2.9	2.7	2.6		منظمة التعاون الإسلامي
26.1	25.8	21.2	18.1	23.6		الميزان التجاري
1.3	2.0	0.8	0.2	0.9		التزويد
37.0	44.9	43.5	40.9	34.2		النامية غير منظمة التعاون الإسلامي
0.0	-2.4	-2.4	-1.5	-2.0		الميزان التجاري

المصدر: Energy Information Administration

وخلاصة القول، على الرغم من أن دول منظمة التعاون الإسلامي هم موردون رئيسيون للنفط الأساسي ويشغل الفوائض التجارية الكبيرة للنفط الخام، فهذا لا يترجم إلى وجود قوي في إنتاج وتجارة منتجات النفط المكرر بسبب عدم كفاية طاقة التكرير.

3.6 مصادر الطاقة المتجددة

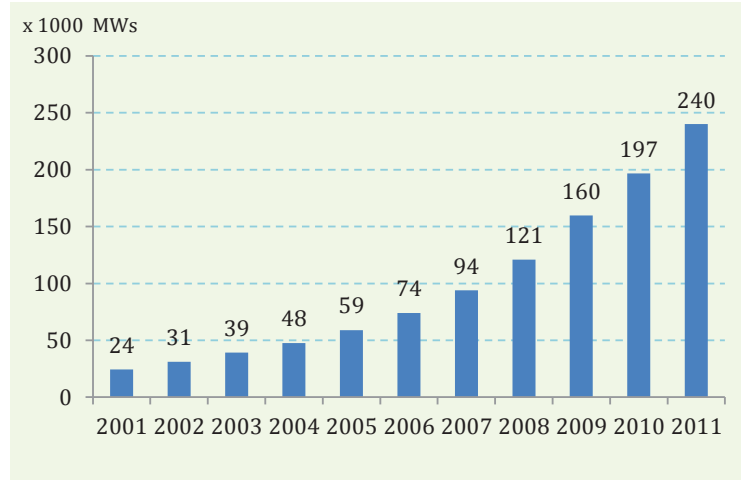
على الرغم من أن معظم الطلب على الطاقة هي من الوقود الأحفوري، فإن احتراق الوقود الأحفوري له آثار سلبية على الكوكب مثل الأمطار الحمضية، واستنفاد طبقة الأوزون في الغلاف الجوي، ونتيجة لذلك، تغير المناخ العالمي. وللتغلب على هذه القضايا، يجب تنفيذ سياسات الطاقة الآمنة. ويبدو أن مصادر الطاقة ستكون الخيار الأكثر فعالية من بين المصادر الأخرى. هناك أيضا ترابط وثيق بين الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة. وبعبارة أخرى، تتطلب التنمية المستدامة إمدادات مستدامة لموارد الطاقة. والجدير بالذكر أن إمدادات موارد الطاقة مثل الوقود الأحفوري هي محدودة؛ ومصادر أخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية هي متجددة ومستدامة على المدى الطويل.

في عام 2011، وصلت الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة المتجددة رقما قياسيا من 257 مليار دولار، منها حصة 65 في المائة للبلدان المتقدمة (Bloomberg, 2011). ووفقا لإدارة معلومات الطاقة، تذهب نسبة 21 في المائة من جميع نفقات البحث والتطوير في الطاقة إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة. وأهم مصادر الطاقة المتجددة هي طاقة الرياح والطاقة المائية.

طاقة الرياح

كما هو موضح في الشكل 4.6، ارتفعت قدرة الرياح في مختلف أنحاء العالم إلى 240.000 ميغاواط في عام 2011، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22 في المائة خلال عام 2010.

الشكل 4.6: إجمالي طاقة الرياح المثبتة في العالم (ألف ميغاوات)

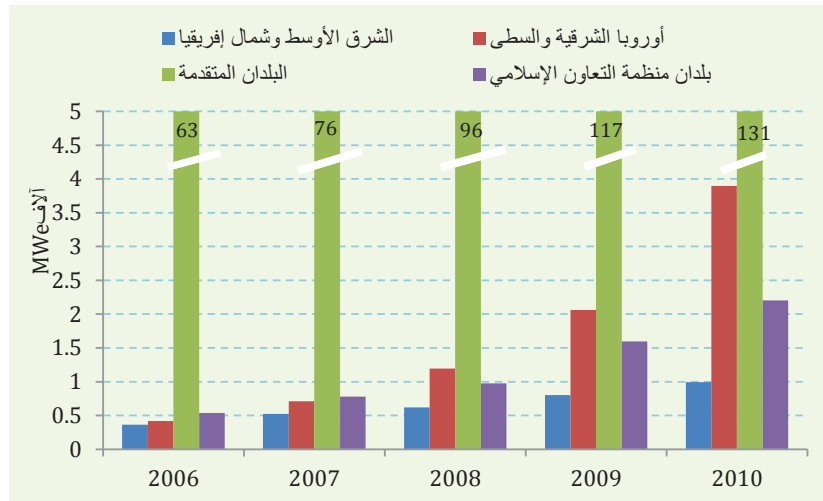


المصدر: World Wind Energy Association.

ويبين الشكل 5.6 أن البلدان المتقدمة ما زالت تمثل الجزء الأكبر من التركيب الكلي في العالم، حيث تبلغ سعتها الإجمالية 131 جيجاوات (GW) في عام 2011، تليها أوروبا الوسطى والشرقية (3.8 GW)، ودول منظمة التعاون الإسلامي (2.2 GW).

وقد أظهر الاستثمار في طاقة الرياح معدلات نمو مثيرة للإعجاب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2006. وقد ارتفع إلى 2.2 GW في عام 2011 من 0.53GW في عام 2006 فقط الذي تضاعف أربع مرات تقريبا. ووفقا لـ Sopian وآخرون (2006)، سيستمر الاستثمار في مزارع طاقة الرياح في دول منظمة التعاون الإسلامي في النمو بمعدل متوسط نمو قدره 25 في المائة سنويا بالتوازي مع أسواق الرياح العالمية. ويرجع ذلك إلى تحسن متوقع في الأسواق المالية العالمية، وتطوير تكنولوجيا الرياح في توليد الطاقة، والإضافية المالية والحوافز الضريبية، واعتماد جميع أنحاء العالم من تغذية التعريفية (FIT) من قبل البلدان المعنية، وتحسين نماذج ملكية المجتمع والسلطة مثل التطوير والتطبيق في إسكتلندا وكندا وأستراليا وأجزاء أخرى كثيرة من العالم. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن النسبة المئوية لمجموع طاقة توليد الرياح في دول منظمة التعاون الإسلامي لا تشكل سوى 1 في المائة من طاقة الرياح في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2010. ومن المتوقع أن تكون هذه النسبة 2 في المائة في عام 2020.

الشكل 5.6: مجموع منشآت الرياح حسب الأقاليم (ألف ميغاواط)



أظهر الاستثمار في
طاقة الرياح
معدلات نمو باهرة
في دول منظمة
التعاون الإسلامي

المصدر: World Wind Energy Association

على الصعيد القطري الفردي، تصدرت تركيا المرتبة الأولى في عام 2010 مع القدرة المركبة لمنابر الرياح 1274 ميغاواط (58 في المائة من قدرة OIC) منها 477.5 ميغاواط أضيفت في عام 2009. وتأتي تركيا بعد مصر بسعة 550 ميغاواط، والمغرب (286 ميغاواط)، وإيران (47.4 ميغاواط)، وتونس (20.7 ميغاواط) في عام 2010.

الطاقة المائية

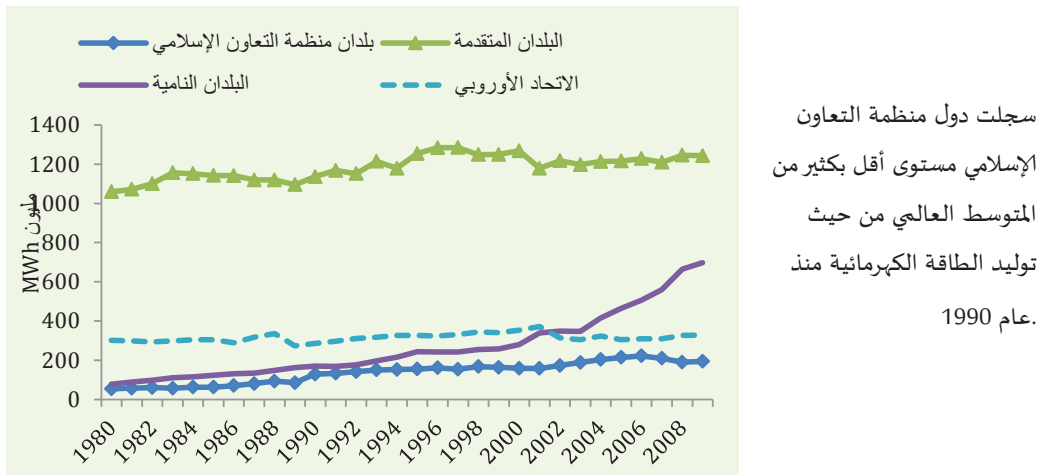
كونها واحدة من أقدم الطرق كفاءة لإنتاج الطاقة، فإن الطاقة المائية هي إنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة الحركية لسقوط المياه. هناك نوعان من المزايا الهامة للطاقة الكهرومائية. أولا،

المتجددة من دون انقطاع بسبب الطبيعة المتكررة للدورة الهيدرولوجية. ثانيا، لا يوجد لديها نفايات مباشرة، بمعنى لا وجود لجسيمات ملوثة.

في عام 2009، تم توليد في العالم ككل 3.23 مليون ميغاواط ساعة من الطاقة الكهرومائية، ما يقرب من 30 في المائة أعلى من المجموع المولد في عام 1990. وواصلت البلدان المتقدمة بأن تكون مجموعة رائدة في مجال توليد الكهرباء من مصادر الطاقة الكهرومائية في عام 2009 حيث يتم إنتاج 38.4 في المائة من إجمالي الطاقة الكهرومائية العالم في هذه البلدان. في العام 2010، فقدت دول الاتحاد الأوروبي مراتها بوصفها المنطقة الثانية الأكثر ديناميكية. وأخذت آسيا المتقدمة والمحيط الهادئ البلدان المرتبة الثانية وزيادة قدرتها بنسبة 24 في المائة بين عامي 2000 و 2002، مضيفا 0.06 مليون ميغاواط ساعة، إلى ما مجموعه 0.28 مليون ميغاواط ساعة. ولذلك، كان عام 2002، نوع من معلم لآسيا النامية وبلدان المحيط الهادئ من حيث الطاقة المائية التي تؤدي اتجاهها هاما للبدء. بحلول عام 2009، ارتفعت القدرة الإجمالية لهذه الدول إلى 0.7 مليون ميغاواط ساعة أكبر ب 2.5 مرة من المبلغ المولد في عام 2002.

ولدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، 0.19 مليون ميغاواط من الطاقة الكهرومائية، ما يقرب من 50 في المائة أعلى من المبلغ المولد في عام 1990، بمعدل متوسط نمو سنوي قدره 2 في المائة وهو أعلى من المتوسط في الاتحاد الأوروبي (0.6 في المائة) في نفس الفترة. حتى الآن، كانت بلدان منظمة التعاون الإسلامي قادرة على توليد 6.0 في المائة فقط من توليد العالم للطاقة الكهرومائية في عام 2009.

الشكل 6.6: توليد الكهرباء من مصادر مائية



المصدر : World Bank, WDI.

على الصعيد القطري الفردي، تصدرت تركيا المرتبة الأولى في منظمة التعاون الإسلامي من حيث توليد الطاقة الكهرومائية منذ 1990s. ووفقا لهاكتنير (2004)، يعزى الكثير من هذا إلى بلاد جنوب شرق الأناضول، والذي يتضمن بناء نظام من 21 سدا و 19 محطات الطاقة الكهرومائية على نهري دجلة

والفرات وروافدهما. ويتبع تركيا باكستان، وموزمبيق، وطاجيكستان، ومصر بإنتاج 0.017، 0.028، و0.016، و0.013 مليون ميجاوات من الطاقة الكهرومائية، على التوالي.

4.6 ملاحظات ختامية

تتوفر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على ثروة من موارد الطاقة، لا سيما النفط الخام والغاز الطبيعي. وهي، كمجموعة، تتوفر تقريبا على ثلثي (63 في المائة و 62 في المائة) من النفط الخام على كوكب الأرض وثلث الاحتياطي من الغاز الطبيعي.

ومن المعروف جيدا أن النمو الاقتصادي القوي، وخاصة القادمة من البلدان النامية، سترفع من الطلب على الطاقة خلال السنوات القادمة- متجاوزين الانخفاض بمساعدة التكنولوجيات الموفرة للطاقة. ولذلك، من المهم جدا أن تمتلك مصادر الطاقة وكذلك القدرة على معالجتها. ومع ذلك، يتضح أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي تفتقر إلى التكنولوجيا اللازمة والاستثمار في مجال البحث والتطوير لمعالجة النفط الخام لإنتاج المزيد من المنتجات ذات القيمة المضافة للطاقة. وهذا يؤدي إلى عدم القدرة على اتخاذ الاستفادة الكاملة من مركزها القيادي في إمدادات الطاقة الأولية.

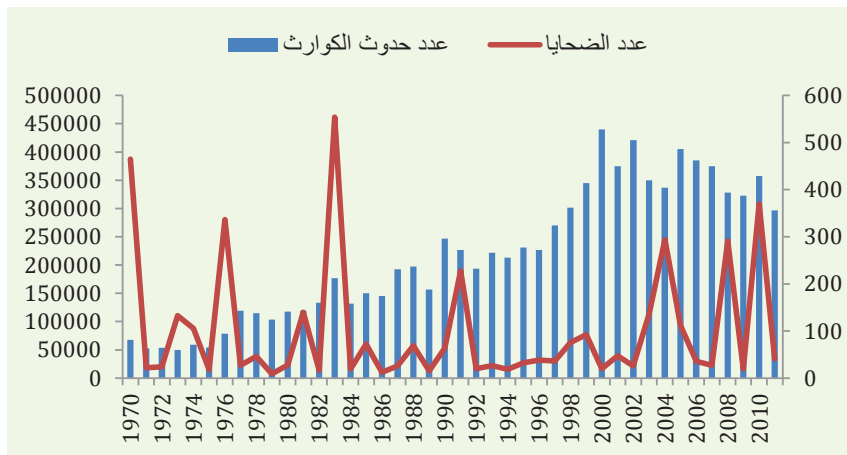
من ناحية أخرى، ينبغي أيضا أن يلاحظ أن الإمدادات من موارد الطاقة مثل الوقود الأحفوري هي محدودة. وعلاوة على ذلك، فإن احتراق الوقود الأحفوري له آثار سلبية على الكوكب مثل الأمطار الحمضية، واستنفاد طبقة الأوزون في الغلاف الجوي العلوي، ونتيجة لذلك، تغير المناخ العالمي. لذلك، فإن العالم يواجه مستقبلا غير مستدام الطاقة، ويبدو أن البديل الأكثر فعالية للتغلب على هذه التحديات هي مصادر الطاقة المتجددة (الرياح والطاقة المائية وغيرها). ومع ذلك، تظهر بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بنية غير متجانسة من حيث إنتاج الطاقة المتجددة من المصادر البديلة.

هناك استراتيجيات عدة مقترحة من أجل تعزيز التطبيق على نطاق واسع لتكنولوجيا الطاقة المتجددة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ووضع برامج بناء القدرات والتعليم سيؤدي إلى فهم تكنولوجيا الطاقة المتجددة. و من ناحية أخرى، فإن إنشاء سوق الطاقة المتجددة وآلية التمويل، والسماح للدول باستيراد يد عاملة ماهرة قد تكون هناك في حاجة لاستثمارات التكنولوجيا الطاقة المتجددة الفائقة. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا السوق سيسمح للدول المضيفة بتنفيذ الضرائب والحوافز المناسبة لجذب الشركات العالمية للاستفادة من تكنولوجيا الطاقة المتجددة. واعتماد وتنفيذ سياسات كفؤة في استخدام الطاقة ستساعد على خلق بيئة عمل صحية للمصنعين. وأخيرا، فإن تعزيز التعاون الصناعي وأنشطة البحث والتطوير بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي لمساعدة البلدان الأعضاء ليس للاتقاط فقط ولكن أيضا للآثار غير المباشرة المعرفة للحد من الازدواجية. كما سيدعم استغلال حجم الاقتصادات في البحث والتطوير وتسريع تسويق التكنولوجيات الجديدة ونقل نتائج البحوث من الجامعات إلى الصناعة.

اقتصاديات الكوارث الطبيعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

هناك زيادة كبيرة في عدد الكوارث الطبيعية على مدى العقود الأربعة الماضية في العالم (الشكل 1.7). على الرغم من أن ذلك يمكن تفسيره جزئياً بتحسين القدرة في جمع البيانات بشأن الكوارث الطبيعية، فإن هذه الزيادة تعزى عن طريق زيادة التعرض للمخاطر الطبيعية. في السبعينات، كان متوسط عدد المخاطر سنوياً أقل من 100، لكنه زاد إلى 450 تقريباً في 2000. من جهة أخرى، شهد عدد الضحايا في الحدث اتجاهها نحو الهبوط في نفس الفترة. في المتوسط، انخفض عدد الضحايا في الحدث من حوالي 1000 شخص في السبعينات، إلى نحو 250 في 2000.

الشكل 1.7: عدد حدوث الكوارث وعدد القتلى خلال 1970-2011



كانت هناك
زيادة كبيرة في
عدد الكوارث
الطبيعية على
مدى العقود
الأربعة الماضية

المصدر: EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database.

ومع ذلك، هناك اختلاف كبير بين البلدان والمناطق فيما يتعلق بمستويات تنميتها وكذلك مستويات التعرض للأخطار الطبيعية. وفي هذا الصدد، اختتم خان (2005) إلى أن الدول الأكثر ثراء التي لا تواجه الكوارث الطبيعية القليل أو منها، فإن ضحاياها هو أقل بكثير. في عام 1990، شهدت دولة فقيرة (الناتج المحلي الإجمالي للفرد > \$ 2000) 9.4 وفاة لكل مليون شخص سنويا، في حين أن أغنى بلد (الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد < \$ 14000) فقط 1.8 وفاة (خان، 2005). هذا الاختلاف هو على الأرجح نتيجة لزيادة حجم الموارد التي تنفق على جهود الوقاية والإنفاذ القانوني لقواعد التخفيف.

هناك عدد قليل من البلدان في العالم يمكن أن تنقذ نفسها من أضرار الكوارث. واعتمادا على موقعها الجغرافي، قد يتعرض العديد من البلدان لأحداث كارثية مختلفة مع تأثيرات متفاوتة. لبعض الدول / المناطق بداية غير سليمة من قبل هذا النوع من الأحداث "غير مقرر"، والبعض الآخر هو مستعد جدا. فقد تواجه بعض المناطق زلزلة عظيمة لم تستغرق سوى بضع ثوان، في حين قد يتعرض البعض الآخر إلى الجفاف استمر أكثر من عام. قد تحصد بعض الأحداث أرواحا بشرية فقط، ولكن البعض الآخر قد يكون لها أيضا آثار خطيرة مدمرة على الاقتصاد الوطني. فقط في عام 2011، بلغت التكاليف الإجمالية للكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم أكثر من 360 مليار دولار. ويقدر إجمالي الأضرار ما يعادل أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من 187 من 214 بلدا والذي جمعها البنك الدولي (قاعدة البيانات WDI). وشكل الزلزال الذي ضرب اليابان وحده ثلث الأضرار الإجمالية المقدرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم في عام 2011. في بعض الأحيان قد يجرف حدث واحد مدمر مدخرات واستثمارات بلد لسنوات طويلة في مرة واحدة.

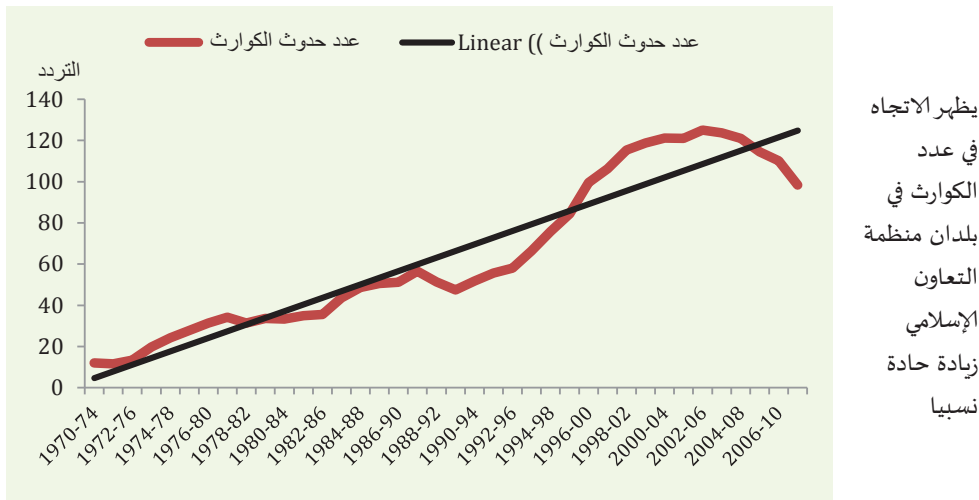
يصنف Mechler (2003) آثار الكوارث الطبيعية إلى ثلاث فئات: الآثار الإنسانية، والاضطرابات الإيكولوجية، والتكلفة الاقتصادية. في حين تشمل الآثار الإنسانية الخسائر في الأرواح، والناس المتأثرين، والآثار النفسية بعد الكوارث؛ والآثار البيئية / وتشمل الاضطرابات فقدان الغابات والأراضي وإلحاق الضرر بالنظم الإيكولوجية. أما بالنسبة للتأثير الاقتصادي للكوارث الطبيعية، يتم تجميعه عادة إلى فئتين: (أ) الآثار المباشرة، (ب) الآثار غير المباشرة، وقد أضاف بعض العلماء فئة ثالثة وهي (ج) آثار الاقتصاد الكلي (ثانوية) (Mechler، 2003). الآثار المباشرة هي الأضرار التي لحقت بالأصول الثابتة ورأس المال (بما في ذلك قوائم الجرد)، والأضرار التي لحقت بالمواد الخام والموارد الطبيعية القابلة للاستخراج (Cavallo، 2010). وبعبارة أخرى، تصف الخسائر المباشرة الأصول المادية المفقودة في وقت الحدث و / أو بعد وقوع الحدث. وتحدث الخسائر غير المباشرة نتيجة لهذه الخسائر المباشرة وتشمل الإنتاج والأجور الخسائر الناجمة عن توقف العمل نتيجة الكوارث الطبيعية (Mechler، 2003).

1.7 الخسائر المجدولة مقابل التوفير غير المجدول

شهدت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اتجاها تصاعديا حادا نسبيا في وتيرة الكوارث الطبيعية خلال الفترة 1970-2011، حيث ارتفعت من حوالي 20 كارثة سنويا في السبعينات إلى 120 تقريبا في 2000s مما يدل على زيادة ستة أضعاف. ويصور بوضوح الاتجاه المتزايد في حدوث الكوارث الطبيعية في الشكل 2.7 باستخدام المتوسطات المتحركة لخمس سنوات.

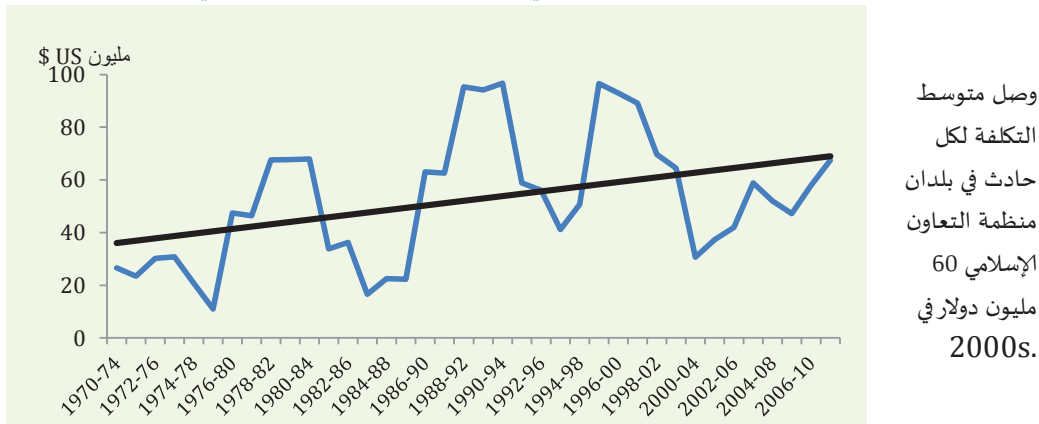
أما بالنسبة لتكلفة كل واقعة، فقد لوحظ أن أضرار المخاطر الطبيعية قد أصبحت أكثر تكلفة من الناحية النقدية. كما هو موضح في الشكل 3.7، في حين أن متوسط تكلفة حدوث الكوارث كانت 26 مليون دولار في السبعينات، وصلت هذا الرقم إلى 60 مليون دولار في 2000s.

الشكل 2.7: عدد الكوارث الطبيعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database.

الشكل 3.7: تكلفة لكل حادث في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

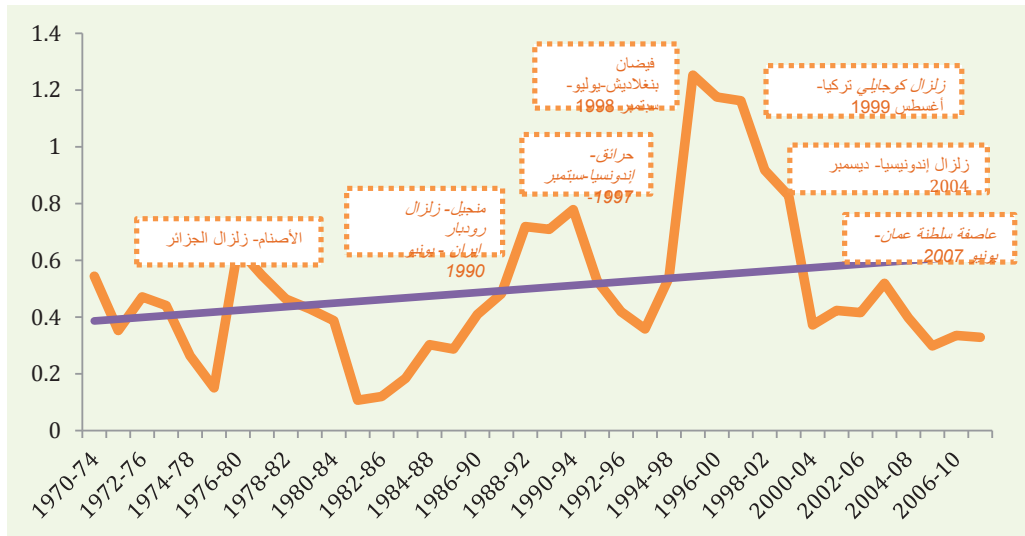


المصدر: EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database.

بسبب الضعف المرتفع للاقتصادات صغيرة الحجم في مواجهة الكوارث وتقليلها النسبي، فإن من المرجح أن تكون آثار الكوارث الطبيعية على المجتمع، والبيئة، والاقتصاد أكثر تدميراً في البلدان النامية (انظر Cavallo 2010، Mechler 2003). وقدرت التكلفة الاقتصادية للزلازل نتيجة التسونامي الأخيرة في اليابان ما يقرب من 250 مليار دولار، الموافق ل 3.6 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. والتكلفة الإجمالية لهذا الضرر أكبر من الحجم الإجمالي لاقتصادات العديد من البلدان النامية. فخلال 1970-2011، تجاوز مجموع تكاليف الكوارث الطبيعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 140 مليار دولار. هذه الأضرار الناجمة الموافقة لما بين 0.11 في المائة و1.25 من ناتجها المحلي الإجمالي الكلي (الشكل 4.7). كما هو مبين في الشكل 4.7، تتجه حصة الضرر المقدّر للناتج المحلي الإجمالي اتجاها متزايداً خلال الفترة قيد الدراسة، على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية. وصلت هذه النسبة أعلى مستوى متوسط 1.25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في الفترة 1998-2000. ويرجع مثل هذا المستوى العالي من الضرر أساساً إلى الطوفان الذي سجل في بنغلاديش ووقوع الزلزال في تركيا في الفترة نفسها.

في نظرية التنمية، التصور التقليدي هو أن الادخار يساهم في تحقيق أعلى استثمار، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو. وتختلف معدلات الادخار في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي إلى حد كبير، بدءاً من 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (غينيا بيساو) إلى 49.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (المملكة العربية السعودية) في السنوات التي تتوفر حولها البيانات خلال 1970-2011. وفي المتوسط، تذخر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، نسبة 17.8 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي الكلي سنوياً خلال الفترة 1970-2011. وحتى الآن، لوحظ أن معظم هذه الادخارات بشكل ملحوظ الكثير بسبب الكوارث الطبيعية.

الشكل 4.7: نسبة الضرر المقدّر للكوارث الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



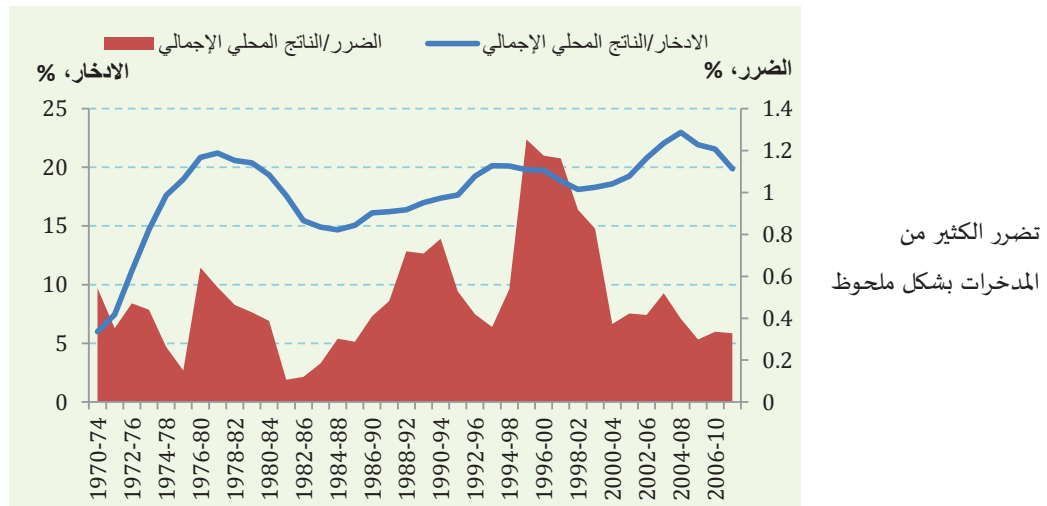
المصدر: EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database..

بالنظر في الحد من الأموال التي يمكن تخصيصها للتنمية البشرية في البلدان النامية، من الواضح أن أضرار الأخطار الطبيعية تحد بشكل كبير عملية التنمية وترفع من الفقر في هذه البلدان. وتؤدي الكوارث الطبيعية إلى تفاقم الموقف المالي للحكومات بسبب انخفاض الإيرادات وزيادة الإنفاق على الاستجابة والانتعاش. إذا كانت الحكومات تحاول تغيير سياساتها الضريبية لجمع المزيد من المال لتغطية النفقات المتزايدة في وقت تباطأ الأنشطة الاقتصادية، قد تتأثر رفاهية المواطن العادي بشدة في فترة ما بعد الكوارث. وقد يكون له عواقب لتوزيع الدخل أيضا. وعلاوة على ذلك، ونظرا لانخفاض مستوى التغطية التأمينية، خاصة في البلدان النامية، قد تصبح الكوارث الطبيعية غير مريحة أكثر إذا فشلت السلطات المركزية في تلبية احتياجات السكان في ما يخص استعادة ممتلكاتهم.

ويقارن الشكل 7.5 حصة الادخار في الناتج المحلي الإجمالي ويقدر الضرر الناتج عن المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي للفترة بين عامي 1970 و 2011 باستخدام متوسطات متحركة لمدة 5 سنوات. خلال نفس الفترة، أصبحت آثار الكوارث الطبيعية على الاقتصادات الوطنية أكثر وضوحا على مستوى كل بلد على حدة. على سبيل المثال، شهدت طاجيكستان في المتوسط خسارة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية (الشكل 6.7). وأصبحت شدة آثار الكوارث الطبيعية على اقتصاد طاجيكستان أكثر وضوحا، عندما يعتبر متوسط معدل الادخار السنوي من 8 في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. وقد استخدم ما يقرب من 35 في المائة من مدخرات طاجيكستان لتمويل التكلفة المتكبدة بسبب الكوارث الطبيعية خلال العقود الأربعة الماضية، وثلاثي مدخراتها الوطنية هي لمجالات الاستثمار الجديدة المحتملة، مثل البنية التحتية (الشكل 7.7). بمماثلة مواجهة التقشف مع طاجيكستان، فإن الآثار الاقتصادية للكوارث الطبيعية على اقتصادات غيانا وموزامبيق وصلت إلى مستوى فوق المتوسط 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا خلال نفس الفترة؛ الموافق لنسبة 15 في المائة تقريبا من المدخرات الوطنية.

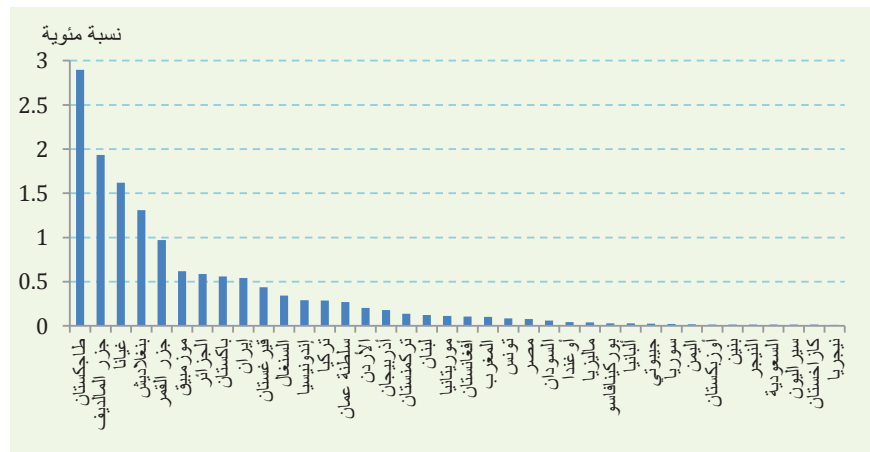
وقد تتحول الأخطار الطبيعية إلى كوارث مكلفة نسبيا إذا كانت البلدان أكثر عرضة لهذه المخاطر. ومع ذلك، قد تتحول بعض الكوارث إلى أحداث كارثية في تاريخ البلدان إذا تركوا آثار طويلة الأمد على الاقتصادات، وتؤثر بشكل دائم على مسار التنمية في هذه البلدان بطريقة غير قابلة للاسترداد. وخاصة بالنسبة للاقتصادات الصغيرة التي تتعرض لمثل هذه الكوارث، سوف يكون من الصعب استيعاب هذه الصدمات الشديدة خارجية المنشأ. وفي هذا الصدد، يبين الشكل 8.7 الخسارة أو الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية الأكثر كارثية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي في سنوات مختلفة. في عام 2005، شهدت غيانا طوفانا حادا عانى منه أكثر من نصف سكانها وأودت بحياة الكثيرين.

الشكل 5.7: الضرر مقابل التوفير كحصة من الناتج المحلي الإجمالي



World Bank, WDI; EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database.: المصدر .

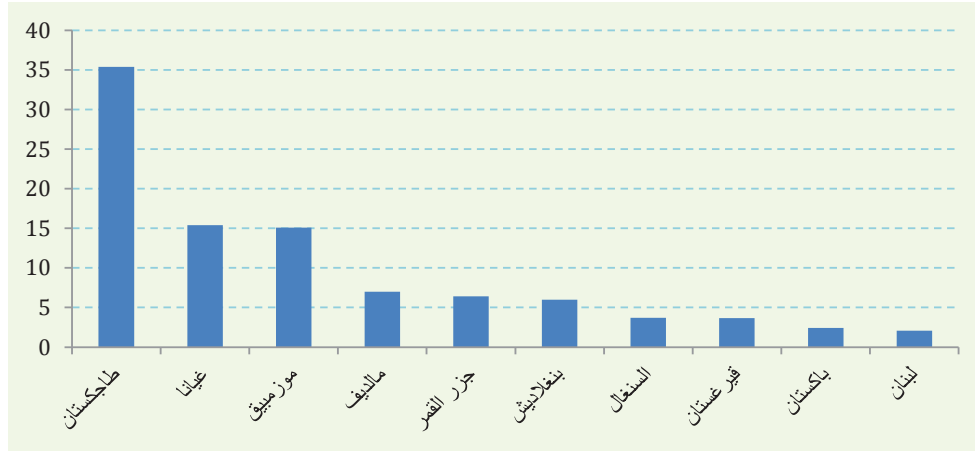
الشكل 6.7: الخسارة المتسببة عن الكوارث الطبيعية كمتوسط حصة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2011



World Bank, WDI; EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database. : المصدر

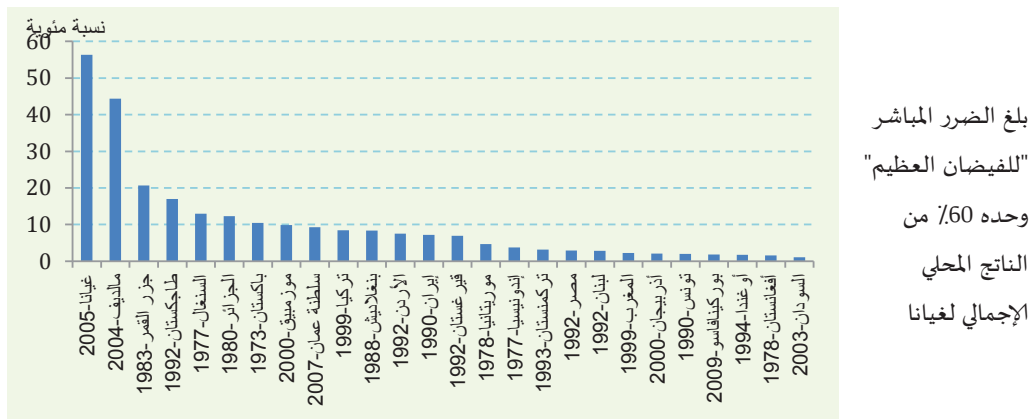
من الناحية الاقتصادية، اجتاحت "الفيضان العظيم" وحده نحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغيانا، باستثناء الآثار غير المباشرة على المدى الطويل والاقتصاد الكلي. عندما يعتبر معدل الادخار متوسط قدره 10 في المائة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، يصبح من الواضح كيف يمكن أن يؤثر مستوى هذا الضرر على اقتصاد غيانا على المدى الطويل. إلى جانب ذلك، فإنه ليس من الصعب تخمين أن هذا البلد يمكن أن يصل إلى مستوى التنمية ما قبل وقوع الكارثة، فإنه سيكون في حاجة إلى أموال مفرطة التي على الأرجح ستقدم من مصادر خارجية غير مواتية نسبيا مع أسعار الفائدة.

الشكل 7.7: البلدان العشر الأوائل من حيث الخسارة بسبب الكوارث الطبيعية كنسبة مئوية من المدخرات الوطنية خلال 1970-2011



المصدر: World Bank, WDI; EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database.

الشكل 8.7: أشد الكوارث تدميرا (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: World Bank, WDI; EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database.

2.7 التدخل الطبيعي: الآثار الاقتصادية والمالية

يتم تحديد مدى ضعف الاقتصاد في مواجهة الأخطار الطبيعية من خلال مجموعة معقدة من التأثيرات. في حين أن بعض الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والعواصف تهدد بشدة الأمن الغذائي في البلدان النامية من خلال إتلاف الإنتاج الزراعي، فإن بعض الكوارث الطبيعية مثل الزلازل تخفض بشكل كبير مستوى الناتج المحلي المباشر، من بين أمور أخرى، تدمير البنية التحتية المادية، والكف من إنتاج الكهرباء وتعطيل مرافق النقل. وهذا يعني، يمكن لهذه الكوارث منع الوصول المنتظم إلى السلع والخدمات، وبالتالي تسريع انتشار الفقر سواء لفترة من الوقت أو بشكل دائم. ولأن ضعف اقتصاد الكوارث الطبيعية وكذلك نوع الكوارث التي قد تواجه البلدان تختلف من بلد إلى آخر، فمن الصعب جدا أن تحصل على قاعدة عالمية بقدر ما تشعر بالقلق من الآثار الاقتصادية للكوارث

الطبيعية. ولذلك، بقية هذا القسم هي بالنسبة لحالات البلد الذي يصنف توسيع عملية تقييم حول آثار الكوارث الطبيعية. للقيام بذلك، ويتم فحص الفيضان في بنغلاديش (1998) والزلازل في تركيا (1999) لفترة وجيزة.

1.2.7 فيضان بنغلاديش (1998)

بنغلاديش التي تتوفر على كثافة سكانية عالية هي في خطر لأكثر من نوع واحد من الكوارث الطبيعية. انتشارها على منطقة الدلتا المنخفضة نهر الجانج براهماپوترا، تواجه بنغلاديش الأحداث الطبيعية المختلفة. حيث تسبب الفيضانات، والأعاصير المدارية، والجفاف اضطرابات كبيرة اقتصادية واجتماعية، وبيئية جنباً إلى جنب مع فقدان العديد من الأرواح في البلاد (Benson, 2003). من الناحية الاقتصادية، وفي عام 1998 سجلت بنغلاديش واحداً من أكثر الفيضانات تدميراً في تاريخ البلاد. حيث أثرت على أكثر من ثلثي البلاد وتسببت بـ 2.04 مليون طن متري من خسائر محصول الأرز وهو ما يعادل 10.5 في المائة من الإنتاج المستهدف في 99/1998 (del Ninno et al, 2001).

وتؤثر هذه الفيضانات أيضاً على حياة الكثير من الناس من خلال التسبب في نقص الغذاء، ولا سيما الفقراء. وبسبب الفيضانات، تمت خسارة 69 في المائة من إنتاج (خريف الأرز)، 82 في المائة من المياه العميقة أمان (شتاء الأرز)، و 91 في المائة من أمان المزرعة، وهو ما يمثل 24 في المائة من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي المتوقعة للسنة (ديل Ninno وآخرون، 2001). ومع ذلك، يلاحظ أنه بالمقارنة مع الكوارث السابقة (1970، 1974، 1984، 1987)، يمكن أن تقتصر التقلبات في أسعار المواد الغذائية بسبب تحرير التجارة في وقت مبكر من التسعينات، والتي يمكن أن تمكن من واردات القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار بـ 12.4 في المائة والتضخم في أسعار الغذاء في ما بعد الكوارث كان أقل بكثير من المجاعة التي تسببت زيادة بـ 58.2 في المائة في أسعار المواد الغذائية في عام 1974.

ومع ذلك، يمكن القول أنه على الرغم من الزيادة في أسعار المواد الغذائية إلا أنها كانت أقل من الكوارث السابقة، من خلال تأثير الاستبدال، فإنه يقلل كثيراً من رفاه المواطن العادي، وخاصة الأجزاء الأكثر ضعفاً في المجتمع في المناطق الريفية. في السنة المالية للكوارث، لم يكن مستوى العمالة، لاسيما للعمال اليوميين أن تصل إلى ما كانت عليه قبل مستوى وقوع الكارثة. ووفقاً لحسابات del Ninno's (2001)، فإن متوسط الدخل الشهري للعمال اليوميين في الفترة من يوليو إلى أكتوبر 1998 كان 46 في المائة أقل من تلك في نفس الفترة في عام 1997، وكانت لا تزال في أكتوبر ونوفمبر 1998 في 18 في المائة دون مستوى عام 1997. بالإضافة إلى ذلك، تسببت الفيضانات أيضاً في تدهور جودة المرافق الصحية، وخفض الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وقد ازداد مستوى سوء التغذية بشكل ملحوظ.

7.2.2 الهزة الأرضية في تركيا (1999)

في عام 1999، ضرب الزلازل مناطق مرمرة وبولو في تركيا، مما تسبب في أضرار مادية كبيرة أودت بحياة الكثيرين. وهذه المنطقة هي مركز الإنتاج الصناعي في البلاد. وتساهم المدن الأربع الأكثر تضرراً

(كوكالي، وساكاريا، وبولو، وبالوفا) مجتمعة 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا، ونسبة 14 في المائة من القيمة الصناعية المضافة. على الرغم من أن حسابات المنطقة ل4 في المائة من مجموع السكان، فإنها تساهم بما يزيد على 16 في المائة من الإيرادات الوطنية (Bibbee et al, 2000). بما في ذلك مدن أخرى (إسطنبول وبورصا) التي تأثرت بشكل غير مباشر بالزلازل، وتضم المنطقة الجزء الأكثر سكانا والأكثر نشاطا اقتصاديا من البلاد. لهذا السبب، من الناحية الاقتصادية، كانت آثار الزلازل مدمرة وليست على المدى القصير. فوفقا لقاعدة بيانات EM-DAT، قدرت التكلفة المباشرة للزلازل وحدها ب 21 مليار دولار، أي ما يعادل 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا. وقد ألحقت أضرار فادحة خاصة في وسائل النقل، والطاقة، وقطاع الاتصالات.

ووفقا لتقديرات هيئة تخطيط الدولة (SPO)، خسرت فقط 19 شركة مملوكة للدولة في المنطقة قيمة 880 مليون دولار. و قدرت القيمة المضافة للخسارة في قطاع الصناعات التحويلية حسب SPO ب 600 دولار إلى 700 مليون دولار. وتعاني المشاريع الصغيرة، من ناحية أخرى، بشكل كبير من فقدان معظم رأس مالها العامل وأماكن العمل.

وتم الاستثمار بالجزء الأكبر بما يقرب من تدمير 15000 وإتلاف 31.000 محل تجاري 31000 (Bibbee et al, 2000). وتراوحت خسائر الثروة والدخل من 5 مليار دولار إلى 14 مليار دولار. وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، قدرت الخسائر في الدخل المرتبطة بها على مستوى يتراوح بين 0.5 في المائة إلى 3 في المائة. أما بالنسبة لفقدان الوظائف، يمكن أن تتراوح بين 20 إلى ما يصل إلى 50 في المائة من القوى العاملة قبل وقوع الكارثة في المنطقة بسبب الضرر في أماكن العمل، والخسائر في الأرواح / الصحة والهجرة على حد سواء.

ويؤثر الزلازل أيضا على ميزانية الحكومة. فبالإضافة إلى التكاليف المذكورة أعلاه، هناك تكاليف الميزانية المباشرة الناشئة عن الاستثمارات على المنازل الجاهزة المؤقتة وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة، والاستهلاك الإضافي / والإنفاق على النقل، وجهود الإغاثة والإنفاق من خارج الضمان الاجتماعي بسبب الوفيات الناجمة عن الكوارث. وأخيرا، وفرت الحكومة خدمات المجتمع الإضافية، مثل دور الأيتام، ومرافق رعاية الأطفال، وإقامة المسنين، ومراكز التدريب. و قدرت مجموع تكاليف المالية المترتبة على كل أشكال المساعدة الطارئة التي تكبدت في عام 1999 ب 700 مليون دولار. ونتيجة لكل هذا الإنفاق الحكومي غير متوقع، وصل أثر الكارثة على ميزانية الحكومة إلى 1 في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام 1999 و 2 في المائة في عام 2000، أي ما مجموعه 5.9 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، تشكل علاوة المخاطر المرتفعة على الدين الحكومي بسبب سوء وضعية الميزانية، وبالتالي عبء خدمة الديون والتكاليف غير المباشرة الأخرى. وعلاوة على ذلك، ووفقا ل Bibbee et al (2000)، تدفقت نحو 1 مليار دولار من رؤوس الأموال الخاصة من خارج البلاد في الأسبوع ما بعد وقوع الزلازل.

3.7 ملاحظات ختامية

تختلف آثار الكوارث الطبيعية على الدول تبعاً لعوامل مختلفة، بما في ذلك عمق وحجم المخاطر وحجم الاقتصاد. ومع ذلك، تكشف العديد من الأبحاث عن أن من المرجح أن تكون آثار الكوارث الطبيعية على البلدان النامية أكثر شدة ويرجع ذلك أساساً إلى ضعفها العالي في مواجهة الكوارث. وقد تتجاوز آثار المخاطر الحدود ويمكن أن تؤثر على المنطقة الأوسع مع أكثر من بلد واحد. وهذا يتطلب التعاون بين البلدان المعرضة للمخاطر لإدارة فعالة لمخاطر الكوارث. هناك ضرورة كبيرة لتعزيز التعاون في مجال إدارة الكوارث بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بسبب التعرض الكبير للكوارث الطبيعية. وينبغي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي أن تشارك بنشاط في الاستراتيجية الإسلامية التي اعتمدت مؤخراً لإدارة مخاطر الكوارث والتي أعدت بالتعاون مع البنك الدولي، وكذلك في غيرها من المبادرات الدولية والإقليمية بما في ذلك إطار عمل هيوغو، والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، والتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأورومتوسطي للوقاية والتأهب والاستجابة للكوارث. وسيرفع التعاون الفعال من القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية وتخفيف العبء على الاقتصادات.

المراجع ومصادر البيانات

المراجع

- Benson C. and E Clay, (2003), "Economics and Financial Impacts of Natural Disasters: An Assessment of Their Effects and Option for Mitigation: Synthesis Report."
- Bibbee A., R. Gonenc, S. Jacobs, J. Konvitz and R. Price (2000), "Economic Effects of the 1999 Turkish Earthquakes: An Interim Report" OECD Economics Department Working Papers No. 247.
- Bloomberg (2011), *Global Trends in Renewable Energy Investment*.
- Bruyn, T., and Kuddus, U. (2005). *Dynamics of Remittance Utilization in Bangladesh*. OM Migration Research Series, No. 18. Geneva, Switzerland: International Organization for Migration.
- Cavallo E. and I. Noy (2010) "The Economics of Natural Disaster," Inter-American Working Paper Series no: IDB-WP-124.
- Chinn, M. and Ito, H. (2008) "A New Measure of Financial Openness," *Journal of Comparative Policy Analysis*, vol. 10(3), pp.309-322.
- Creane, S., Goyal, R., Mobarak, A. M. and Sab, R. (2004), "Financial Sector Development in the Middle East and North Africa," *IMF Working Paper* No. WP/04/201.
- Del Ninno, Carlo, P. A. Dorosh, L. C. Smith, D. K. Roy. (2001), "The 1998 Floods in Bangladesh," International Food Policy Research Institute Research Report 122.
- Demircuc-Kunt, A. (2012) "Measuring Financial Exclusion: How Many People Are Unbanked?"
- Eggoh, J. C., Bangake, C., Rault, C. (2011), "Energy Consumption and Economic Growth Revisited in African Countries," *Energy Policy*, 39, pp. 7408-7421.
- Goyal, R., Marsh, C., Raman, N., Wang, S. and Ahmed, S. (2011), "Financial Deepening and International Monetary Stability," *IMF Staff Discussion Note* No. SDN/11/16.
- Gray, M. (2002), "Foreign Direct Investment, Financial Development and Economic Growth," *Journal of Development Studies*, Vol. 40, No.1, pp.142-163.
- Haktanir, H. (2004), "The state of Energy in the OIC Member Countries," *Journal of Economic Cooperation*, 25 (2), pp. 1-74.

Ikhsan, M. (2006), "FDI and Tax Incentives in Indonesia," Paper on International Symposium on FDI and corporate Income Taxation: Experiences of Asian Countries and Issues in the Global Economy, School of International and Public Policy, Hitotsubashi University.

International Labour Organization, ILO (2012), *Global Employment Trends 2012*, Geneva.

International Monetary Fund, IMF (2011), *Assessing Reserve Adequacy*, IMF Policy Papers, February.

International Monetary Fund, IMF (2011a), Recent Experiences in Managing Capital Inflows – Cross-Cutting Themes and Possible Guidelines.

International Monetary Fund, IMF (2011b), *IMF Annual Report 2011*.

International Monetary Fund, IMF (2012), *IMF World Economic Outlook (WEO) Report*, April.

Kahn M E. (2005), "The Death Toll from Natural Disasters: The Role of Income, Geography, and Insitutions." *Review of Economics and Statistics* 87(2):271-284.

Kannan, P. (2010), "Credit Conditions and Recoveries from Recessions Associated with Financial Crises," IMF Working Paper 10/83. Washington DC: IMF.

Levine, R. (2004) "Finance and Growth: Theory and Evidence." NBER Working Paper No. 10766. Cambridge: National Bureau of Economic Research.

Lin, Shu & Ye, Haichun (2011), "The Role of Financial Development in Exchange Rate Regime Choices," *Journal of International Money and Finance*, Elsevier, vol. 30(4), pp.641-659, June.

Mamun, K., A., and Nath, H., K. (2010), "Workers' Migration and Remittances in Bangladesh," Working Paper.

Maziad, S., P. Farahmand, S. Wang, S. Segal, and F. Ahmed (2011), "Internationalization of Emerging Market Currencies – A Balance Between Risks and Rewards," IMF Staff Discussion Note No. SDN/11/17.

Mechler, R. (2004), *Macroeconomic impacts of natural disasters*, in K. Demeter, N.E. Erkan, A. Guner (eds). *The Role of Local Governments in Reducing the Risk of Disasters*. The World Bank Institute, Washington, DC: 35-47.

Parjiono, P. (2009), "FDI and Growth in Indonesia," Working Paper.

Ranciere, R., A. Tornell, and F. Westermann (2008), "Systemic Crises and Growth," *Quarterly Journal of Economics* 123 (1): 359–406.

Saget, C. (2012), "Weathering the Crisis: A Turkish Recipe," International Labour Organization (ILO), 6 August 2012, Geneva.

Schumpeter, J. A. (1912), *Theorie der Wirtschaftlichen Entwicklung*. Leipzig: Dunker & Humblot; *The Theory of Economic Development*, trans R. Opie. 1934. Cambridge: Harvard University Press.

Sopian, K., Ali, B. and Asim, N. (2011), "Strategies for renewable energy applications in the Organization of Islamic Conference (OIC) countries," *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 15, pp. 4706-25.

Thee, K., W. (2006) "Policies for Private Sector Development in Indonesia," Asian Development Bank (ADB) Institute Discussion Paper No. 46.

UN DESA (2012), *Global Economic Outlook*.

World Bank (2012), *Global Prospects for Global Economy*.

World Bank (2011), *Local Currency Bond Markets in Emerging Markets: A Contribution to the Stability of the International Monetary System*, April.

World Trade Organization (2012), *World Tariff Profiles*, Geneva.

مصادر البيانات

Energy Information Administration (EIA).

IMF Direction of Trade Statistics (DOT) Database.

IMF Financial Access Survey (FAS) Database.

IMF International Financial Statistics (IFS) Database.

IMF, World Economic Outlook (WEO) Online Database, April 2012.

SESRIC, BASEIND Database.

UN COMTRADE Database.

UN Services Trade Database.

UNCTAD, UNCTADstat Online Database.

UNSD, National Accounts Main Aggregates Database.

World Bank, World Development Indicators (WDI) Online Database.

نبذة مختصرة عن البلدان الأعضاء

ملاحظات فنية

تم إعداد النبذة المختصرة التالية عن البلدان من قبل مركز أنقرة، وتقدم نظرة اقتصادية عامة لكل بلد من البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وتشمل معلومات عن النسب الاقتصادية الأساسية للقطر، ومعدلات نموه السنوية، والهيكل الاقتصادي، والتضخم، والتجارة إلى جانب لمحة اجتماعية عامة. تشمل النبذة المختصرة عن البلدان آخر البيانات المتاحة لمركز أنقرة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، واليونسكو، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتهدف النبذة المختصرة عن البلدان إلى تقديم معلومات عامة وخلفية مختصرة عن البلدان الأعضاء فقط.

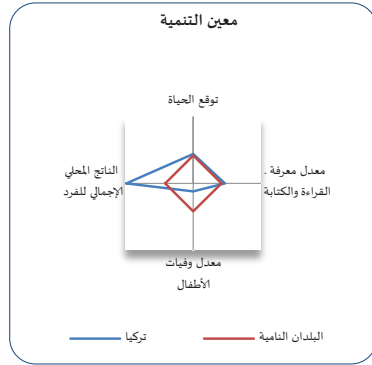
البنية

تعرض النبذة المختصرة بيانات على شكل جداول ورسومات بيانية. تم عرض البيانات الواردة في الجداول في قسمين أساسيين:

يعرض القسم الأول بيانات متعلقة بالسكان، والدخل ومؤشرات التنمية الاجتماعية. وتتم مقارنة بيانات البلد موضوع الاهتمام بمتوسطات البلدان النامية والعالم. ولتحسين المقارنة وتيسيرها، تم إدراج مؤشرات اقتصادية، مثل إجمالي الدخل القومي (GNI) للفرد مستخدماً منهج تعادل القوى الشرائية (PPP)، في هذا القسم. ويشكل إجمالي الدخل القومي، القيمة الإجمالية للسلع النهائية المنتجة حالياً، والخدمات من قبل الاقتصاد المحلي للبلد خلال سنة محددة (وهي نفس إجمالي الناتج القومي GNP). ويتضمن تعادل القوى الشرائية، القوة الشرائية النسبية لعملات الدول المختلفة لنفس النوع من السلع والخدمات، بمعدلات

تضخم متفاوتة. وهذا بدوره يتيح مقارنات دقيقة للمعيشة في جميع البلدان، خاصة وأن تكاليف السلع والخدمات قد تكون مرتفعة في بلد عن الآخر.

يقدم الجزء الثاني المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، كالتضخم والتجارة للأعوام 2009 و 2010 و 2011، والهيكل الاقتصادي والمديونية للسنوات 2008، 2009، 2010. رغم أن البيانات متوفرة حول معظم البلدان، إلا أنه يشار إلى البيانات الناقصة/المفقودة بالرمز [...].

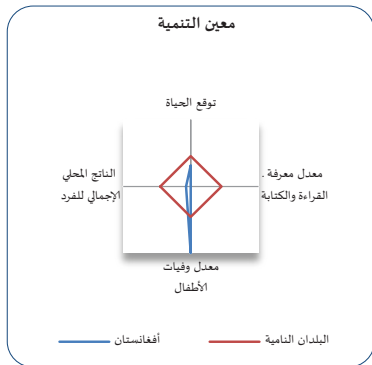


تم تقديم خمس رسومات بيانية مقابلة للجداول المتضمنة للبيانات، حتى يتم استعراض البيانات بشكل سريع. وتشمل هذه الرسومات البيانية معينات التنمية، والنسب الاقتصادية، ورسومات بيانية لسلاسل زمنية للتضخم، وميزان الحساب الجاري وتجارة السلع البينية لدول المنظمة.

الرسم البياني 1: معين بياني يقارن جوانب بلد ما "باللون الأزرق" بمرجع مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض "باللون الأحمر".

يقارن المعين البياني بشكل ملحوظ، العديد من السمات النوعية والكمية لوضع ما (كما هو مبين في الرسم البياني 1). يمكن

المقارنة فيما بين الأوضاع، أثناء وضع الرسومات البيانية لمختلف الأوضاع باستخدام نفس المحاور. ولكن يجب ألا تفسر المحاور، في المعين البياني، باعتبارها إحداثيات ديكارتية. ومن الممكن مقارنة أي متغير في



الشكل البياني (2): معين جزئي "باللون الأزرق" مع معينه المرجعي "باللون الأحمر" ونقاط التقاطع على مقياس بقيمة 1.

المعين بمعين مرجعي. فعلى سبيل المثال، المعين الأحمر في الرسم البياني (1) يمثل المعين المرجعي. كل واحد من المتغيرات الأربعة للمعين المرجعي تم تطبيعها إلى 1. الموضع النسبي للبلد تم توضيحه بالمعين الأزرق. وأي نقطة خارج المعين المرجعي، تعني أن موضع البلد فاق متوسط المجموعة، في حين أن أي نقطة بداخله تمثل بأن موضع البلد أدنى من متوسط المجموعة. وعلى سبيل المثال، يلاحظ في البلد الممثل في الشكل (1) بأن متوسط البلد من معدل وفيات الأطفال هو أقل من متوسط معدل وفيات الأطفال لدى مجموعة البلدان النامية، بما أن المعين الأزرق داخل المعين الأحمر لهذا المتغير.

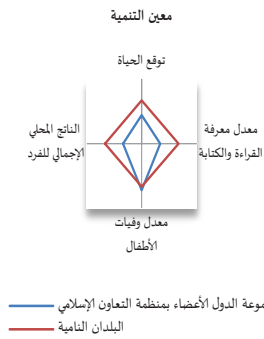
يعتبر المعين البياني معينا جزئيا، في حال عدم اكتمال البيانات كما هو موضح بالرسم البياني (2). في الرسم البياني (2)، بما أن بيانات معدل معرفة القراءة والكتابة غير متوفرة حول ذلك البلد، فإنه ليس من الممكن رسم مربع بربط قيم المؤشرات الأربع، ولهذا يتحول المعين إلى مثلث بقيم لمعدل توقع الحياة، والناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدلات وفيات الأطفال.

يبين معين التطور في النبذة المختصرة عن البلدان، المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية الأربعة (معدل توقع الحياة، إجمالي الناتج المحلي للفرد، معدل معرفة القراءة والكتابة، معدل وفيات الأطفال) لبلد معين بالمقارنة مع المعدلات المرتبطة بتصنيف الدخل الذي ينتمي له البلد في عام 2010 أو في آخر سنة متاحة.

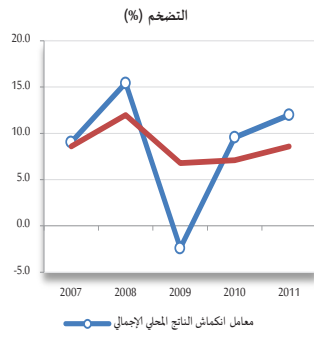
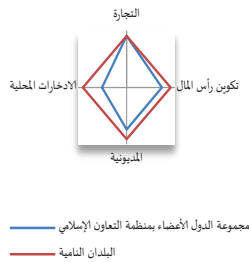
ويبين المعين الثاني النسب الاقتصادية، معبر عنها كنسب إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح المؤشرات الاقتصادية الأربعة (التجارة، المدخرات المحلية، تكوين رأس المال والمديونية) لبلد معين، مقارنة بمتوسط البلدان النامية. تم حساب المتغيرات الأربعة في هذه المعينات على النحو التالي: تم الحصول على قيمة التجارة، بقسمة إجمالي صادرات وواردات السلع والخدمات على الناتج المحلي الإجمالي، وتم التعبير عن إجمالي الادخار المحلي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، بنسب إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأما المديونية فهي إجمالي الديون الخارجية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

الرسومات البيانية الثلاثة الأخيرة تبين التضخم، ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي وتجارة السلع فيما بين منظمة التعاون الإسلامي في فترة الخمس السنوات الماضية من 2007-2011.

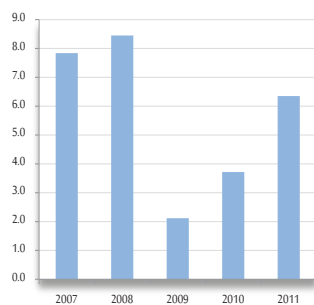
مجموعة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي



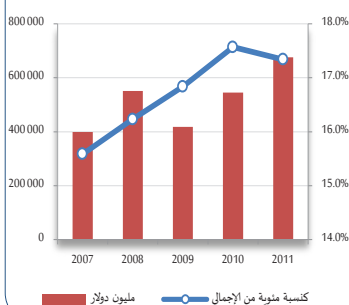
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



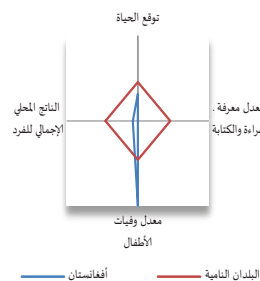
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



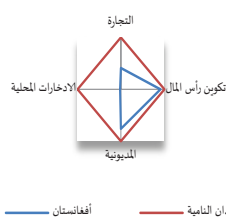
مجموعة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي	البلدان النامية	العالم	
السكان والدخل			
نمو السكان (%)	1.15	1.25	1.84 2011
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.70	46.25	38.83 2010
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,490	6,104	5,507 2011
إجمالي الدخل القومي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,574	6,918	5,514 2011
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	51.98	47.01	47.19 2011
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان ما فوق 15 سنة)	84.03	81.41	73.31 2010
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	41.15	47.00	47.82 2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.64	69.58	64.83 2010
المؤشرات الرئيسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
الناتج المحلي الإجمالي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	2011	2010	2009
	8,561.30	8,139.40	7,601.80
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.00	5.90	2.30
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.30	4.00	-0.10
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	366.90	186.90	89.80
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	6.35	3.72	2.12
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	134,000	135,249	133,099
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	2011	2010	2009
	7.10	6.80	12.00
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	11.99	9.56	-2.40
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	2011	2010	2009
	2,127,101	1,659,488	1,272,313
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	15.16	15.80	15.77
واردات السلع	1,774,736	1,440,961	1,205,914
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	19.95	19.60	17.96
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)			
الزراعة	2010	2009	2008
	11.30	11.50	10.30
الصناعة	42.80	41.10	45.80
الخدمات	45.80	47.40	44.00
نفقات الاستهلاك المنزلي النهائية	56.00	58.10	53.90
نفقات الحكومة العامة النهائية	13.10	13.90	12.10
إجمالي تكوين رأس المال	24.80	24.40	24.50
إجمالي الادخارات المحلية	18.49	27.37	31.18
صادرات السلع والخدمات	37.05	35.65	44.80
واردات السلع والخدمات	34.48	36.11	40.55
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	2010	2009	2008
	20.06	22.03	19.53
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.69	0.77	0.72
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	2.32	2.96	2.11

أفغانستان

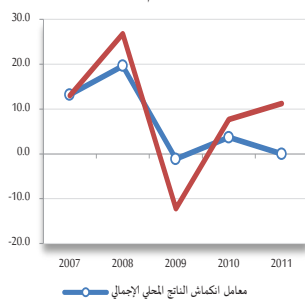
معين التنمية



الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



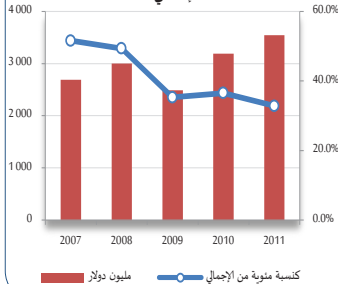
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



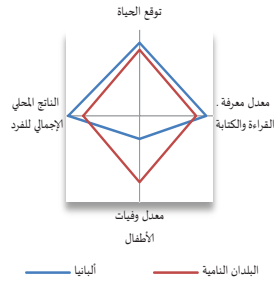
العالم	البلدان النامية	أفغانستان	
السكان والدخل			
1.15	1.25	2.72	2011
نمو السكان (%)			
46.70	46.00	26.35	2009
11,490	6,104	956	2011
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)			
11,490	6,104	956	2011
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)			
11,574	6,918	910	2010
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)			
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
51.98	47.01	23.55	2011
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)			
84.03	81.41	...	...
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)			
41.15	47.00	103.00	2010
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)			
69.64	69.58	48.28	2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)			

المؤشرات الرئيسية

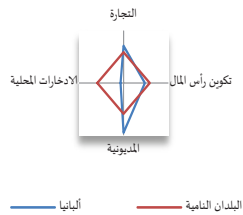
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
2011	2010	2009	
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)			
29.70	27.50	25.10	
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)			
5.70	8.40	21.00	
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)			
2.70	5.20	17.30	
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)			
0.00	0.30	-0.30	
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي			
...	1.89	-2.40	
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)			
83	211	76	
التضخم (%)			
2011	2010	2009	
أسعار المستهلك			
11.20	7.70	-12.20	
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي			
...	3.68	-1.16	
التجارة (مليون دولار)			
2011	2010	2009	
صادرات السلع			
483	498	444	
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)			
53.11	42.11	40.52	
واردات السلع			
10,334	8,241	6,602	
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)			
31.84	36.18	34.91	
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)			
2010	2009	2008	
الزراعة			
35.00	33.30	32.90	
الصناعة			
25.20	22.60	27.30	
الخدمات			
39.80	44.00	39.90	
نفقات الاستهلاك الأخرى النهائية			
81.50	98.20	97.90	
نفقات الحكومة العامة النهائية			
35.90	13.90	10.00	
إجمالي تكوين رأس المال			
26.50	17.50	27.60	
إجمالي الادخارات المحلية			
-21.79	-27.48	-15.76	
صادرات السلع والخدمات			
...	...	...	
واردات السلع والخدمات			
51.74	52.89	53.53	
المديونية			
2010	2009	2008	
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي			
14.42	17.80	19.92	
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي			
0.05	0.05	0.05	
إجمالي خدمات الدين / الصادرات			
0.45	0.70	0.12	

ألبانيا

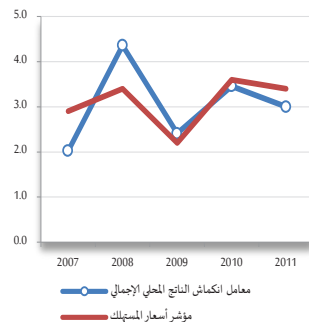
معين التنمية



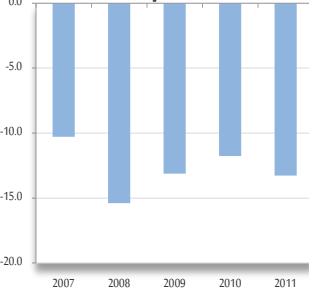
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



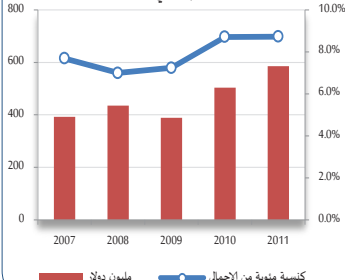
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



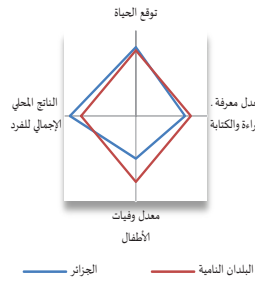
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



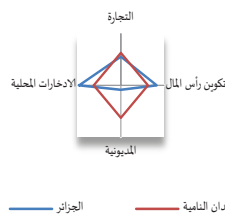
ألبانيا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
نمو السكان (%)	0.37	1.25
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.70	46.00
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	7,741	6,104
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	8,900	6,918
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	51.98	47.01
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	84.03	81.41
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	41.15	47.00
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.64	69.58
المؤشرات الرئيسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	22.80	23.90
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.30	3.50
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.80	3.00
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.60	-1.40
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-13.11	-11.76
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	996	1,051
التضخم (%)		
أسعار المستهلك	2.20	3.60
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	2.41	3.46
التجارة (مليون دولار)		
صادرات السلع	1,002	1,438
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	1.89	8.52
واردات السلع	4,374	4,349
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	8.47	8.78
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		
الزراعة	18.50	18.90
الصناعة	24.80	23.50
الخدمات	56.70	57.60
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	79.40	87.00
نفقات الحكومة العامة النهائية	10.20	9.60
إجمالي تكوين رأس المال	37.10	29.00
إجمالي الادخارات المحلية	5.52	3.30
صادرات السلع والخدمات	24.42	28.60
واردات السلع والخدمات	56.72	54.30
المديونية		
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	30.02	38.57
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.53	0.75
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	2.74	4.20

الجزائر

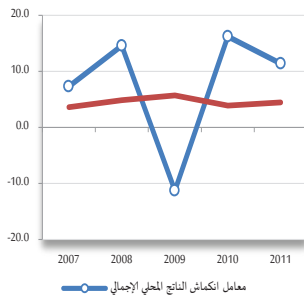
معين التنمية



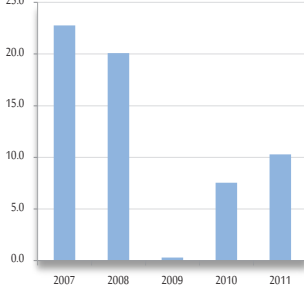
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



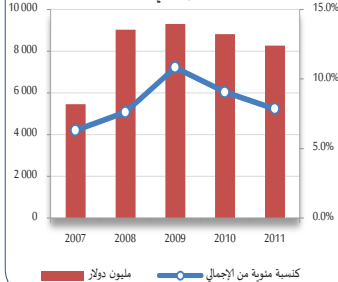
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

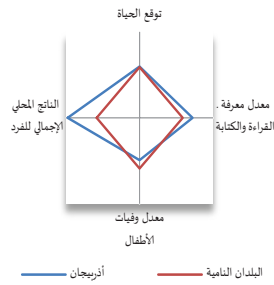


العالم	البلدان النامية	الجزائر		
السكان والدخل				
1.15	1.25	1.44	2011	نمو السكان (%)
46.70	46.00	31.59	2009	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
11,490	6,104	7,333	2011	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
11,574	6,918	8,370	2011	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
51.98	47.01	72.87	2011	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
84.03	81.41	72.65	2006	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
41.15	47.00	30.50	2010	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
69.64	69.58	72.85	2010	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)

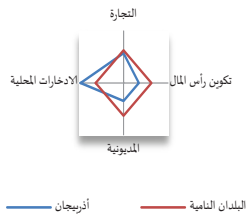
المؤشرات الرئيسية

2011	2010	2009	
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
263.70	251.90	241.10	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
2.50	3.30	2.40	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
1.00	1.70	0.90	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
19.60	12.10	0.40	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
10.28	7.52	0.29	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
2,571	2,264	2,746	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
التضخم (%)			
4.50	3.90	5.70	أسعار المستهلك
11.43	16.25	-11.27	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
التجارة (مليون دولار)			
58,006	57,064	45,188	صادرات السلع
6.74	8.44	8.13	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
47,405	40,459	40,703	واردات السلع
9.19	9.90	13.81	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)			
7.90	9.60	6.60	الزراعة
56.60	49.50	60.70	الصناعة
35.40	40.90	32.80	الخدمات
35.20	37.40	28.80	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
15.40	16.40	13.20	نفقات الحكومة العامة النهائية
41.10	46.80	37.20	إجمالي تكوين رأس المال
50.73	51.17	56.73	إجمالي الادخارات المحلية
37.35	35.28	47.82	صادرات السلع والخدمات
25.16	37.97	29.35	واردات السلع والخدمات
المديونية			
3.28	3.93	3.46	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
0.07	0.10	0.11	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
0.61	0.81	1.18	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

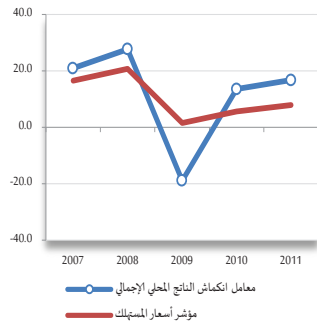
معين التنمية



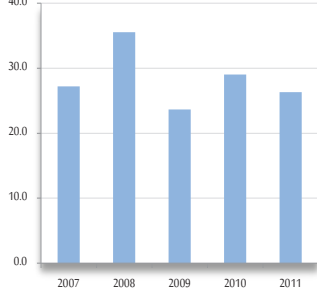
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



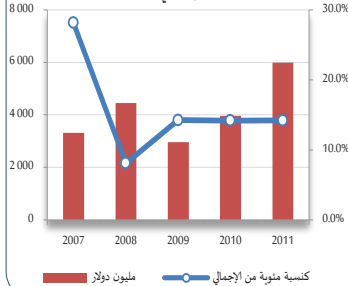
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



أذربيجان

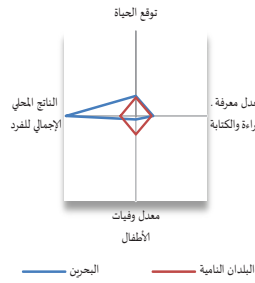
السكان والدخل	أذربيجان	البلدان النامية	العالم
نمو السكان (%)	1.26	1.25	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	50.87	46.00	46.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	10,202	6,104	11,490
إجمالي الدخل القومي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	9,020	6,918	11,574
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضرة (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	53.64	47.01	51.98
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	99.76	81.41	84.03
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	39.40	47.00	41.15
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	70.51	69.58	69.64

المؤشرات الرئيسية

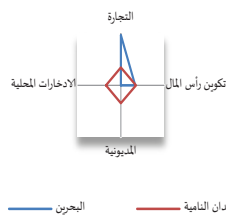
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	85.70	91.00	93.10
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	9.30	5.00	0.10
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	8.30	4.10	-0.70
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	10.20	15.00	16.40
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	23.67	29.01	26.32
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	473	563	1,465
التضخم (%)	1.60	5.70	7.90
أسعار المستهلك	-18.85	13.60	16.74
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	2009	2010	2011
التجارة (مليون دولار)	14,701	21,360	29,639
صادرات السلع	12.14	12.35	10.30
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	6,122	6,599	12,534
واردات السلع	19.30	20.11	23.44
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	2008	2009	2010
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	5.90	6.50	5.70
الزراعة	69.20	60.00	64.00
الصناعة	25.00	33.40	30.40
الخدمات	33.40	42.80	43.90
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	8.50	11.10	9.60
نفقات الحكومة العامة النهائية	18.70	18.90	17.00
إجمالي تكوين رأس المال	61.00	48.24	50.81
إجمالي الادخارات المحلية	105.66	37.72	44.75
صادرات السلع والخدمات	23.85	22.08	20.11
واردات السلع والخدمات	2008	2009	2010
المديونية	9.19	10.52	13.49
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	0.25	0.19	0.18
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.70	1.13	1.05
إجمالي خدمات الدين / الصادرات			

البحرين

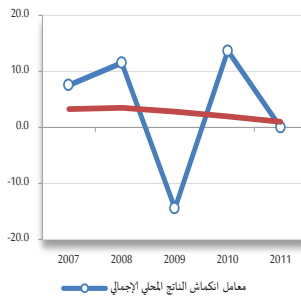
معين التنمية



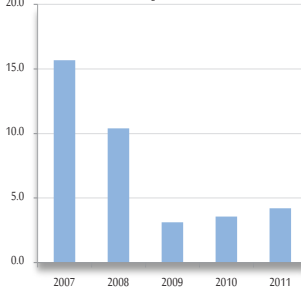
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



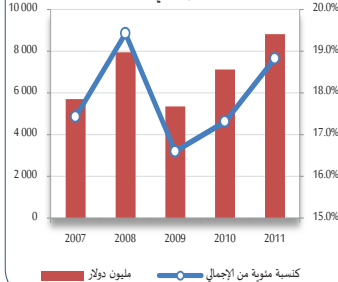
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

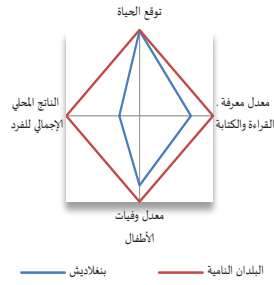


العالم	البلدان النامية	البحرين		
السكان والدخل				
1.15	1.25	4.89	2011	نمو السكان (%)
46.70	46.00	56.38	2009	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
11,490	6,104	27,556	2011	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
11,574	6,918	21,240	2010	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
51.98	47.01	88.69	2011	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
84.03	81.41	91.92	2010	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
41.15	47.00	8.70	2010	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
69.64	69.58	75.02	2010	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)

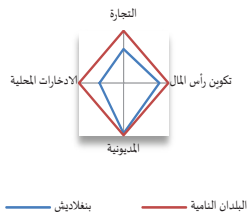
المؤشرات الرئيسية

2011	2010	2009	
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
31.10	29.90	28.30	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
1.80	4.50	3.10	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
-0.20	-1.90	-22.70	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
1.10	0.80	0.60	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
4.21	3.57	3.11	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
781	156	257	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
التضخم (%)			
1.00	2.00	2.80	أسعار المستهلك
...	13.66	-14.45	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
التجارة (مليون دولار)			
33,826	29,636	23,082	صادرات السلع
11.84	11.06	10.31	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
13,012	11,514	9,151	واردات السلع
36.96	33.39	32.46	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)			
0.40	0.40	0.30	الزراعة
43.80	40.40	47.20	الصناعة
55.80	59.20	52.50	الخدمات
35.00	34.80	30.40	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
12.40	15.50	13.30	نفقات الحكومة العامة النهائية
29.40	27.20	33.90	إجمالي تكوين رأس المال
0.00	49.74	56.84	إجمالي الادخارات المحلية
148.50	139.07	146.93	صادرات السلع والخدمات
51.36	56.47	62.86	واردات السلع والخدمات
المديونية			
...	...	...	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

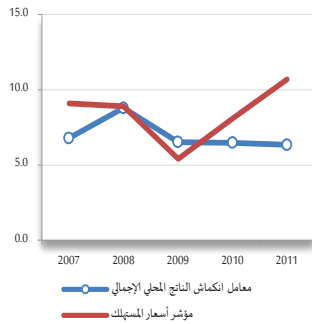
معين التنمية



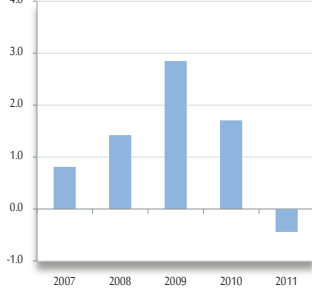
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



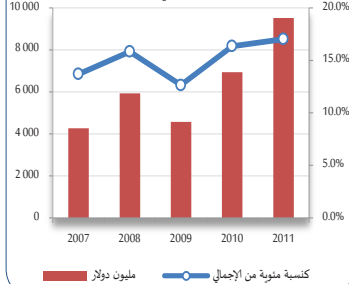
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



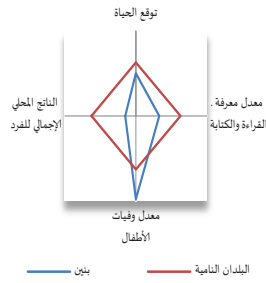
بنغلاديش البلدان النامية العالم

السكان والدخل	بنغلاديش	البلدان النامية	العالم
نمو السكان (%)	1.21	1.25	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	48.64	46.00	46.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	1,693	6,104	11,490
إجمالي الدخل القومي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	1,940	6,918	11,574
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضرة (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	28.39	47.01	51.98
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	56.78	81.41	84.03
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	38.00	47.00	41.15
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	68.63	69.58	69.64

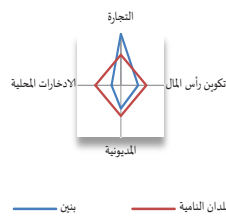
المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	282.20	260.50	242.10
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	6.10	6.40	5.90
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.60	4.90	4.50
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.50	1.80	2.70
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-0.44	1.70	2.85
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,136	913	700
التضخم (%)	10.70	8.10	5.40
أسعار المستهلك	6.33	6.47	6.52
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	2011	2010	2009
التجارة (مليون دولار)	19,741	14,666	14,377
صادرات السلع	6.47	7.47	5.31
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	36,191	27,771	21,803
واردات السلع	22.77	21.05	17.49
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	2010	2009	2008
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	18.60	18.70	19.00
الزراعة	28.50	28.70	28.50
الصناعة	53.00	52.60	52.50
الخدمات	75.40	74.60	74.40
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	5.40	5.30	5.30
نفقات الحكومة العامة النهائية	24.90	24.40	24.20
إجمالي تكوين رأس المال	17.80	17.25	15.80
إجمالي الادخارات المحلية	15.74	17.26	18.04
صادرات السلع والخدمات	30.32	26.58	32.54
واردات السلع والخدمات	2010	2009	2008
المديونية	23.65	25.09	27.09
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	0.23	0.25	0.31
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	4.51	5.44	4.80
إجمالي خدمات الدين / الصادرات			

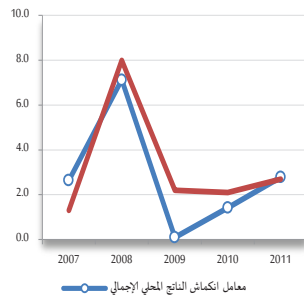
معين التنمية



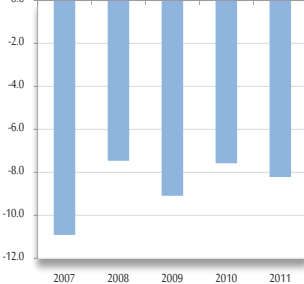
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



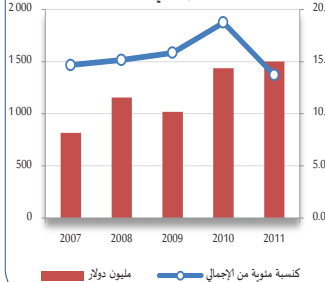
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



بنين

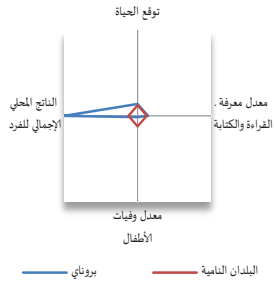
السكان والدخل	بنين	البلدان النامية	العالم
نمو السكان (%)	2.83	1.25	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	40.88	46.00	46.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	1,481	6,104	11,490
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	1,630	6,918	11,574
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	44.91	47.01	51.98
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	42.36	81.41	84.03
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	73.20	47.00	41.15
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	55.59	69.58	69.64

المؤشرات الرئيسية

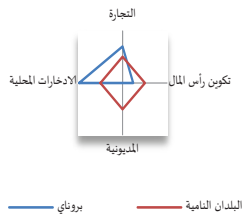
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	14.70	13.90	13.40
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.10	2.60	2.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	0.30	-0.20	-0.10
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.60	-0.50	-0.60
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-8.22	-7.58	-9.09
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	118	177	134
التضخم (%)	2011	2010	2009
أسعار المستهلك	2.70	2.10	2.20
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي	2.79	1.42	0.10
التجارة (مليون دولار)	2011	2010	2009
صادرات السلع	821	508	412
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	26.23	32.53	31.29
واردات السلع	10,129	7,163	6,013
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	12.69	17.75	14.77
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2010	2009	2008
الزراعة	35.40	35.20	35.20
الصناعة	14.40	14.20	13.70
الخدمات	50.20	50.60	51.10
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	76.60	76.10	75.10
نفقات الحكومة العامة النهائية	11.90	12.00	11.80
إجمالي تكوين رأس المال	21.00	21.20	20.70
إجمالي الادخارات المحلية	12.32	10.77	7.09
صادرات السلع والخدمات	11.12	11.52	14.09
واردات السلع والخدمات	108.96	98.53	112.47
المديونية	2010	2009	2008
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	18.58	16.23	13.75
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.20	0.18	0.62
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	4.08	4.46	3.16

بروناي

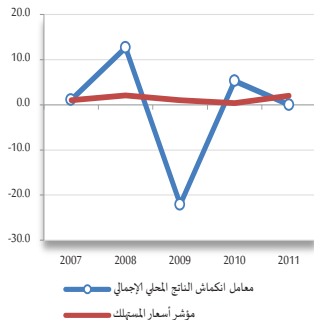
معين التنمية



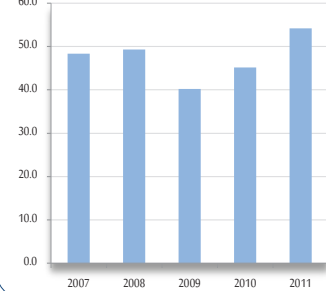
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



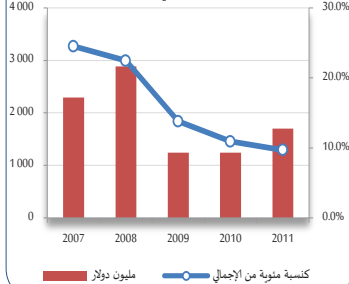
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



بروناي

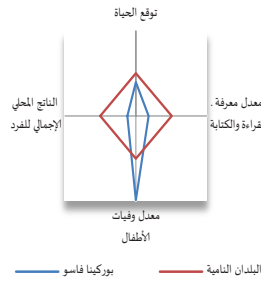
السكان والدخل	2011	2009	2011	2009
نمو السكان (%)	1.15	1.25	1.76	2011
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.70	46.00	48.94	2009
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,490	6,104	49,384	2011
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,574	6,918	49,790	2009
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	51.98	47.01	75.96	2011
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	84.03	81.41	95.22	2010
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	41.15	47.00	5.80	2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.64	69.58	77.93	2010

المؤشرات الرئيسية

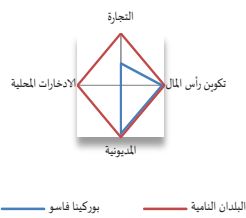
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	21.00	20.10	19.40
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	1.90	2.60	-1.80
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-0.60	0.60	-3.70
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	8.40	5.60	4.30
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	54.19	45.16	40.19
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,208	626	371
التضخم (%)	2011	2010	2009
أسعار المستهلك	2.00	0.40	1.00
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	...	5.31	-22.09
التجارة (مليون دولار)	2011	2010	2009
صادرات السلع	11,252	8,255	6,458
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	8.75	8.06	10.25
واردات السلع	6,267	3,133	2,550
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	11.41	18.45	22.78
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2010	2009	2008
الزراعة	0.70	0.90	0.60
الصناعة	70.30	65.40	74.10
الخدمات	29.00	33.70	25.20
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	20.70	24.40	17.70
نفقات الحكومة العامة النهائية	21.00	23.30	17.10
إجمالي تكوين رأس المال	14.70	17.60	13.70
إجمالي الادخارات المحلية	64.44	54.56	64.35
صادرات السلع والخدمات	74.13	68.25	76.57
واردات السلع والخدمات	25.32	37.12	27.91
المديونية	2010	2009	2008
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

بوركينافاسو

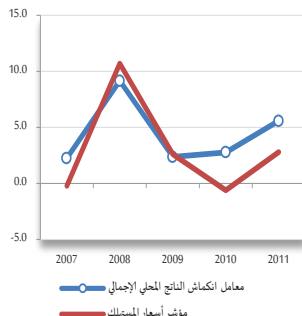
معين التنمية



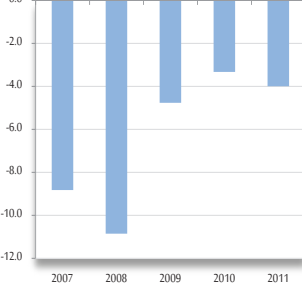
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



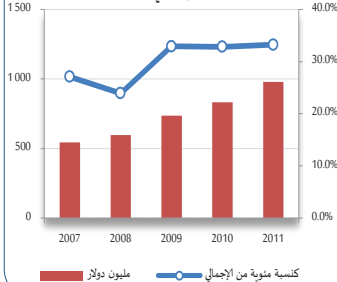
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



بوركينافاسو البلدان النامية العالم

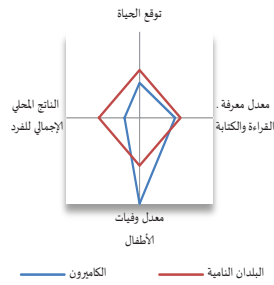
السكان والدخل	بوركينافاسو	البلدان النامية	العالم
نمو السكان (%)	3.03	1.25	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	45.81	46.00	46.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	1,466	6,104	11,490
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	1,310	6,918	11,574
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	26.51	47.01	51.98
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	28.73	81.41	84.03
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	92.60	47.00	41.15
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	54.92	69.58	69.64

المؤشرات الرئيسية

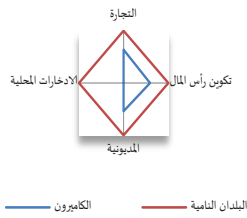
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	22.00	20.40	18.70
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.60	7.90	3.20
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.20	5.50	0.80
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.40	-0.30	-0.40
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-4.00	-3.33	-4.76
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	7	35	101
التضخم (%)	2011	2010	2009
أسعار المستهلك	2.80	-0.60	2.60
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي	5.58	2.78	2.38
التجارة (مليون دولار)	2011	2010	2009
صادرات السلع	789	624	458
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	40.73	30.73	22.44
واردات السلع	2,153	1,911	1,775
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	30.49	33.52	35.61
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2010	2009	2008
الزراعة	37.60	40.20	40.20
الصناعة	16.60	15.80	15.50
الخدمات	45.80	43.90	44.30
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	65.20	69.50	70.90
نفقات الحكومة العامة النهائية	21.20	21.10	21.30
إجمالي تكوين رأس المال	29.50	24.00	24.20
إجمالي الادخارات المحلية	...	...	...
صادرات السلع والخدمات	8.68	7.06	6.85
واردات السلع والخدمات	21.33	27.92	31.67
المديونية	2010	2009	2008
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	22.91	21.79	20.17
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.20	0.18	0.21
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	3.14	4.62	5.81

الكاميرون

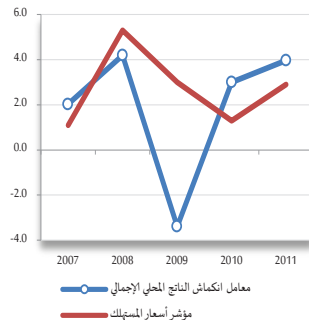
معين التنمية



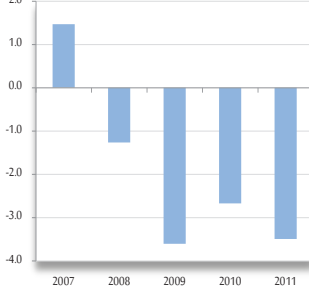
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



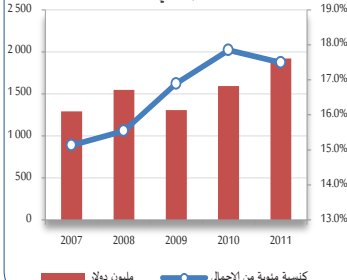
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



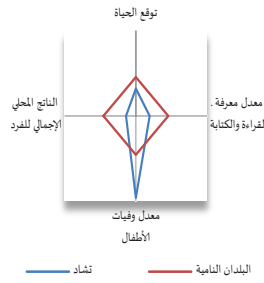
الكاميرون

السكان والدخل	الكاميرون	البلدان النامية	العالم
نمو السكان (%)	2.20	1.25	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	41.89	46.00	46.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2,257	6,104	11,490
إجمالي الدخل القومي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2,360	6,918	11,574
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	52.09	47.01	51.98
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	70.68	81.41	84.03
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	84.40	47.00	41.15
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	51.06	69.58	69.64

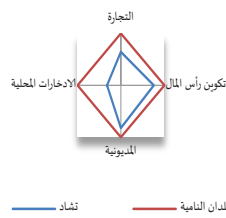
المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	42.70	44.40	47.30
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.00	2.90	4.10
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-0.80	0.40	1.60
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-3.60	-2.67	-0.90
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-3.60	-2.67	-0.90
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	668	354	360
التضخم (%)	3.00	1.30	2.90
أسعار المستهلك	-3.39	3.01	3.97
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	3.788	4,494	5,311
التجارة (مليون دولار)	11.45	12.04	11.64
صادرات السلع	3,953	4,437	5,671
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	22.10	23.73	22.98
واردات السلع	23.30	23.30	24.90
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	28.80	29.70	31.60
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	47.90	46.90	43.50
الزراعة	75.10	75.20	74.70
الصناعة	10.80	11.30	11.50
الخدمات	18.20	18.50	18.30
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	...	...	...
نفقات الحكومة العامة النهائية	29.32	23.75	25.50
إجمالي تكوين رأس المال	29.63	27.43	19.75
إجمالي الادخارات المحلية	11.61	13.27	13.19
صادرات السلع والخدمات	0.50	0.27	0.23
واردات السلع والخدمات	1.39	1.51	0.91
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي			
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي			
إجمالي خدمات الدين / الصادرات			

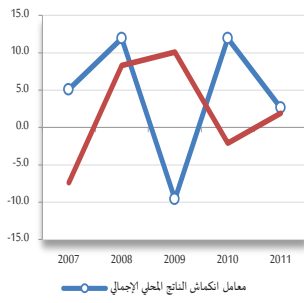
معين التنمية



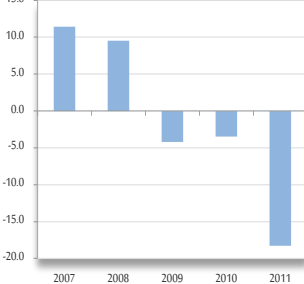
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



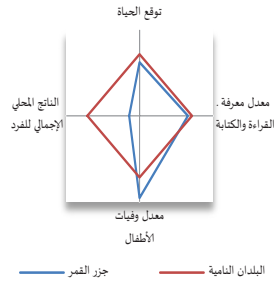
العالم	البلدان النامية	تشاد		
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	1.15	1.25	2.66	2011
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.70	46.00	39.40	2009
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,490	6,104	1,865	2011
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,574	6,918	1,370	2011
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	51.98	47.01	21.83	2011
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	84.03	81.41	34.47	2010
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	41.15	47.00	98.90	2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.64	69.58	49.19	2010

المؤشرات الرئيسية

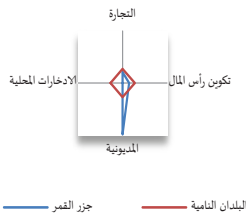
2011	2010	2009	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	
19.50	18.80	16.50	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	
1.60	13.00	-1.20	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	
-0.90	10.30	-3.60	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	
-1.70	-0.30	-0.30	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	
-18.28	-3.49	-4.23	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	
1,855	1,940	1,105	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	
2011	2010	2009	التضخم (%)	
1.90	-2.10	10.10	أسعار المستهلك	
2.63	11.94	-9.60	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي	
2011	2010	2009	التجارة (مليون دولار)	
3,547	2,656	2,102	صادرات السلع	
0.60	0.32	0.23	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	
969	1,191	1,022	واردات السلع	
34.32	24.20	24.48	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	
2010	2009	2008	هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	
19.10	20.50	20.20	الزراعة	
51.50	45.60	53.80	الصناعة	
29.30	33.90	26.00	الخدمات	
25.80	32.50	26.80	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	
24.30	29.80	23.20	نفقات الحكومة العامة النهائية	
23.50	22.50	15.90	إجمالي تكوين رأس المال	
10.66	5.70	27.40	إجمالي الادخارات المحلية	
32.05	31.81	44.52	صادرات السلع والخدمات	
13.92	44.47	36.64	واردات السلع والخدمات	
2010	2009	2008	المديونية	
20.26	24.59	20.85	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	
0.19	0.33	0.22	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	
1.46	2.21	3.07	إجمالي خدمات الدين / الصادرات	

جزر القمر

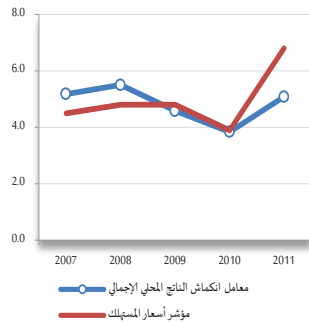
معين التنمية



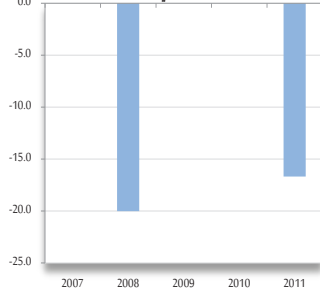
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



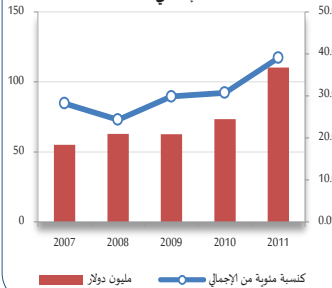
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



جزر القمر

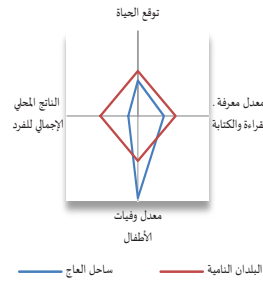
السكان والدخل	2011	2010	2009	2008
نمو السكان (%)	1.15	1.25	2.61	2.61
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.70	46.00	33.00	33.00
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,490	6,104	1,232	1,232
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,574	6,918	1,120	1,120
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	51.98	47.01	28.07	28.07
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	84.03	81.41	74.94	74.94
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	41.15	47.00	62.80	62.80
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.64	69.58	60.63	60.63

المؤشرات الرئيسية

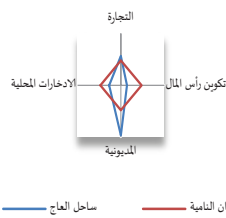
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009	2008
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	0.80	0.80	0.80	0.80
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.20	2.10	1.80	1.80
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	0.10	0.00	-0.30	-0.30
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.10	0.00	0.00	0.00
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-16.67	0.00	0.00	0.00
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	7	4	14	14
التضخم (%)	2011	2010	2009	2008
أسعار المستهلك	6.80	3.90	4.80	4.80
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	5.08	3.84	4.59	4.59
التجارة (مليون دولار)	2011	2010	2009	2008
صادرات السلع	52	30	28	28
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	30.64	16.11	33.21	33.21
واردات السلع	230	209	182	182
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	40.96	32.78	29.34	29.34
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2010	2009	2008	2008
الزراعة	48.20	48.20	48.30	48.30
الصناعة	10.40	10.50	10.50	10.50
الخدمات	41.30	41.40	41.30	41.30
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	104.60	105.90	104.30	104.30
نفقات الحكومة العامة النهائية	14.70	15.30	15.30	15.30
إجمالي تكوين رأس المال	16.50	11.90	13.70	13.70
إجمالي الادخارات المحلية	0.00	-21.10	-20.09	-20.09
صادرات السلع والخدمات	16.99	17.63	16.06	16.06
واردات السلع والخدمات	38.49	49.68	57.90	57.90
المديونية	2010	2009	2008	2008
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	89.23	51.69	52.41	52.41
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.21	0.54	0.80	0.80
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	0.00	14.85	15.15	15.15

ساحل العاج

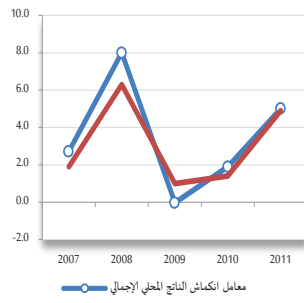
معين التنمية



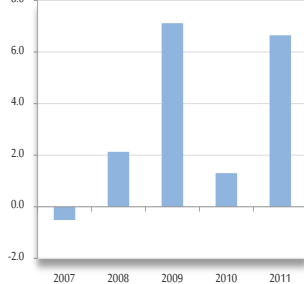
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



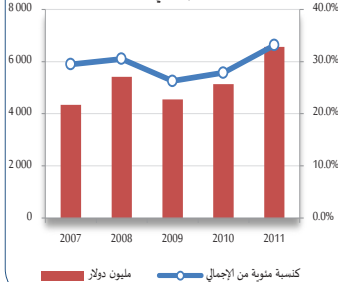
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



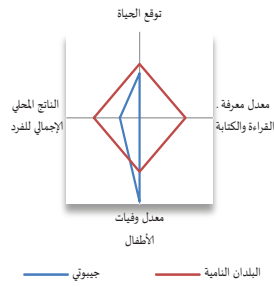
ساحل العاج

السكان والدخل	2011	2010	2009	2008
نمو السكان (%)	1.15	1.25	2.10	2.11
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.70	46.25	39.45	2010
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,490	6,104	1,590	2011
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,574	6,918	1,730	2011
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	51.98	47.01	51.28	2011
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	84.03	81.41	56.17	2010
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	41.15	47.00	85.90	2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.64	69.58	54.74	2010

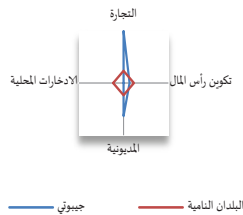
المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009	2008
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	36.10	37.10	35.80	2011
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-4.70	2.40	3.80	2011
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-7.50	-0.60	0.70	2011
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	1.60	0.30	1.60	2011
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	6.64	1.30	7.11	2011
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	344	339	377	2011
التضخم (%)	2011	2010	2009	2008
أسعار المستهلك	4.90	1.40	1.00	2011
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي	5.01	1.89	-0.03	2011
التجارة (مليون دولار)	2011	2010	2009	2008
صادرات السلع	10,808	10,272	10,306	2011
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	23.22	22.17	23.99	2011
واردات السلع	8,991	8,145	7,004	2011
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	45.07	35.04	29.65	2011
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2010	2009	2008	2007
الزراعة	27.40	28.50	27.00	2010
الصناعة	27.60	26.70	28.40	2010
الخدمات	45.00	44.80	44.60	2010
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	65.80	64.50	66.90	2010
نفقات الحكومة العامة النهائية	15.00	14.30	14.70	2010
إجمالي تكوين رأس المال	9.00	9.50	11.20	2010
إجمالي الادخارات المحلية	18.94	19.41	17.85	2010
صادرات السلع والخدمات	49.21	50.37	45.91	2010
واردات السلع والخدمات	35.48	42.72	44.93	2010
المديونية	2010	2009	2008	2007
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	49.77	52.02	53.46	2010
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.54	1.16	0.94	2010
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	2.43	2.13	2.95	2010

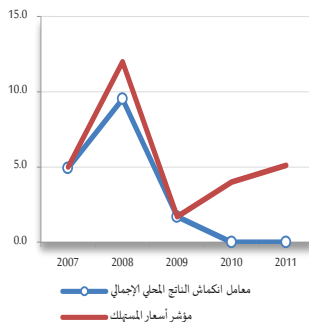
معين التنمية



الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



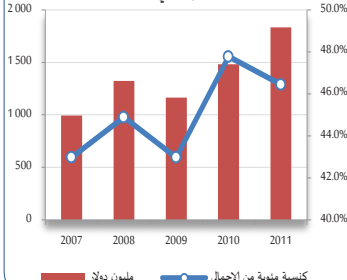
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

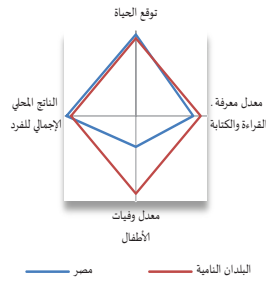


التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

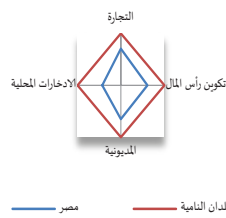


جيبوتي	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
2011	1.90	1.25
2010	32.87	46.25
2011	2,642	6,104
2009	2,450	6,918
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
2011	77.08	47.01
...	...	84.03
2010	73.00	47.00
2010	57.53	69.58
المؤشرات الرئيسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
2011	2010	2009
2.20	2.10	2.00
4.50	3.50	5.00
1.90	1.00	2.50
-0.20	-0.10	-0.10
-16.67	-9.09	-10.00
78	27	100
التضخم (%)		
2011	2010	2009
5.10	4.00	1.70
...	...	1.69
2011	2010	2009
515	463	371
95.47	94.74	89.16
3,433	2,641	2,336
39.10	39.54	35.64
2010	2009	2008
3.90	3.90	4.10
19.60	19.70	17.90
76.50	76.40	78.00
77.40	78.60	70.80
18.60	19.50	19.80
17.30	17.70	16.90
...	...	...
69.52	63.65	67.26
233.89	234.87	271.30
2010	2009	2008
66.55	72.00	71.06
...	0.79	0.80
7.48	8.01	7.21

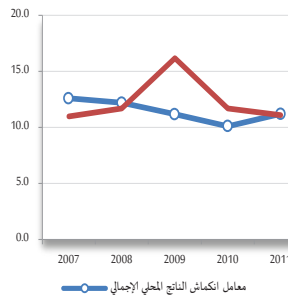
معين التنمية



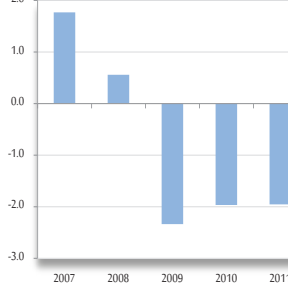
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



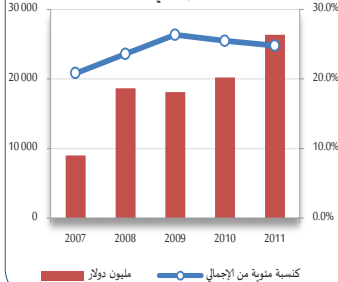
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



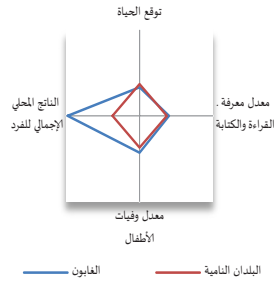
العالم	البلدان النامية	مصر		
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	1.15	1.25	1.75	2011
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.70	46.25	33.41	2010
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,490	6,104	6,540	2011
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,574	6,918	6,160	2011
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	51.98	47.01	43.54	2011
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	84.03	81.41	72.05	2010
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	41.15	47.00	18.60	2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.64	69.58	72.98	2010

المؤشرات الرئيسية

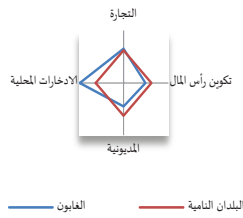
2011	2010	2009	
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	519.00	499.30	469.40
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	1.80	5.10	4.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-0.20	3.80	2.50
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-4.60	-4.30	-4.40
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-1.95	-1.97	-2.33
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	-483	6,386	6,712
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	11.10	11.70	16.20
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي	11.20	10.11	11.17
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	36,199	26,603	24,088
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	33.48	39.38	39.35
واردات السلع	70,068	52,812	44,655
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	20.28	18.45	19.30
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)			
الزراعة	14.00	13.60	13.20
الصناعة	37.50	37.50	37.90
الخدمات	48.50	48.80	48.90
نفقات الاستهلاك الأخرى النهائية	74.70	76.10	72.30
نفقات الحكومة العامة النهائية	11.20	11.30	10.90
إجمالي تكوين رأس المال	18.90	19.20	22.40
إجمالي الادخارات المحلية	14.11	12.55	16.80
صادرات السلع والخدمات	22.03	25.81	28.46
واردات السلع والخدمات	27.98	28.06	39.01
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	15.95	17.66	20.54
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.40	0.46	0.57
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	5.71	6.11	5.39

الغابون

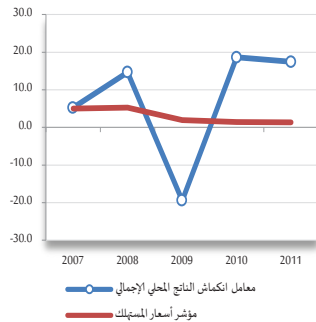
معين التنمية



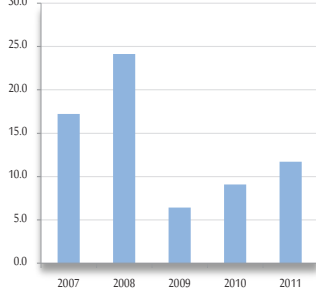
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



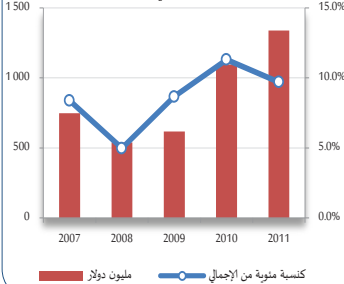
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



الغابون

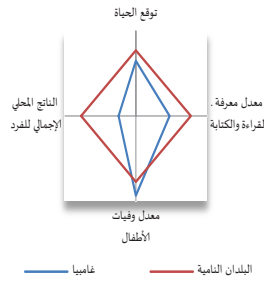
السكان والدخل	الغابون	البلدان النامية	العالم
نمو السكان (%)	1.91	1.25	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	39.04	46.25	46.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	16,183	6,104	11,490
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	13,650	6,918	11,574
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	86.15	47.01	51.98
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	88.38	81.41	84.03
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	54.40	47.00	41.15
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	62.29	69.58	69.64

المؤشرات الرئيسية

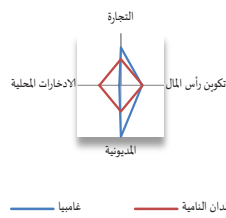
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	21.10	22.70	24.60
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-1.40	6.60	5.80
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-2.80	5.10	4.30
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	0.70	1.20	1.90
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	6.42	9.09	11.73
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	33	531	728
التضخم (%)	1.90	1.40	1.30
أسعار المستهلك	19.43	18.64	17.42
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	2009	2010	2011
التجارة (مليون دولار)	4,736	6,990	10,245
صادرات السلع	7.56	11.14	9.39
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	2,384	2,700	3,561
واردات السلع	10.82	11.71	10.60
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	2008	2009	2010
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2.80	3.10	2.60
الزراعة	69.20	65.40	71.10
الصناعة	28.10	31.50	26.30
الخدمات	27.40	29.60	24.70
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	10.90	12.30	10.40
نفقات الحكومة العامة النهائية	22.00	23.50	24.40
إجمالي تكوين رأس المال	58.96	44.64	51.86
إجمالي الادخارات المحلية	56.12	44.63	54.26
صادرات السلع والخدمات	29.48	33.47	20.45
واردات السلع والخدمات	2008	2009	2010
المديونية	14.96	19.46	17.66
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	1.57	1.35	1.05
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

غامبيا

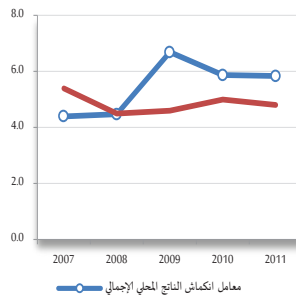
معين التنمية



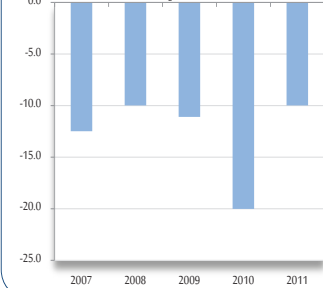
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



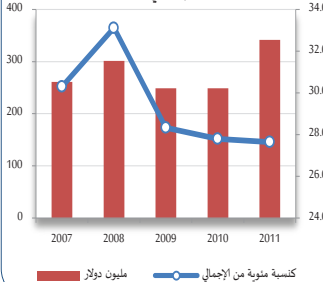
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



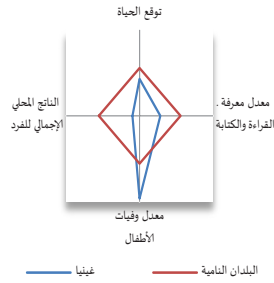
العالم	البلدان النامية	غامبيا		
السكان والدخل				
1.15	1.25	2.76	2011	نمو السكان (%)
46.70	46.25	43.47	2010	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
11,490	6,104	1,943	2011	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
11,574	6,918	2,060	2011	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
51.98	47.01	57.21	2011	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
84.03	81.41	49.96	2010	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
41.15	47.00	56.90	2010	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
69.64	69.58	58.16	2010	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)

المؤشرات الرئيسية

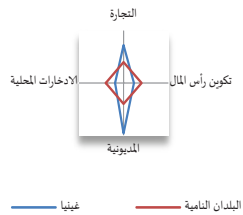
2011	2010	2009	
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
3.50	3.30	3.10	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
3.30	5.50	6.70	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
0.50	2.70	3.90	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
-0.10	-0.20	-0.10	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
-10.00	-20.00	-11.11	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
1,211	101	141	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
التضخم (%)			
4.80	5.00	4.60	أسعار المستهلك
5.84	5.87	6.69	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
التجارة (مليون دولار)			
123	62	56	صادرات السلع
6.89	8.26	6.18	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
1,111	834	823	واردات السلع
29.95	29.26	29.83	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)			
32.10	30.10	26.70	الزراعة
11.30	11.70	12.80	الصناعة
56.60	58.20	60.60	الخدمات
73.20	73.20	73.30	نفقات الاستهلاك الأخرى النهائية
7.70	7.70	8.00	نفقات الحكومة العامة النهائية
30.20	31.10	32.00	إجمالي تكوين رأس المال
2.44	2.89	-1.32	إجمالي الادخارات المحلية
17.25	19.35	18.76	صادرات السلع والخدمات
86.47	99.92	96.67	واردات السلع والخدمات
المديونية			
48.77	50.72	37.33	إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي
0.68	0.76	0.65	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
8.53	8.44	9.22	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

غينيا

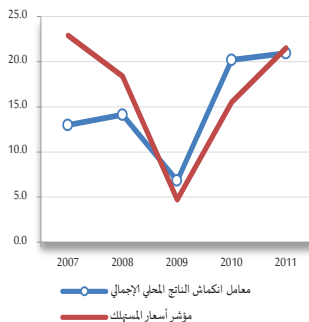
معين التنمية



الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



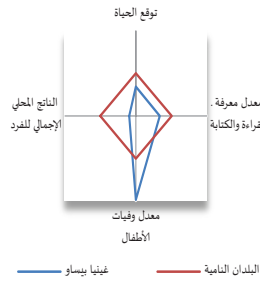
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



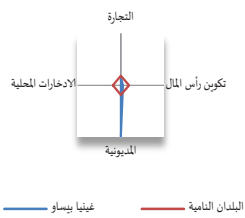
غينيا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
2011	2.41	1.15
نمو السكان (%)		
2010	41.00	46.70
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2011	1,083	11,490
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
2011	1,050	11,574
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
2011	35.46	51.98
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2010	41.05	84.03
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)		
2010	81.20	41.15
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)		
2010	53.64	69.64
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)		
المؤشرات الرئيسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)		
10.50	10.80	11.50
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
-0.30	1.90	3.60
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
-2.70	-0.60	1.00
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)		
-0.50	-0.60	-0.30
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي		
-10.87	-12.24	-5.77
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)		
18	33	19
التضخم (%)		
2009	2010	2011
أسعار المستهلك		
4.70	15.50	21.50
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني		
6.81	20.20	20.94
التجارة (مليون دولار)		
2009	2010	2011
صادرات السلع		
1,279	2,194	2,232
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)		
5.68	2.27	2.47
واردات السلع		
3,688	4,088	5,265
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)		
9.55	10.35	10.26
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		
2008	2009	2010
الزراعة		
24.90	25.90	22.50
الصناعة		
42.40	40.30	44.50
الخدمات		
32.70	33.80	33.10
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية		
78.20	80.90	76.10
نفقات الحكومة العامة النهائية		
6.10	8.50	12.30
إجمالي تكوين رأس المال		
22.00	16.40	18.00
إجمالي الادخارات المحلية		
10.27	16.61	15.99
صادرات السلع والخدمات		
42.68	31.22	45.98
واردات السلع والخدمات		
104.84	86.70	82.94
المديونية		
2008	2009	2010
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي		
68.49	62.91	59.30
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي		
0.98	0.78	0.52
إجمالي خدمات الدين / الصادرات		
7.95	6.66	4.65

غينيا بيساو

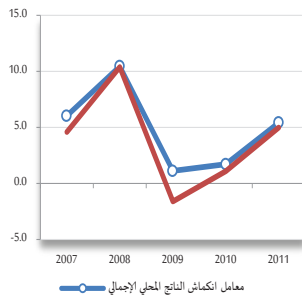
معين التنمية



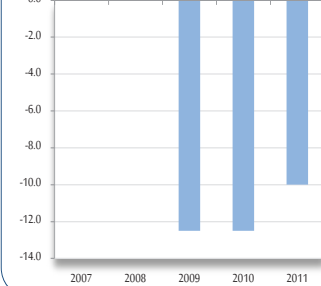
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



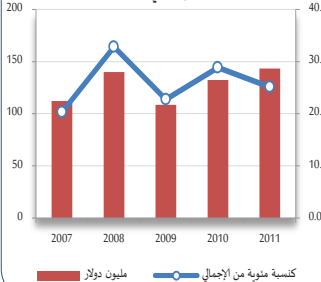
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



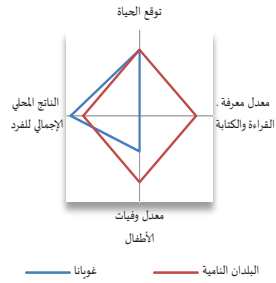
العالم	البلدان النامية	غينيا بيساو		
السكان والدخل				
1.15	1.25	2.10	2011	نمو السكان (%)
46.70	46.25	42.79	2010	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
11,490	6,104	1,144	2011	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
11,574	6,918	1,250	2011	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
51.98	47.01	43.90	2011	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
84.03	81.41	54.18	2010	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
41.15	47.00	92.00	2010	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
69.64	69.58	47.70	2010	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)

المؤشرات الرئيسية

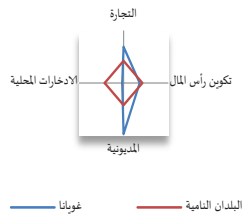
2011	2010	2009	
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
1.90	1.80	1.70	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
5.30	3.50	3.00	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
3.10	1.20	0.70	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
-0.10	-0.10	-0.10	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
-10.00	-12.50	-12.50	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
165	154	164	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
التضخم (%)			
5.00	1.10	-1.60	أسعار المستهلك
5.43	1.72	1.12	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
التجارة (مليون دولار)			
224	189	152	صادرات السلع
27.46	31.46	26.32	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
346	269	325	واردات السلع
23.65	27.05	21.09	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)			
45.30	43.20	47.50	الزراعة
13.30	13.30	13.50	الصناعة
41.40	43.50	39.00	الخدمات
88.50	90.00	94.80	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
9.50	14.80	12.10	نفقات الحكومة العامة النهائية
7.30	8.50	8.70	إجمالي تكوين رأس المال
...	...	...	إجمالي الادخارات المحلية
26.62	23.42	20.44	صادرات السلع والخدمات
32.10	49.32	43.88	واردات السلع والخدمات
المديونية			
130.78	133.84	128.17	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
0.40	0.45	0.42	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
2.90	8.71	3.05	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

غويانا

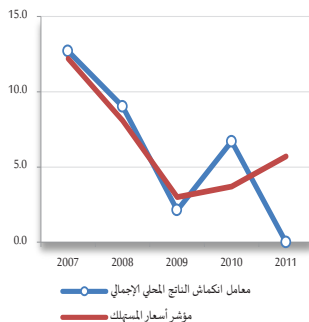
معين التنمية



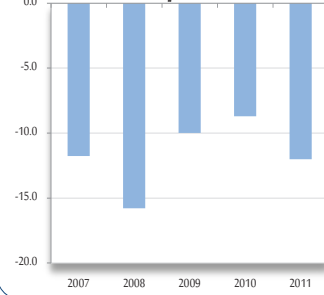
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



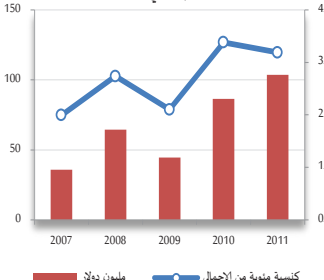
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



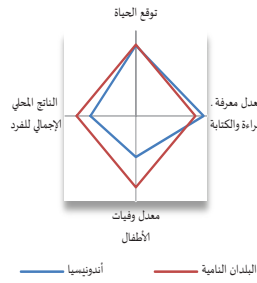
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



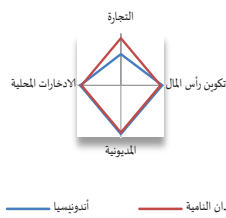
غويانا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
2011	1.25	1.15
نمو السكان (%)		
2010	46.25	46.70
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2011	6,104	11,490
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
2010	6,918	11,574
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
2011	47.01	51.98
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)		
...	81.41	84.03
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)		
2010	47.00	41.15
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)		
2010	69.58	69.64
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)		
المؤشرات الرئيسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)		
5.10	5.40	5.80
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
3.30	4.40	4.20
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
3.00	4.00	3.90
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)		
-0.20	-0.20	-0.30
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي		
-10.00	-8.70	-12.00
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)		
4,877	13,771	18,906
التضخم (%)		
2009	2010	2011
أسعار المستهلك		
3.00	3.70	5.70
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني		
2.13	6.70	...
التجارة (مليون دولار)		
2009	2010	2011
صادرات السلع		
952	1,119	1,375
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)		
0.62	0.84	0.85
واردات السلع		
1,163	1,436	1,875
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)		
3.31	5.36	4.90
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		
2008	2009	2010
الزراعة		
21.70	19.80	17.40
الصناعة		
33.50	33.10	34.20
الخدمات		
44.80	47.10	48.40
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية		
93.40	82.30	86.70
نفقات الحكومة العامة النهائية		
15.40	16.20	15.30
إجمالي تكوين رأس المال		
23.90	26.60	25.80
إجمالي الادخارات المحلية		
-8.81	1.49	-0.52
صادرات السلع والخدمات		
61.26	57.51	57.13
واردات السلع والخدمات		
87.42	70.79	63.59
المديونية		
2008	2009	2010
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي		
43.26	51.22	59.95
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي		
0.55	0.57	0.62
إجمالي خدمات الدين / الصادرات		
2.32	1.99	2.62

أندونيسيا

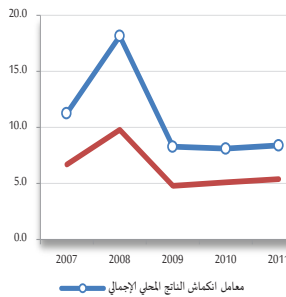
معين التنمية



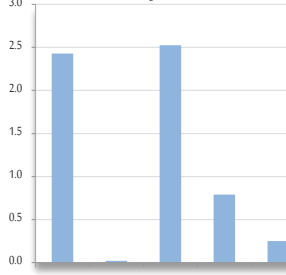
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



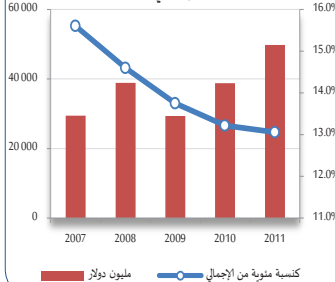
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

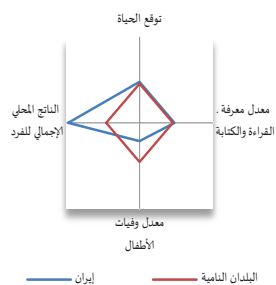


العالم	البلدان النامية	أندونيسيا	
السكان والدخل			
1.15	1.25	1.02	2011
نمو السكان (%)			
46.70	46.25	49.18	2010
11,490	6,104	4,666	2011
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)			
11,490	6,104	4,666	2011
11,574	6,918	4,530	2011
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)			
11,574	6,918	4,530	2011
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)			
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
51.98	47.01	50.69	2011
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)			
84.03	81.41	92.58	2009
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)			
41.15	47.00	27.20	2010
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)			
69.64	69.58	68.89	2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)			

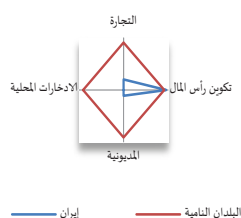
المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	1,124.60	1,034.40	962.90
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	6.50	6.20	4.60
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.00	4.70	3.20
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	2.10	5.60	13.60
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	0.25	0.79	2.52
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	4,150	3,648	3,048
التضخم (%)	2011	2010	2009
أسعار المستهلك	5.40	5.10	4.80
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي	8.40	8.11	8.27
التجارة (مليون دولار)	2011	2010	2009
صادرات السلع	203,501	157,791	116,510
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	11.24	11.67	12.22
واردات السلع	177,451	135,691	96,968
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	15.13	15.00	15.59
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2010	2009	2008
الزراعة	15.30	15.30	14.50
الصناعة	47.00	47.70	48.10
الخدمات	37.60	37.00	37.50
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	56.70	58.70	60.60
نفقات الحكومة العامة النهائية	9.10	9.60	8.40
إجمالي تكوين رأس المال	32.50	31.00	27.80
إجمالي الادخارات المحلية	34.05	33.79	28.87
صادرات السلع والخدمات	24.13	24.46	29.26
واردات السلع والخدمات	22.84	22.25	30.83
المديونية	2010	2009	2008
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	25.28	30.23	28.89
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.75	0.83	0.92
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	5.02	7.31	5.81

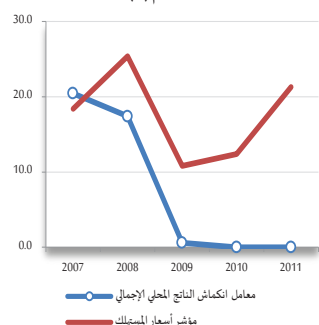
معين التنمية



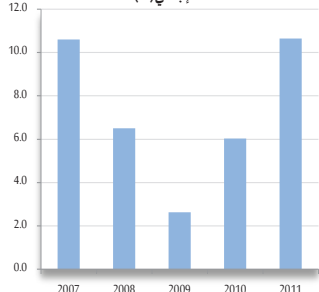
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



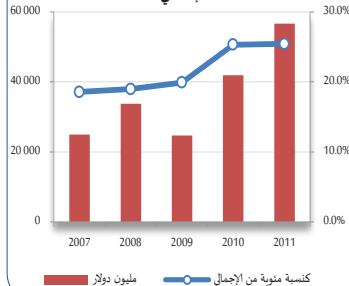
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



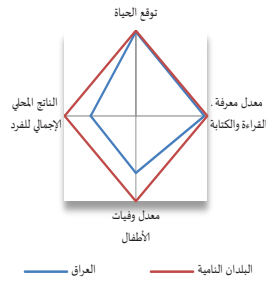
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



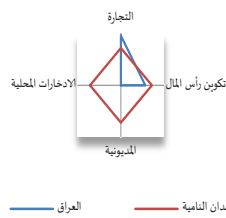
إيران	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
1.12	1.25	1.15
نمو السكان (%)		
34.14	46.25	46.70
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)		
13,053	6,104	11,490
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
11,400	6,918	11,574
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
69.08	47.01	51.98
سكان الحضرة (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)		
85.02	81.41	84.03
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)		
21.80	47.00	41.15
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)		
72.75	69.58	69.64
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)		
المؤشرات الرئيسية		
2009	2010	2011
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
887.60	950.70	990.20
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)		
4.00	5.90	2.00
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
2.40	4.40	0.50
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
9.50	25.30	51.40
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)		
2.63	6.04	10.66
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي		
1,598	1,396	1,617
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)		
التضخم (%)		
10.80	12.40	21.30
أسعار المستهلك		
0.59	...	...
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني		
التجارة (مليون دولار)		
74,181	99,273	129,268
صادرات السلع		
9.90	12.78	14.71
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)		
49,740	66,395	93,674
واردات السلع		
34.83	44.03	40.21
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)		
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		
2008	2009	2010
9.80	9.40	9.20
الزراعة		
43.00	43.60	44.10
الصناعة		
47.20	47.00	46.70
الخدمات		
48.80	51.70	51.00
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية		
9.90	11.20	10.70
نفقات الحكومة العامة النهائية		
34.90	33.00	32.60
إجمالي تكوين رأس المال		
...	...	...
إجمالي الادخارات المحلية		
36.04	22.79	0.00
صادرات السلع والخدمات		
21.74	13.79	15.84
واردات السلع والخدمات		
المديونية		
2008	2009	2010
3.98	3.73	3.00
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي		
0.18	0.15	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي		
...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات		

العراق

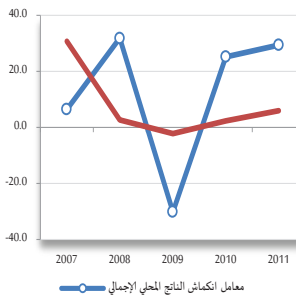
معين التنمية



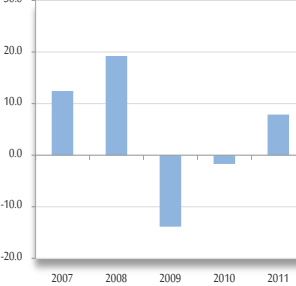
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



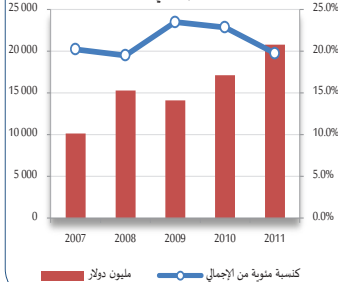
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

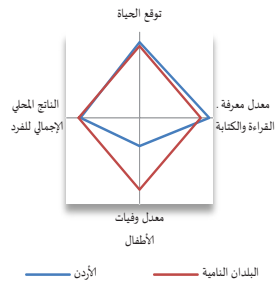


العراق	البلدان النامية	العالم		
السكان والدخل				
2.91	1.25	1.15	2011	نمو السكان (%)
23.53	46.25	46.70	2010	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
3,886	6,104	11,490	2011	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
3,770	6,918	11,574	2011	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
66.50	47.01	51.98	2011	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
78.17	81.41	84.03	2010	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
31.40	47.00	41.15	2010	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
68.49	69.58	69.64	2010	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)

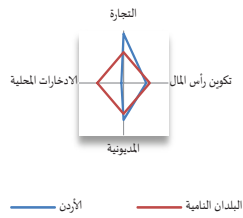
المؤشرات الرئيسية

2011	2010	2009	
127.60	113.70	111.50	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
9.90	0.80	4.20	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
7.20	-1.70	1.50	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
9.10	-1.40	-8.90	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
7.89	-1.73	-13.86	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
1,469	1,651	2,413	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2011	2010	2009	التضخم (%)
6.00	2.40	-2.20	أسعار المستهلك
29.44	25.22	-30.14	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
2011	2010	2009	التجارة (مليون دولار)
68,752	46,640	36,220	صادرات السلع
3.23	6.44	6.37	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
36,449	28,205	23,803	واردات السلع
50.87	49.97	49.53	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
2010	2009	2008	هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
5.00	4.40	3.80	الزراعة
49.80	49.10	62.20	الصناعة
45.10	46.60	34.00	الخدمات
34.60	40.10	37.80	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
42.80	55.30	20.10	نفقات الحكومة العامة النهائية
24.30	25.70	18.40	إجمالي تكوين رأس المال
...	...	...	إجمالي الادخارات المحلية
60.73	59.45	66.68	صادرات السلع والخدمات
34.77	50.40	33.33	واردات السلع والخدمات
2010	2009	2008	المديونية
...	...	...	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

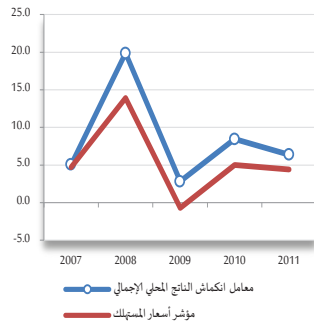
معين التنمية



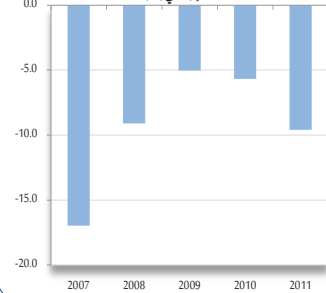
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



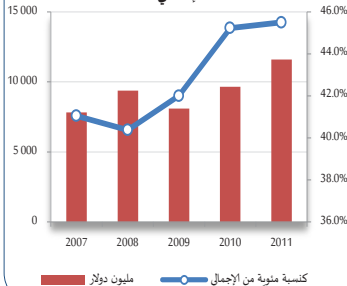
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



الأردن

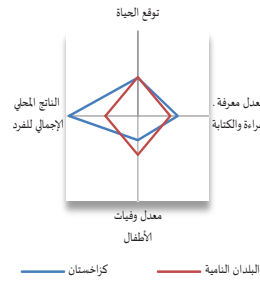
السكان والدخل	العالم	البلدان النامية	الأردن
نمو السكان (%)	1.15	1.25	2.22
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.70	46.25	25.68
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,490	6,104	5,900
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,574	6,918	5,970
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضرة (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	51.98	47.01	82.71
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	84.03	81.41	92.55
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	41.15	47.00	18.40
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.64	69.58	73.29

المؤشرات الرئيسية

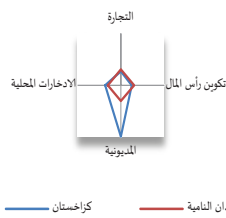
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	36.90	35.30	34.10
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.50	2.30	5.50
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	0.20	0.10	3.20
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-2.80	-1.50	-1.20
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-9.59	-5.68	-5.04
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	12,910	10,768	13,243
التضخم (%)	2011	2010	2009
أسعار المستهلك	4.40	5.00	-0.70
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	6.39	8.44	2.82
التجارة (مليون دولار)	2011	2010	2009
صادرات السلع	6,764	5,939	5,041
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	55.60	55.78	56.00
واردات السلع	18,731	15,402	14,236
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	41.85	41.16	37.04
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2010	2009	2008
الزراعة	2.60	2.70	2.50
الصناعة	29.60	30.10	30.50
الخدمات	67.80	67.20	67.10
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	76.10	73.70	79.00
نفقات الحكومة العامة النهائية	17.40	20.10	21.40
إجمالي تكوين رأس المال	26.60	27.60	29.60
إجمالي الادخارات المحلية	2.78	3.11	-1.11
صادرات السلع والخدمات	39.70	39.95	44.55
واردات السلع والخدمات	74.41	75.75	96.07
المديونية	2010	2009	2008
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	29.58	27.75	29.93
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.61	0.69	1.06
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	4.81	4.69	19.45

كزاخستان

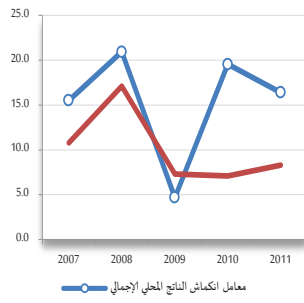
معين التنمية



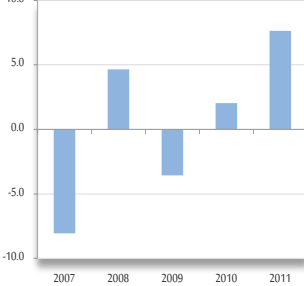
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



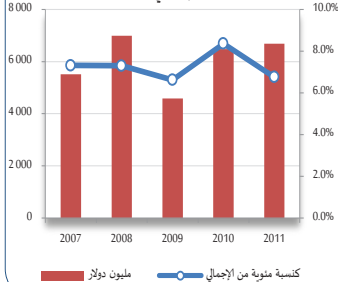
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



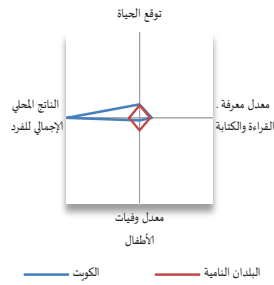
العالم	البلدان النامية	كزاخستان		
السكان والدخل				
1.15	1.25	1.44	2011	نمو السكان (%)
46.70	46.25	53.84	2010	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
11,490	6,104	13,001	2011	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
11,574	6,918	11,310	2011	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
51.98	47.01	53.64	2011	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
84.03	81.41	99.69	2010	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
41.15	47.00	29.10	2010	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
69.64	69.58	68.30	2010	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)

المؤشرات الرئيسية

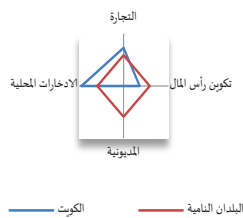
2011	2010	2009	
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
216.80	197.40	182.00	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
7.50	7.30	1.20	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
6.00	5.70	-1.40	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
13.60	3.00	-4.10	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
7.63	2.03	-3.56	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
399	319	1,114	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
التضخم (%)			
8.30	7.10	7.30	أسعار المستهلك
16.41	19.54	4.69	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
التجارة (مليون دولار)			
64,232	47,581	36,631	صادرات السلع
6.69	9.17	7.84	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
34,826	29,901	32,594	واردات السلع
6.87	7.07	5.24	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)			
4.50	6.20	5.40	الزراعة
41.90	39.00	41.20	الصناعة
53.60	54.80	53.30	الخدمات
45.20	47.40	43.50	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
10.90	11.70	10.20	نفقات الحكومة العامة النهائية
25.30	29.40	27.50	إجمالي تكوين رأس المال
39.85	37.64	47.61	إجمالي الادخارات المحلية
35.00	35.61	41.48	صادرات السلع والخدمات
27.83	36.98	40.14	واردات السلع والخدمات
المديونية			
80.19	96.36	79.33	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
3.36	4.92	3.29	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
0.50	0.37	0.25	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

الكويت

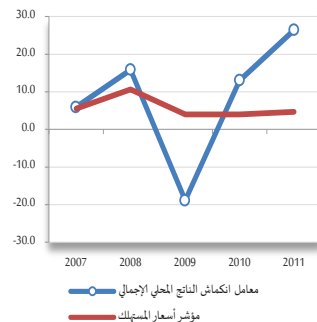
معين التنمية



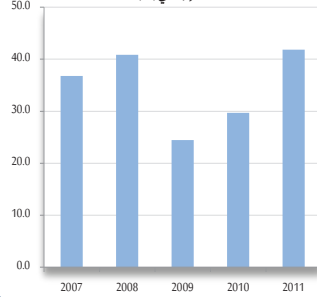
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



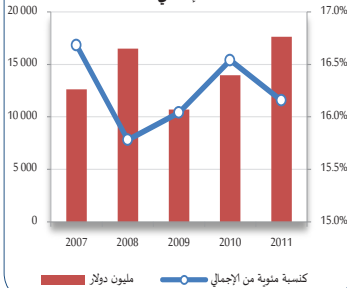
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



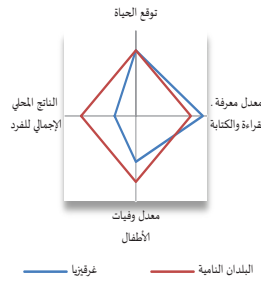
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



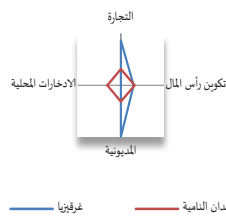
الكويت	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
2011	2.97	1.15
نمو السكان (%)		
2010	49.62	46.25
2011	41,691	6,104
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعاقد القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
2010	53,820	6,918
إجمالي الدخل القومي (تعاقد القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
2011	98.25	47.01
سكان الحضرة (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2008	93.91	81.41
2010	9.60	47.00
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)		
2010	74.60	69.58
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)		
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)		
المؤشرات الرئيسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعاقد القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)		
153.50	138.90	132.80
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
8.20	3.40	-5.20
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
5.30	0.60	-6.30
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)		
73.90	36.90	25.90
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي		
41.82	29.69	24.46
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)		
694	438	189
التضخم (%)		
2011	2010	2009
أسعار المستهلك		
4.70	4.00	4.00
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني		
26.41	13.06	-18.90
التجارة (مليون دولار)		
2011	2010	2009
صادرات السلع		
84,502	61,661	47,634
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)		
13.23	14.37	14.25
واردات السلع		
24,605	22,784	19,070
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)		
26.20	22.42	20.52
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		
2010	2009	2008
الزراعة		
0.20	0.20	0.20
الصناعة		
57.50	55.10	63.90
الخدمات		
42.40	44.70	35.90
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية		
30.40	33.50	28.10
نفقات الحكومة العامة النهائية		
16.70	18.50	13.40
إجمالي تكوين رأس المال		
19.10	18.00	17.60
إجمالي الادخارات المحلية		
52.88	48.05	58.47
صادرات السلع والخدمات		
58.69	56.28	60.35
واردات السلع والخدمات		
29.27	31.09	28.17
المديونية		
2010	2009	2008
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي		
...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي		
...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات		
...	...	...

غريقيا

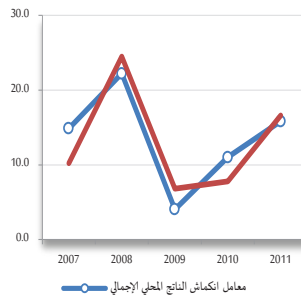
معين التنمية



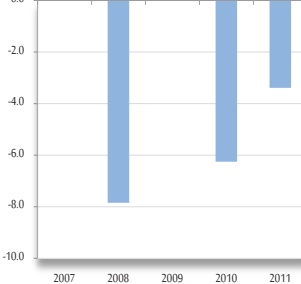
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



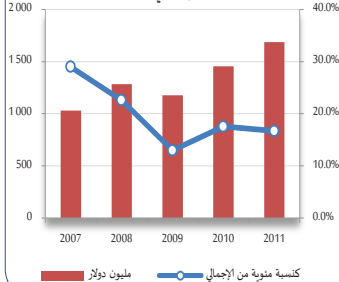
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



غريقيا

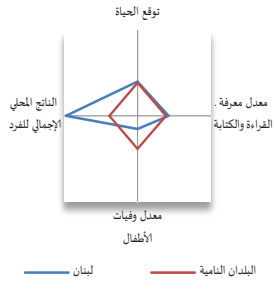
السكان والدخل	غريقيا	البلدان النامية	العالم
نمو السكان (%)	1.08	1.25	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.45	46.25	46.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2,372	6,104	11,490
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2,290	6,918	11,574
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	35.39	47.01	51.98
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	99.24	81.41	84.03
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	32.80	47.00	41.15
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.37	69.58	69.64

المؤشرات الرئيسية

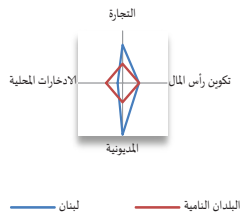
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	13.10	12.20	12.10
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.70	-0.50	2.90
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.60	-1.50	1.60
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.20	-0.30	0.00
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-3.39	-6.25	0.00
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	3,200	4,280	4,804
التضخم (%)	2011	2010	2009
أسعار المستهلك	16.60	7.80	6.80
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي	15.82	11.02	4.04
التجارة (مليون دولار)	2011	2010	2009
صادرات السلع	1,138	1,101	960
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	63.57	57.31	54.00
واردات السلع	8,985	7,184	8,124
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	10.73	11.44	8.11
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2010	2009	2008
الزراعة	20.00	20.30	26.20
الصناعة	26.90	25.60	22.80
الخدمات	53.10	54.10	51.10
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	83.90	78.30	92.50
نفقات الحكومة العامة النهائية	19.00	18.40	17.50
إجمالي تكوين رأس المال	28.40	27.30	28.90
إجمالي الادخارات المحلية	-2.92	3.29	-10.06
صادرات السلع والخدمات	59.00	63.00	44.87
واردات السلع والخدمات	149.85	210.49	118.53
المديونية	2010	2009	2008
إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي	83.10	85.12	68.17
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	1.53	0.91	0.99
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	3.26	3.27	2.73

لبنان

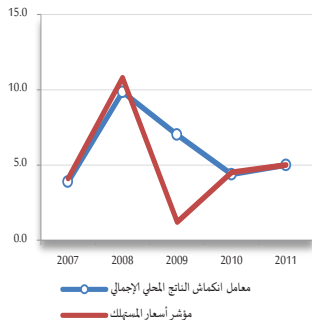
معين التنمية



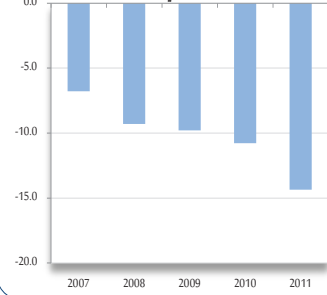
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

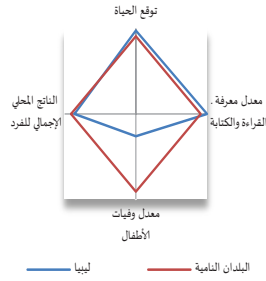


التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

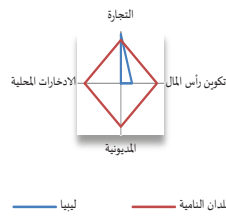


لبنان	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
2011	0.75	1.15
نمو السكان (%)		
2010	34.37	46.25
2011	15,523	6,104
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
2011	14,000	6,918
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
2011	87.25	47.01
سكان الحضرة (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2007	89.61	81.41
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)		
2010	18.80	47.00
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)		
2010	72.41	69.58
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)		
المؤشرات الرئيسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)		
54.80	59.30	61.40
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
8.50	7.00	1.50
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
7.10	5.60	0.20
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)		
-3.40	-4.00	-5.60
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي		
-9.80	-10.78	-14.36
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)		
3,310	1,909	-
التضخم (%)		
2009	2010	2011
أسعار المستهلك		
1.20	4.50	5.00
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني		
7.01	4.38	5.00
التجارة (مليون دولار)		
2009	2010	2011
صادرات السلع		
3,480	4,248	3,771
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)		
52.89	51.77	67.91
واردات السلع		
16,225	17,790	19,152
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)		
18.01	20.15	21.53
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		
2008	2009	2010
الزراعة		
5.60	5.20	5.60
الصناعة		
17.80	17.20	17.90
الخدمات		
76.60	77.50	76.50
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية		
83.90	75.10	78.60
نفقات الحكومة العامة النهائية		
14.70	17.90	15.90
إجمالي تكوين رأس المال		
30.60	34.70	30.80
إجمالي الادخارات المحلية		
1.42	6.85	9.84
صادرات السلع والخدمات		
53.94	60.76	56.94
واردات السلع والخدمات		
98.55	87.37	82.96
المديونية		
2008	2009	2010
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي		
80.86	70.71	65.44
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي		
5.33	4.63	4.11
إجمالي خدمات الدين / الصادرات		
16.64	19.15	17.48

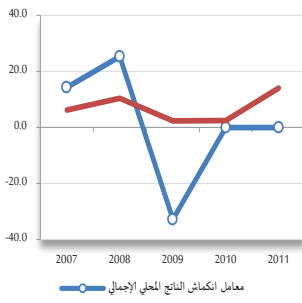
معين التنمية



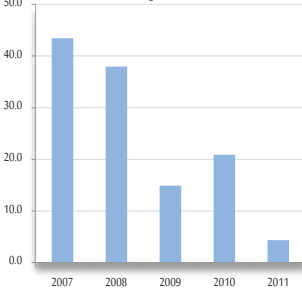
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



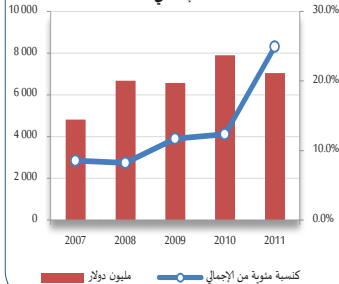
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

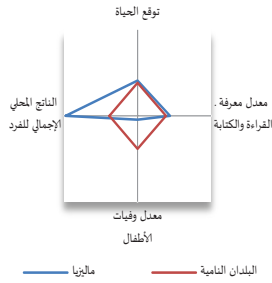


العالم	البلدان النامية	ليبيا		
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	1.15	1.25	1.06	2011
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.70	46.25	37.44	2010
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,490	6,104	5,787	2011
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,574	6,918	16,750	2009
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	51.98	47.01	77.74	2011
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	84.03	81.41	89.21	2010
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	41.15	47.00	13.40	2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.64	69.58	74.75	2010

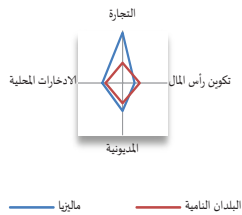
المؤشرات الرئيسية				
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية				
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	37.50	94.20	90.80	2011
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-61.00	2.50	-0.10	2010
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-60.60	0.50	-2.00	2010
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	1.60	16.80	9.40	2011
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	4.34	20.90	14.92	2010
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	11,966	9,103	1,453	2011
التضخم (%)				
أسعار المستهلك	14.10	2.50	2.40	2011
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي	...	...	-32.81	2011
التجارة (مليون دولار)				
صادرات السلع	18,105	42,189	35,066	2011
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	12.47	5.46	4.85	2011
واردات السلع	10,127	21,940	21,164	2011
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	47.19	25.52	23.03	2011
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)				
الزراعة	2.20	2.60	1.90	2010
الصناعة	75.90	72.50	79.70	2010
الخدمات	21.90	24.90	18.40	2010
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	36.10	36.60	35.60	2010
نفقات الحكومة العامة النهائية	12.50	12.60	12.50	2010
إجمالي تكوين رأس المال	9.60	9.70	9.50	2010
إجمالي الادخارات المحلية	...	...	67.82	2010
صادرات السلع والخدمات	53.26	56.06	...	2010
واردات السلع والخدمات	27.27	41.66	24.21	2010
المديونية				
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...	2010
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...	2010
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...	2010

ماليزيا

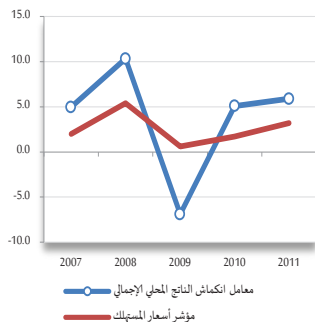
معين التنمية



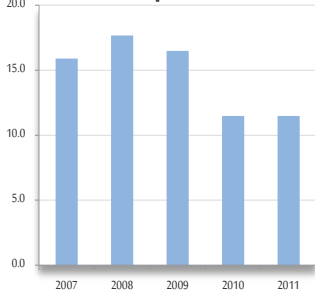
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



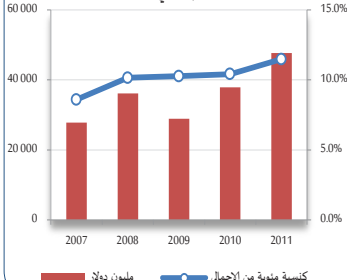
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



ماليزيا

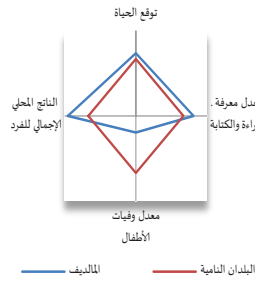
السكان والدخل	ماليزيا	البلدان النامية	العالم
نمو السكان (%)	1.61	1.25	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	42.15	46.25	46.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	15,568	6,104	11,490
إجمالي الدخل القومي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	15,190	6,918	11,574
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضرة (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	72.68	47.01	51.98
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	93.12	81.41	84.03
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	5.40	47.00	41.15
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	74.02	69.58	69.64

المؤشرات الرئيسية

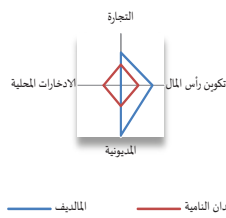
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	447.30	416.50	384.20
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.10	7.20	-1.60
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.40	5.80	-2.90
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	32.00	27.30	31.80
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	11.48	11.48	16.49
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	282	212	152
التضخم (%)	2011	2010	2009
أسعار المستهلك	3.20	1.70	0.60
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	5.89	5.09	-6.90
التجارة (مليون دولار)	2011	2010	2009
صادرات السلع	227,196	198,752	157,337
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	10.95	10.44	10.79
واردات السلع	187,837	164,746	123,827
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	12.12	10.37	9.60
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2010	2009	2008
الزراعة	10.40	9.30	10.00
الصناعة	43.60	42.90	47.20
الخدمات	46.00	47.70	42.80
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	48.00	49.90	45.10
نفقات الحكومة العامة النهائية	12.70	14.10	12.40
إجمالي تكوين رأس المال	21.40	14.40	19.30
إجمالي الادخارات المحلية	39.23	35.98	42.48
صادرات السلع والخدمات	95.68	97.27	102.74
واردات السلع والخدمات	82.76	78.40	84.02
المديونية	2010	2009	2008
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	34.27	34.35	29.65
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.81	1.17	1.13
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	1.11	3.12	1.03

المالديف

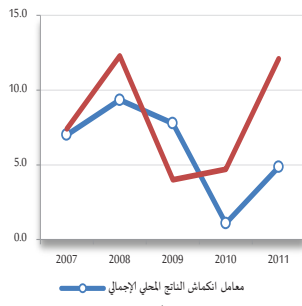
معين التنمية



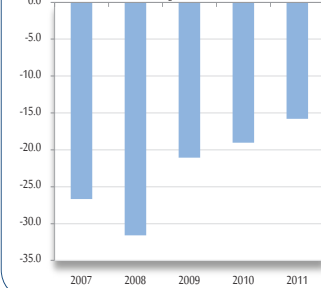
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



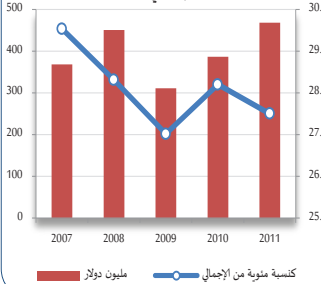
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

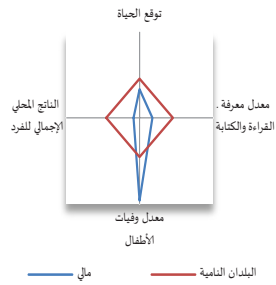


المالديف	البلدان النامية	العالم	
السكان والدخل			
1.15	1.25	1.33	2011
نمو السكان (%)			
46.70	46.25	48.29	2010
11,490	6,104	8,731	2011
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)			
11,574	6,918	8,540	2011
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)			
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)			
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
51.98	47.01	41.11	2011
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)			
84.03	81.41	98.40	2006
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)			
41.15	47.00	13.60	2010
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)			
69.64	69.58	76.55	2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)			

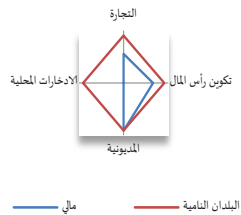
المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	2.80	2.60	2.40
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.40	5.70	-4.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.60	4.00	-6.30
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.30	-0.40	-0.40
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-15.79	-19.05	-21.05
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	178	406	748
التضخم (%)	2011	2010	2009
أسعار المستهلك	12.10	4.70	4.00
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي	4.86	1.09	7.77
التجارة (مليون دولار)	2011	2010	2009
صادرات السلع	194	141	113
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	1.43	4.16	0.72
واردات السلع	1,509	1,230	1,038
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	30.85	30.96	29.87
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2010	2009	2008
الزراعة	5.00	5.40	5.20
الصناعة	12.20	12.20	17.00
الخدمات	82.80	82.30	77.90
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	26.20	24.60	26.10
نفقات الحكومة العامة النهائية	38.90	40.00	40.40
إجمالي تكوين رأس المال	56.70	57.50	58.40
إجمالي الادخارات المحلية	...	...	...
صادرات السلع والخدمات	38.58	42.91	43.97
واردات السلع والخدمات	74.02	68.20	92.93
المديونية	2010	2009	2008
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	59.18	59.95	60.25
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	1.16	1.34	1.90
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	6.72	7.58	5.37

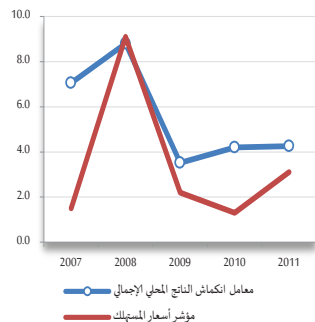
معين التنمية



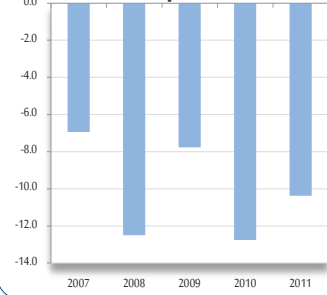
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



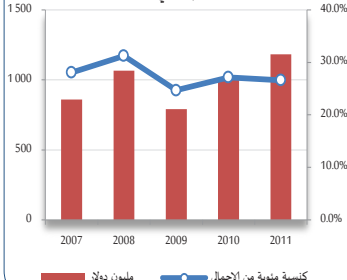
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



مالي

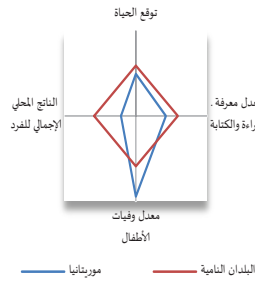
السكان والدخل	مالي	البلدان النامية	العالم
نمو السكان (%)	3.06	1.25	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	27.95	46.25	46.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	1,128	6,104	11,490
إجمالي الدخل القومي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	1,050	6,918	11,574
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضرة (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	34.93	47.01	51.98
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	31.10	81.41	84.03
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	99.20	47.00	41.15
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	50.95	69.58	69.64

المؤشرات الرئيسية

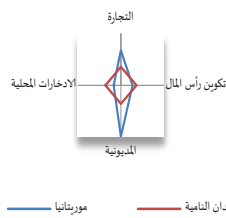
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	17.90	17.00	15.90
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.70	5.80	4.50
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-0.40	2.70	1.30
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.10	-1.20	-0.70
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-10.38	-12.77	-7.78
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	45	131	-3
التضخم (%)	2011	2010	2009
أسعار المستهلك	3.10	1.30	2.20
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	4.26	4.20	3.52
التجارة (مليون دولار)	2011	2010	2009
صادرات السلع	435	296	158
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	30.74	20.47	26.45
واردات السلع	4,012	3,453	3,045
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	26.15	27.72	24.58
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2010	2009	2008
الزراعة	40.10	38.90	39.70
الصناعة	19.90	21.00	20.10
الخدمات	40.00	40.20	40.20
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	61.70	62.20	63.80
نفقات الحكومة العامة النهائية	17.30	17.30	17.60
إجمالي تكوين رأس المال	22.50	21.20	20.20
إجمالي الادخارات المحلية	...	...	...
صادرات السلع والخدمات	7.28	6.82	6.87
واردات السلع والخدمات	36.57	43.56	47.96
المديونية	2010	2009	2008
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	24.64	23.04	23.14
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.23	0.25	0.28
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	3.53	3.25	4.34

موريتانيا

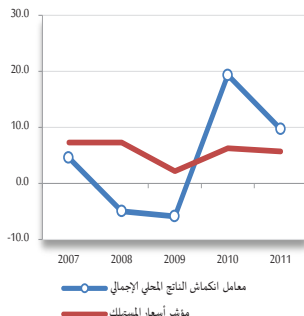
معين التنمية



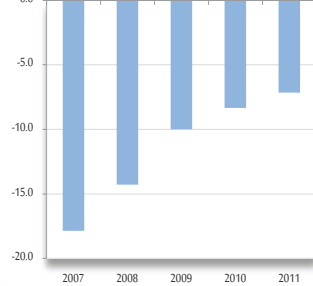
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



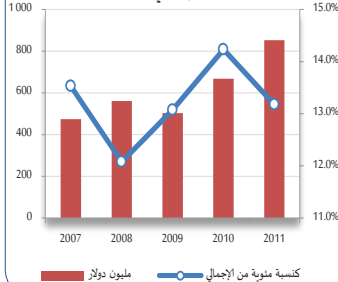
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



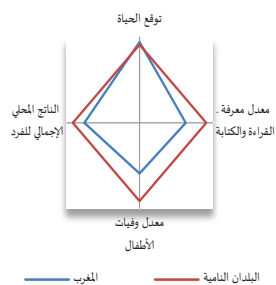
موريتانيا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
2011	1.25	1.15
نمو السكان (%)		
2010	46.25	46.70
2011	6,104	11,490
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2011	2,410	11,574
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
2011	6,918	11,574
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
2011	47.01	51.98
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2010	81.41	84.03
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)		
2010	47.00	41.15
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)		
2010	69.58	69.64
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)		

المؤشرات الرئيسية

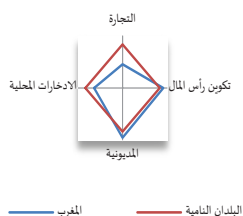
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	7.10	6.70	6.30
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.60	5.10	-1.20
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	1.20	2.60	-3.50
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.30	-0.30	-0.30
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-7.14	-8.33	-10.00
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	2,519	1,574	1,952
التضخم (%)	2011	2010	2009
أسعار المستهلك	5.70	6.30	2.20
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي	9.70	19.35	-5.86
التجارة (مليون دولار)	2011	2010	2009
صادرات السلع	3,032	2,156	1,741
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	10.13	12.59	11.98
واردات السلع	3,431	2,540	2,112
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	15.87	15.63	13.98
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2010	2009	2008
الزراعة	23.60	24.10	21.50
الصناعة	38.00	34.10	41.00
الخدمات	38.50	41.70	37.50
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	60.40	69.60	60.90
نفقات الحكومة العامة النهائية	23.60	27.90	24.80
إجمالي تكوين رأس المال	23.40	21.80	36.80
إجمالي الادخارات المحلية	15.70	13.90	12.50
صادرات السلع والخدمات	64.32	60.86	68.95
واردات السلع والخدمات	70.06	87.84	85.21
المديونية	2010	2009	2008
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	67.88	67.55	56.15
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.91	0.80	0.71
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	2.76	2.58	3.81

المغرب

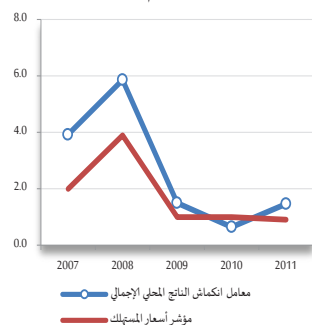
معين التنمية



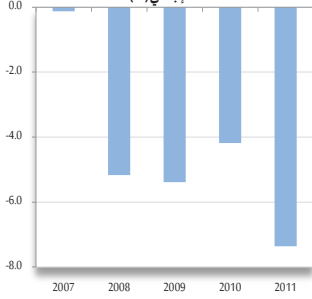
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



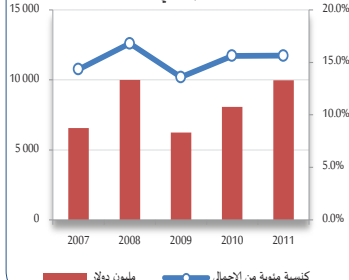
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



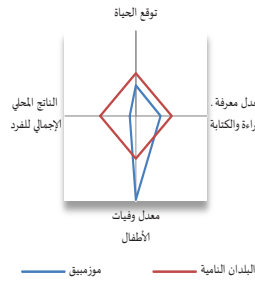
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



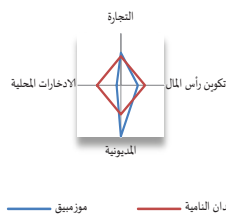
المؤشر	المغرب	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل			
نمو السكان (%)	1.01	1.25	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	35.64	46.25	46.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	5,052	6,104	11,490
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	4,910	6,918	11,574
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	57.04	47.01	51.98
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	56.08	81.41	84.03
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	30.40	47.00	41.15
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	71.86	69.58	69.64
المؤشرات الرئيسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	145.60	152.70	162.60
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.90	3.70	4.30
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.80	2.60	3.20
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-4.90	-3.80	-7.30
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-5.39	-4.19	-7.36
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	893	989	2,093
التضخم (%)	1.00	1.00	0.90
أسعار المستهلك	1.50	0.65	1.47
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	1.50	0.65	1.47
التجارة (مليون دولار)	13,461	16,610	20,231
صادرات السلع	10.56	11.61	11.34
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	32,394	35,139	43,478
واردات السلع	14.86	17.51	17.64
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	2008	2009	2010
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)			
الزراعة	13.90	15.60	14.10
الصناعة	28.80	27.10	27.20
الخدمات	57.30	57.30	58.60
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	58.10	57.00	57.70
نفقات الحكومة العامة النهائية	17.10	18.00	17.70
إجمالي تكوين رأس المال	38.10	36.00	34.00
إجمالي الادخارات المحلية	24.72	24.66	25.21
صادرات السلع والخدمات	34.96	29.63	0.00
واردات السلع والخدمات	53.29	35.63	38.70
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	23.43	26.13	27.98
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.85	0.77	0.96
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	7.04	6.41	6.78

موزمبيق

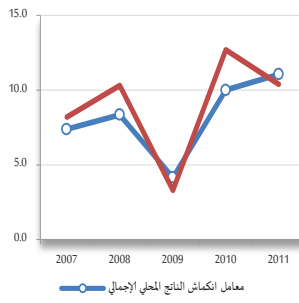
معين التنمية



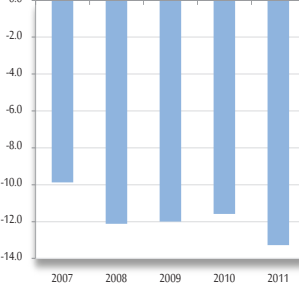
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



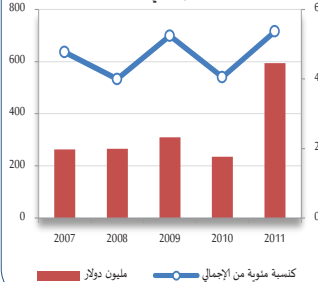
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



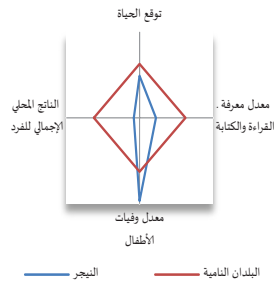
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



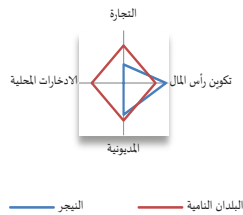
موزمبيق	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
2011	2.30	1.15
نمو السكان (%)		
2010	47.36	46.70
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2011	1,085	11,490
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
2011	980	11,574
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
2011	31.22	51.98
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2010	56.11	84.03
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)		
2010	92.20	41.15
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)		
2010	49.70	69.64
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)		
المؤشرات الرئيسية		
2009	2010	2011
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
2020	21.80	23.90
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)		
2009	6.30	7.10
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
2009	4.20	5.00
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
2009	-1.20	-1.70
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)		
2009	-12.00	-13.28
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي		
2009	791	1,014
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)		
2009	3.30	10.40
التضخم (%)		
2009	4.16	11.06
أسعار المستهلك		
2009	4.16	11.06
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي		
2009	2,147	3,521
التجارة (مليون دولار)		
2009	2,243	3,521
صادرات السلع		
2009	2.23	3.66
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)		
2009	3,764	7,556
واردات السلع		
2009	6.96	6.16
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)		
2008	28.50	28.10
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		
2009	23.90	24.00
الزراعة		
2009	47.60	47.90
الصناعة		
2009	80.10	83.90
الخدمات		
2009	12.40	12.90
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية		
2009	17.60	21.90
نفقات الحكومة العامة النهائية		
2009	1.57	5.96
إجمالي تكوين رأس المال		
2009	31.30	30.11
إجمالي الادخارات المحلية		
2009	48.13	49.76
صادرات السلع والخدمات		
2008	2009	2010
واردات السلع والخدمات		
2008	34.12	40.59
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي		
2008	0.23	0.30
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي		
2008	2.53	2.28
إجمالي خدمات الدين / الصادرات		

النيجر

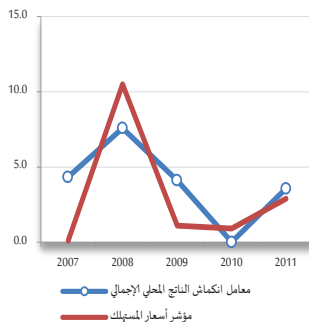
معين التنمية



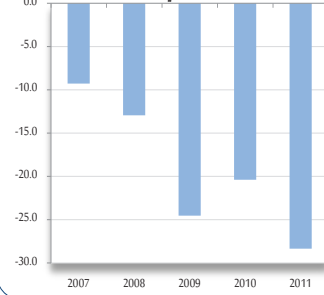
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



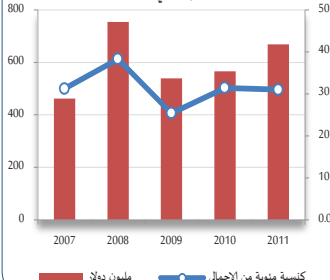
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



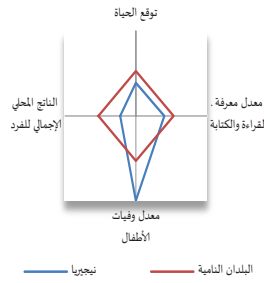
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



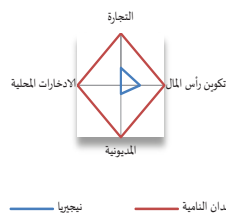
العالم	البلدان النامية	النيجر	
السكان والدخل			
1.15	1.25	3.59	2011
نمو السكان (%)			
46.70	46.25	32.97	2010
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)			
11,490	6,104	771	2011
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)			
11,574	6,918	720	2011
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)			
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
51.98	47.01	17.87	2011
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)			
84.03	81.41	28.67	2005
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)			
41.15	47.00	72.50	2010
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)			
69.64	69.58	54.27	2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)			
المؤشرات الرئيسية			
2011	2010	2009	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
11.60	11.10	10.20	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
2.30	8.00	-0.90	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
-0.80	4.70	-3.90	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
-1.70	-1.10	-1.30	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
-28.33	-20.37	-24.53	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
8,915	6,099	8,650	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2011	2010	2009	التضخم (%)
2.90	0.90	1.10	أسعار المستهلك
3.57	0.01	4.11	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني
2011	2010	2009	التجارة (مليون دولار)
542	213	532	صادرات السلع
31.18	69.16	24.00	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
1,614	1,587	1,593	واردات السلع
30.92	26.36	25.86	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
2010	2009	2008	هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
44.20	42.60	46.00	الزراعة
16.10	16.00	15.20	الصناعة
39.70	41.40	38.80	الخدمات
69.30	74.20	70.90	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
15.00	16.50	15.00	نفقات الحكومة العامة النهائية
41.10	32.60	32.10	إجمالي تكوين رأس المال
...	...	...	إجمالي الادخارات المحلية
6.25	12.58	6.67	صادرات السلع والخدمات
29.27	44.32	42.50	واردات السلع والخدمات
2010	2009	2008	المديونية
20.79	20.93	18.57	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
0.17	0.19	0.21	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
1.34	1.99	1.82	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

نيجيريا

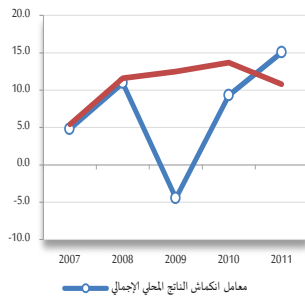
معين التنمية



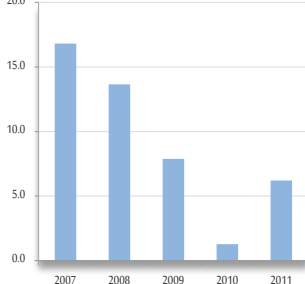
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



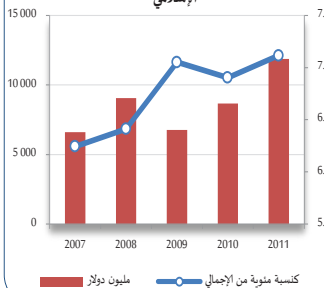
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



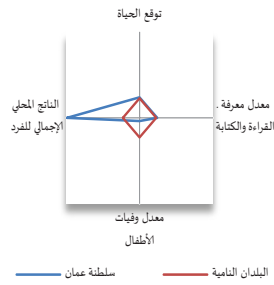
العالم	البلدان النامية	نيجيريا		
السكان والدخل				
1.15	1.25	2.55	2011	نمو السكان (%)
46.70	46.25	31.74	2010	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
11,490	6,104	2,578	2011	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
11,574	6,918	2,300	2011	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
51.98	47.01	49.62	2011	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
84.03	81.41	61.34	2010	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
41.15	47.00	88.40	2010	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
69.64	69.58	51.41	2010	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)

المؤشرات الرئيسية

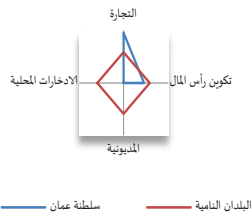
2011	2010	2009	
413.40	377.60	345.70	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
7.20	8.00	7.00	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
4.30	5.10	4.10	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
14.80	2.50	13.30	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
6.20	1.27	7.89	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
214	180	301	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2011	2010	2009	التضخم (%)
10.80	13.70	12.50	أسعار المستهلك
15.05	9.31	-4.46	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
2011	2010	2009	التجارة (مليون دولار)
108,367	77,845	52,657	صادرات السلع
6.72	6.87	7.19	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
58,292	47,570	43,291	واردات السلع
7.86	6.96	6.88	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
2010	2009	2008	هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
35.20	35.40	31.40	الزراعة
37.30	32.90	39.90	الصناعة
27.50	31.70	28.70	الخدمات
59.50	74.80	63.90	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
14.50	12.70	12.70	نفقات الحكومة العامة النهائية
13.60	12.10	8.30	إجمالي تكوين رأس المال
...	...	...	إجمالي الادخارات المحلية
0.00	32.59	42.69	صادرات السلع والخدمات
24.17	25.68	37.78	واردات السلع والخدمات
2010	2009	2008	المديونية
4.00	4.58	5.47	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
0.05	0.09	0.11	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

سلطنة عمان

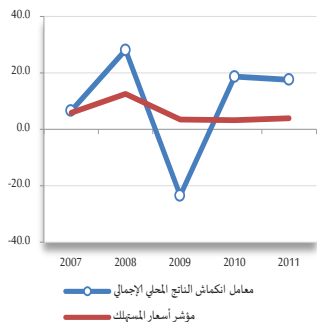
معين التنمية



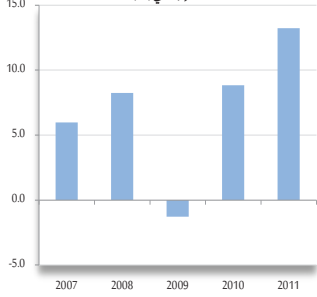
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



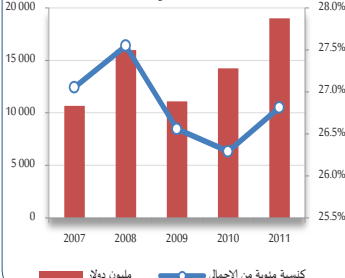
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



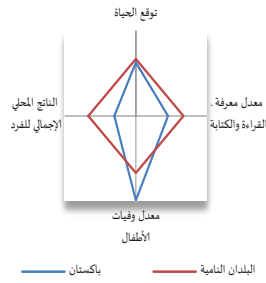
سلطنة عمان البلدان النامية العالم

السكان والدخل	سلطنة عمان	البلدان النامية	العالم
نمو السكان (%)	2.29	1.25	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	43.70	46.25	46.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	26,519	6,104	11,490
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	25,770	6,918	11,574
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	73.44	47.01	51.98
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	86.62	81.41	84.03
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	7.80	47.00	41.15
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	73.12	69.58	69.64

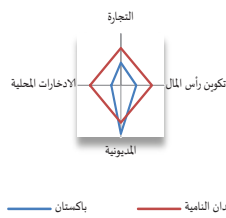
المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	81.80	75.90	72.20
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.50	4.00	1.10
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.00	0.50	-2.30
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	9.50	5.10	-0.60
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	13.21	8.82	-1.28
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	788	1,142	1,508
التضخم (%)	4.00	3.30	3.50
أسعار المستهلك	17.62	18.69	-23.46
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	2011	2010	2009
التجارة (مليون دولار)	44,967	32,668	23,931
صادرات السلع	18.93	18.82	18.97
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	25,891	21,535	17,851
واردات السلع	40.50	37.63	36.73
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	2010	2009	2008
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	1.20	1.40	1.00
الزراعة	62.10	57.80	66.40
الصناعة	36.70	40.80	32.50
الخدمات	35.30	40.60	30.90
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	17.60	19.90	14.20
نفقات الحكومة العامة النهائية	24.20	28.40	33.50
إجمالي تكوين رأس المال	...	...	50.99
إجمالي الادخارات المحلية	59.27	54.96	60.73
صادرات السلع والخدمات	57.52	59.09	55.39
واردات السلع والخدمات	2010	2009	2008
المديونية	...	...	...
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

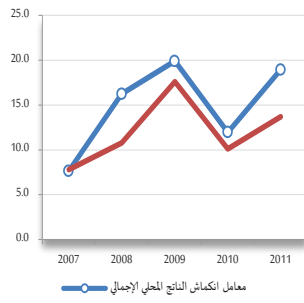
معين التنمية



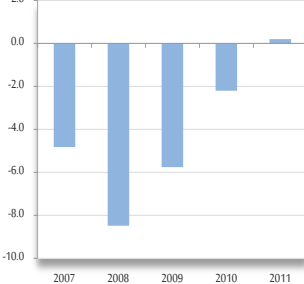
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



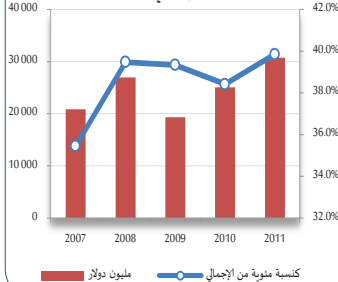
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



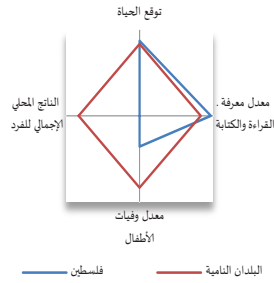
العالم	البلدان النامية	باكستان		
السكان والدخل				
1.15	1.25	1.82	2011	نمو السكان (%)
46.70	46.25	34.38	2010	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
11,490	6,104	2,787	2011	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
11,574	6,918	2,880	2011	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
51.98	47.01	36.22	2011	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
84.03	81.41	54.89	2009	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
41.15	47.00	69.70	2010	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
69.64	69.58	65.20	2010	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)

المؤشرات الرئيسية

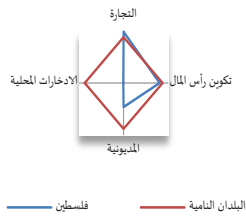
2011	2010	2009	
488.60	467.20	445.10	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
2.40	3.80	1.70	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
0.30	1.60	-2.60	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
0.40	-3.90	-9.30	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
0.19	-2.20	-5.75	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
1,327	2,022	2,338	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2011	2010	2009	التضخم (%)
13.70	10.10	17.60	أسعار المستهلك
18.94	11.96	19.91	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
2011	2010	2009	التجارة (مليون دولار)
25,617	21,501	17,523	صادرات السلع
33.93	33.81	34.16	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
51,497	43,711	31,649	واردات السلع
42.79	40.68	42.20	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
2010	2009	2008	هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
21.20	21.60	20.30	الزراعة
25.40	24.70	26.80	الصناعة
53.40	53.70	52.90	الخدمات
82.50	81.20	76.50	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
7.90	8.10	12.50	نفقات الحكومة العامة النهائية
15.40	18.20	22.10	إجمالي تكوين رأس المال
10.15	10.68	11.02	إجمالي الادخارات المحلية
14.41	13.46	15.56	صادرات السلع والخدمات
28.72	23.61	34.30	واردات السلع والخدمات
2010	2009	2008	المديونية
32.10	33.73	29.93	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
0.60	0.63	0.66	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
11.57	11.91	8.86	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

فلسطين

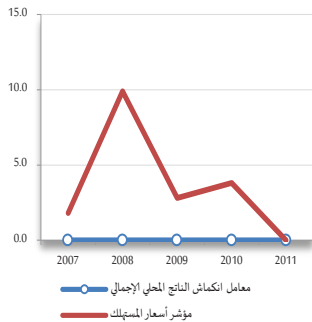
معين التنمية



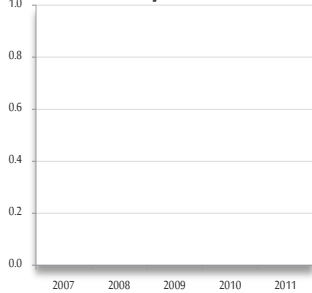
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



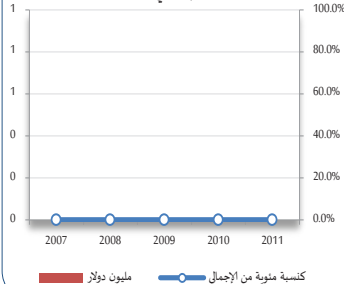
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

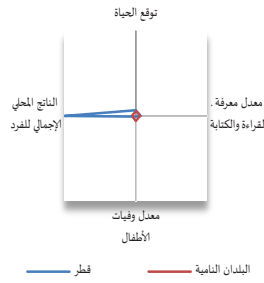


التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

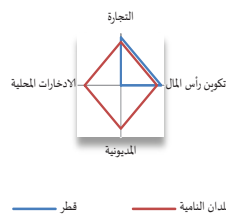


فلسطين	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
2011	6.33	1.15
نمو السكان (%)		
2010	23.46	46.70
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2011	...	11,490
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
2011	...	11,574
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
2011	74.35	51.98
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2010	94.93	84.03
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)		
2010	20.10	41.15
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)		
2010	72.64	69.64
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)		
المؤشرات الرئيسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)		
...	...	...
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
7.40	6.50	...
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
...	...	...
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)		
...	...	...
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي		
...	...	...
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)		
265	115	...
التضخم (%)		
2009	2010	2011
أسعار المستهلك		
2.80	3.80	...
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني		
...	...	...
التجارة (مليون دولار)		
2009	2010	2011
صادرات السلع		
...	...	...
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)		
...	...	...
واردات السلع		
...	...	...
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)		
...	...	...
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		
2008	2009	2010
الزراعة		
6.70	6.60	6.60
الصناعة		
21.10	21.30	24.30
الخدمات		
72.20	72.10	69.00
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية		
110.20	109.50	113.60
نفقات الحكومة العامة النهائية		
20.60	22.50	21.80
إجمالي تكوين رأس المال		
19.30	18.90	26.10
إجمالي الادخارات المحلية		
-30.72	-32.04	-35.40
صادرات السلع والخدمات		
15.37	13.59	13.70
واردات السلع والخدمات		
65.40	64.50	75.20
المديونية		
2008	2009	2010
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي		
...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي		
...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات		
...	...	...

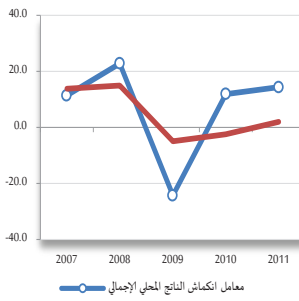
معين التنمية



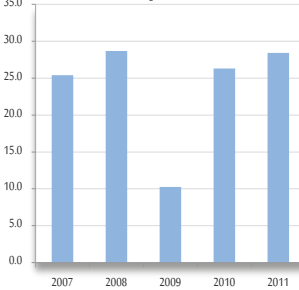
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



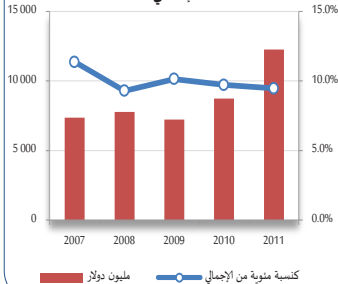
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

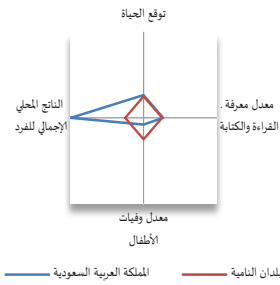


قطر	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
2011	2.31	1.15
نمو السكان (%)		
2010	74.75	46.70
2011	102,943	11,490
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2011	87,030	11,574
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
2011	6,918	6,918
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
2011	98.77	51.98
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2010	96.28	84.03
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)		
2010	6.70	41.15
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)		
2010	78.10	69.64
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)		

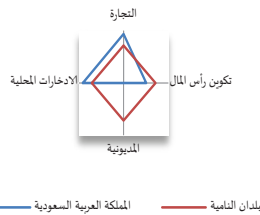
المؤشرات الرئيسية	2011	2010	2009
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	182.00	150.00	127.10
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	18.80	16.60	12.00
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	14.20	12.40	-1.00
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	49.40	33.50	10.00
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	28.42	26.32	10.25
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	-87	4,670	8,125
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	2.00	-2.40	-4.90
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي	14.35	11.91	-24.25
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	105,496	67,356	46,268
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	3.97	3.44	3.53
واردات السلع	24,160	22,534	25,031
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	33.43	28.47	22.34
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)			
الزراعة	0.10	0.10	0.10
الصناعة	67.00	60.70	71.40
الخدمات	32.90	39.20	28.40
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	22.00	22.10	17.80
نفقات الحكومة العامة النهائية	13.50	15.80	11.40
إجمالي تكوين رأس المال	34.70	39.90	39.40
إجمالي الادخارات المحلية	...	54.86	61.33
صادرات السلع والخدمات	54.47	50.92	51.56
واردات السلع والخدمات	24.59	31.72	30.51
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

المملكة العربية السعودية

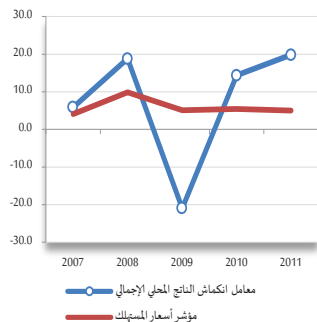
معين التنمية



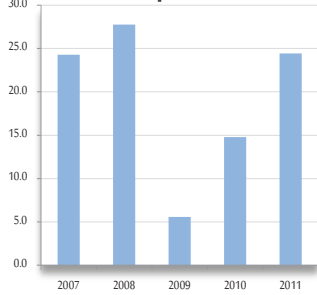
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



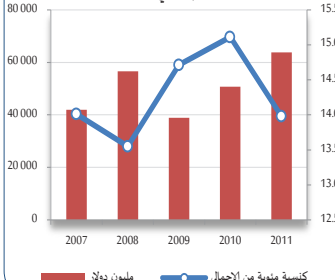
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



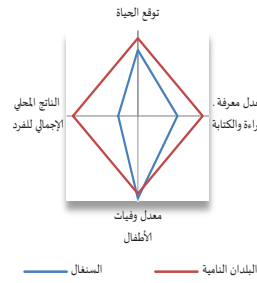
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



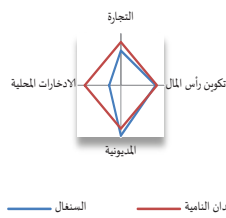
العالم	البلدان النامية	المملكة العربية السعودية	
السكان والدخل			
1.15	1.25	2.68	2011
نمو السكان (%)			
46.70	46.25	34.83	2010
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)			
11,490	6,104	24,237	2011
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)			
11,574	6,918	24,870	2011
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)			
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
51.98	47.01	82.29	2011
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)			
84.03	81.41	86.55	2010
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)			
41.15	47.00	15.00	2010
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)			
69.64	69.58	73.85	2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)			
المؤشرات الرئيسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
2011	2010	2009	
682.80	626.10	591.50	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
6.80	4.60	0.10	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
4.50	1.20	-3.20	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
141.10	66.80	21.00	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
24.43	14.80	5.57	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
16,400	28,105	32,100	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2011	2010	2009	
5.00	5.40	5.10	التضخم (%)
19.84	14.36	-20.99	أسعار المستهلك
2011	2010	2009	
328,933	232,247	172,516	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني
2011	2010	2009	
13.78	15.49	15.61	التجارة (مليون دولار)
127,519	103,712	92,006	صادرات السلع
14.50	14.27	13.02	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
2010	2009	2008	
2.60	3.00	2.30	واردات السلع
61.80	59.40	70.10	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
35.70	37.70	27.60	هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
34.10	36.70	27.80	الزراعة
22.50	24.90	19.30	الصناعة
22.00	27.30	22.20	الخدمات
42.32	-12.10	53.47	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
53.61	48.22	67.07	نفقات الحكومة العامة النهائية
39.98	44.27	39.60	إجمالي تكوين رأس المال
2010	2009	2008	
...	...	...	إجمالي الادخارات المحلية
...	...	...	صادرات السلع والخدمات
...	...	...	واردات السلع والخدمات
...	...	...	المديونية
...	...	...	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

السنگال

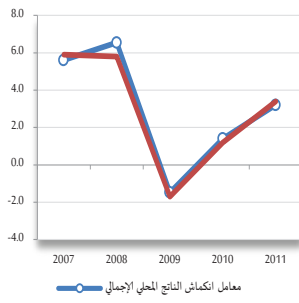
معین التنمية



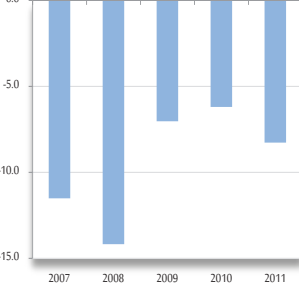
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



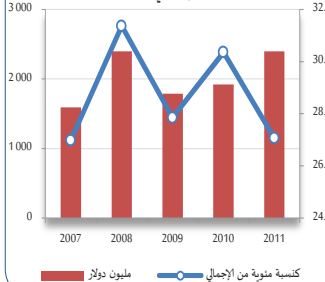
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



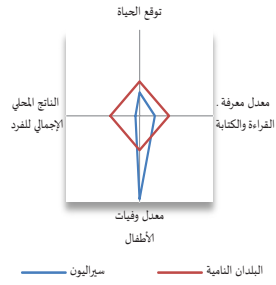
العالم	البلدان النامية	السنغال	
السكان والدخل			
1.15	1.25	2.21	2011
نمو السكان (%)			
46.70	46.25	43.31	2010
11,490	6,104	1,871	2011
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)			
11,490	6,104	1,871	2011
11,574	6,918	1,960	2011
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)			
11,574	6,918	1,960	2011
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)			
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
51.98	47.01	42.56	2011
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)			
84.03	81.41	49.70	2009
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)			
41.15	47.00	49.80	2010
69.64	69.58	58.95	2010
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)			
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)			

المؤشرات الرئيسية

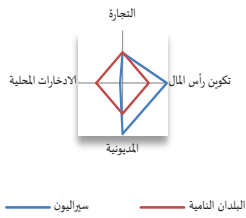
2011	2010	2009	
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
25.20	24.00	22.80	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
2.60	4.10	2.10	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
0.20	1.70	-0.30	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
-1.20	-0.80	-0.90	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
-8.28	-6.20	-7.03	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
286	266	320	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
التضخم (%)			
3.40	1.20	-1.70	أسعار المستهلك
3.20	1.41	-1.48	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
2011	2010	2009	التجارة (مليون دولار)
2,459	1,949	1,885	صادرات السلع
49.82	52.51	45.50	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
6,391	4,372	4,535	واردات السلع
18.31	20.48	20.51	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
2010	2009	2008	هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
15.40	16.70	15.70	الزراعة
23.40	23.20	22.80	الصناعة
61.20	60.10	61.50	الخدمات
75.20	78.90	80.50	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
14.60	13.90	13.30	نفقات الحكومة العامة النهائية
29.80	27.10	32.70	إجمالي تكوين رأس المال
10.77	9.26	3.90	إجمالي الادخارات المحلية
23.12	24.84	23.78	صادرات السلع والخدمات
33.95	44.40	52.54	واردات السلع والخدمات
2010	2009	2008	المديونية
28.54	27.33	20.97	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
0.58	0.41	0.41	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
3.38	3.08	1.95	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

سيراليون

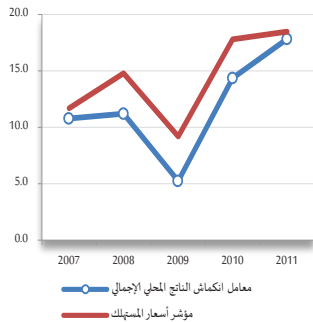
معين التنمية



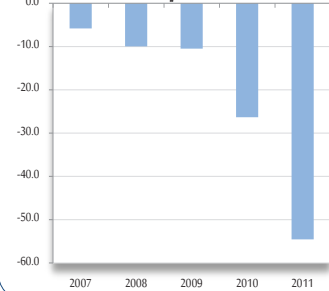
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



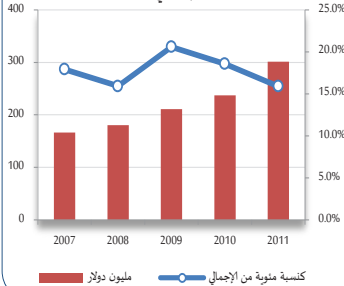
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



سيراليون

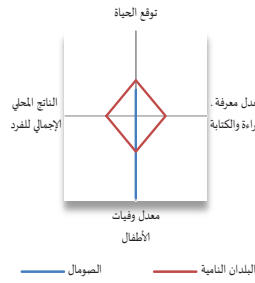
السكان والدخل	2011	2010	2009	2008
نمو السكان (%)	1.15	1.25	2.42	2.42
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.70	46.25	38.53	38.53
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,490	6,104	849	849
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,574	6,918	850	850
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	51.98	47.01	39.26	39.26
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	84.03	81.41	42.12	42.12
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	41.15	47.00	113.70	113.70
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.64	69.58	47.40	47.40

المؤشرات الرئيسية

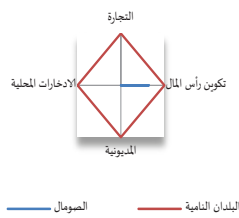
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2011	2010	2009	2008
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	5.10	4.70	4.50	4.50
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.30	5.00	3.20	3.20
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.70	2.30	0.70	0.70
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.20	-0.50	-0.20	-0.20
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-54.55	-26.32	-10.53	-10.53
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	49	87	74	74
التضخم (%)	18.50	17.80	9.20	9.20
أسعار المستهلك	17.83	14.35	5.24	5.24
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	2011	2010	2009	2008
التجارة (مليون دولار)	352	289	215	215
صادرات السلع	10.75	7.49	10.85	10.85
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	1,543	988	808	808
واردات السلع	17.07	21.82	23.20	23.20
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	2010	2009	2008	2008
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	58.50	58.20	58.70	58.70
الزراعة	5.10	5.20	6.70	6.70
الصناعة	36.40	36.60	34.60	34.60
الخدمات	71.30	70.80	70.80	70.80
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	16.30	14.40	14.40	14.40
نفقات الحكومة العامة النهائية	52.30	40.10	40.10	40.10
إجمالي تكوين رأس المال	3.32	2.32	1.67	1.67
إجمالي الادخارات المحلية	17.93	14.56	16.18	16.18
صادرات السلع والخدمات	51.89	49.30	50.39	50.39
واردات السلع والخدمات	2010	2009	2008	2008
المديونية	40.84	37.77	31.10	31.10
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	0.21	0.24	0.17	0.17
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	3.82	4.54	11.00	11.00
إجمالي خدمات الدين / الصادرات				

الصومال

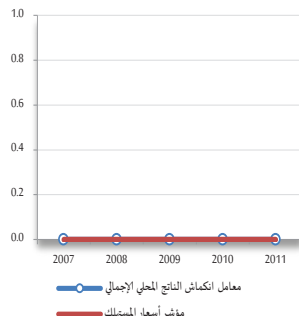
معين التنمية



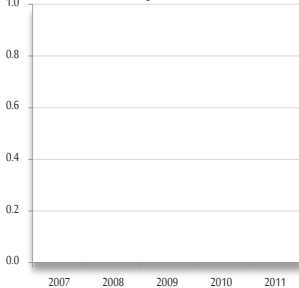
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



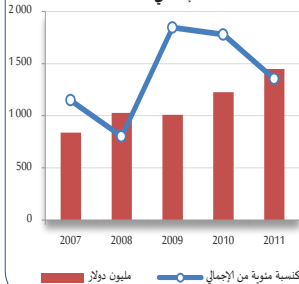
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



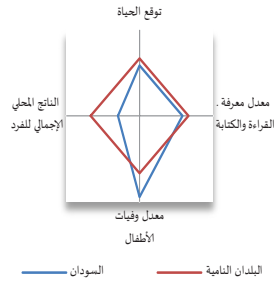
العالم	البلدان النامية	الصومال		
السكان والدخل				
1.15	1.25	2.13	2011	نمو السكان (%)
46.70	46.25	31.33	2010	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
11,490	6,104	...	2011	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
11,574	6,918	...	2010	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
51.98	47.01	37.76	2011	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
84.03	81.41	...	...	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
41.15	47.00	108.30	2010	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
69.64	69.58	50.90	2010	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)

المؤشرات الرئيسية

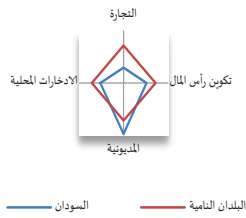
2011	2010	2009	
...	...	...	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
...	2.60	2.60	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
...	...	...	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
...	...	...	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
...	...	...	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
102	112	108	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2011	2010	2009	التضخم (%)
...	...	...	أسعار المستهلك
...	...	...	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
2011	2010	2009	التجارة (مليون دولار)
595	518	433	صادرات السلع
96.54	96.76	98.20	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
1,573	1,263	1,025	واردات السلع
55.49	57.46	56.98	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
2010	2009	2008	هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
60.20	60.20	60.20	الزراعة
7.40	7.40	7.40	الصناعة
32.50	32.50	32.50	الخدمات
72.70	72.60	72.60	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
8.70	8.70	8.70	نفقات الحكومة العامة النهائية
19.90	20.00	20.10	إجمالي تكوين رأس المال
...	...	...	إجمالي الادخارات المحلية
...	...	...	صادرات السلع والخدمات
...	...	...	واردات السلع والخدمات
2010	2009	2008	المديونية
...	...	...	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

السودان

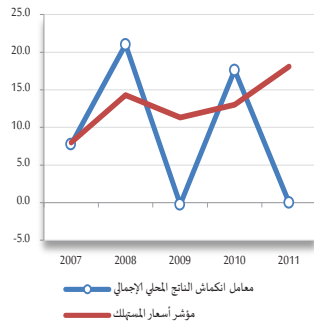
معين التنمية



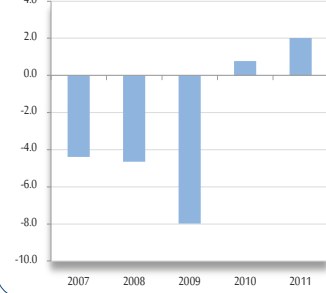
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



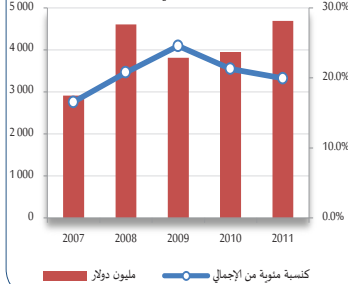
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



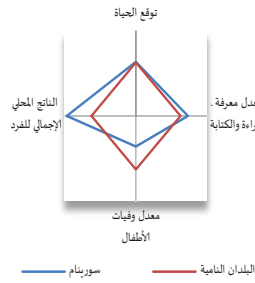
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



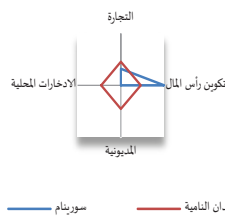
السودان	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
2011	0.91	1.15
نمو السكان (%)		
2010	32.11	46.70
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2011	2,726	11,490
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
2010	2,020	11,574
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
2011	33.24	51.98
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2010	71.06	84.03
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)		
2010	66.40	41.15
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)		
2010	61.11	69.64
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)		
المؤشرات الرئيسية		
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)		
85.90	90.70	89.00
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
3.00	4.50	-3.90
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
0.40	1.80	18.10
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)		
-4.20	0.50	1.30
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي		
-7.98	0.77	2.01
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)		
1,816	2,064	1,936
التضخم (%)		
2009	2010	2011
أسعار المستهلك		
11.30	13.00	18.10
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني		
-0.26	17.61	0.00
التجارة (مليون دولار)		
2009	2010	2011
صادرات السلع		
7,037	8,852	12,572
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)		
15.66	7.48	5.74
واردات السلع		
8,481	9,717	10,940
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)		
31.92	33.85	36.25
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		
2008	2009	2010
الزراعة		
31.70	34.20	33.40
الصناعة		
29.70	24.30	27.30
الخدمات		
38.60	41.40	39.30
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية		
69.50	70.80	70.80
نفقات الحكومة العامة النهائية		
7.80	8.70	7.80
إجمالي تكوين رأس المال		
21.10	23.40	22.40
إجمالي الادخارات المحلية		
26.76	19.41	24.19
صادرات السلع والخدمات		
23.15	14.31	14.17
واردات السلع والخدمات		
25.09	21.04	14.90
المديونية		
2008	2009	2010
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي		
37.44	39.44	33.49
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي		
0.14	0.22	0.13
إجمالي خدمات الدين / الصادرات		
2.89	5.44	4.13

سورينام

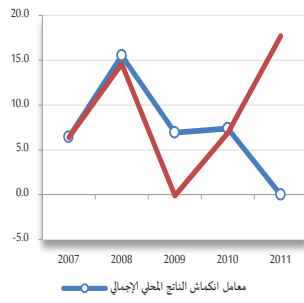
معين التنمية



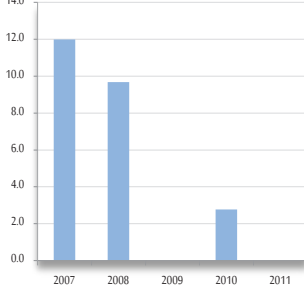
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



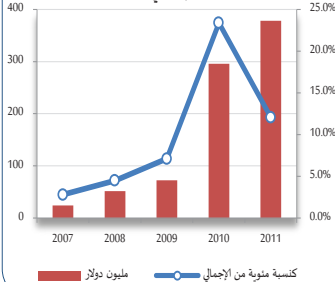
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



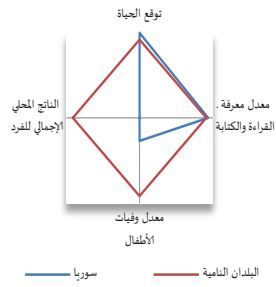
العالم	البلدان النامية	سورينام		
السكان والدخل				
1.15	1.25	1.83	2011	نمو السكان (%)
46.70	46.25	38.79	2010	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
11,490	6,104	9,475	2011	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
11,574	6,918	7,710	2010	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
51.98	47.01	69.72	2011	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
84.03	81.41	94.68	2010	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
41.15	47.00	26.90	2010	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
69.64	69.58	70.34	2010	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)

المؤشرات الرئيسية

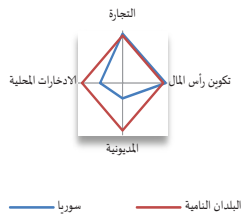
2011	2010	2009	
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
5.10	4.70	4.50	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
4.50	4.50	3.50	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
3.30	3.30	2.30	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
0.00	0.10	0.00	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
0.00	2.78	0.00	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
-585	-612	-93	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2011	2010	2009	التضخم (%)
17.70	6.90	-0.10	أسعار المستهلك
...	7.40	6.93	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
2011	2010	2009	التجارة (مليون دولار)
1,313	758	511	صادرات السلع
14.37	21.19	12.98	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
1,822	508	507	واردات السلع
10.40	26.66	1.18	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
2010	2009	2008	هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
5.70	5.80	5.90	الزراعة
44.40	44.30	43.80	الصناعة
49.80	49.90	50.40	الخدمات
15.00	15.70	16.80	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
4.30	4.50	4.80	نفقات الحكومة العامة النهائية
68.30	76.70	79.50	إجمالي تكوين رأس المال
...	...	...	إجمالي الادخارات المحلية
28.92	24.46	28.55	صادرات السلع والخدمات
21.24	24.36	29.55	واردات السلع والخدمات
2010	2009	2008	المديونية
...	...	...	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

سوريا

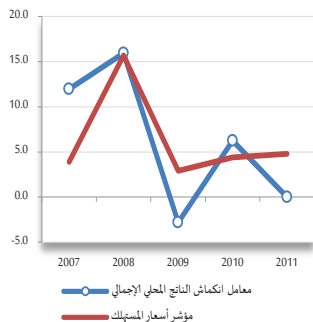
معين التنمية



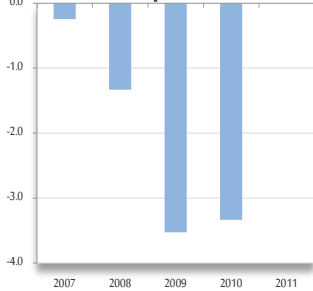
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



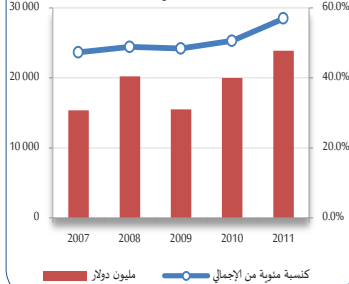
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



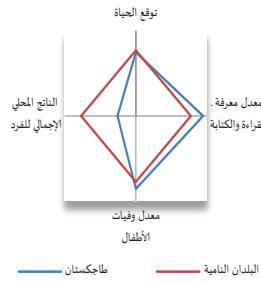
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



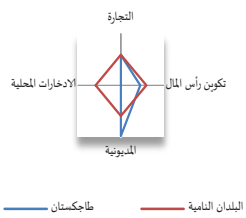
سوريا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل		
2011	1.43	1.15
نمو السكان (%)		
2010	26.69	46.70
2011	...	11,490
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)		
2011	5,090	11,574
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
2011	56.07	51.98
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)		
2011	83.44	84.03
2010	13.80	41.15
2010	75.70	69.64
مؤشرات التنمية الاجتماعية		
2011	56.07	51.98
2010	83.44	84.03
2010	13.80	41.15
2010	75.70	69.64
المؤشرات الرئيسية		
2011	2010	2009
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		
2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)		
0.00	107.60	103.10
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
0.00	3.20	6.00
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)		
0.00	2.00	3.30
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)		
0.00	-2.00	-1.90
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي		
...	-3.33	-3.53
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)		
1,059	1,850	1,514
التضخم (%)		
2011	2010	2009
أسعار المستهلك		
4.80	4.40	2.90
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني		
...	6.26	-2.80
التجارة (مليون دولار)		
2011	2010	2009
صادرات السلع		
15,522	14,036	10,158
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)		
67.88	62.09	64.04
واردات السلع		
26,397	25,457	21,837
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)		
50.48	44.22	41.09
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		
2010	2009	2008
الزراعة		
20.20	22.60	18.70
الصناعة		
31.80	27.00	34.30
الخدمات		
48.00	50.30	47.10
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية		
59.00	59.90	56.90
نفقات الحكومة العامة النهائية		
10.00	12.00	11.20
إجمالي تكوين رأس المال		
33.10	30.20	31.70
إجمالي الادخارات المحلية		
18.39	28.14	31.87
صادرات السلع والخدمات		
31.41	27.02	35.74
واردات السلع والخدمات		
42.46	45.80	56.54
المديونية		
2010	2009	2008
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي		
7.89	9.48	9.87
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي		
0.22	0.26	0.27
إجمالي خدمات الدين / الصادرات		
...	3.78	3.36

طاجكستان

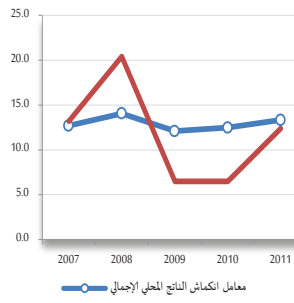
معين التنمية



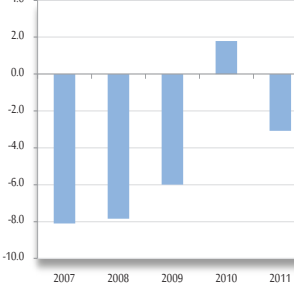
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



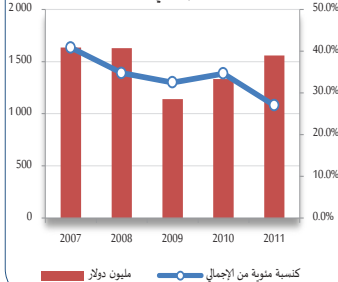
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

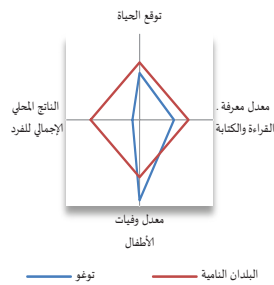


التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

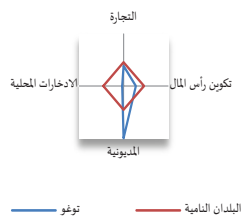


طاجكستان	البلدان النامية	العالم	
السكان والدخل			
2.11	1.25	1.15	نمو السكان (%)
41.40	46.25	46.70	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
2,067	6,104	11,490	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
2,310	6,918	11,574	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
26.55	47.01	51.98	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
99.69	81.41	84.03	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
52.20	47.00	41.15	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
67.26	69.58	69.64	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)
المؤشرات الرئيسية			
2009	2010	2011	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
13.70	14.80	16.20	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
3.90	6.50	7.40	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
1.70	4.30	5.20	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
-0.30	0.10	-0.20	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
-6.00	1.79	-3.08	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
16	-15	11	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2009	2010	2011	التضخم (%)
6.50	6.50	12.40	أسعار المستهلك
12.10	12.48	13.33	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
2009	2010	2011	التجارة (مليون دولار)
1,010	1,195	975	صادرات السلع
34.78	45.91	52.87	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
2,505	2,655	4,802	واردات السلع
31.55	29.53	21.72	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
2008	2009	2010	هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
22.50	20.60	21.70	الزراعة
27.80	27.20	28.30	الصناعة
49.70	52.20	50.10	الخدمات
87.60	86.30	111.20	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
9.30	12.50	9.70	نفقات الحكومة العامة النهائية
26.50	24.80	18.40	إجمالي تكوين رأس المال
-34.00	-21.27	-23.04	إجمالي الادخارات المحلية
31.01	23.93	23.69	صادرات السلع والخدمات
72.07	56.14	47.07	واردات السلع والخدمات
2008	2009	2010	المديونية
46.28	51.22	52.38	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
0.60	0.85	0.97	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
6.13	6.02	3.79	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

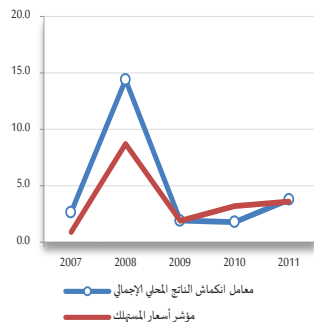
معين التنمية



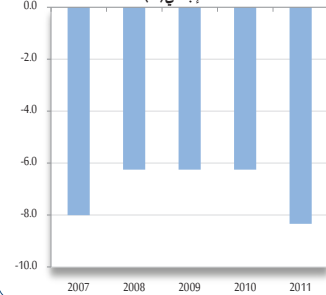
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



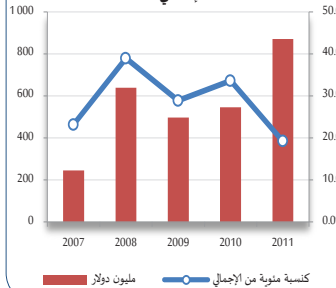
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

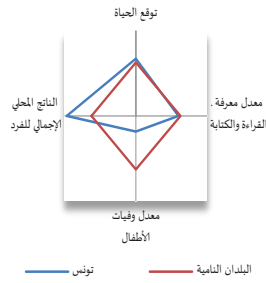


التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

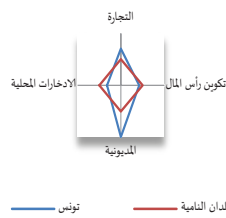


العالم	البلدان النامية	توغو	
السكان والدخل			
نمو السكان (%)	1.15	1.25	2011
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.70	46.25	2010
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,490	6,104	2011
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,574	6,918	2011
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	51.98	47.01	2011
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	84.03	81.41	2009
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	41.15	47.00	2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.64	69.58	2010
المؤشرات الرئيسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	6.40	6.00	5.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.10	4.00	3.40
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	1.60	1.50	0.90
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-0.30	-0.20	-0.20
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	-8.33	-6.25	-6.25
التضخم (%)	54	86	49
أسعار المستهلك	2011	2010	2009
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	3.60	3.20	1.90
التجارة (مليون دولار)	3.77	1.78	1.91
صادرات السلع	2011	2010	2009
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	1,069	639	741
واردات السلع	46.58	60.57	48.12
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	3,463	986	983
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	10.78	16.09	14.33
الزراعة	2010	2009	2008
الصناعة	46.60	47.60	45.40
الخدمات	18.20	17.80	20.20
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	35.20	34.60	34.40
نفقات الحكومة العامة النهائية	85.20	82.80	85.70
إجمالي تكوين رأس المال	12.00	14.20	13.40
إجمالي الادخارات المحلية	18.60	18.70	17.70
صادرات السلع والخدمات	2.35	2.38	0.88
واردات السلع والخدمات	29.22	32.28	28.89
المديونية	30.83	42.78	41.48
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	2010	2009	2008
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	54.01	51.46	51.29
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	0.27	0.44	1.71
	3.49	5.10	7.41

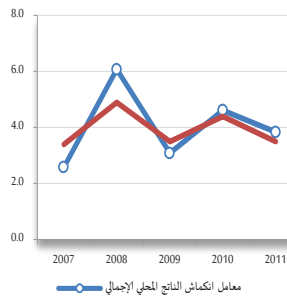
معين التنمية



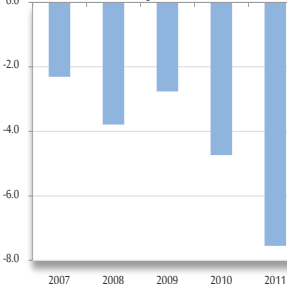
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



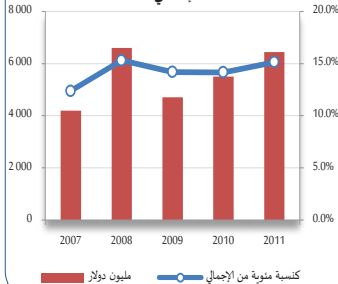
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



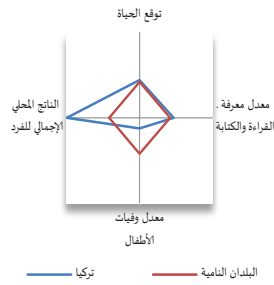
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



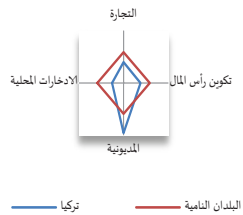
العالم	البلدان النامية	تونس	
السكان والدخل			
نمو السكان (%)	1.15	1.22	2011
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	46.70	36.28	2010
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,490	9,478	2011
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	11,574	9,090	2011
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	51.98	66.31	2011
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	84.03	77.56	2008
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	41.15	13.80	2010
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	69.64	74.60	2010
المؤشرات الرئيسية			
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية			
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	101.00	99.70	95.60
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-0.80	3.10	3.10
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-1.80	2.00	2.00
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-3.50	-2.10	-1.20
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-7.54	-4.74	-2.76
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,143	1,513	1,688
التضخم (%)			
أسعار المستهلك	3.50	4.40	3.50
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي	3.83	4.61	3.09
التجارة (مليون دولار)			
صادرات السلع	16,549	15,247	13,969
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	16.48	15.75	16.42
واردات السلع	26,038	23,591	19,162
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	14.27	13.12	12.56
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)			
الزراعة	7.90	8.90	8.30
الصناعة	31.70	30.90	33.30
الخدمات	60.40	60.20	58.40
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	62.70	61.90	61.40
نفقات الحكومة العامة النهائية	16.60	16.50	16.10
إجمالي تكوين رأس المال	26.10	24.50	25.50
إجمالي الادخارات المحلية	21.06	21.86	22.89
صادرات السلع والخدمات	46.88	46.01	52.48
واردات السلع والخدمات	53.28	50.89	62.22
المديونية			
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	2010	2009	2008
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	48.75	49.88	46.29
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	1.62	1.74	1.88
	8.52	9.03	6.55

تركيا

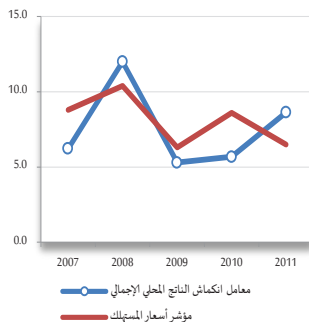
معين التنمية



الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



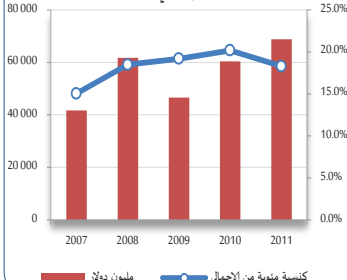
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



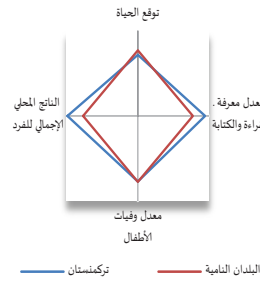
التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



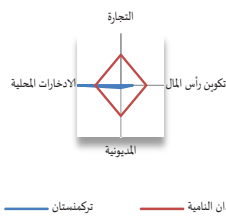
تركيا	البلدان النامية	العالم	
السكان والدخل			
2011	1.26	1.25	1.15 نمو السكان (%)
2010	36.45	46.25	46.70 القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
2011	14,517	6,104	11,490 الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
2011	16,730	6,918	11,574 إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
2011	71.41	47.01	51.98 سكان الحضرة (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
2009	90.82	81.41	84.03 معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
2010	13.70	47.00	41.15 معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
2010	73.70	69.58	69.64 توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)
المؤشرات الرئيسية			
2009	2010	2011	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
879.00	969.10	1,073.60	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
-4.80	9.00	8.50	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
-6.10	7.60	7.10	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
-13.40	-46.60	-77.10	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
-2.18	-6.34	-9.91	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
8,411	9,038	15,876	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2009	2010	2011	التضخم (%)
6.30	8.60	6.50	أسعار المستهلك
5.29	5.68	8.63	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني
2009	2010	2011	التجارة (مليون دولار)
102,242	113,966	135,063	صادرات السلع
28.04	28.49	27.64	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
140,932	185,545	240,844	واردات السلع
12.75	15.06	13.04	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
2008	2009	2010	هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
8.50	9.10	9.40	الزراعة
27.20	25.30	26.10	الصناعة
64.30	65.60	64.50	الخدمات
69.80	71.50	71.30	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
12.80	14.70	14.30	نفقات الحكومة العامة النهائية
21.80	14.90	19.90	إجمالي تكوين رأس المال
17.35	13.83	14.47	إجمالي الادخارات المحلية
22.09	22.39	20.10	صادرات السلع والخدمات
30.11	25.69	27.94	واردات السلع والخدمات
2008	2009	2010	المديونية
38.90	44.14	40.01	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
1.84	1.99	1.57	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
8.40	8.29	8.10	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

تركمنستان

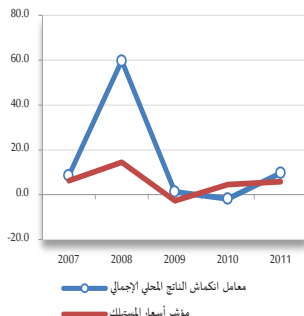
معين التنمية



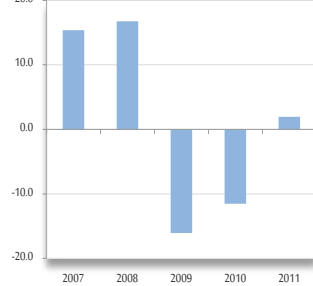
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



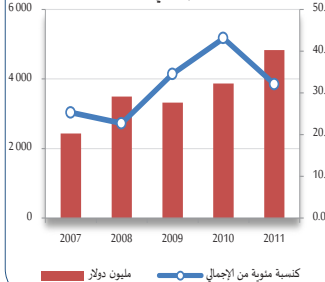
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



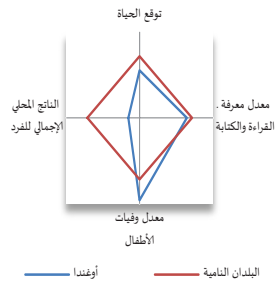
تركمنستان	البلدان النامية	العالم	
السكان والدخل			
3.24	1.25	1.15	نمو السكان (%)
42.89	46.25	46.70	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
7,846	6,104	11,490	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
8,350	6,918	11,574	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
48.74	47.01	51.98	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
99.58	81.41	84.03	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
46.90	47.00	41.15	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
64.86	69.58	69.64	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)

المؤشرات الرئيسية

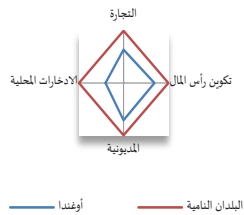
2011	2010	2009	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
43.40	37.00	33.50	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
14.70	9.20	6.10	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
12.90	7.50	4.40	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
0.50	-2.30	-3.00	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
1.95	-11.50	-16.04	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
3,186	3,631	4,553	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2011	2010	2009	التضخم (%)
5.80	4.50	-2.70	أسعار المستهلك
9.67	-1.80	1.27	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
2011	2010	2009	التجارة (مليون دولار)
7,236	3,368	3,136	صادرات السلع
22.50	40.80	40.09	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
7,816	5,604	6,473	واردات السلع
40.94	44.46	31.80	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
2010	2009	2008	هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
14.50	12.30	12.30	الزراعة
48.40	53.50	53.70	الصناعة
37.00	34.20	34.00	الخدمات
45.50	48.90	51.40	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
9.10	9.90	8.30	نفقات الحكومة العامة النهائية
14.40	11.40	13.50	إجمالي تكوين رأس المال
55.73	40.81	47.31	إجمالي الادخارات المحلية
...	...	...	صادرات السلع والخدمات
28.02	34.71	24.58	واردات السلع والخدمات
2010	2009	2008	المديونية
2.11	2.96	2.97	إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي
0.06	0.10	0.15	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

أوغندا

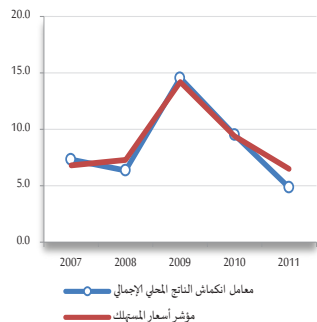
معين التنمية



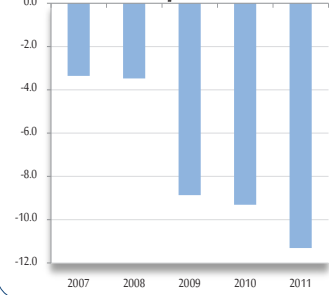
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



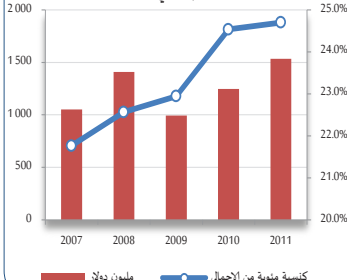
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



أوغندا

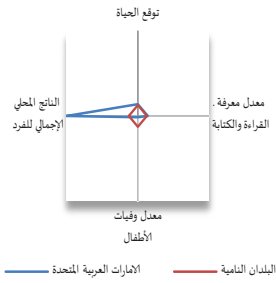
السكان والدخل	أوغندا	البلدان النامية	العالم
نمو السكان (%)	2011	1.25	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2010	46.25	46.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2011	6,104	11,490
إجمالي الدخل القومي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2011	6,918	11,574
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
سكان الحضرة (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	47.01	51.98
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2010	81.41	84.03
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)	2010	47.00	41.15
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2010	69.58	69.64

المؤشرات الرئيسية

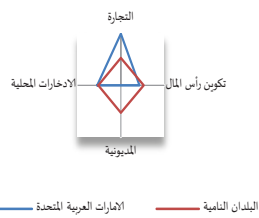
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي (تعاادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	39.70	42.60	46.40
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.20	5.90	6.70
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.50	2.20	3.00
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.40	-1.60	-1.90
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-8.86	-9.30	-11.31
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	842	544	792
التضخم (%)	2009	2010	2011
أسعار المستهلك	14.20	9.40	6.50
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	14.57	9.51	4.85
التجارة (مليون دولار)	2009	2010	2011
صادرات السلع	1,509	1,763	2,023
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	26.06	26.51	27.23
واردات السلع	2,824	3,322	4,192
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	21.28	23.49	23.48
هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2008	2009	2010
الزراعة	22.90	24.30	23.10
الصناعة	25.40	24.70	25.20
الخدمات	51.60	51.00	51.70
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	81.30	76.40	75.70
نفقات الحكومة العامة النهائية	10.00	9.50	9.90
إجمالي تكوين رأس المال	20.40	21.00	21.40
إجمالي الادخارات المحلية	15.28	12.71	13.33
صادرات السلع والخدمات	16.04	14.63	15.87
واردات السلع والخدمات	40.04	26.87	29.42
المديونية	2008	2009	2010
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	15.38	15.60	17.41
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.15	0.14	0.14
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	0.55	0.81	1.14

الإمارات العربية المتحدة

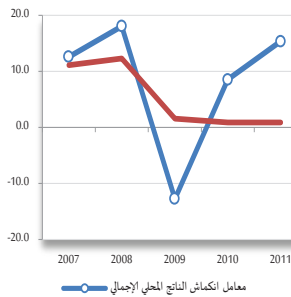
معين التنمية



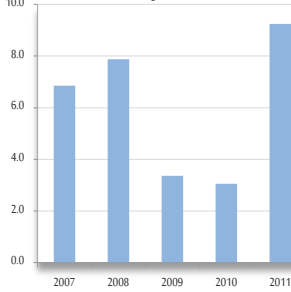
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



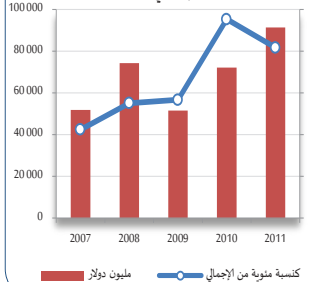
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

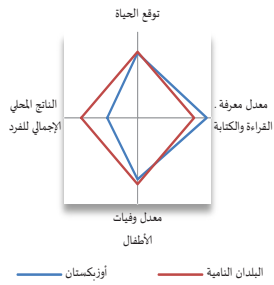


العالم	البلدان النامية	الإمارات العربية المتحدة		
السكان والدخل				
1.15	1.25	2.73	2011	نمو السكان (%)
46.70	46.25	65.63	2010	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
11,490	6,104	48,158	2011	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
11,574	6,918	48,220	2011	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
51.98	47.01	84.33	2011	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
84.03	81.41	90.03	2005	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
41.15	47.00	6.10	2010	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
69.64	69.58	76.57	2010	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)

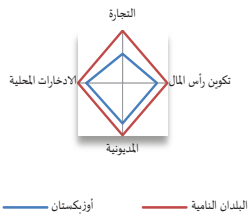
المؤشرات الرئيسية

2011	2010	2009	
258.80	241.60	236.80	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
4.90	0.90	-3.30	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
1.80	-2.10	-9.00	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
33.30	9.10	9.10	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
9.25	3.06	3.37	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
7,679	5,500	4,003	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2011	2010	2009	التضخم (%)
0.90	0.90	1.60	أسعار المستهلك
15.38	8.55	-12.73	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
2011	2010	2009	التجارة (مليون دولار)
241,347	175,696	121,668	صادرات السلع
25.02	26.40	25.52	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
213,309	171,416	151,603	واردات السلع
14.50	14.99	13.47	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
2010	2009	2008	هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
0.80	0.90	0.80	الزراعة
53.20	51.00	55.90	الصناعة
46.00	48.10	43.30	الخدمات
59.40	61.70	62.50	نفقات الاستهلاك الأخرى النهائية
8.20	9.00	5.80	نفقات الحكومة العامة النهائية
25.30	23.90	22.50	إجمالي تكوين رأس المال
34.45	29.35	31.74	إجمالي الادخارات المحلية
62.44	48.56	64.51	صادرات السلع والخدمات
71.59	69.93	77.65	واردات السلع والخدمات
2010	2009	2008	المديونية
...	...	...	إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
...	...	...	إجمالي خدمات الدين / الصادرات

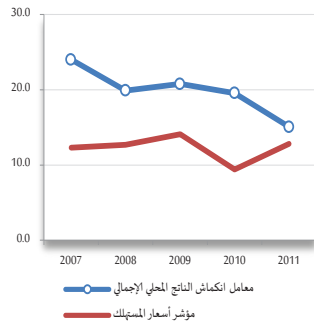
معين التنمية



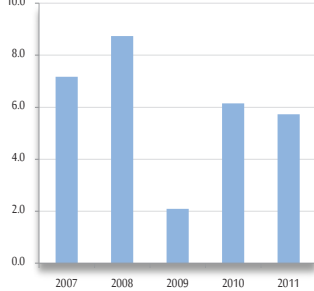
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



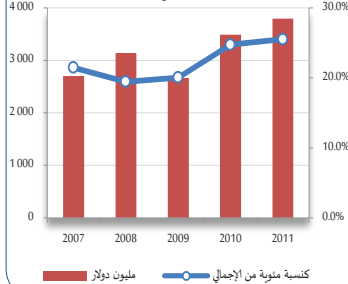
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

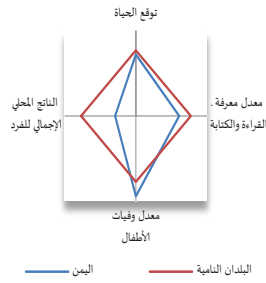


التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

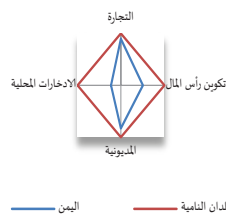


أوزبكستان	البلدان النامية	العالم	
السكان والدخل			
2.92	1.25	1.15	نمو السكان (%) 2011
42.95	46.25	46.70	القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان) 2010
3,302	6,104	11,490	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار) 2011
3,440	6,918	11,574	إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار) 2011
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
36.25	47.01	51.98	سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان) 2011
99.39	81.41	84.03	معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة) 2010
43.80	47.00	41.15	معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء) 2010
68.00	69.58	69.64	توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات) 2010
المؤشرات الرئيسية			
2009	2010	2011	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
78.50	86.10	95.20	الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون) 2011
8.10	8.50	8.30	الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية) 2010
6.40	6.60	7.00	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية) 2010
0.70	2.40	2.60	ميزان الحساب الجاري (بليون دولار) 2009
2.09	6.15	5.73	ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي 2010
842	1,628	1,403	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار) 2009
2009	2010	2011	التضخم (%)
14.10	9.40	12.80	أسعار المستهلك 2010
20.78	19.55	15.07	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني 2010
2009	2010	2011	التجارة (مليون دولار)
4,848	5,573	4,977	صادرات السلع 2009
32.32	40.35	47.01	الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع) 2010
8,444	8,537	9,897	واردات السلع 2009
12.98	14.55	14.69	الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع) 2010
2008	2009	2010	هيكلة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
22.80	20.80	23.00	الزراعة 2008
33.60	36.20	34.80	الصناعة 2009
43.60	43.00	42.10	الخدمات 2010
52.90	56.20	56.10	نفقات الاستهلاك الأسري النهائية 2009
17.30	17.80	17.30	نفقات الحكومة العامة النهائية 2010
24.70	26.10	23.90	إجمالي تكوين رأس المال 2009
28.04	26.04	26.77	إجمالي الادخارات المحلية 2010
27.82	18.06	16.96	صادرات السلع والخدمات 2009
33.51	26.48	22.97	واردات السلع والخدمات 2010
2008	2009	2010	المديونية
16.38	19.57	19.00	إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي 2008
0.53	0.37	0.32	مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي 2009
...	...	...	إجمالي خدمات الدين / الصادرات 2010

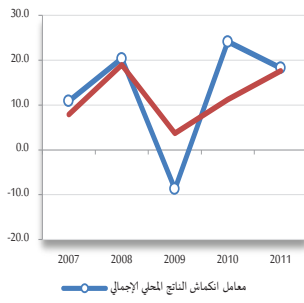
معين التنمية



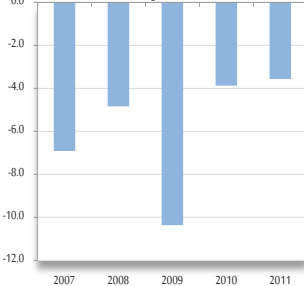
الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



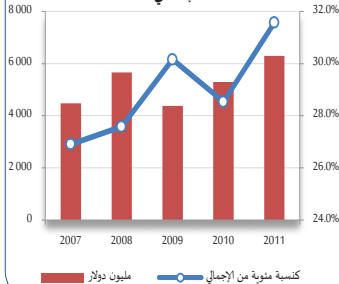
التضخم (%)



ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي



العالم	البلدان النامية	اليمن	
السكان والدخل			
1.15	1.25	3.11	2011 نمو السكان (%)
46.70	46.25	26.88	2010 القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)
11,490	6,104	2,307	2011 الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
11,574	6,918	2,180	2011 إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)
مؤشرات التنمية الاجتماعية			
51.98	47.01	32.32	2011 سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)
84.03	81.41	63.91	2010 معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)
41.15	47.00	57.30	2010 معدل وفيات الأطفال (من كل 1000 ولدوا أحياء)
69.64	69.58	65.03	2010 توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)
المؤشرات الرئيسية			
2011	2010	2009	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
58.00	63.40	58.20	2011 الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)
-10.50	7.70	3.90	2011 الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)
-13.10	4.60	0.80	2011 الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)
-1.20	-1.20	-2.60	2011 ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)
-3.56	-3.87	-10.36	2011 ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
-713	-93	129	2011 الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2011	2010	2009	التضخم (%)
17.60	11.20	3.70	2011 أسعار المستهلك
18.27	24.16	-8.71	2011 معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمفي
2011	2010	2009	التجارة (مليون دولار)
9,592	8,064	4,864	2011 صادرات السلع
13.46	13.66	17.26	2011 الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)
10,363	10,486	9,643	2011 واردات السلع
48.33	39.97	36.67	2011 الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)
2010	2009	2008	هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
10.10	10.00	10.10	2010 الزراعة
41.80	42.40	41.70	2010 الصناعة
48.10	47.60	48.20	2010 الخدمات
81.00	83.60	68.10	2010 نفقات الاستهلاك الأسري النهائية
10.50	13.20	12.50	2010 نفقات الحكومة العامة النهائية
15.80	18.40	24.20	2010 إجمالي تكوين رأس المال
7.60	1.97	9.84	2010 إجمالي الادخارات المحلية
29.96	24.15	38.11	2010 صادرات السلع والخدمات
33.78	46.86	49.57	2010 واردات السلع والخدمات
2010	2009	2008	المديونية
20.37	25.35	23.32	2010 إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
0.25	0.31	0.29	2010 مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
2.72	3.56	2.63	2010 إجمالي خدمات الدين / الصادرات

